

جورج فريدمان

الإمبراطورية

والبيمهورية

في عالم متغير

ترجمة : أحمد محمود

الإمبراطورية
والجمهوريات
في عالم متغير

THE NEXT DECADE
BY GEORGE FRIEDMAN

Copyright © 2011, 2012 by George Friedman.
This translation is published by arrangement
with Doubleday, an imprint of The Knopf
Doubleday Publishing Group, a division of
Random House, Inc.

المركز القومي للترجمة

تأسس في أكتوبر 2006 تحت إشراف: جابر عصفور

مدير المركز: أنور مغيث

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومي للترجمة

شارع الجبلية - بالأورا - الجزيرة - القاهرة

ت: 27354554 فاكس: 27354524

Email: nctegypt@nctegypt.org

2928

فريدمان، جورج.

الإمبراطورية والجمهورية في عالم متغير / تأليف جورج فريدمان؛ ترجمة أحمد
محمود. - ط١ - القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2016.

328 ص؛ 21 سم.

ندمك: 3 - 795 - 977 - 978

1- العالم - الأحوال السياسية

أ- محمود، أحمد (مترجم)

320.909 بـ العنوان.

رقم الإيداع: 2015 / 27209

©

الدار المصرية اللبنانية

16 عبد الخالق ثروت القاهرة.

تلفون: + 202 23910250

فاكس: 202 23909618 + ص.ب 2022

E-mail: info@almasriah.com

www.almasriah.com

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

طبعة الأولى: ربيع أول 1437 هـ - يناير 2016

جميع الحقوق محفوظة للدار المصرية اللبنانية، ولا يجوز،
بأي صورة من الصور، التوصل، المباشر أو غير المباشر، الكلي أو الجزئي، لأي
ما ورد في هذا المصنف، أو نسخه، أو تصويره، أو ترجمته أو تحريره أو القياس
منه، أو تحويله رقمياً أو تخزينه أو استرجاعه أو إتاحته عبر شبكة الإنترنت، إلا باذن
كتابي مسبق من الدار.

جورج فريدمان

الإمبراطورية

والجمد ورية

في عالم متغير

ترجمة : أحمد محمود

الدار المصرية اللبنانية



،أتمنى أن يكون الرب بجانبي، غير أنه لابد لي من الحصول على كنفاسكي،..

أبراهام لنكولن

،القواعد ليست مقدسة بالضرورة، لكن المبادئ مقدسة بالضرورة،..

فرانكلين روزفلت

،لا يمكن أن نتظاهر بالبراءة خارج البلاد في عالم ليس بريئا،.

رونالد ريغان

،من الضروري للأمير الذي يأمل في الحفاظ على موقعه أن يتعلم كيف لا يكون طيبا، وأن يستخدم هذه المعرفة أو لا يستخدمها تبعا للضرورة،..

نيكولا ميكافيللي

المحتويات

9	قائمة بالصور التوضيحية
11	تصدير المؤلف
15	تقديم لطبعه أنكور
21	مقدمة: إعادة توازن أمريكا
35	الفصل الأول: الإمبراطورية غير المعتمدة
57	الفصل الثاني: الجمهورية والإمبراطورية والرئيس الميكافيلي
71	الفصل الثالث: الأزمة المالية والدولة الناهضة
87	الفصل الرابع: البحث عن توازن القوى
105	الفصل الخامس: فخ الإرهاب
121	الفصل السادس: إعادة تحديد السياسة: حالة إسرائيل
	الفصل السابع: انقلاب استراتيجي: الولايات المتحدة
147	وإيران والشرق الأوسط
165	الفصل الثامن: عودة روسيا
191	الفصل التاسع: عودة أوروبا إلى التاريخ
219	الفصل العاشر: مواجهة غرب الباسيفيكي

251	الفصل الحادي عشر: نصف الكرة الآمن
275	الفصل الثاني عشر: إفريقيا: مكان يجب تركه في حاله
285	الفصل الثالث عشر: الاختلال التكنولوجي والديموغرافي
303	الفصل الرابع عشر: الإمبراطورية والجمهورية والعقد
313	عرفان وتقدير
315	قائمة ببعض المصطلحات والمفردات الواردة في الكتاب
325	المؤلف في سطور
327	المترجم في سطور

قائمة الصور التوضيحية

39	العلاقات التجارية الأمريكية الرئيسية
44	بلدان بها تواجد عسكري أمريكي
73	الولايات المتحدة: أسعار المنازل
148	ثلاثة توازنات إقليمية
154	شبه الجزيرة العربية، والخليج الفارسي
169	فجوة أوكرانيا-казاخستان
176	كثافة السكان الروسي
183	السهل الأوروبي الشمالي
192	أوروبا في عام 1815 م
197	الإمبراطوريات - 1900
222	غرب الباسيفيكي
224	سقوط الأمطار والكثافة السكانية في الصين
225	تضاريس الصين
235	شمال شرق آسيا
242	جنوب شرق آسيا
245	طرق البحري الإندونيسية

247	تضاريس الهند
252	الحواجز التضاريسية في أمريكا الجنوبية
254	كوبا والكارابي
258	علاقات البرازيل التجارية
276	الإسلام في إفريقيا
277	الجماعات الإثنولغوية في إفريقيا
278	الكثافة السكانية في إفريقيا

تصدير المؤلف

يتناول هذا الكتاب العلاقة بين الإمبراطورية والجمهورية وممارسة السلطة في العشر سنوات المقبلة، وهو كتاب ذو طابع شخصي أكثر من كتابي «المائة عام التالية»؛ لأنني أتناول همي الأكبر، وهو أن قوة الولايات المتحدة في العالم سوف تقضي على الجمهورية. ولست الشخص الذي يتحاشى القوة؛ فأنا أفهم أنه بلا قوة لا يمكن أن تكون هناك جمهورية، ولكن المسألة التي أثيرها هي كيف ينبغي للولايات المتحدة أن تتصرف في العالم، وهي تمارس قوتها، وتحافظ على الجمهورية في الوقت ذاته؟

إنني أدعو القراء إلى إمعان النظر في موضوعين: الأول، هو مفهوم الإمبراطورية غير المعتمدة؛ فأنا أقول إن الولايات المتحدة أصبحت إمبراطورية ليس لأنها تعمدت ذلك، بل لأن التاريخ سار على هذا النحو. ولا معنى لمسألة ما إذا كان ينبغي للولايات المتحدة أن تكون إمبراطورية أم لا؛ فهي إمبراطورية.

ولهذا السبب، يتعلق الموضوع الثاني بإدارة الإمبراطورية. وأنا أرى أن أهم سؤال وراء ذلك هو ما إذا كان يمكن للجمهورية أن تبقى أم لا؛ فقد أسست الولايات المتحدة على خلفية الإمبراطورية البريطانية. والأمر الذي يتسم بالمقارقة، والمخيف من نواحٍ كثيرة، هو أن المؤسسين قدموانا، في زماننا هذا، أوجه هذه المعضلة. ربما كانت هناك مخارج من هذا المصير، ولكن تلك المخارج لم تكن مرجحة.

وأصبحت الدول على ما هي عليه خلال قيود التاريخ، وللتاريخ قدر قليل جداً من الحساسية، حين يتعلق الأمر بالأيديولوجيا أو الأفضليات؛ فنجن ما نحن عليه.

ليس واضحًا لي ما إذا كان يمكن للجمهورية تحمل ضغط الإمبراطورية أم لا، أو ما إذا كان يمكن لأمريكا أن تبقى سالمة بعد الإمبراطورية سيئة الإدارة أم لا. بعبارة أخرى، هل يمكن جعل إدارة الإمبراطورية متوافقة مع متطلبات الجمهورية؟ هذا غير واضح بالفعل بالنسبة لي؛ فأنا أعلم أن الولايات المتحدة ستكون قوة ذات بأس في العالم، أثناء هذا العقد المقبل، وكذلك بالنسبة للقرن التالي.. ولكنني لا أعلم ما نوع النظام الحاكم الذي سيكون لديها؟

أنا أؤيد الجمهورية بشدة، وربما لا يكون العدل هو ما يهتم به التاريخ، ولكنه ما أهتم به أنا؛ فقد أمضيت قدرًا كبيرًا من الوقت أفكر في العلاقة بين الإمبراطورية والجمهورية، والتوجه الوحيدة التي توصلت إليها، هي أنه إذا كان للجمهورية أن تبقى فالمؤسسة الوحيدة التي يمكن أن تقذها هي الرئاسة. هذا شيءٌ من الغريب أن يقال في ظل كون الرئاسة من نواح عديدة أكثر مؤسساتنا إمبراطورية (فهي المؤسسة الوحيدة التي يجسدها شخص واحد). غير أنها في الوقت ذاته الأكثر ديمقراطية؛ حيث إن الرئاسة هي المنصب الوحيد، الذي يختار له الناس جميعًا قائداً قوياً واحداً.

ولكي أفهم هذا المنصب، فإنني أقي نظرة على ثلاثة رؤساء، عرّفوا العظمة الأمريكية: الأول هو أبراهام لنكولن Abraham Lincoln الذي أنقذ الجمهورية، وثانيهما هو فرانكلين روزفلت Franklin Roosevelt، الذي أعطى الولايات المتحدة محبيات العالم، أما ثالثهما فهو رونالد ريغان Ronald Reagan ، الذي قَوَّض الاتحاد السوفيتي، وأعد المسرح للإمبراطورية. وكان كل منهم رجلاً أخلاقياً إلى أقصى حد... على استعداد-رغم ذلك- لأن يكتب القانون، ويتحقق المبدأ لتحقيق تلك الغايات.. لقد جسدوا مفارقة ما أسميه الرئاسة الميكافيلية، وهي المؤسسة التي توفق كأحسن ما يكون بين الخداع والصلاح؛ من أجل استعادة الوعد الأمريكي.

لا أظن أن كون المرء عادلاً أمراً يسيّرًا، ولا أرى أن القوة مجرد تجسيد للنوايا الطيبة؛ ففكّرة هذا الكتاب، المطبقة على مناطق العالم، هي أن العدل يتبع عن القوة، والقوة ممكّنة فقط نتيجة لدرجة من شدة القسوة التي لا يطيقها معظمنا. ومسألة الحياة السياسية هي الصراع بين حد النوايا الطيبة والقوة الضرورية، وفي بعض الأحيان يتبع ذلك الخبر. وقد حدث ذلك في حالة لنكولن وروزفلت وريغان، ولكن ليس هناك ما يضمن حدوث ذلك في المستقبل؛ فهو يتطلّب العظمة.

وتصف الجيوبوليتيكا ما يحدث للدول، ولكنها لا تقول الكثير عن أنواع النظم الحاكمة التي ستكون فيها، وأنا مقتنع بأنه ما لم نفهم طبيعة القوة ونتقن فن الحكم، فإننا قد لا نتمكن من اختيار اتجاه نظامنا الحاكم. ولهذا السبب ليس هناك شيء متناقض في قولي بأن الولايات المتحدة سوف تسود في القرن المقبل، غير أنها ربما تفقد روح جمهوريتها. وأمل لا يحدث ذلك؛ حيث إن لي أولاداً، أو أن لدى الآباء أحفاداً. ولست مقتنعاً بأن الإمبراطورية تستحق ثمن الجمهورية، وأنا متأكد من أن التاريخ لا يغير اهتماماً لما أراه أنا أو يراه الآخرون.

لهذا السبب سوف يهتم هذا الكتاب بقضايا السنوات العشر المقبلة وفرصها وتحدياتها المتصلة، وسوف تتشكل تحالفات مفاجئة، وسوف تنشأ التوترات غير المتوقعة، وسوف يرتفع المد الاقتصادي وينحسر. وليس مفاجئاً أن كيفية مقاربة الولايات المتحدة (وخاصة الرئيس الأمريكي) لهذه الأحداث سوف تقود إلى صحة الجمهورية أو تدهورها. إن عقداً مثيراً للاهتمام يتظرنا.

تقديم لطبعه أنكور

يجمع كتاب «الإمبراطورية والجمهورية في عالم متغير» بين ثلاثة موضوعات، الأول: هو التوتر بين الجمهورية الأمريكية والإمبراطورية الأمريكية، والثاني: هو شخصية الرئيس اللازم لإدارة الإمبراطورية غير المعتمدة وغير المرغوبة مع الحفاظ على الجمهورية، أما الثالث: فهو تنبؤ بالعالم الذي سنعيش فيه خلال هذا العقد.

ويبينما أكتب تقديم الطبعة ذات الغلاف الورقي، بعد حوالي ثمانية أشهر من نشر الطبعة ذات الغلاف المقوى، تفاجئني السرعة التي وقعت بها بعض الأحداث، والطريقة التي بدأت بها بالفعل بعض الأحداث، التي كانت تخيم بشكل كبير على الإعلام والعقل العام، في التلاشي.

من المؤكد أن الشيء الأهم الذي حدث هو تسارع أزمة الاتحاد الأوروبي. وفي كل من «المائة عام التالية» و«الإمبراطورية والجمهورية في عالم متغير»، قدمت الحجة على أن الاتحاد الأوروبي، باعتباره مؤسسة وأوروبا باعتبارها نموذجاً مثالياً موحداً لا يمكن الدفاع عنهما، وليست المسألة مجرد اختلاف ثقافات، وإن لم يكن هذا بالأمر الهين؛ فال المشكلة هي أن منطقة التجارة الحرة في وسطها ثاني أكبر مصدر في العالم - ألمانيا - يستغل منطقة التجارة الحرة لتحقيق استقرار اقتصاده هو، بينما يدمر قدرة شركائه على النمو اقتصادياً. وهذه المشكلة، مقرونة بالبيروقراطية في بروكسل، والعملة المقصود بها أن تعزز مصالح شمال أوروبا، جعلت من الصعب

تخيل نجاة أوروبا، وواقع الأمر أنها ليست ناجية الآن. ومن المؤكد أنها ستستغرق وقتاً طويلاً كي تموت كمؤسسة، ولكن واقع أوروبا الذي جرى تخيله حتى قبل سنوات قليلة قد ولّى، وكل ما بقي هو آلات أوروبا والماراة.

تحدث عن الصين باعتبارها دولة تواجه أزمة - وهي تعيش تلك الأزمة - ولكي تحول دون إفلاس الأعمال التجارية وتضخم صفو العاطلين، تفرض البنوك الصينية المشروعات المتعثرة المال لسداد ديونها. ونتيجة ذلك هي زيادة كبيرة في التضخم، جعل العمالة الصينية أغلى من المكسيكية، وذلك يعني أن الصادرات التي تعتمد عليها الصين في إدارة اقتصادها إما أن تصبح غير قادرة على المنافسة، أو أن تنخفض الأرباح إلى نقطة الاختفاء؛ فالاقتصاد ينمو ولكن الربح يتدنى، وهذا هو ما حدث في اليابان في عام 1990 وهو ما يحدث للصين. وكما كان الحال مع اليابان، فمازال الإعلام الغربي يحتفي بنجاح الصين.

ما زالت روسيا تزداد قوة باعتبارها الدولة الوحيدة، التي لا تعاني من أزمة مالية^(*)، بينما لا تزال تركياً تزيد وجودها ونفوذها في المنطقة. وكوئن الأوروبيون الغربيون جماعة معركة في سيرجرا، التي تضم بولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا والمجر، وهو تحالف على الورق في هذه النقطة، بعيداً عن كونه قوة محاربة فعالة، غير أن هذه البلدان تتطلع إلى ما وراء الناتو من أجل منها.

مالم نتبأ به في هذا الكتاب هو الربيع العربي، وما كنت سأقوله هو أن الربيع العربي لم يحدث قط إلا في خيالات الغربيين، ولم يُسقط أي نظام سوى النظام

(*) يعني الاقتصاد الروسي من الكساد منذ أوائل 2014، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى أزمة القرم وإلى هروب رأس المال لاحقاً. ويشكل انخفاض أسعار النفط، وفرض عقوبات اقتصادية بسبب الأزمة الأوكرانية العامل الرئيسي في الاقتصاد الروسي، ويعود التراجع الحاد في سعر الروبل - في الأونة الأخيرة، بالإضافة إلى ما سبق - إلى نزوح الأموال إلى خارج روسيا (المترجم).

الليبي، وكان ذلك فقط بسبب تدخل الناتو. ولم يكن سقوط مبارك سقوط نظام بل سقوط شخص؛ فقد حل محله طغمة عسكرية تواصل الحكم العسكري، الذي أوجده جمال عبد الناصر في الخمسينيات. وفي هذه النقطة، لم يسقط أسد سوريا ولا أي من الأنظمة الأخرى. وما زالت حكومة البحرين في السلطة، حيث أبقيت عليها القوات السعودية. إن الربع العربي لم يحدث، فقد بدا فحسب أنه سيحدث، دون أن يتخذ شكلاً متماسكاً قط.

لابد أن نذكر دائمًا أنه ليس بالضرورة أن تسبب كل الأضطرابات في تشكيل الثورات، وليس كل الثورات ناجحة، وليس كل الثورات الناجحة تخلق ديمقراطيات دستورية. ومن المؤكد أنه كان هناك ديمقراطيون دستوريون وسط الحشود، ولكن بغض النظر عن عدد المرات التي أجرت فيها السبي إن إن، أو البي بي سي لقاءات معهم، فهم لم يمثلوا الحشود كلها، التي كان الكثير من فيها ديمقراطيين، ولكنهم كانوا يريدون إقامة أنظمة إسلامية، وليس أنظمة ليبرالية، وفي النهاية اجتاحت الأضطرابات المنطقة. ولكن الأمر الأكثر لفتًا للانتباه هو قلة ما طرأ عليها من تغير؛ فالعالم العربي هو العالم العربي، وهو لا يتوقف إلى إعادة تشكيله على هيئة أوروبا وأمريكا، كما أنه لم يكن كذلك.

كما قلت من قبل، فإن الولايات المتحدة في أفضل حالة لأي من القوى العظمى؛ إذ إنها على خلاف أوروبا، لا تؤدي مشكلاتها الاقتصادية إلى تحطمها. وعلى عكس الصين، يمكن معالجة مشكلاتها الاقتصادية. ولا يعني هذا أن مشكلات الولايات المتحدة الاقتصادية ليست مؤلمة.

لا ينبغي كذلك القول بأن هذه الأزمات لم تخلق أزمة مؤسسية، أو بشكل أدق، إن الأزمة المؤسسية التي اجتاحت العالم لم تطل الولايات المتحدة. وكانت النتيجة الوحيدة الأهم للأزمة المالية العالمية، هي نقض مشروعية سلطة النخبة المالية، التي كان يُنظر إليها على أنها فاسدة وتفتقر إلى الكفاءة في الوقت ذاته.

فقد تدخلت النخب السياسية لإحداث استقرار الموقف، وبعد أن فشلت في حل المشكلة نُقِضَت مشروعيتها هي نفسها.

الأزمة السياسية هي أن جماهير البلدان الكبرى لا تثق في النخب السياسية أو المالية. ونرى هذا في أوروبا والصين، ويمكن أن نرى هذا كذلك في الولايات المتحدة، عندما لا تتحدى الحركات في كل من اليمين واليسار مبادئ النظام بقدر تحديها للقيادة؛ فقد أثار حفل الشاي على اليمين واليسار الديمقراطي - بطرق مختلفة وبخطاب مختلف - مسألة ما إذا كانت النخبة تعرف ما تفعله أو ما تعمله من أجل المصلحة العامة.

عمق هذا أزمة الجمهورية في وقت حرج. وقد قلت في هذا الكتاب بأن الإمبراطورية تهدد الجمهورية، وأن آية أزمة ثقة في النخبة السياسية في هذه اللحظة مزعجة إلى حد كبير. والتوفيق بين الجمهورية والإمبراطورية في هذا العقد أمر مهم، وهو لن يتطرق؛ فالإمبراطورية في سبيلها لأن تكون علينا الجمهورية لا يمكن إدارته. ومع عدم الثقة المتزايد في النخبة السياسية، تقترب قدرتها على إدارة هذه المهمة الصعبة من المستحيل، على نحو غير عادي؛ فهي دون ثقة الجماهير مستحيلة.

هذه هي الأزمة التي تواجهها الولايات المتحدة؛ فهي تعامل مع تناقض جوهري في النظام الحاكم والواقع، في وقت، يُنظر فيه نظرة سيئة إلى القادة. وهذه ظاهرة دولية واسعة الانتشار، ولكن الأزمة في الولايات المتحدة لها آثارها على العالم بسبب مركزية الولايات المتحدة بالنسبة للنظام العالمي، وأن ما يحدث في الولايات المتحدة لا يبقى تأثيره في الولايات المتحدة.

لقد أصبحت أكثر يأساً في الشهور الماضية بشأن حل الأزمة؛ فنوعية الرئيس الذي نحتاجه ليست لها علاقة كبيرة بالأيديولوجيا، بل إن علاقتها أكبر بالاستعداد

لاستخدام القوة لتحقيق غايات أخلاقية. ومن الصعب أن تكون رئيساً في ظل الظروف الحالية، ولكن الرؤساء يتغيرون أو يمكن إحلالهم. وفي أي من الحالتين، سوف يقع عبء إدارة الجمهورية الأساسية على عاتق الرئيس، ولن يتغير هذا كله في ذهني؛ فمن المؤكد أن هناك وقتاً، ولكن هناك القليل الثمين منه. فما العقد في عين التاريخ إلا كلمح البصر.

مقدمة

إعادة توازن أمريكا

القرن يتعلق بالأحداث، والعقد يتعلّق بالناس

كتبت «المائة عام التالية» لاستكشاف القوى الموضوعية، التي تشكّل التاريخ على المدى الطويل، ولكن البشر لا يعيشون على المدى الطويل. نحن نعيش فترة قصيرة من الزمن لا تشكّل حياتنا فيها الاتجاهات التاريخية الشاسعة، وإنما تشكّلها القرارات المحددة التي يتخذها أشخاص بعينهم.

ويتعلّق هذا الكتاب بالمدى القصير للعشر سنوات المقبلة: الواقع المحدد الذي يجب مواجهته، والقرارات المحددة الواجب اتخاذها، والتائج المحتملة لتلك القرارات. ويظن معظم الناس أنه كلما طال الإطار الزمني، ازدادت عدم القدرة على التنبؤ بالمستقبل. وأنا أرى عكس ذلك؛ فالأفعال الفردية هي أصعب ما يمكن التنبؤ به. وخلال قرن من الزمان تُتّخذ قرارات فردية كثيرة على نحو، لا يكون معه أي منها مهمًا في حد ذاته؛ فكل قرار يضيع في دوامة الأحكام التي تشكّل القرن. غير أنه في الإطار الأقصر مدى للعقد، يمكن للقرارات الفردية التي يتخذها أشخاص فرادى، خاصةً هؤلاء ذوي السلطة السياسية، أن تكون على قدر هائل من الأهمية. وما كتبته في «الإمبراطورية والجمهوريّة في عالم متغير»، هو في إطار فهم هذا العقد، ولكنه الإطار فحسب.

التبؤ بقرن من الزمان هو فن الاعتراف بالمستحيل، ثم حذف كل الأحداث التي لن تقع، من الناحية المنطقية على الأقل، من البحث. والسبب هو، كما يقول شيرلوك هولمز Sherlock Holmes، «عندما تُحذف المستحيل، فلا بد أن ما يتبقى هو الحقيقة، مهما كانت غير محتملة».

من الممكن باستمرار أن يفعل القائد شيئاً غبياً أو رائعاً على نحو غير متوقع، ولهذا فمن الأفضل ترك التبؤ للمدى الطويل، وهو تلك الفترة من الزمن، التي لا تكون فيها للقرارات الفردية أهمية كبيرة. لكن بعد أن تنبأ على المدى الطويل، يمكنك لف السيناريو الخاص بك ورؤيه ما سيسفر عنه خلال عقد من الزمان على سبيل المثال. وما يجعل هذا الإطار الزمني مثيراً للانتباه، هو أنه من الطول بما يكفي لجعل القوى الأكبر المحايدة ساخنة، لكنه قصير بما يكفي لأن تغير القرارات الفردية للقادة الأفراد التائج، التي يمكن أن تبدو حتمية لو لا ذلك. والعقد هو النقطة التي يلتقي عندها التاريخ وفن إدارة الدولة، وهو فترة من الزمن تتصل فيها السياسات مهمة.

لست في العادة الشخص الذي يتورط في الجدل السياسي؛ فاهتمامي بما سوف يحدث أكثر من اهتمامي بما أريد أن أراه يحدث. لكن خلال فترة العقد، تظل الأحداث التي لا تكون لها أهمية على المدى الطويل تؤثر علينا على نحو شخصي وعميق، كما أن لها معنى حقيقياً في تحديد أي السبل نسلك نحو المستقبل؛ ولذلك فإن هذا الكتاب تنبؤ بالسياسات التي يمكن اتباعها ومناقشة لها.

نبدأ بالولايات المتحدة للسبب نفسه الذي كان سيجعل أية دراسة في عام 1910 تبدأ ببريطانيا. وبغض النظر عما قد يدخله المستقبل، يدور النظام العالمي الآن حول الولايات المتحدة، تماماً كما كانت بريطانيا النقطة المحورية في السنوات السابقة للحرب العالمية الأولى. وفي «السنوات المائة التالية» كتبت عن قوة الولايات المتحدة طويلة المدى. وفي هذا الكتاب لا بد لي من الكتابة عن نقاط الضعف الأمريكية، التي أظن أنها ليست مشكلات على المدى الطويل؛ فسوف يتولى الزمن

أمر معظمها. ولكن لأننا - أنا وأنت - لا نعيش على المدى الطويل، فهذه المشكلات حقيقة جدًا بالنسبة لنا، فبعضها متجلز في الاختلالات البنية التي تتطلب حلولاً، وبعضها مشكلات قيادة، لأن القرن كما قلت من قبل يتعلق بالناس.

هذه المناقشة للمشكلات والناس ملحة إلى حد كبير في هذه اللحظة، ففي العقد الأول بعد أن أصبحت الولايات المتحدة القوة العالمية الوحيدة كان العالم ساكنًا نسبيًا مقارنة بحقب أخرى. وفيما يتعلق بالقضايا الأمنية الحقيقة في رأي الولايات المتحدة، كانت بغداد ودول البلقان مصدر إزعاج وليس تهديدات، ولم تكن الولايات المتحدة بحاجة إلى استراتيجية في عام، بدا أنه قبل القيادة الأمريكية دون شكوى. وبعد عشر سنوات، قضى الحادي عشر من سبتمبر على هذا الوهم، فقد كان العالم أخطر مما تخيلنا، لكن الخيارات بدت أقل كذلك. ولم تصفع الولايات المتحدة استراتيجية عالمية ردًا على ذلك. بل وضعت استراتيجية سياسية عسكرية، ذات مركز اهتمام ضيق، المقصود بها هزيمة الإرهاب، مستبعدة كل ما عدا ذلك تقريباً.

والآن يتلهي هذا العقد كذلك، ويجري البحث عن مخرج من العراق، ومن أفغانستان، بل ومن العالم، الذي بدأ عندما اصطدمت الطائرات المخطوفة بمبانٍ في نيويورك وواشنطن. ودافع الولايات المتحدة باستمرار هو الانسحاب من العالم، مستمتعة بماهيج الوطن الآمن الذي تحمي منهقة عازلة من المحيطات الواسعة على الجانبيين. لكن الوطن ليس آمناً، من الإرهابيين أو من الدول القومية الطموحة، التي ترى الولايات المتحدة على أنها خطيرة ولا يمكن التوقع بما تقوم به.

في عهد الرئيس بوش Bush والرئيس أوباما Obama، فقدت الولايات المتحدة رؤية الاستراتيجية طويلة المدى التي خدمتها بشكل جيد معظم القرن الماضي. وبدلًا من ذلك انطلق الرؤساء الأخيرون في مغامرات عشوائية؛ إذ وضعوا أهدافًا لا يمكن تحقيقها، لأنهم تصوروا القضايا على نحو غير صحيح، وكأنهم صدقوا خطابهم. ونتيجة لذلك، بالغت الولايات المتحدة في قدرتها على

مد نفوذها في أنحاء العالم، الأمر الذي سمح حتى للاعبين الصغار أن يكونوا الذيل الذي يحرك الكلب.

الضرورة الأكثر أهمية لسياسة أمريكية، في العقد المقبل، هي العودة إلى الاستراتيجية العالمية المتوازنة التي تعلمتها الولايات المتحدة من نموذج روما القديمة، ومن بريطانيا قبل مائة عام؛ فهو لاء الإمبرياليون المتممون إلى المدرسة القديمة لم يحكموا بالقوة الرئيسية. بل حافظوا على هيمتهم بوضع لاعبين محللين، في مقابل بعض وإبقاء هؤلاء اللاعبين معارضين لأنفسهم يمكن أن يحرضوا على المقاومة. وقد حافظوا على توازن القوة باستخدام القوى المتعارضة؛ للقضاء على بعضهم البعض، بينما يضمنون مصالح الإمبراطورية الأوسع. كما أبقوا على ربط دولهم العمillaة ببعضها بواسطة المصالح الاقتصادية والدبلوماسية، التي لا تعنى المجاملات الروتينية بين الدول، بل التلاعب المتقن الذي يجعل الجيران والعملاء الزملاء لا يثقون في بعضهم على نحو يزيد على عدم ثقتهم في القوى الإمبريالية. وكان التدخل المباشر اعتماداً على قوات الإمبراطورية هو الملاذ بعيد الأخير.

التزاماً بهذه الاستراتيجية، تدخلت الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى فقط، عندما كان التوازن بين القوى الأوروبية ينهار، وفقط عندما بدا أن الألمان قد يكتسحون بالفعل الإنجليز والفرنسيين في الغرب، مع انهيار روسيا في الشرق. وعندما توقف القتال، ساعدت الولايات المتحدة في صياغة معاهدة سلام، منعت فرنسا من الهيمنة على أوروبا ما بعد الحرب.

أثناء الأيام الأولى من الحرب العالمية الثانية، نأت الولايات المتحدة بنفسها عن الاشتراك المباشر قدر الإمكان، حيث أيدت البريطانيين في جهودهم لصد الألمان في الغرب، بينما شجعت السوفيت على استنزاف الألمان في الشرق. وبعد ذلك وضعت الولايات المتحدة استراتيجية توازن قوى؛ لمنع الاتحاد السوفيتي من الهيمنة على شرق أوروبا والشرق الأوسط، والصين في نهاية الأمر. وطوال

تلك الفترة الزمنية الطويلة من الظهور الأول لـ«الستار الحديدي» حتى نهاية الحرب الباردة، كانت استراتيجية صرف الانتباه والمناورة الأمريكية هذه عقلانية ومتمسكة، وتتسم بالمهارة على نحو فعال.

ومع ذلك، تحولت الولايات المتحدة عقب انهيار الاتحاد السوفيتي من الاستراتيجية التي تركز على محاولة احتواء القوى الكبرى، إلى محاولة بلا هدف محدد لاحتواء القوى الإقليمية المهيمنة المحتملة، عندما أضر سلوكها الحساسيات الأمريكية. وفي الفترة من 1991 إلى 2001، تدخلت الولايات المتحدة في خمسة بلدان، هي: الكويت والصومال وهaiti والبوسنة وبوغوسلافيا، وهو ما كان يقابعا غير عادي للعمليات العسكرية. وفي بعض الأحيان بدا أن الهموم الإنسانية تحرك الاستراتيجية الأمريكية، رغم أن الهدف كان واضحاً باستمرار، فبأي معنى كان غزو هaiti في عام 1994، على سبيل المثال، في المصلحة القومية؟

لكن الولايات المتحدة كان لديها مخزون هائل من القوة في التسعينيات، وهو ما منحها مساحة فسيحة للمناورة، وكذلك مساحة للتمتع بزواياها الأيديولوجية؛ فعندما تكون مهيمناً بشكل ساخن، فإنك لا تضطر إلى العمل بدقة الجراح. ولم تكن الولايات المتحدة مضطورة للفوز، عندما كانت تعامل مع الجهات الإقليمية المهيمنة المحتملة، بمعنى هزيمة جيش معاد واحتلال وطنه. ومن وجة النظر العسكرية، كانت الغارات الأمريكية أثناء التسعينيات هجمات إيجابية، هدفها المباشر هو إغراق قوة إقليمية واحدة في الفوضى؛ لإجبارها على التعامل مع التهديدات الإقليمية والداخلية في الزمان والمكان الذي يختاره الأميركيون، بدلاً من السماح لها بالتطور ومواجهة الولايات المتحدة حسب الجدول الزمني للدولة الصغرى.

بعد الحادي عشر من سبتمبر، أصبحت الولايات المتحدة، التي استبدلت بها فكرة الإرهاب حديثاً، أكثر تشوشًا، حيث غابت عنها رؤية مبادئها الاستراتيجية طويلة المدى بالمرة. وكبديل لذلك، خلقت هدفاً استراتيجياً جديداً، لكنه بعيد

المنال، وهو القضاء على تهديد الإرهاب. وكان المصدر الرئيسي لهذا التهديد - وهو القاعدة - قد جعل لنفسه هدفاً غير مرجح، ولكنه قابل للتصور، وهو إعادة الخلافة الإسلامية، تلك الدولة الدينية التي أقامها محمد (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) في القرن السابع الميلادي، وظلت قائمة - بشكل أو باخر - حتى سقوط الدولة العثمانية مع انتهاء الحرب العالمية الأولى. وكانت استراتيجية القاعدة هي الإطاحة بالحكومات المسلمة، التي تعتبرها غير إسلامية على النحو الكافي، وهو ما سعى لتحقيقه بإثارة الانتفاضات الشعبية في تلك البلدان. ومن وجہة نظر القاعدة، فإن سبب استمرار خصوص الجماهير الإسلامية هو الخوف من حكوماتها، وهو ما كان يقوم بدوره على الإحساس بأن الولايات المتحدة، راعية حكوماتها، لا يمكن تحديها. ولتحرير الجماهير من ترهيبها، شعرت القاعدة بأنه يتوجب عليها توضيح أن الولايات المتحدة ليست قوية كما تبدو؛ وأنها في الواقع الأمر معرضة للخطر من جماعة صغيرة من المسلمين، شريطة أن يكون هؤلاء المسلمون مستعدين للموت.

عند الرد على هجمات القاعدة، اصطدمت الولايات المتحدة بالعالم العربي، خاصة في أفغانستان وال العراق. وكان الهدف هو بيان القدرة الأمريكية على الوصول، ولكن هذه الجهود كانت كذلك هجمات إجهاضية. فلم يكن الهدف منها هزيمة الجيش واحتلال الأرض، بل مجرد تعطيل القاعدة وخلق فوضى في العالم الإسلامي. لكن خلق الفوضى تكفيه قصیر المدى، وليس استراتيجية طويلة المدى؛ فقد أوضحت الولايات المتحدة أن بالإمكان تدمير التنظيمات الإرهابية وتخفيف حدة الإرهاب، ولكنها لم تحقق الهدف الذي أبرزته، وهو القضاء المبرم على التهديد؛ لأن ذلك كان يتطلب مراقبة الأنشطة الخاصة لأكثر من مليار شخص ينتشرون في أنحاء الأرض، وحتى محاولة السعي لذلك كانت ستطلب موارد هائلة. وبما أن النجاح في هذا المسعى مستحيل، فمن الواضح أن الولايات المتحدة كانت ستستترف نفسها وتندد

مواردها أثناء ذلك، كما حدث، لمجرد أن كون أمر مثل القضاء على الإرهاب مرغوبًا لا يعني أنه عملي، أو أن الشمن الذي يجب دفعه معقول.

سوف يستحوذ التعافي من إنهاء هذا المسعى وتشوشة على الولايات المتحدة على مدى العشر سنوات المقبلة، ولا بد أن تبدأ الخطوة الأولى: العودة إلى سياسة الحفاظ على توازن القوى الإقليمي، في المنطقة الرئيسية للاشتباك العسكري الأمريكي، وهي مسرح عمليات يمتد من البحر المتوسط إلى جبال هندوكوش. وبالنسبة لمعظم نصف القرن المنصرم، كانت هناك ثلاثة توازنات قوى محلية، هي: العربي الإسرائيلي، والهندي الباكستاني، والإيراني العراقي. ويسبب السياسة الأمريكية إلى حد كبير، لم تعد هذه التوازنات مستقرة أو موجودة؛ فالإسرائيليون لم يعد جيرانهم يقيدونهم، وهم يحاولون الآن خلق واقع جديد على الأرض. والباكستانيون أضعفتهم الحرب في أفغانستان، ولم يعودوا ثقلاً مقابلاً فعالاً للهندي. والأمر الأكثر أهمية، هو أن الدولة العراقية انهارت، تاركة الإيرانيين كأشد القوى العسكرية بأساً في منطقة الخليج الفارسي.

سوف تتطلب إعادة التوازن للمنطقة - ثم للسياسة الأمريكية بشكل أعم - خطوات خلال العقد المقبل، يُنظر إليها على أنها مثيرة للجدل، على أقل تقدير. وكما أقول في فصول الكتاب التالية، لا بد للولايات المتحدة من أن تتأي بنفسها في هدوء عن إسرائيل، ولا بد أن تقوي باكستان (أو على الأقل تضع حدًّا لضعفها). وبروح وفاق روزفلت مع الاتحاد السوفيتي أثناء الحرب العالمية الثانية، وكذلك وفاق نيكسون مع الصين في السبعينيات، سوف يكون مطلوباً من الولايات المتحدة عمل تسوية مقتبطة مع إيران، بعض النظر عن مهاجمتها لمنشآت إيران النرويجية أو عدمها. وسوف تقتضي هذه الخطوات ممارسة للفورة أكثر إنقاذه مما رأيناه من جانب بعض الرؤساء الآخرين. وطبيعة هذا الإنقاذ هي ثاني أهم موضوع في العقد المقبل، وهو الموضوع الذي سأتناوله فيما بعد.

مع أن الشرق الأوسط هو نقطة البداية لعودة أمريكا إلى التوازن، فسوف تتطلب أوراسيا كلها كذلك إعادة ترتيب للعلاقات. فعلى مدى أجيال، كان إبقاء تقدم أوروبا التكنولوجي مقصراً عن موارد روسيا الطبيعية وقوتها العاملة أحد أهداف السياسة الخارجية الأمريكية. وفي أوائل التسعينيات، عندما كانت الولايات المتحدة هي الأعظم وقدت موسكو سيطرتها، ليست فقط على الاتحاد السوفيتي السابق، وإنما على الدولة الروسية كذلك، كان ذلك الهدف مهماً. وعقب الحادى عشر من سبتمبر عام 2001 مباشرةً تقريباً، خلق التزام القوى الأمريكية غير المتوازن بمسرح العمليات، الذي يمتد من المتوسط إلى جبال الهيمالايا، فرصة سانحة لجهاز الأمن الروسي كي يستعيد نفوذه. ففي عهد بوتين Putin، بدأ الروس فرض أنفسهم من جديد حتى قبل الحرب مع جورجيا، وسرعوا عملية إعادة ظهورهم منذ ذلك الحين. أما الولايات المتحدة، التي انصرف انتباها بما تقييدت به في العراق وأفغانستان، فكانت عاجزة عن كبح جماح استعادة موسكو لنفوذها، أو حتى توجيه تهديدات معقولة لإعاقة الطموحات الروسية. ونتيجة لذلك تواجه الولايات المتحدة الآن قوة إقليمية كبيرة، لها أجندتها المختلفة، التي من بينها السعي لأن يكون لها نفوذ في أوروبا.

سوف يصبح خطر ظهور روسيا من جديد وتركيز الاهتمام غرباً أكثر وضوحاً، ونحن نختبر اللاعب الآخر في منطقة الاهتمام الثانية هذه، وهو الاتحاد الأوروبي. وقد بدأ الاتحاد الأوروبي، الذي جرى تخيله ذات مرة على أنه دولة فانقة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، يكشف نقاط ضعفه البنوية أثناء أزمة 2008 المالية، التي أدت إلى أزمة اقتصادات جنوب أوروبا الناجمة عنها (إيطاليا وإسبانيا والبرتغال واليونان). وما إن واجهت ألمانيا، محرك الاتحاد الأوروبي الاقتصادي الأكبر، توقع تولي مسؤولية أخطاء شركائهما في الاتحاد الأوروبي وتجاوزاتهم، حتى بدأت إعادة بحث أولوياتها. والتוצאה التي ظهرت هي أنه من المحتمل أن

تشترك ألمانيا في مصالح مع روسيا، أكثر مما عليه الحال مع جاراتها الأوروبيات. ومع ذلك فمهما كان قدر ما يمكن أن تستفيده ألمانيا من التحالفات الاقتصادية في أوروبا، فإنها مازالت تعتمد على روسيا فيما يتعلق بكميات الغاز الطبيعي الكبيرة لديها. وبالمثل، تحتاج ألمانيا إلى إدخال قوة عاملة لا تخلق ضغوطاً اجتماعية بالهجرة إلى ألمانيا، وأحد الحلول الواضحة هو إقامة مصانع ألمانية في روسيا. وفي الوقت نفسه، خلق الطلب الأمريكي بزيادة المساعدات الألمانية في أفغانستان وأماكن أخرى احتكاراً مع الولايات المتحدة، وأدى إلى انحصار المصالح الألمانية على نحو أوسع ما يكون إلى روسيا.

هذا كله يساعد على تفسير السبب في أن عودة الولايات المتحدة إلى التوازن سوف تتطلب جهداً كبيراً على مدى السنوات العشر المقبلة لصياغة تسوية بين ألمانيا وروسيا. وكما سترى، سوف تشمل المقاربة الأمريكية تنمية علاقة جديدة مع بولندا العائد الجغرافي، الذي يمكن أن يجبر أي وفاق ألماني روسي.

وبالطبع تقتضي الصين أيضاً الاهتمام. ومع ذلك، فإن الانشغال الحالي بالتوسيع الصيني سوف يتضاعل، عندما يكتمل نمو المعجزة الاقتصادية لهذا البلد؛ إذ إنه سوف يبطوأ أداء الصين الاقتصادي إلى حد أداء الاقتصاد الأكثر نضجاً. ويمكن أن نضيف الاقتصاد الأكثر نضجاً بما فيه من أكثر مليار شخص في فقر شديد، وسوف يتقلّل تركيز الجهود الأمريكية إلى القوة الحقيقة في شمال شرق آسيا؛ أي اليابان التي هي ثالث أكبر اقتصاد في العالم والدولة صاحبة أهم أسطول بحري في المنطقة.

كما يشير هذا العرض الموجز، العشر سنوات التالية إلى أن سوف تكون معقدة بشكل هائل، مع وجود أجزاء كثيرة متحركة وعناصر كثيرة، لا يمكن التهكم بها، وسوف يتعين على الرؤساء في العقد المسبق التوفيق بين التقاليد والمبادئ الأخلاقية الأمريكية. والواقع الذي يرى معظم الأمريكيين أن تحاشيه أمر أكثر راحة؛ مما يتطلب تفزيذ مناورات ملحقة تشمل التحالف مع الأعداء، مع الإبقاء على

وحدة الجمهور الذي يعتقد - ويريد أن يعتقد - أن السياسة الخارجية والقيم تتوافق بساطة بعضاً، كما سيتعين على الرئيس أن يسعى لتحقيق الفضيلة، كما فعل كل رؤسائنا العظام: بالخداع المناسب.

لكن كل المهارة التي في العالم لا يمكنها تعويض الضعف الشديد؛ فالولايات المتحدة تملك ما أسميه «القوة العميقه»، ولا بد لهذه القوة أن تكون أولًا وقبل كل شيء قوة متوازنة. ويعني هذا القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية بكميات مناسبة وداعمة لبعضها، وهي عميقه من ناحية أخرى؛ حيث تقوم على أساس من المعايير الثقافية والأخلاقية، التي تحدد كيفية استخدام القوة وتتوفر إطاراً للعمل الفردي. فأوروبا، على سبيل المثال، لديها قوة اقتصادية، ولكنها ضعيفة من الناحية العسكرية، وتقوم على أساس شديد الضحالة. وهناك إجماع ضعيف في أوروبا من الناحية السياسية؛ خاصة فيما يتعلق بإطار الالتزامات المفروضة على أعضائها.

القوة الراسخة بشدة وجيدة التوازن نادرة، وسوف أحاول بيان أنه في العقد المسبق ستكون الولايات المتحدة في وضع فريد يمكنها من ترسیخ كليهما وممارستهما، والأهم أنه لن يكون أمامها اختيار كبير في هذا الأمر. وهناك فكرة، عند اليمين واليسار، مفادها أن الولايات المتحدة لديها خيار الانسحاب من تعقيدات إدارة القوة العالمية. وهناك اعتقاد بأنه إذا توافت الولايات المتحدة عن التوسط في شئون العالم، فلن يعود العالم يكرهها أو يخافها، ويمكن للأمريكيين التمتع بمبارجهم دون خوف من الهجوم، وهذا الاعتقاد يشكل حنيناً إلى الماضي، عندما كانت الولايات المتحدة تسعى إلى تحقيق مصالحها في الداخل، وترك العالم يسير سيرته.

كان هناك - في واقع الأمر - وقت استطاع فيه توماس چيفرسون Thomas Jefferson التحذير من التحالفات الخانقة، ولكن هذا لم يكن الوقت الذي تتبع فيه الولايات المتحدة 25 بالمائة من ثروة العالم. وهذا الناتج وحده يوّقعها في شراك شئون العالم، ويشكل ما تتجه الولايات المتحدة وتستهلكه حياة الناس

في أنحاء العالم. وتشكل السياسات الاقتصادية التي تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقها واقع العالم الاقتصادي. وتضمن سيطرة البحرية الأمريكية على البحار قدرة الولايات المتحدة الاقتصادية على الوصول إلى العالم، وينميتها القدرة على حرمان البلدان الأخرى من هذه القدرة على الوصول. وحتى إذا أرادت الولايات المتحدة تقليص اقتصادها إلى حجم أقل إزعاجاً، فليس واضحًا كيفية إحداث ذلك، ناهيك عن أن الأمريكيين سوف يدفعون الثمن عند تقديم الفاتورة.

ولكن هذا لا يعني أن الولايات المتحدة مرتاحة بقوتها، فقد تحركت الأمور بسرعة أكبر من اللازم، وهذا هو السبب في أن إعادة السياسة الأمريكية إلى التوازن سوف يتطلب كذلك إجبار الولايات المتحدة على قبول موقعها الفعلي في العالم. ولقد أشرنا من قبل إلى أن سقوط الاتحاد السوفيتي ترك الولايات المتحدة دون منافس على الهيمنة العالمية، وما لابد من مواجهته على نحو صريح، هو أنه سواء أردنا أم لم نرد، سواء أكان ذلك متعمداً أم لا، فقد خرجمت الولايات المتحدة من الحرب الباردة، ليس باعتبارها المهيمن العالمي فحسب، بل باعتبارها كذلك الإمبراطورية العالمية.

الواقع هو أن الأمريكيين ليست لديهم رغبة في الإمبراطورية. ولا يعني هذا القول بأنهم لا يريدون المنافع، الاقتصادية والاستراتيجية؛ بل يعني ببساطة أنهم لا يريدون دفع الثمن. فمن الناحية الاقتصادية، يريد الأمريكيون من النمو المتوقع أن يفتح الأسواق وليس الآلام.. ومن الناحية السياسية، يريدون أن يكون لهم نفوذ هائل وليس استياء العالم.. ومن الناحية العسكرية، يريدون أن يكونوا محميين من الأخطار، وليس تحمل أعباء الاستراتيجية طويلة المدى.

نادرًا ما تكون الإمبراطوريات مخططة أو متعمدة، وتلك التي كانت كذلك، كإمبراطوريتي نابليون Napoleon و HITLER، لم تدم. أما تلك التي تصمد فتتمو

نمواً عضوياً، وغالباً ما يمضي وضعها الإمبراطوري غير ملحوظ إلى أن يعظم حجمها. وكان ذلك هو حال الإمبراطورية الرومانية وبريطانيا، غير أنها نجحت؛ لأنهما ما إن بلغتا الوضع الإمبراطوري لم تقارب بذلك فحسب، بل تعلمتا كيف تديران هذا الوضع.

البنية الأمريكية للهيمنة، على عكس الإمبراطورية الرومانية أو البريطانية، غير رسمية، ولكن هذا لا يقلل من كونها واقعاً؛ فالولايات المتحدة تسيطر على المحيطات، واقتصادها مسؤول عن ربع كل شيء متوجه في العالم. وإذا تبني الأمريكيون الآيود أو صيحة غذائية جديدة، فإن المصانع والمزارع في الصين وأمريكا اللاتينية تعيد تنظيم نفسها لخدمة الأمر الجديد. وهذه هي الطريقة، التي حكمت بها القوى الأوروبية الصين في القرن التاسع عشر، ليس بشكل رسمي فقط، بل بتشكيلها واستغلالها إلى حد أن التمييز بين الرسمي وغير الرسمي لم يكن مهمّاً.

الحقيقة التي يجد الأمريكيون صعوبة في استيعابها، هي أن حجم الإمبراطورية الأمريكية وقوتها مزعجان ومثيران للمشكلات بطبعهما، وهو ما يعني أن الولايات المتحدة نادراً ما تتخذ خطوة دون تهديد دولة ما أو إفادة أخرى. وبينما تجلب هذه القوة مزايا اقتصادية هائلة، فمن الطبيعي أن تخلق العداء؛ فالولايات المتحدة جمهورية تجارية، وهو ما يعني أنها تعيش على التجارة، وينبع رخاؤها الهائل من أصولها ومزاياها، غير أنه لا يمكنها الحفاظ على هذا الرخاء وهي منعزلة عن العالم. ولهذا السبب، فإنه إذا كانت الولايات المتحدة تعتمد الاحتفاظ بحجمها وثروتها وقوتها، فإن الخيار الوحيد هو تعلم كيفية إدارة نفوذها المزدوج بطريقة ناضجة.

وإلى أن يتم الاعتراف بالإمبراطورية على ما هي عليه، فإنه من الصعب أن تكون هناك مناقشة عامة لفائدة وإيلامها، وفوق هذا وذاك حتميتها. والقوة التي لا منافس لها خطيرة إلى حد كبير، ولكن القوة التي لا منافس لها ولا تعي ما يجري حولها ولا تكرر له أشبه بالفيل الهائج.

سوف أقول إذاً إن العقد الم قبل لابد أن يكون عقداً، تتغل في الولايات المتحدة من الجهل المتعمد بالواقع إلى قوله، وإن كان على مضمض. وستأتي مع هذا القبول بداية سياسية خارجية أكثر تقدماً، ولن يكون هناك إعلان للإمبراطورية، بل فقط إدارة أكثر فاعلية، تقوم على الحقيقة الأساسية للوضع.

الفصل الأول

الإمبراطورية غير المتعمدة

الرئيس الأمريكي أهم قائد سياسي في العالم. والسبب بسيط؛ فهو يحكم دولة تشكل سياساتها الاقتصادية والعسكرية حياة الناس في كل بلد، في كل قارة. والرئيس الأمريكي يمكنه أن يأمر بالغزو والحظر والعقوبات، وهو يفعل ذلك، وسوف يكون للسياسات الاقتصادية التي يضعها أصواتها على مليارات الأنسُن، وربما على مدى أجيال عديدة. خلال العقد المقبل، غالباً ما سوف تؤثر هوية الرئيس، وماذا سيفعل (أو تفعل) على حياة غير الأمريكيين، أكثر من قرارات حكوماتهم.

اتضح لي هذا الأمر عشية آخر انتخابات رئاسية أمريكية، عندما حاولت الاتصال تليفونياً بإحدى العاملات معي في بروكسل، ووصلت إليها في باريس ببلجيكين المتحفلين بانتصار باراك أوباما Barack Obama. وبعد ذلك وجدت أن حفلات أوباما جرت في عشرات المدن في أنحاء العالم؛ إذ بدا أن الناس في كل مكان شعروا بأن نتيجة الانتخابات الأمريكية تهمهم إلى حد كبير، وبذا كثيرون متأثرين شخصياً بوصول أوباما إلى السلطة.

قبل نهاية فترة ولاية أوباما الأولى، منحه خمسة ساسة نرويجيون جائزة نوبل للسلام، مع استثناء كثرين، رأوا أنه لم يفعل أي شيء بعد يُكسبه إياها. غير أنه طبعاً لـما قاله رئيس اللجنة، فقد غير أوباما تصور العالم للولايات المتحدة على

نحو فوري وكبير، وهذا التغيير وحده يستحق الجائزة. وكان جورج دابليو بوش مكروهاً؛ لأنه كان يُنظر إليه على أنه فتة إمبريالي.

ومن لجنة جائزة نوبل إلى بارات سنغافورة وساو باولو، فإن ما كان معترضاً به عن غير قصد هو تفرد الرئاسة الأمريكية نفسه، وكذلك الواقع الجديد الذي يتزداد الأمريكيان في الاعتراف به؛ إذ كان النظام الحاكم الأمريكي مهمًا إلى حد كبير للزرويجيين وللبلجيكيين وللبيونديين وللتسلسيين وللميلارات الناس في أنحاء المعمورة، لأن الرئيس الأمريكي الآن يقوم في بعض الأحيان بالدور المرهق (ولا يُذكر ذلك صراحة أبداً) للإمبراطور العالمي، وهو الواقع الذي سوف يكافحه العالم، والرئيس في العقد المقبل.

الإمبراطور الأمريكي

لا ينبع وضع الرئيس الأمريكي وتفرذه الفريدان من الغزو أو التخطيط أو الرسامة المقدسة، بل هو في واقع الأمر نتيجة لكون الولايات المتحدة القوة العسكرية العالمية الوحيدة في العالم. كما أن الاقتصاد الأمريكي يزيد حجمه بمقدار ثلات مرات عن أكبر اقتصاد سيدادي تالي له، ويمنع هذا الواقع الولايات المتحدة القوة التي لا تتناسب مع عدد سكانها أو حجمها، وكذلك مع ما يمكن أن يعتبره كثيرون عادلاً أو معقولاً. لكن الولايات المتحدة لم تتعمد أن تصير إمبراطورية، بل كان هذا الترتيب غير المقصود نتيجة أحداث، القليل منها كان تحت سيطرة أمريكا.

من المؤكد أنه كان هناك كلام عن الإمبراطورية قبل هذا، فيما بين «المصير الواضح»^(٥) وال الحرب الأمريكية الإسبانية، كان القرن التاسع عشر زاخراً ببروى الإمبراطورية، التي كانت متواضعة على نحو ملحوظ مقارنة بما نشاء؛ فالإمبراطورية

(٥) مصطلح خاص بال موقف الذي ساد في تلك الفترة من التوسيع في القرن التاسع عشر، وهو أن الولايات المتحدة ليس بإمكانها التوسيع فحسب، بل إنه مُؤْرَّ لها التوسيع من الساحل إلى الساحل.
(المترجم)

التي أتحدث عنها ليس لها علاقة كبيرة بتلك الأفكار المبكرة، بل إن ما أقوله هو أن أحدث نسخة ظهرت دون تخفيط أو قصد.

منذ الحرب العالمية الثانية حتى انتهاء الحرب الباردة، تحركت الولايات المتحدة ببطء وحذر نحو التفوق، ولكن التفوق لم يتحقق حتى عام 1991، عندما انهار الاتحاد السوفيتي تاركاً الولايات المتحدة كياناً ضخماً بلا ثقل موازن له.

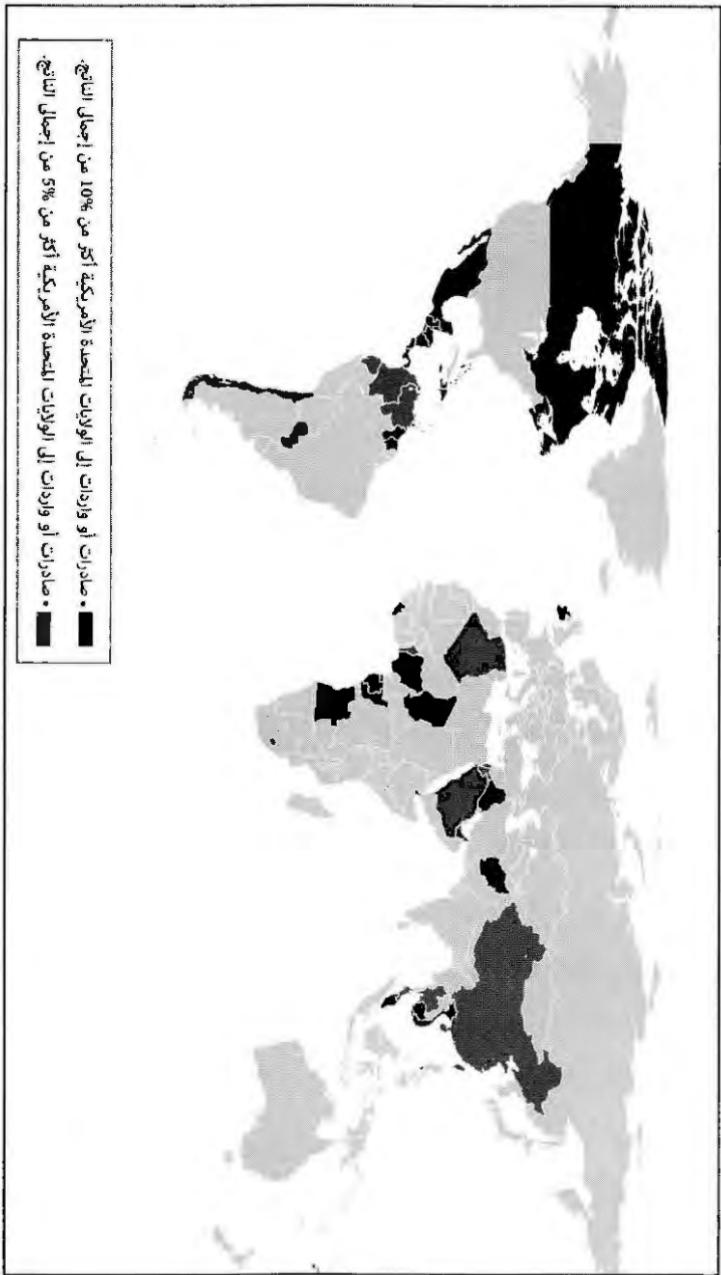
في عام 1796 ألقى واشنطن Washington خطاباً داعماً، وأعلن هذا المبدأ: «قاعدة السلوك الكبري بالنسبة لنا فيما يتعلق بالدول الأجنبية، هي في توسيع علاقاتنا التجارية، لتكون لنا معها صلة سياسية قليلة قدر الإمكان»، كان لدى الولايات المتحدة خيار الابتعاد عن العالم في ذلك الحين؛ فقد كانت بلداً صغيراً معزولاً جغرافياً، وفي الوقت الراهن - وبغض النظر عن مقدار ما يمكن أن يتمنه سائر العالم أن تكون عليه من إزعاج أقل أو مقدار إغراء التوقع، الذي قد يbedo للأمريكيين - كان من المستحيل فحسب لدولة اقتصادها على قدر كبير من الاتساع أن تكون لها علاقات تجارية دون تعقيدات أو نتائج سياسية. وكان دافع واشنطن المناوي للسياسة يناسب المؤسس الإمبريالي للجمهورية، ومن المفارقة أن النجاح غير العادي للجمهورية جعل تلك الرؤية مستحيلة.

الاقتصاد الأمريكي أشبه بالدوامة، حيث يسحب كل شيء إلى داخله، مع وجود دوامات غير ملحوظة، يمكن أن تدمر البلدان الصغيرة أو تثريها. وعندما يكون أداء الاقتصاد الأمريكي جيداً، يكون المحرك الذي يدير الآلة كلها حيثذاً جيداً. وعندما «يتسع»، فإنه يمكن أن تتعطل الآلة كلها. ليس هناك اقتصاد يمكن أن يؤثر وحده على العالم بهذا العمق، أو يربطه ببعضه على هذا النحو من الفاعلية.

عندما ننظر إلى العالم من وجهة نظر الصادرات والواردات، يذهبنا عدد البلدان التي تعتمد على الولايات المتحدة في 5 أو حتى 10 بالمائة من إجمالي ناتجها

القومي، وهذا قدر هائل من الاعتماد المتبادل. ومع أن هناك علاقات اقتصادية ثنائية، بل وعلاقات اقتصادية متعددة الأطراف، لا تشمل الولايات المتحدة، فليست هناك علاقات اقتصادية لا تتأثر بالولايات المتحدة. فالكل يراقب ويتظاهر؛ كي يرى ما سوف تفعله الولايات المتحدة، والكل يحاول تشكيل السلوك الأمريكي - ولو بشكل قليل - كي يفوز بميزة ما أو يتتجنب خسارة ما.

(خريطة) العلاقات التجارية الأمريكية الرئيسية



من الناحية التاريخية، أثارت هذه الدرجة من الاعتماد المتبادل الاختناك، بل وال الحرب. ففي القرنين التاسع عشر والعشرين، كانت كل من فرنسا وألمانيا تخشى بأس الأخرى، ولذلك حاولت كل منهما تشكيل سلوك الأخرى. وكانت النتيجة أن دخل هذان البلدان في حرب مع بعضهما ثالث مرات خلال سبعين عاماً. وقبل الحرب العالمية الأولى، كتب الصحفي الإنجليزي (وعضو البرلمان فيما بعد) نورمان أنجل Norman Angell كتاباً كان مقرراً على نطاق واسع، بعنوان *The Great Illusion* (الوهم الكبير)، عرض فيه الدرجة العالية من الاعتماد المتبادل في أوروبا وأكد أن هذا جعل الحرب مستحيلة، ومن الواضح أن الحربين العالميتين الأولى والثانية أثبتتا أن الحال ليست كذلك، وما زال المدافعون عن التجارة الحرة يستخدمون هذه الحجة. ومع ذلك - وكما سترى - فإن الدرجة العالية من الاعتماد المتبادل - مع وجود الولايات المتحدة في المركز - تزيد خطر الحرب بدلاً من أن تقصصه.

إن كون العالم لم يعد زاخراً بالقوى المتكافئة نسبياً، التي يسهل إغراؤها بالدخول في مغامرات عسكرية يحد من هذا الخطر إلى حد ما. ومن المؤكد أن هيمنة القوة العسكرية الأمريكية من القوة، بحيث لا يأمل بلد في استخدام القوة الأساسية لإعادة تعريف علاقته مع الولايات المتحدة بشكل أساسي، غير أننا نرى - في الوقت نفسه - أن مقاومة القوة الأمريكية كبيرة، وأن الحروب متكررة منذ عام 1991.

مع إمكانية أن تقل درجة القوة الإمبريالية لأمريكا، فإن القوة التي بهذه الحجم لاتنهار بسرعة إلا من خلال الحرب، فقد انهارت القوى الألمانية واليابانية والفرنسية والبريطانية ليس بسبب الدين، وإنما بسبب الحروب التي دمرت اقتصاديات تلك البلدان؛ مما أسف عن الدين باعتباره أحد آثار الحرب الجانبي. وتعود جذور «الكساد العظيم»، الذي اجتاح العالم في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، إلى دمار الاقتصاد الألماني؛ نتيجة للحرب العالمية الأولى، وانقطاع العلاقات التجارية، الذي انتشر في النهاية ليشمل العالم. وفي المقابل، تتجدد الرخاء

الكبير الخاص بالتحالف الأمريكي بعد عام 1950 عن القوة الاقتصادية، التي أقامتها الولايات المتحدة - دون أن يمسها ضرر - أثناء الحرب العالمية الثانية.

في غياب الحرب المدمرة الكبيرة، فإن أي إعادة اصطفاف للنفوذ الدولي تقوم على الاقتصاد سوف تكون عملية تستغرق أجيالاً، هذا إن تمت أصلاً. ويقال إن الصين هي القوة القادمة، وربما يكون الأمر كذلك. لكن الاقتصاد الأمريكي أكبر من الاقتصاد الصيني بـ 3,3 مرة، ولا بد للصين من استدامة معدل النمو المرتفع بشكل غير عادي زمناً طويلاً؛ كي تسد الفجوة التي بينها وبين الولايات المتحدة. ففي عام 2009، كانت الولايات المتحدة مسؤولة عن 22,5 بالمائة من كل الاستثمار المباشر الأجنبي في العالم، وهو ما يجعلها - طبقاً لما ذكره مجلس التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة - مصدر الاستثمار الأكبر الوحيد في العالم - وكانت الصين في المقابل مسؤولة عن 4,4 بالمائة.

ربما تكون الولايات المتحدة كذلك أكبر مفترض في العالم، ولكن المديونية لا تنتقص من قدرتها على التأثير على النظام الدولي. وسواء توافت عن الاترافق، أو زادته، أو قللت منه، فالاقتصاد الأمريكي يشكل الأسواق العالمية باستمرار؛ ذلك أن المهم هو القدرة على التشكيل. وبالطبع، لابد أن نذكر كذلك أن كل دولار تفترضه الولايات المتحدة يقرضه آخرون. وإذا كان لابد من الثقة في السوق، فهي تقول إن إقراض الولايات المتحدة، حتى وإن كان بسعرفائدة منخفض حالياً، فهو تحرك جيد. بلدان كثيرة لها آثار على بلدان أخرى. وما يجعل الولايات المتحدة إمبراطورية هو عدد البلدان التي تؤثر عليها، وكافية التأثير، وعدد الناس في تلك البلدان، التي تؤثر عليها هذه العمليات والقرارات الاقتصادية.

في السنوات الأخيرة، كانت للولايات المتحدة شهية متزايدة للجمبri. وجعلت هذه الموجة في السوق الأمريكية مزارعي الأسماك في دلتا الميكونج يعدلون إنتاجهم لتلبية الطلب الجديد. وعندما تدهور الاقتصاد الأمريكي في عام

2008، كانت الأطعمة الكمالية كالجمبري أول ما جرى تخفيضه، وهو التخفيض الذي بلغ الشعور به تلك مزارع الأسماك في دلتا الميكونج. وفي أعقاب نمط مشابه، أقامت دل Dell لصناعة الكمبيوتر منشأة كبيرة في أيرلندا، ولكن عندما ارتفعت تكلفة العمالة هناك، نقلت دل عملياتها إلى بولندا، مع أن ذلك كان في وقت تعاني فيه أيرلندا من ضغط اقتصادي حاد. وبالمثل، تشكل بلدان أخرى الولايات المتحدة، كما كان الحال مع بريطانيا وروما، ولكن الولايات المتحدة في مركز الشبكة، وليس على الهاشم، واقتصادها يضخمه جيشه، بالإضافة إلى الميزة التكنولوجية، حيث يمكننا رؤية بنية قوة أمريكا العميقه.

يمكن أن تكون الإمبراطوريات رسمية، مع وجود بنية واضحة للسلطة، ولكن بعض هذه الإمبراطوريات يمكن أن يكون أقل وضوحاً وأكثر تعقيداً؛ فقد سيطرت بريطانيا-مثلاً- على مصر، إلا أن سلطة بريطانيا الرسمية كانت أقل وضوحاً. ولدى الولايات المتحدة القدرة على تشكيل مسار بلدان كثيرة، ولكن لأنها ترفض التفكير في نفسها على أنها قوة إمبرالية، فإنها لم تخلق بنية عقلانية رسمية لإدارة القوة التي تمتلكها بوضوح.

حقيقة أن الولايات المتحدة واجهت انتكاسات في الشرق الأوسط، لا تقوض بحال من الأحوال مقوله إنها إمبراطورية، وإن كانت إمبراطورية غير ناضجة؛ فالفشل والإمبراطورية ليسا غير متافقين، وأنباء النمو والتوسع الإمبراطوري، لا تعد الكوارث نادرة؛ إذ فقدت بريطانيا معظم مستوطناتها الأمريكية الشمالية لمصلحة التمرد، قبل أن تصل الإمبراطورية إلى ذروتها، وواجه الرومان الحروب الأهلية في دورات متكررة.

ومع أن جوهر القوة الأمريكية اقتصادي - وإن بدا متضرراً في الوقت الراهن - فإنه يقف وراء هذه القوة الاقتصادية بأس قوة عسكرية. والغرض من الجيش الأمريكي هو منع أية دولة أزعجهما النفوذ الاقتصادي الأمريكي - أو أي تحالف

لتلك الدول - من استخدام القوة لتعديل الظروف التي أضرتها. وكشأن فيالق روما، يتم نشر القوات الأمريكية على نحو استباقي في أنحاء العالم، فقط لأن أكثر طرق استخدام القوات العسكرية كفاءة، هو تعطيل القوى الناشئة، قبل حتى أن تصبح مهدّدة على نحو هامشي.

الواقع أن الخريطة التالية تهون بشكل كبير من قدر الوجود العسكري الأمريكي؛ إذ إنها على سبيل المثال لا تتبع فرق العمليات الخاصة الأمريكية، التي تعمل بشكل سري في مناطق كثيرة، وبشكل خاص في إفريقيا، كما أنها لا تشمل مهام التدريب والدعم الفني والوظائف المشابهة. وتخوض بعض القوات الأمريكية العروب، ويكافح بعضها المخدرات، ويحمي بعضها البلدان المضيفة من الهجمات المحتملة، ويستخدم بعضها البلدان المضيفة كمناطق للتجمع، تحسباً لاحتياج القوات الأمريكية في بلد آخر قريب. وفي بعض الأحيان، تساعد هذه القوات في دعم الأمريكيين المشاركين في إدارة البلد، بشكل مباشر أو غير مباشر، وفي حالات أخرى، تكون القوات موجودة فحسب، دون أن تتحكم في شيء. ولا تتوارد القوات المتمرزة في الولايات المتحدة لحماية الوطن، بقدر ما هي متحركة؛ من أجل ما يسميه الجيش القدرة على الانتشار السريع، وهذا يعني أن تكون جاهزة للخدمة في أي مكان، يرى الرئيس أن من المناسب نشرها فيه.



(خريطة) بلدان بها تواجد عسكري أمريكي (حتى 31 ديسمبر 2007 ولا تشمل النشر السري)

المصدر: Department of Defence, International Institute of Strategic Studies, STRATFORD

على النحو الذي يتلاءم مع الإمبراطورية، ترتيب الولايات المتحدة نظامها الاقتصادي ونظامها العسكري على نحو يجعله ضامناً للاقتصاد العالمي. وفي الوقت ذاته، توفر الولايات المتحدة التكنولوجيات وغيرها من السلع والخدمات، والسوق الضخمة التي تبيعها فيها، والقوات المسلحة التي تبقى على الطرق البحرية مفتوحة. وإذا اقتضى الأمر، تتحرك هذه القوات لحفظ النظام في المناطق الجامحة، ولكنها تفعل ذلك؛ ليس من أجل منفعة بلدان أخرى، بل من أجل نفسها. وفي النهاية، تجعل قوة الاقتصاد الأمريكي وتوزيع القوة العسكرية الأمريكية التحالف مع الولايات المتحدة ضرورة بالنسبة لبلدان كثيرة، وهذه الضرورة تربط البلدان بالولايات المتحدة على نحو أقوى، مما يأمل أي نظام إمبراطوري رسمي تحقيقه.

عادةً ما يتم إدراك الإمبراطوريات؛ أي النتيجة غير المعتمددة للقرة المتراكمة؛ من أجل غيابات بعيدة عن أحلام الإمبراطورية، بعد فترة طويلة من ظهورها. وعندما تصبح هذه الإمبراطوريات واعية بحالها، تستخدم قوتها دفعها كي توسع عمداً، وهو ما يضيف أيديولوجياً إمبريالية - ولنفكر في السلام الروماني Pax Romana و «عبد الرجل الأبيض» الخاص بالإمبراطورية البريطانية - إلى واقع الإمبراطورية. وتحصل الإمبراطورية على كتاب مثل فيرجيل Virgil وشاعراء مثل روبيارد كيلينج Rudyard Kipling، بعد أن تكون قد ترسخت، وليس قبل ذلك. وكما هو الحال في كل من روما وبريطانيا، يتعاشش المحتفون بالإمبراطورية الأمريكية مع هؤلاء الذين تخيفهم، ويتوّقون إلى الأيام السابقة الأكثر أصالة.

وقدت روما وبريطانيا في شراك عالم الإمبراطورية ولكنهما تعلمتا الاحتفاء بالشريك. أما الولايات المتحدة، فما زالت عند النقطة التي ترفض فيها رؤية الإمبراطورية التي صارت إليها، وعندما تشعر بظهور الإمبراطورية فإنها تثير النفور. لكن الوقت قد حان للاعتراف بأن رئيس الولايات المتحدة يدير إمبراطورية، ذات

قوة ونفوذ غير مسبوقين، حتى وإن كانت غير رسمية وغير مؤثة. و ساعتها فقط يمكننا صياغة السياسات على مدى العقد المقبل؛ الأمر الذي سوف يسمح لنا بإدارة العالم، الذي نجد أنفسنا مسئولين عنه على النحو الصحيح.

إدارة الواقع الإمبراطوري

على مدى العشرين سنة الماضية، كافحت الولايات المتحدة؛ كي تتعامل بطريقة معقولة مع أصداء كونها «من خلت لها الساحة» بعد سقوط الاتحاد السوفيتي. ومهمة الرئيس في العقد المقبل هي الانتقال من رد الفعل إلى امتلاك أسلوب ممنهج لإدارة العالم الذي يسيطر عليه، وهو الأسلوب الذي يواجه بأمانة - وبلا تراجع - الواقع الخاص بطريقة عمل العالم. ويعني هذا تحويل الإمبراطورية الأمريكية من فوضى غير مؤثة إلى نظام مرتب، أي السلام الأمريكي *Pax Americana*، ليس لأن هذا هو اختيار الرئيس الحر، بل لأنه على وجه الدقة ليس له اختيار.

إن تحقيق النظام في الإمبراطورية ضرورة، لأنه رغم كون الولايات المتحدة قوية على نحو ساحق، فهي ليست ذات قدرة مطلقة، ووجود قوة مفردة يخلق أخطاراً مفردة؛ فقد هوجمت الولايات المتحدة في الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 ، على سبيل المثال، بالتحديد بسبب قوتها الفريدة. ومهمة الرئيس هي إدارة ذلك النوع من القوة بطريقة، تعرف بالمخاطر اعترافها بالفرص، وبعد ذلك يقلل المخاطر ويعظم المنافع.

بالنسبة للذين يتقدرون من أي حديث عن الإمبراطورية - ناهيك عن الحديث عن تنظيم السيطرة الإمبراطورية - أود توضيح أن واقع الجيوibliتيكا لا يمنع الرؤساء ترف ممارسة الفضيلة بالطريقة، التي نراها بها عند تطبيقها على المواطنين العاديين؛ فالرئيسان اللذان حاولا تحقيق الفضيلة بشكل مباشر، وهما: جيمي كارتر Jimmy Carter وجورج دبليو بوش George W. Bush، فشلا بشكل كبير. وفي

المقابل، فشل رؤساء آخرون، مثل: ريتشارد نيكسون Richard Nixon، وچون ف. كينيدي John F. Kennedy، كانوا أشد قسوة بكثير؛ لأن أعمالهم لم تكن موجهة إلى أي غرض أخلاقي، أكثر أهمية من أي شيء سواه، ولم يوحدها هذا الغرض.

عند تحقيق النظام للإمبراطورية، أقترح أن يحذو الرؤساء القادمون حذو ثلاثة من أكثر قادتنا تأثيراً، وهم الرجال الذين نجحوا في أن يكونوا في منتهي القسوة في تنفيذ استراتيجية، كان سير شدتها لولا ذلك المبدأ الأخلاقي. وفي تلك الحالات، بورت الغايات الأخلاقية في الواقع الأمر الوسائل، التي لم تكن غير أخلاقية فحسب، بل غير دستورية كذلك.

حافظ أبراهم لنكولن على الاتحاد، وألغى الرق من خلال بده برنامج خداع منسق، والدوس على الحريات المدنية. وللحفاظ على ولاء الولايات الحدودية، لم يعترف لنكولن قط بعزم إلغاء الرق، الذي جرى الإعلان عنه في نقاشات 1858. وبدلًا من ذلك، أخفى نيته زاعمًا أنه بينما يعارض انتشار الرق فيما يتجاوز الجنوب، فليس لديه نية إلغاء حق امتلاك العبيد في الولايات، التي يعتبر امتلاكهـم فيها قانونيًّا بالفعل.

لكن لنكولن فعل ما هو أكثر من المراوغة؛ إذ عَلَق الحق في الاستدعاء إلى المحكمة في أنحاء البلاد، وأجاز القبض على المشرعين المؤيدين للانفصال في ميريلاند. ولم يحاول تبرير تلك الإجراءات، إلا بما قاله عن أنه إذا انفصلت ميريلاند وغيرها من الولايات الحدودية، فسوف تخسر البلاد الحرب وتتفكك الدولة، الأمر الذي يجعل الدستور بلا معنى.

بعد خمسة وسبعين عاماً، وسط أزمة خطيرة أخرى واجهتها الدولة، فعل فرانكلين روزفلت Franklin Roosevelt كذلك ما كان لا بد منه، وهو يكذب لإخفاء أعماله عن الجمهور، الذي لم يكن مستعداً بعد لأن يحذو حذوه. وفي أواخر ثلاثينيات القرن العشرين، كان الكونجرس والجمهور يريدان الحفاظ على الحياد

الشديد حين استعدت أوروبا للحرب، ولكن روزفلت فهم أن بقاء الديمقراطية نفسها كان معرضاً للخطر. وفي السر، رتب لبيع السلاح للفرنسيين، وقدم تعهداً لونستون تشرشل Winston Churchill باستخدام البحرية الأمريكية؛ لحماية السفن التجارية التي تنقل الإمدادات إلى إنجلترا، وهو انتهاك صريح للحياد.

كشأن لنكولن، كان روزفلت يحركه غرض أخلاقي، وهو ما يعني رؤية أخلاقية لاستراتيجية عالمية، وقد هاجمه النازية الألمانية، وكان مؤمناً بمفهوم الديمقراطية. إلا أنه لكي يحافظ على المصالح والمؤسسات الأمريكية، أقام تحالفاً مع الاتحاد السوفيتي بزعامة ستالين Stalin، وهو نظام من الناحية الأخلاقية على القدر نفسه من الفساد الذي عليه النازيون. وفي الداخل، تحدى روزفلت حكم المحكمة العليا، وأجاز التنصت على الاتصالات دون إذن من النيابة، وكذلك اعتراض البريد وفتحه. إلا أن انتهاكه الأشهر للحريات المدنية كان إقرار اعتقال ذوي الأصول اليابانية وترحيلهم، بغض النظر عن وضعهم كمواطنين. ولم تكن لدى روزفلت أوهام بشأن ما يقوم به، فقد كان يتهدى قواعد اللياقة بقسوة؛ سعياً لتحقيق الضرورة الأخلاقية.

اتبع رونالد ريجان كذلك سبيلاً اتسم بالقسوة لتحقيق غرض أخلاقي؛ فقد كان هدفه هو القضاء على ما أسماه إمبراطورية الشر الخاصة بالاتحاد السوفيتي، وسعى إلى تحقيق ذلك -إلى حد ما- بزيادة سرعة سباق التسلح، الذي كان يعلم أن السوفييت لن يقدروا عليه. وبعد ذلك مضى في سبل معقدة وغير واضحة لمنع الدعم السوفيتي عن حركات التحرر الوطني في العالم الثالث، وغزا جرينادا في عام 1983، وأيد المتمردين الذين يحاربون الحكومة الشيوعية في نيكاراجوا. وأدى ذلك إلى الحيلة المعقدة لجعل إسرائيل تبيع السلاح لإيران في حربها مع العراق، ثم القيام بتوصيل الأرباح إلى متمردي نيكاراجوا، كطريقة للالتفاف على قانون، صيغ خصيصاً لمنع ذلك التدخل. وينبغي لنا كذلك تذكر دعم ريجان الفعال

للجهاديين المسلمين في أفغانستان، الذين كانوا يحاربون السوفيت. وكما حدث مع روزفلت وستالين، يمكن الاستفادة من عدو المستقبل في هزيمة العدو الحالي. لن يكون العقد المقبل وقتاً للحملات الأخلاقية الكبيرة، بل سيكون فترة صيرورة، وهو زمن سيعتمد فيه دمج واقع العالم، كما تقدمه الحقائق على الأرض بطريقة أكثر رسمية في مؤسساتنا.

خلال العقد الماضي، شنت الولايات المتحدة حملة اتفاعالية ضد الإرهاب. وفي العقد المقبل، ستكون هناك حاجة إلى قدر أقل من الانفعال، وإلى تعديلات أكثر دقة في العلاقات مع بلدان كإسرائيل وإيران. كما يستدعي الوقت خلق نظم تحالف، تشمل دولًا كبولندا وتركيا لها علاقات معرفة تعرّفها حديثاً مع الولايات المتحدة، وهذا هو العمل الصعب والمفصل من الاستراتيجية الإمبراطورية. ومع ذلك لا يمكن للرئيس تحمل تبعات وهم أن العالم سوف يقبل ببساطة واقع الهيمنة الأمريكية الساحقة، كما لن يمكنه تحمل تبعات التخلّي عن القوة، وهو لا يمكن نسيان أنه على رغم وضعه شبه الإمبراطوري، فهو رئيس بلد وليس رئيس العالم.

لذلك، فإن الكلمة التي يجب لا يستخدمها هي الإمبراطورية، ذلك أن الروح المضادة للإمبراطورية الخاصة بتأسيس أمريكا ما زالت تدعم ثقافة البلاد السياسية. وعلاوة على ذلك، فإن التظاهر بأن القوة موزعة على نحو أكثر من التساوي مفيد، ليس بالنسبة للبلدان الأخرى فحسب، بل للولايات المتحدة كذلك. وحتى الآن، لابد في العقد المقبل أن يتخد واقع أمريكا غير الرسمي - كإمبراطورية عالمية - شكلاً متماسكاً.

ولأنه يجب على الرئيس ألا يجبر الجماهير على أن تواجه الواقع، الذي هي غير مستعدة لمواجهته بشكل مباشر، فلا بد أن يصبح بارعاً في إدارة الأوهام. فما كان

للرق أن يبقى بعد ستينيات القرن التاسع عشر، بغض النظر عن مقدار رغبة الجنوب فيه، وما كان بالإمكان تجنب الحرب العالمية الثانية، بغض النظر عن الميل العام نحو الانعزالية. وكان لابد من وقوع مواجهة مع الاتحاد السوفيتي، حتى ولو كانت تلك الأزمات تخفيف الجماهير. وفي كل حالة خلقَ كُلُّ رئيس نسيجاً من الأوهام، يمكنه من عمل ما هو ضروري، دون إحداث ثورة هائلة من الجماهير. ففي حالة ريجان، عندما خرجت تدابيره الخاصة بتجارة السلاح إلى النور، باسم «قضية إيران كوترا»، لتكمل بجلسات الاستماع في الكونجرس واتهام كثير من المشاركين وإدانتهم، حمت شخصيته المرتبة باعتباره شخصاً بسيطاً، سلطته وصورته من الآثار الجانبية؛ إذ كان ما يجري في إسرائيل وإيران ونيكاراجوا من التعقيد؛ بحيث وجد متقدوه مشكلة في تصديق أنه يمكن أن يكون مسؤولاً.

استراتيجية عالمية للأقاليم

اهتمامات أمريكا الأساسية هي أمن الولايات المتحدة المادي والنظام الاقتصادي الدولي غير المقيد نسبياً. وكما سترى عندما نذهب إلى الحالة الراهنة للاقتصاد العالمي، فإن هذا لا يوحى بحال من الأحوال بنظام التجارة الحرة بالمعنى، الذي قد يفكر فيه أيديولوجيو السوق الحرة؛ فهو يعني ببساطة نظاماً دولياً، يسمح للاقتصاد الأمريكي الواسع بالتعامل مع معظم العالم، إن لم يكن كلها. ومهما كان النظام منظماً، فلا بد للولايات المتحدة أن تشتري وتبيع، وتفرض وتقرض، وتستثمر وتحصل فيها، على نطاق عالمي.

لا يمكن أن يزدهر ربع اقتصاد العالم، وهو في عزلة، ولا يمكن أن تكون نتائج التعامل مقصورة على الاقتصاد الصرف؛ فالاقتصاد الأمريكي يقوم على الابتكار التكنولوجي والتنظيمي، وهو ما يشمل ما أسماه عالم الاقتصاد چوزيف أ. شومپتر Joseph A. Schumpeter «التدمير الخلاق»، وهو العملية التي يدمر بها الاقتصاد

نفسه وبينها باستمرار، في الغالب من خلال ظهور التكنولوجيات المدمرة.
disruptive technologies

عندما تلامس الثقافة الاقتصادية الأمريكية بلدانًا أخرى، فإن من يتأثرون، يكون لهم أن يختاروا بين التكيف أو الغرق. فعلى سبيل المثال، كان لأجهزة الكمبيوتر - إلى جانب الشركات المنظمة حولها - نتائج مدمرة بشكل كبير على الحياة الثقافية في أنحاء العالم، من بنسيلفانيا إلى أيرلندا، وكانت الثقافة الأمريكية مررتاحه لهذا النوع من الدفع، في حين أن الثقافات الأخرى ربما لا تكون كذلك؛ فقد تحملت الصين عباءً محاولة التكيف مع اقتصاد السوق مع الاحتفاظ بمؤسسات الدولة الشيوعية السياسية. وكافحت ألمانيا وفرنسا للحد من الأثر الأمريكي، وعزل نفسها مما أسموه "الاقتصادات الأنجلو-سكنونية"، وقد الروس توأذنهم نتيجة لعراضهم الذي لم يخفف منه شيء لهذه القوة في التسعينيات، وسعوا إلى استعادة توأذنهم في العقد التالي.

رداً على الدوامة الأمريكية، فإنه غالباً ما يكون موقف العالم متوجهًا ومقاوِمًا، على نحو غير مستغرب، حيث تحاول البلدان الاستفادة من التباين أو تحاشيها. وشعر الرئيس أوباما بهذه المقاومة واستفاد منها. فعلى المستوى الداخلي، عالج حاجة الأميركيين إلى أن يكونوا معجبًا بهم ومحبوين، بينما خاطب في الخارج الحاجة إلى أن تكون الولايات المتحدة أكثر تصالحًا وأقل غطرسة.

ويبنما حدد أوباما المشكلة وحاول إدارتها، فما زالت مقاومة السلطة الإمبراطورية مشكلة بلا حل دائم؛ لأنها لا تنبع بشكل مطلق من سياسات الولايات المتحدة، وإنما من الطابع الأصيل للقوة الإمبراطورية.

تعيش الولايات المتحدة هذا الوضع الخاص بالقرة شبه المهيمنة منذ عشرين عامًا فقط. وكان العقد الأول من هذه الفترة الإمبراطورية خيالاً أهوج، كان من المفترض أن يعني فيه انتهاء الحرب الباردة انتهاء الحرب ذاتها، وهو الوهم الذي يظهر على السطح

مع انتهاء كل صراع كبير. وكانت السنوات الأولى من القرن الجديد، فحسب، هي العقد الذي اكتشف فيه الشعب الأمريكي أن هنا ما زال كوكبا خطيراً. وبذل الرئيس الأمريكي جهداً مخيفاً للتوصل إلى رد محدد الغرض، وسوف تكون السنوات التي تبدأ عام 2001 عقداً، تبدأ فيه الولايات المتحدة تعلم كيف تدير عداء العالم.

لابد أن يصوغ الرئيس في العقد المقبل استراتيجية، تعرف بأن التهديدات التي ظهرت من جديد على السطح في السنوات العشر الماضية لم تكن انحرافاً؛ فقد كانت القاعدة والإرهاب تهديداً واحداً، ولكنه لم يكن في واقع الأمر أخطر تهديد واجهته الولايات المتحدة. ويمكن للرئيس - ويتبعه له - التحدث عن التنبؤ بحقبة لا وجود فيها تلك التهديدات، ولكنه لابد ألا يصدق خطابه. بل على العكس من ذلك، لابد أن يبعد البلاد شيئاً فشيئاً عن فكرة أن التهديدات التي تواجه القوة الإمبراطورية سوف تتضاءل، ثم يقودها إلى فهم أن تلك التهديدات هي ثمن يدفعه الأميركيون لما في حوزتهم من ثروة وقوة. وفي الوقت نفسه يتبعه تحطيم الاستراتيجية وتنفيذها، دون أن يعترف بالضرورة بوجودها.

ولأن الرئيس لا يواجه منافساً على الهيمنة العالمية، فلا بد له من التفكير في العالم من ناحية المناطق المميزة، وأنباء ذلك يشرع في خلق توازنات إقليمية للقوة، إلى جانب شركاء تحالف وخطط طوارئ للتدخل. ولا بد أن يكون الهدف الاستراتيجي هو الحيلولة دون ظهور أية قوة، يمكن أن تهدد الولايات المتحدة في أي ركن من أركان العالم.

بينما كان لدى روزفلت وريجان ترف المشاركة في لعبة ورق عالمية متكاملة واحدة - شاسعة لكنها موحدة؛ فالرؤساء في العقد المقبل سوف يلعبون ألعاباً متعددة على طاولة، تسمى بقدر كبير من التشظي، فقد انتهى الزمن الذي كان كل شيء فيه يدور حول تهديد عالمي واحد أو بعض تهديدات قليلة؛ ذلك أن توازن القوى في أوروبا ليس شديد الارتباط بتوازن آسيا، وهو مميز عن توازن القوى الذي يحفظ السلام في

أمريكا اللاتينية. ولذلك فإنه حتى إذا لم يكن العالم خطيراً بالنسبة للولايات المتحدة كما كان أثناء الحرب العالمية الثانية وال الحرب الباردة، فهو أكثر تعقيداً بكثير.

بطبيعة الحال، تشظت بالفعل السياسة الأمريكية الخارجية من الناحية الإقليمية، وهو ما ينعكس في سلسلة من القيادات الإقليمية التي تنظم تحتها قواتنا العسكرية؛ فمن الضروري الآن تنظيم التشظي نفسه بشكل علني في تفكيرنا الاستراتيجي والتعامل معه بناءً على ذلك. ولابد من الاعتراف بأنه ليس هناك تحالف عالمي يدعم الولايات المتحدة، وأن الولايات المتحدة ليست لها علاقات تاريخية خاصة مع أحد، وهذا هو اقتباس آخر من خطاب وداع واشنطن، جاء فيه "الدولة التي تُفرض في كراهيتها الدائمة لدولة ما أو في إعجابها الدائم بها تكون على قدر من العبودية. العبودية لكراسيها أو جها. وأي منها كافٍ لأن يصرها عن واجبها ومصالحها." يعني ذلك أن الناتو لم يعدل له معنى بالنسبة للولايات المتحدة خارج السياق الأوروبي، وأنه لا يمكن اعتبار أوروبا أهم من أي جزء في العالم. ورغم الحنين إلى "الشراكة الخاصة"، فالواقع البسيط الآن هو أن أوروبا ليست أكثر أهمية.

ومع ذلك، فقد ركز الرئيس أوباما في حملته الانتخابية على الأوروبيين؛ إذ كانت سفرياته قبل انتخابات 2008 ترمز إلى ما كان يعنيه بأن التعددية تعيد تعهدات الولايات المتحدة تجاه أوروبا، ومشاورة أوروبا بشأن الأعمال الأمريكية في الخارج، وقبول تحذيرات أوروبا (فيما أن الأوروبيين فقدوا إمبراطورياتهم، فهم يتحدون باستمرار بلغة التحذير). ونجحت إشارات أوباما، فقد كان الأوروبيون بالغى التحمس، وأسرّ أمريكيين كثيرين كونهم محبوين من جديد. وبالطبع، تلاشى الحماس بسرعة، حين اكتشف الأوروبيون أن أوباما - على أية حال - رئيس أمريكي يسعى إلى تحقيق غايات أمريكية.

هذا كله يقودنا إلى تحدي الرئيس في العقد المقبل: إدارة سياسة خارجية قاسية

غير عاطفية في دولة، مازالت لديها خيالات غير معقولة عن كونها محبوبة، أو على الأقل كونها متروكة في حالها. فهو يتبع عليه اللعب على عاطفية الجمهور، بينما يحرك السياسة على نحو يتجاوزها.

وتعني السياسة الخارجية غير العاطفية أنه في العقد المقبل، لابد للرئيس أن يحدد بفهم وبلا عاطفة الأعداء الأشد خطورة، ثم يخلق تحالفات لإدارتهم. وتعني هذه المقاربة غير العاطفية الانفصال عن تحالفات نظام الحرب الباردة ومؤسساتها بالكامل، بما في ذلك الناتو وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة؛ ذلك أن مختلفات الحرب الباردة هذه كلها ليست بالمرونة الكافية للتعامل مع تنوع عالم اليوم، الذي أعاد تعريف نفسه في عام 1991؛ الأمر الذي جعل المؤسسات القديمة مؤسسات عفا عليها الزمن. ربما لا يزال بعضها قيمة، لكن فقط في سياق المؤسسات الجديدة التي لا بد من ظهورها. ولابد لهذه المؤسسات أن تكون إقليمية، وتخدم مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية؛ طبقاً للمبادئ الثلاثة التالية:

- إلى الحد الممكن، تمهين توازن القوى في العالم وفي كل منطقة من استهلاك الطاقات، وإبعاد التهديدات عن الولايات المتحدة.
- خلق تحالفات تناور بها الولايات المتحدة البلدان الأخرى؛ لاستدراجها إلى تحمل عبء المواجهة أو الصراع الكبير، مع دعم هذه البلدان بالإعانت الاقتصادية والتكنولوجيا العسكرية والوعود بالتدخل العسكري، إذا لزم الأمر.
- استخدام التدخل العسكري كملاذ آخر فحسب، عندما ينهار توازن القوى ولا يعود بإمكان الحلفاء التعامل مع المشكلة.

في ذروة الإمبراطورية البريطانية، قال اللورد بالمرستون Lord Palmerston: «إنها سياسة ضيقة أن تفترض أن هذا البلد أو ذاك مميز، باعتباره حليفاً أبداً لإنجلترا، أو عدواً دائمًا لها.. ليس لنا حلفاء أبديون، وليس لنا أعداء دائمون،

فمصالحنا هي الأبدية والدائمة، وهذه المصالح هي واجبنا الواجب علينا اتباعه»، وهذا نوع من السياسة سيعين على الرئيس تأسسه في العقد المقبل، وإدراكاً منه أن الولايات المتحدة سوف تولد الاستياء أو العداء، لابد ألا تكون لديه آية أو هام خاصة بقدرته على إقناع الدول الأخرى بالتفكير فيما يبتليه بشكل أفضل، دون التخلص من المصالح الضرورية للولايات المتحدة. ولا بد أن يحاول إغواء تلك الدول بقدر الإمكان بالوعود البراقة، غير أنه يتبع عليه في النهاية قبول أن جهود الإغواء سوف تفشل في آخر الأمر، والموضع الذي لا يمكن أن يفشل فيه، يكمن في مسؤوليته عن إرشاد الولايات المتحدة في عالم معاد.

الفصل الثاني

الجمهورية والإمبراطورية والرئيس الميكانيقي

أكبر تحدي لإدارة إمبراطورية على مدى العقد المسبق سيكون التحدي نفسه الذي واجهته روما، وهو كيف يمكن الحفاظ على الجمهورية بعد أن تصبح إمبراطورية؟ كان مؤسسو الولايات المتحدة معادين للإمبرالية من خلال الاعتقاد الأخلاقي القوي، فقد تعهدوا بحياتهم وثرواتهم وشرفهم المقدس لهزيمة الإمبراطورية البريطانية، وأسسوا جمهورية تقوم على مبادئ تقرير المصير القومي والحقوق الطبيعية. وتمثل العلاقة الإمبراطورية مع البلدان الأخرى، سواء أكانت متعمدة أم لا، تحدياً لتلك المبادئ الأساسية.

إذا كنت تعتقد أن للمبادئ العالمية معنى، فإنه يترتب على ذلك أن الجمهورية المعادية للإمبراطورية لا يمكن أن تكون إمبراطورية وتحتفظ بالطابع الأخلاقي. وهذه حجة تقدم في الولايات المتحدة منذ أربعينيات القرن التاسع عشر وال الحرب المكسيكية الأمريكية، واليوم يقدم طرفاً الطيف السياسي الحجة ضد المغامرات الخارجية. فعلى اليسار، هناك ترااث طويل من معاداة الإمبرالية، ولكن إذا نظرت إلى جزء من الخطاب الصادر عن اليمين، من الليبرتاريين وكذلك من البعض في حفل الشاي، فإنك ترى المعارضة نفسها للتورط العسكري في البلدان الأخرى. والخوف مرتبط بتبنيه دوایت آیزنهاور Dwight Eisenhower إلى الحذر من

«المجمع العسكري الصناعي».^(*) وإذا كان ضابط أمضى حياته في الجيش وكان بطلاً في الحرب مثل آيك Ike أمكنه التعبير عن هذا الخوف، فإنك ترى مدى رسوخه في الثقافة السياسية الأمريكية. وأشك أن هذا سيكون خطأً قوياً في السياسة الأمريكية، على مدى السنوات العشر التالية، في بلد ضجر المواطنين فيه، على امتداد الطيف السياسي، من التورط الخارجي.

الخوف من الطموح الإمبراطوري مبرر بالكامل، فقد تغلبت الإمبراطورية على الجمهورية الرومانية؛ إذ خلقت الإمبراطورية الطموح إلى المال والقوة الذي قضى على الفضائل الجمهورية التي كانت أعظم فخر للمواطنة الرومانية. وحتى إذا كان ذلك الفخر لم يتحقق بالكامل، فلا شك في أن الجمهورية لم تدمراها المنافسات العسكرية، التي أدت إلى الانقلاب، وإنما المبالغة الضخمة من الأموال المتداولة على عاصمة الإمبراطورية من المواطنين والأجانب، الذين يرغبون في شراء ودها.

الخطر نفسه قائم بالنسبة للولايات المتحدة؛ فالقوة العالمية الأمريكية تولد تهديدات دائمة وإغراءات أكبر من أي وقت مضى. وقد لوحظ أنه منذ الحرب العالمية الثانية خلقت الولايات المتحدة جهازً أمنً قومي تلفه السرية الرسمية إلى حد أنه لا يمكنها الإشراف عليه بسهولة أو حتى فهمه. وهذا الجهاز باهظ التكلفة والمرهق، بالإضافة إلى ذلك القدر الهائل من النشاط الاقتصادي الخارجي - من التجارة الضخمة إلى الاستثمارات الأجنبية، التي تحرك الأسواق العالمية - يخلق نظامًا لا تديره المؤسسات الديمقراطية بسهولة، ولا يتواافق بسهولة دائمًا مع المبادئ

(*) يشير مفهوم المجمع العسكري الصناعي إلى العلاقات السياسية والمالية بين مشرعين في الكونجرس، والقوات المسلحة ممثلة في الباتاجون (وزارة الدفاع)، والصناعة الغربية التي تدعم الجيش والمشرين. وتشمل هذه العلاقات تقديم تبرعات سياسية، وحشد التأييد للإنفاق الدفاعي، وإطلاق حملات ضغط لكسب تأييد السلطة التنفيذية. هنا النوع من العلاقات هو ما يسميه علماء السياسة بـ«المثلث الحديدي»، لوصف التداخل بين صنع القرار السياسي، والعلاقة بين لجان الكونجرس والبرلمانية (أي السلطة التنفيذية، وتسمى أيضًا الرؤسسات الحكومية)، ومجموعات الضغط (اللوبي). وقد اشتهر الرئيس الراحل دوايت إيزنهاور بتحذيره من خطورة نفوذ المجمع العسكري الصناعي، في خطابه الوداعي بمناسبة انتهاء رئاسته في يناير من عام 1961 (المترجم)

الأخلاقية الأمريكية. وليس من غير المتخيل أن هذه القوى مجتمعةً يمكن أن تجعل الديمقراطية الأمريكية عديمة المعنى.

المشكلة هي أنه كما كان حال روما في زمن القيصر، بلغت الولايات المتحدة نقطة لا خيار لها فيها بشأن أن تكون لها إمبراطورية أم لا؛ فاتساع الاقتصاد الأمريكي، ودوره في بلدان في أنحاء العالم، وقوة الجيش الأمريكي وجوده العالمي، هي - في واقع الأمر - إمبراطورية في حجمها. وتخلص الولايات المتحدة من هذا النظام العالمي مستحيل تقريرًا، وإذا جرت محاولة لتخليصها، فلن يزعزع ذلك الاقتصاد الأمريكي فحسب، بل النظام العالمي كذلك. وعندما فهم ثمن معاداة الإمبريالية، كان هناك تأييد ضئيل له. والواقع أن بلدانًا أجنبية كثيرة كانت معارضتها للوجود الأمريكي أقل من معارضتها للطريقة، التي يتم بها الشعور بذلك الوجود؛ فهي تقبل القوة الأمريكية؛ ولكنها تزدهرها أن تخدم مصالحها القومية.

أخذت القوة الإمبراطورية هائلة، وسوف تصبح هذه الأخطار قضايا مثيرة للجدل إلى حد كبير في السياسة الأمريكية، تماماً مثلما هي موضوع نقاش ساخن في أنحاء العالم. وإذا عدنا بالنظر إلى الوراء، فقد كانت نزعة عدم التدخل الخاصة بالجمهورية، التي خلقها المؤسرون متأصلة في حقيقة أن الجمهورية كانت ضعيفة، وليس لأنها كانت فاضلة؛ إذ لم يكن بإمكان الولايات المتحدة ذات الثلاث عشرة مستعمرة سابقة الدخول في تورطات خارجية، دون أن تُتحقق. أما الولايات المتحدة ذات الثلاثمائة مليون نسمة، فلا يمكنها تحاشي التعقيدات الخارجية.

سوف تكون إدارة الإمبراطورية غير المتعمدة مع الاحتفاظ بمزايا الجمهورية أولوية مهمة للولايات المتحدة لزمن طويل، ولكن من المؤكد أنه في أعقاب الحروب الجهادية، سيكون هناك تحد شديد الكثافة. وسوف يكون معظم النقاش تقريبًا رجبيًا، وليس هناك عودة للوراء، وليس هناك حلول خالصة. والمفارقة هي أن أفضل فرصة للبقاء على الجمهورية ليست مؤسسية بل فردية، وسوف تعتمد

على تعريف للفضيلة، يخالف أنكارنا المشتركة الخاصة بما هي الفضيلة. وأنا لا أنطلي إلى توازن القوى الإنقاذ الجمهورية، بل أنطلي إلى مكر الرئيس وحكمته. فمن المؤكد أن الرئيس لديه جهاز بيروقراطي واسع، يسيطر هو عليه وسيطر عليه الجهاز، لكن في النهاية من هم على شاكلة لنكولن وروزفلت وريغان هم من تذكّرهم وليس البيروقراطيين أو أعضاء مجلس الشيوخ أو القضاة. والسبب بسيط. فإلى جانب القوة، يمارس الرؤساء القيادة. وتلك القيادة يمكن أن تكون حاسمة، في سياق عقد من الزمان أو أقل.

قد تبدو الشخصيات المفردة أضعف من أن يقوم عليها مستقبل بلد ما. وفي الوقت ذاته، أوجد المؤسسوون منصب الرئيس لسبب ما، وفي قلب هذا السبب كانت القيادة. والرئاسة فريدة لكونها البنية الوحيدة، التي يتطابق فيها مؤسسة وفرد؛ فالكونجرس والمحكمة العليا تجمعات من الأشخاص الذين نادراً ما يتحدون بصوت واحد. والرئاسة هي الرئيس وحده، وهو المسئول الوحيد الذي يتتخذه ممثلو الشعب كله؛ ولهذا السبب يتعين علينا اعتباره العامل الأساسي لإدارة العلاقات بين الإمبراطورية والجمهورية.

لنبدأ ببحث شخصية الرئيس بصورة عامة؛ فالرؤساء يختلفون عن الكثير من الناس لكونهم يستمتعون بالسلطة؛ فهم يضعون الاستحواذ عليها واستخدامها قبل كل شيء آخر، وهم يكرسون جزءاً كبيراً من حياتهم سعيًا وراءها. ويجري صقل معرفة الرئيس ومواهبه الفطرية في اتجاه السلطة؛ بحيث يفهمها بطرق لا يقدرها من لم يمتلكوها بالفعل من هم هنا. وأسوأ رئيس يكون أقرب بالطبع إلى الأفضل من أي شخص، لم يمر بما يتطلبه الأمر لأن يصبح رئيساً.

من المحتشم أن درجة السلطة التي يحققها الرؤساء الأميركيون المحدثون وحجمها يجعلهم يرون العالم بشكل مختلف، حتى بالمقارنة مع رؤساء الدول الأخرى؛ إذ لا يجب أن يواجهه قائد آخر هذا القدر الكبير من العالم بهذه الطرق

المختلفة الكثيرة. ففي ديمقراطيتنا، لابد للرئيس من الوصول إلى مكانته، وهو يتظاهر بأنه مميز عن أبناء وطنه، وهي فكرة يستحيل تخيلها ومخيبة إن صدقت. والمخطر هو أنه عندما تصبح تحديات الإمبراطورية أكبر والتهديدات المحمولة أكثر واقعية، سيظهر القادة الذي سوف يحتاجون إلى درجة من السلطة، تتجاوز القيود التي يفرضها الدستور ويطالبون بها.

من حسن الحظ ومن المفارقة أنه عند خلق حكومة معادية للإمبراطورية، قدم المؤسسون خريطة طريق ممكنة للقيادة الإمبراطورية مع القيود الجمهورية؛ إذ خلقوا الرئاسة الأمريكية باعتبارها بديلاً للدكتatorية وللأرستقراطية، أي سلطة تنفذية ضعيفة في الداخل، ولكنها قوية على نحو هائل خارج الولايات المتحدة. ففي الشؤون الداخلية، يفرض الدستور وجود سلطة تنفذية يحيط بها الكونجرس، تصعب السيطرة عليه بطبيعة، ومحكمة عليا يستحيل إلى حد ما معرفة ما تشعر به أو تفكير فيه. والاقتصاد في أيدي المستثمرين والمديرين والمستهلكين، وكذلك أيدي بنك الاحتياط الفيدرالي (إن لم يكن بالدستور فمن المؤكد بالتشريع والممارسة). وتتمتع الولايات بسلطة كبيرة، وجزء كبير من المجتمع المدني - الدين والصحافة والثقافة الشعبية والفنون - خارج سيطرة الرئيس، وهذا على وجه الدقة ما أراده المؤسسون: شخص يتولى مسؤولية البلاد، ولكن لا يحكمها. إلا أنه عندما تواجه الولايات المتحدة العالم من خلال سياستها الخارجية، لا يكون هناك شخص أكثر نفوذاً من شاغل البيت الأبيض.

تنص الفقرة الثانية من المادة الثانية من الدستور على أن: «يكون الرئيس قائداً أعلى لجيش وبحرية الولايات المتحدة، ول مليشيات مختلف الولايات، عندما تدعى إلى الخدمة الفعلية لدى الولايات المتحدة». وهذه هي السلطة الوحيدة الممنوحة للرئيس التي لا يتقاسمها مع الكونجرس. أما المعاهدات والتعيينات والميزانية والإعلان الفعلي للحرب، فتطلب موافقة الكونجرس، ولكن قيادة الجيش للرئيس وحده.

ومع ذلك فإنه بمرور السنين لم يعد معمولاً بالقيود الدستورية، التي كانت تقييد الحقوق الدبلوماسية للرؤساء الأولئ. وتتطلب المعاهدات موافقة مجلس الشيوخ، ولكن المعاهدات في الوقت الراهن نادرة والسياسة الخارجية تنظمها الانفصالات والتفاهمات، التي يتم التوصل إلى الكثير منها سرّاً.. وهكذا فإن إدارة السياسة الخارجية ككل هي الآن بالفعل في أيدي الرئيس. وبالمثل، بينما أعلن الكونجرس الحرب خمس مرات، أرسل الرؤساء القوات الأمريكية إلى صراعات في أنحاء العالم مرات أكثر من ذلك بكثير. وواقع النظام الحاكم الأمريكي في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، هو أن سلطة الرئيس على المسرح العالمي تتجاوز تقريرياً القيود والتوازنات، ولا يقيدها سوى مهارته في ممارسة تلك السلطة.

عندما قرر الرئيس كليتون قصف يوغوسلافيا في عام 1999، وعندما قرر الرئيس ريجان غزو جرينادا في عام 1983، لم يكن بإمكان الكونجرس منعهما لو أرادا ذلك. ويفرض الرؤساء الأمريكيون العقوبات ويصيغون العلاقات الاقتصادية في أنحاء العالم. ومن الناحية العملية، فإن هذا يعني أن الرئيس الأمريكي لديه سلطة تدمير بلد ما يشير استثناءً أو يكافىء بلدًا يؤيده. وقد تمت الموافقة على التشريع الخاص بسلطات الحرب، ولكن رؤساء كثيرين زعموا أن لهم حقاً أصيلاً كفائد عام في شن الحرب، بغض النظر عنه. وهم في الواقع الأمر يقعنون الكونجرس بتأييد سياساتهم، ومن غير المرجح أن يتغير هذا في العقد المقبل.

يحدث عند ممارسة السياسة الخارجية أن يكون الرئيس الأمريكي أكثر شبهاً بأمير ميكافيللي Machiavelli؛ الأمر الذي لا يكون مفاجأناً إلى حد كبير، عندما تأخذ في اعتبارك أن المؤسسين كانوا تلاميذ للفلسفة السياسية الحديثة، وأن ميكافيللي هو من أوجدها. وكما يجب أن نعترف بوجود إمبراطورية أمريكية، لابد أن نعترف بقيمة رؤاه المتعمقة ونصائحه بالنسبة لوضعنا؛ ذلك أن هم الرئيس الأساسي هو السياسة الخارجية؛ حيث تتوافق ممارسة السلطة مع تعاليم ميكافيللي.

لهذا السبب يجب لا يكون للأمير أي هدف آخر أو أي فكر آخر، ولا يتعين عليه تبني شيء ليكون ماهرًا فيه سوى الحرب ومؤسساتها ومبادئها؛ لأن هذه هي المهارة الوحيدة التي تناسب من يحكم. وهذا المبدأ له تلك الفاعلية حتى أنه لا يحفظ فقط من ولدوا أبناء، بل يمكن الرجال ذوي المكانة الخاصة في مناسبات كثيرة من رفع تلك المكانة. ومن ناحية أخرى، من الواضح أنه عندما يهتم النساء بالتعديلات الدقيقة، أكثر من اهتمامهم بالهموم العسكرية، فإنهم يفقدون دولتهم. وأهم سبب يجعلك تفقدوها هو إهمال هذه المهارة، بينما السبيل إلى امتلاكها هو أن تكون على معرفة كبيرة بهذه المهارة.

التميز الأساسي في السياسة الخارجية الأمريكية، في ممارسة الرؤساء الأمريكيين للسلطة. أي التمييز الذي ناقشه ميكائيليلي - هو بين المثالية والواقعية، وهو تمييز راسخ في تراث السياسة الخارجية الأمريكية - فقد تأسست الولايات المتحدة على مبدأ تقرير المصير القومي، الذي يفترض وجود عملية ديمقراطية لاختيار القادة غيرها في الدستور، كما أنها بُنيت على مبادئ الحرية الإنسانية التي حفظتها وثيقة الحقوق. ويدو أن الإمبريالية تقوض مبدأ تقرير المصير، بشكل رسمي أو غير رسمي. وعلاوة على ذلك تدعم إدارة السياسة الخارجية الأنظمة الحاكمة النافعة للمصلحة القومية، ولكنها لا تمارس مبادئ حقوق الإنسان الأمريكية أو تعجب بها. والتوفيق بين السياسة الأمريكية الخارجية والمبادئ الأمريكية أمر صعب، ويمثل تهديداً لأسس النظام الحاكم الأخلاقية.

يقول الوضع المثالي بأنه يتعين على الولايات المتحدة العمل، طبقاً للمبادئ الأخلاقية المشتقة من نوايا المؤسسين المعلنة ببراعة؛ إذ يُنظر إلى الولايات المتحدة على أنها مشروع أخلاقي ينبع من أفكار التغیر الخاصة بچون لوك John Locke وآخرين، وينبغي أن يكون هدف السياسة الخارجية الأمريكية، هو تطبيق هذه المبادئ الأخلاقية على الأعمال الأمريكية، والأهم من ذلك على

الغايات الأمريكية. وانطلاقاً من هذا، ينبغي أن تؤيد الولايات المتحدة فقط تلك الأنظمة الحاكمة التي تبني القيم الأمريكية، وينبغي أن تعارض الأنظمة التي تعارض تلك القيم.

تقول المدرسة الواقعية إن الولايات المتحدة دولة مثل أيّة دولة أخرى، وبذلك يجب عليها حماية مصالحها القومية. وتشمل هذه المصالح أمن الولايات المتحدة، والسعى لتحقيق مفعتها الاقتصادية، ودعم الأنظمة المفيدة لتلك الغايات، بغض النظر عن الطابع الأخلاقي لتلك الأنظمة. وبناء على هذه النظرية، لا ينبغي أن تكون السياسة الخارجية الأمريكية أخلاقية، على نحو أقل أو أكثر من سياسة أيّة دولة أخرى.

يقول المثاليون إن إنكار الضرورة الأخلاقية على نحو فريد لأمريكا لا ينكر المثل الأمريكية فحسب، بل رؤية التاريخ الأمريكي بالكامل. ويقول الواقعيون إننا نعيش في عالم خطير، وإنه بالتركيز على الأهداف الأخلاقية سوف نصرف الانتباه عن السعي لتحقيق مصالحنا الحقيقة، وبالتالي نعرض وجود الجمهورية - الذي هو تجسيد للمثل الأمريكية - للخطر. ومن المهم أن ندرك أن المثالية باعتبارها أساساً للسياسة الأمريكية تجاوز الأيديولوجيات، ويقوم الشكل اليساري على حقوق الإنسان ومنع الحرب. أما النسخة اليمينية، فتقوم على الرغبة المحافظة الجديدة في نشر القيم والديمقراطيات الأمريكية. وما تشتراك فيه هاتان الرؤيتان هو فكرة أن السياسة الخارجية الأمريكية ينبغي أن تكون مرتكزة، في المقام الأول، على المبادئ الأخلاقية.

وفيرأيي أن الجدل بين الواقعية والمثالية يخطئ بشكل أساسي في عرض المشكلة، وسوف يكون لهذا العرض الخطأ دور مهم في العقد المقبل؛ فهو إما أن يُحل أو يصبح الاختلال في السياسة الخارجية الأمريكية أكثر وضوحاً. وتفشل الحجة المثالية باستمرار بشأن جدل سابق بين حق تقرير المصير القومي وحقوق الإنسان، فقد قامت الثورة الأمريكية على أساس المبدئين، لكن الأن، وبعد أكثر من قرنين، ما الذي تفعله عندما يقرر بلد مثل ألمانيا من خلال العمليات

الدستورية إلغاء حقوق الإنسان؟ ما الذي له الأولوية، حق تقرير المصير القومي أم حقوق الإنسان؟ ما الذي تفعله مع أنظمة لا تجري انتخابات كتلك، التي تجري في الولايات المتحدة، لكنها تجسد بوضوح إرادة الشعب القائمة على الممارسة الثقافية القديمة؟ والمملكة العربية السعودية مثال أساسي على ذلك. وكيف تبني الولايات المتحدة التعديلية الثقافية، ثم تطالب بأن يختار أناس آخرون قادتهم بالطريقة نفسها التي تتبعها في أيوا؟

الموقف الواقعي متناقض كذلك؛ فهو يفترض أن المصلحة القومية لإمبراطورية، في القرن الحادي والعشرين، واضحة وضوح تلك المصلحة القومية الخاصة بجمهورية صغيرة من القرن الثامن عشر متعلقة بالساحل الشرقي لأمريكا الشمالية؛ فالدول الصغيرة الضعيفة لديها تعريف شديد الوضوح للمصلحة القومية، وهي - في المقام الأول - البقاء بأكبر قدر ممكن من الأمان والرخاء. لكن بالنسبة لبلد على ما عليه الولايات المتحدة من أمان ورخاء - وعلى قدر غير مسبوق من الاتساع الإمبراطوري - يغدو تعريف المصلحة القومية أكثر تعقيداً بكثير. وتفترض النظرية الواقعية أن هناك مساحة أقل للاختيار على المدى القريب مما هو موجود، وأن الخطر عظيم بالقدر نفسه باستمرار. ولا يمكن المجادلة في الموقف الواقعي باعتباره افتراضًا مجردة، فمن ذا الذي يريد أن يكون غير واقعي؟ والتفكير في تعريف محدد لما يتكون منه الواقع أمر أكثر تعقيداً بكثير؛ ففي القرن السادس عشر كتب ميكائيليلي «الأسس الرئيسية لكل دولة، الدول الجديدة وكذلك القديمة أو المركبة، هي القوانين الجيدة والأسلحة الجيدة؛ فلا يمكن أن تكون لديك قوانين جيدة بلا سلاح جيد، وحيثما يوجد سلاح جيد، فمن المحتم أن يعقب ذلك القوانين الجيدة». وهذا تعريف للواقعية أفضل مما قدمه لنا الواقعيون.

أعتقد أن الجدل بين الواقعيين والمثاليين هو، في واقع الأمر، قراءة ساذجة للعالم، كان لها تأثير كبير في العقود الأخيرة؛ فالمثل والواقع جانبان مختلفان

للشيء نفسه، وهو القوة. فالقوة في حد ذاتها وحشية لا تتحقق أي شيء باق، ومن المحموم أن تشوّه النظام الحاكم الأميركي. والمُثُل بلا قوة مجرد كلمات، فهي يمكن أن تحيي فقط حين تعزّزها القدرة على الفعل. الواقع هو فهم كيفية استخدام القوة، ولكنه في حد ذاته لا يقودك إلى الغایات، التي ينبغي أن توجه إليها قوتك. والواقعية الخالية من غایيات القوة هي دائمًا كلمة أخرى تعني البلطجة، التي هي غير واقعية على الإطلاق. وكذلك المثالية باستمرار كلمة أخرى تعني ادعاء الصلاح، وهو مرض يمكن إصلاحه فقط بالفهم العميق للقوة بمعناها الكامل، بينما الواقعية غير المقرونة بالمبداً عجز متذكر في صورة واقعية، والواقعية وانمائياً ليستا بديلين بل مكملين ضروريين، إذ لا يمكن لأيٍ منها أن تكون في حد ذاتها مبدأ لسياسة الخارجية.

تنذيب المثالية والواقعية نفسيهما في مضامين القوة، وتحول مضامين القوة إلى حرب. ولنعد مرة أخرى إلى ميكافيللي: «ينبغي أن تكون الحرب دراسة الأمير الوحيدة، فهو ينبغي أن يفكّر في السلام باعتباره وقتاً لالتقاط الأنفاس فحسب، وهو ما يتبع له التروي لوضع الخطط العسكرية، ويوفّر القدرة على تنفيذها».

في القرن العشرين، خاضت الولايات المتحدة حرباً 17 بالمائة من الزمن، ولم تكن تلك تدخلات صغيرة، بل كانت حروباً كبيرة شملت مئات الآلاف من الرجال، وفي القرن الحادي والعشرين، نخوض الحرب 100 بالمائة تقريباً من الزمن. وقد جعل المؤسّسون الرئيس القائد العام لسبب، وهو أنهم قرأوا ميكافيللي بعناية وعرفوا أنه، كما كتب، «ليس هناك تجنب للحرب؛ فهي توجّل فحسب لمصلحة الآخرين».

أعظم فضيلة يمكن أن تكون لدى الرئيس هي أن يفهم القوة؛ فالرؤساء ليسوا فلاسفة، وممارسة القوة فن تطبيقي وليس مجرداً. ومحاولة أن يكون فاضلاً، لن تؤدي إلى إخفاق الرئيس فحسب بل إلى إخفاق البلد كذلك. وأثناء الحرب، يعني فهم القوة أن سحق العدو بسرعة وبشكل تام أرحم من إطالة الحرب بالتردد بسبب وخز الضمير، أو خسارة الحرب بالحساسية المفرطة، وهذا هو السبب في أن

الفضيلة التقليدية - أي فضيلة ما يمكن تسميتها الشخص الصالح - غير مقبولة في الرئيس. وكذلك كما يقول ميكافيللي، فإن: «الواقع هو أن الرجل الذي يريد التصرف على نحو فاضل بكل طريقة، مآل الإخفاق بين الكثرين الذين ليسوا فضلاء».

يقدم ميكافيللي تعريفاً جديداً للفضيلة، التي تنطوي على المكر وليس على الصالح الفردي. وبالنسبة للأمراء، فإن الفضيلة هي القدرة على التغلب على القدر؛ فالعالم على ما هو عليه، وبذلك فهو متقلب ولا يمكن التنبؤ به. ولابد للأمير من استخدام القوة للتغلب على المفاجآت التي سيقدمها العالم، ومهمته هي حماية الجمهورية من عالم مليء بأشخاص ليسوا فضلاء بأي معنى تقليدي.

ربما يدخل الرؤساء الانتخابات بناءً على برامج أحزاب أيديولوجية وسياسات موعودة، ولكن فترات رئاستهم تحددها في الواقع الأمر المواجهة بين الحظ والفضيلة، أي بين غير المحتمل وغير المتوقع؛ الأمر الذي لم تعدهم له أيديولوجياتهم أو مقرراتهم واستجابتهم. ووظيفة الرئيس هي توقع ما سوف يحدث، وتقليل عدم قابلية التوقع، ثم الرد على ما هو غير متوقع بالمكر والقوة.

من وجهة نظر ميكافيللي، الأيديولوجيا تافهة والشخصية هي كل شيء، وفضيلة الرئيس ونظرته المتعمرة وسرعة بديهته ومكره وقوته وفهمه للعواقب هي ما يهم. وفي النهاية، سوف يحد ميراثه مهاراته الفطرية، التي تعكس بدورها شخصيته.

الرؤساء العظام لا ينسون أبداً مبادئ الجمهورية، ويسعون للحفاظ عليها وتعزيزها على المدى الطويل - دون الإضرار بال الحاجات العَرَضية. والرؤساء الستيون يفعلون ما هو متوقع فحسب، دون أن يغيروا انتباهاً للمبادئ، ولكن أسوأ الرؤساء هم هؤلاء الذين يتمسكون بالمبادئ، بغض النظر عن المصائر العَرَضية.

لا يمكن للولايات المتحدة أن تشق طريقها في العالم بتحاشيها الدول ذات القيم المختلفة والأنظمة التي تسم بالوحشية، وتقوم أثناء ذلك بأعمال نيلية بشكل

حصري؛ فالسعى إلى الغايات الأخلاقية يتطلب الاستعداد للتحالف مع الشيطان.

بدأت هذا الفصل بالحديث عن التوتر بين الجمهورية الأمريكية والإمبراطورية في العقد المُقبل. وبغض النظر عن الشكوك الأخلاقية، التي قد تكون لدينا بشأن كوننا إمبراطورية، فهذا هو الدور الذي وضعنا فيه التاريخ. وإذا كان الخطر في أن نصبح إمبراطورية، هو أننا نفقد الجمهورية، فمن المؤكد أن الرؤية الواقعية للسياسة الخارجية سوف تأخذنا إلى هناك، وإن كان ذلك عن غير عمد، فسيكون بساطة من خلال عدم المبالغة بالقضايا الأخلاقية. وفي الوقت نفسه، قد يُشِّقَّط المثاليون الجمهورية بتعریض الدولة للخطر - ليس عمداً وإنما من خلال العداء أو عدم المبالغة بالقوة - وبالطبع لن يحدث سقوط الجمهورية في العقد المُقبل، ولكن القرارات التي تُتَّخذُ في القرن المُقبل سوف تؤثر بقوة على النتيجة طويلاً المدى.

على مدى العقد المُقبل، لن يكون للرئيس ترف تجاهل النماذج المثالية أو الواقع. بل لا بد له من اختيار التركيبة غير المريحة من الاثنين الذين أوصى بهما ميكافيللي. ولا بد للرئيس من التركيز ليس فقط على مراكمه القوة واستعمالها وإنما على حدودها كذلك؛ فالنظام العجيب الذي تسانده القوة والقادة الذين يفهمون فضيلة النظام وفضيلة القوة هو المطلوب. وليس الحزمة الأيديولوجية المرتبة هي التي توضح كل شيء وتختزله إلى صيغة مبسطة، بل إن الموقف الوجودي من السياسة هو الذي يؤكّد الحقائق الأخلاقية في السياسة، دون أن يصبح أسيرها الأحمق، وهو الذي يستخدم القوة دون أن يبعدها.

عند منع الإمبراطورية غير المعتمدة من تدمير الجمهورية، لن يكون العامل المهم هو توازن القوى بين سلطات الدولة، بل الرئيس الملزّم بذلك التوازن الدستوري، ولكنه مستعد لممارسة القوة بمقتضى حقه الشخصي. ولكي يفعل ذلك، لا بد للرئيس من فهم قصور الموقفين المثالي والواقعي. فالمثاليون - سواء أكانوا من المحافظين الجدد أم ذوي النكهة الليبرالية - لا يفهمون أنه من الضروري

معرفة طبيعة القوة على نحو تام؛ من أجل العمل بمبرهن المبادئ الأخلاقية، ولا يفهم الواقعيون عدم جدوا القوة دون جوهر أخلاقي.

يقول ميكافيللي إن: «الشخص الذي يعدل سياساته تبعاً للزمن ينجح. وفي المقابل، فإن الشخص الذي تصادم سياساته مع مقتضيات الزمن لا ينجح». من الممكن أن تكون الأخلاق في السياسة الخارجية أبدية، ولكنها يجب أن تطبق كذلك على الأزمة، وسوف يكون تطبيقها على العقد المقبول صعباً إلى حد كبير؛ ذلك أن العقد المقبول يمثل التحدي للإمبراطورية غير المعتمدة.

الفصل الثالث

الأزمة المالية والدولة الناهضة

حدثان عالميان يصوغان العقد المقبل، وهما: رد الرئيس بوش على الحادي عشر من سبتمبر، والذعر المالي في عام 2008. ويزيد فهم ما حدث والسبب في الحالتين إحساسنا بما يعنيه أن نكون إمبراطورية وما ثمن ذلك؛ خاصةً عندما نأخذ في اعتبارنا كيف حدث أن هذين العددين المتراابطين، اللذين بدأ كهما في أمريكايين داخليين، ابتلعا العالم كله. ولنبدأ بالأزمة المالية.

تنتهي كل دورة اقتصادية بانهيار، وعادةً ما يكون أحد القطاعات في المقدمة؛ فقد انتهى انتعاش كليتون في عام 2000، عندما انهارت شركات الدوت كوم. وانتهى انتعاش ريجان في الثمانينيات بطريقة مذلة بانهيار المدخرات والقروض. ومن هذا المنظور، لم يكن هناك شيء غير عادي بالمرة بشأن ما حدث في عام 2008.

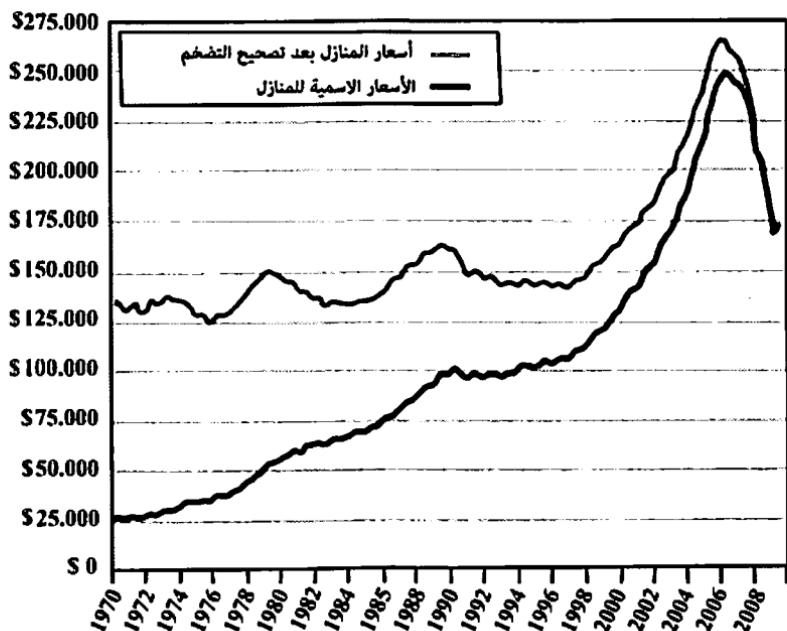
سبب تلك الانتعاشات والانهيارات بسيط إلى حد ما؛ فعندما ينمو الاقتصاد فإنه يولد المال بما يزيد على استعداد الاقتصاد لاستهلاكه. وعندما يكون هناك فائض من المال يطارد أصولاً كالمنازل أو الأسهم أو السندات، ترتفع الأسعار وتهدّط أسعار الفائدة. وفي النهاية، تصل الأسعار إلى مستويات غير معقولة، وبعد ذلك تنهاك. ويصبح المال نادراً، وتُتجبر الأعمال غير ذات الكفاءة على الإغلاق. وتنجو الأعمال ذات الكفاءة، وتبدأ الدورة من جديد، وقد تكرر هذا مرات ومرات متعددة.

أحياناً تتدخل الدولة في الدورة بالمحافظة على رخص المال؛ لتجنب الانهيار والكساد الذي يعقب ذلك حتماً، والمال على أية حال حيلة اخترعها الدولة، ويمكن لبنك الاحتياط الفيدرالي طبع قدر ما يريد من المال، ويمكن أن يشتري به الدين الحكومي. وهذا هو ما فعله بنك الاحتياط الفيدرالي في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر؛ إذ لم تكن حكومة بوش ترغب في رفع الضرائب لسداد تكاليف الحرب على الإرهاب، وتعاون بنك الاحتياط الفيدرالي في تمويل الحرب في المقام الأول بإقران المال للحكومة - وكانت النتيجة أن أحداً لم يشعر بالأثر الاقتصادي للحرب - على الأقل في حينه.

نعت أسباب بوش من الجيوبيوليتيكا ومن السياسة العزبية الداخلية؛ فقد كان في حرب مع الجهاديين، ولم يكن يرغب في زيادة الضرائب من أجل التدخلات العسكرية. وبدلًا من ذلك، أراد بوش أن يرفع إجمالي العائدات من الضرائب عن طريق الاقتصاد المحفز، وكانت النظرية هي أن توليفة الإنفاق العسكري وخفض الضرائب وأسعار الفائدة المنخفضة سوف تسمح للاقتصاد بالتحسن فجأة؛ الأمر الذي يزيد عائدات الضرائب بالقدر الكافي لدفع تكاليف الحرب. وفكر بوش في أنه لو لم تتجه مناورة جانب العرض؛ فسوف تظل لديه ميزة عدم تدمير الدعم السياسي، من خلال زيادة الضرائب قبل انتخابات 2004. كما افترض أنه يمكنه التعامل مع الاختلالات الاقتصادية بعد الانتخابات، عندما تنتهي الحرب. وكانت مشكلته أن الحرب لم تنته، وأنه أساء إلى حد كبير تقدير ما ستصبح عليه من طول وشدة؛ ونتيجة لذلك لم يعمد هو أو بنك الاحتياط الفيدرالي إلى تهدئة الاقتصاد، وظلت الحرب وهذه السياسة الاقتصادية تحدد فترة رئاسته.

العامل الآخر الذي أدى إلى انهيار 2008، كان صب المال الرخيص في شريحة بعينها من الاقتصاد، وهي سوق المباني السكنية - وكانت تلك حسبة اقتصادية إلى حد ما - فأسعار الإسكان تميل إلى الريادة بمرور الوقت، وهو ما يعطي العقارات

مظهر الاستثمار المحافظ. وكذلك شجعت البرامج الحكومية الأفراد على شراء المنازل. وخلال تلك الفترة، امتد ذلك التشجيع إلى شريحة من السكان أوسع من قبل. وجلب تصور الأمان - مقررتاً بسياسة الحكومة - مبالغ غير عادية من الأموال إلى السوق، إلى جانب المضاربين وملدين المشترين ذوي الدخل المنخفض الذين ما كانوا ليتأهلو بحال من الأحوال في الأوقات العادلة؛ نتيجة قروض الرهن العقاري التي حصلوا عليها.



(رسم بياني) أسعار المنازل في الولايات المتحدة الأمريكية

كانت أسعار المنازل قد ارتفعت في الجيل السابق، لكن كما يبين الرسم أعلاه، فإن قصة النمو المطرد خادعة إلى حد ما؛ ذلك أنك إذا أعددت أسعار المنازل حسب التضخم، لوجدت أنها تقلبت على نطاق ضيق، فيما بين عامي 1970 و2000. ولكن قروض الرهن العقاري لا تزيد مع التضخم؛ ولذلك فإنك إذا اقترضت 20 ألف دولار

كي تشتري منزلًا بـ 25 ألف دولار في عام 1970، فبحلول عام 2000 سوف يساوي هذا المنزل حوالي 125 ألف دولار، وستكون قد سددت قرض الرهن العقاري الذي عليك. لكن 125 ألف دولار لم تكن أكثر من 25 ألف دولار من الناحية الفعلية. لقد شعرت أنك أغنى؛ لأن الأرقام أعلى، ولأنك سددت دينك، ولكن الحقيقة هي أن ملكية المنزل ليست طريقة عظيمة لخلق مكاسب حقيقة. فمن ناحية، أظهر السجل أنه لم يكن مرجحاً أن تخسر المال، وذلك ما منح الثقة للمقرضين، وإذا وقع ما هو أسوأ، فإنه يمكنهم باستمرار الاستيلاء على المنزل وبيعه، وبذلك يستعيدون مالهم.

مع تمكين المال الرخيص المزيد من الأشخاص لشراء المنازل ازداد الطلب، وهو ما كان يعني أن ترتفع أسعار الإسكان بسرعة الصاروخ في عام 2001، ثم تسارعت أكثر بعد عام 2004، وظل المقرضون يبحثون عن المزيد والمزيد من المقرضين؛ للحصول على مالهم الرخيص، وهو ما كان يعني الإقراض للأشخاص أقل ترجيحاً بكثير أن يسددوا تلك القروض «عالية المخاطر». وكانت الذروة مع اختراع قرض الرهن العقاري متغير سعر الفائدة لمدة خمس سنوات؛ مما مكن الناس من شراء المنازل بأقساط شهرية، كانت باستمرار أقل من إيجار الشقة. وانفجرت أسعار الفائدة تلك بعد خمس سنوات، ولكن إذا لم يستطع المشتري سداد المدفوعات الجديدة وخسر المنزل، فهو على أقل تقدير يكون قد استمتع لمدة سنوات، وعاد إلى حيث بدأ فحسب. وإذا ظلت أسعار المساكن مطردة الارتفاع، لأمكنه إعادة التمويل، وبذلك لا يبدو بصورة عامة أنه يخاطر بالكثير.

لم يجد كذلك أن المقرضين يخاطرون بالكثير؛ خاصةً في ظل كسبهم لأموالهم من تكاليف إتمام الصفقة وغيرها من رسوم المعاملة، ثم باعوا القروض العقارية (وتقليها المخاطرة) إلى مستثمرين ثانويين، فيما بات يُعرف بالحزم. وعند تجميع تلك القروض من أجل السوق الثانوية، أكد المقرضون تيار دخُل العمر، الذي جعل القروض عالية المخاطر تبدو بشكل الاستثمار المحافظ المثالي.

كان الجميع يتحققون ثروة ولم يصب أحد بأذى، كما كانت أقدم قصة في الكتاب، ولم يهتم معظم الناس أو لم يُريدوا تصديق أن الفقاعة يمكن أن تنفجر.

ومع ذلك فقد بدأ الواقع يفرض نفسه؛ إذ بدأ أصحاب المنازل، الذين ما كانوا ليؤهلوها فقط للحصول على قرض عادي في الأوقات العادلة، في التأخر عن السداد، وبما أن الأملاك دخلت السوق نتيجة للبيع الإجباري أو جبس الرهن، فقد بدأت الأسعار، التي اعتمد عليها كي تواصل الارتفاع، في الهبوط. وأناء الفترة السابقة لذلك، كان المستثمرون الصغار قد اشتروا منازل عديدة، وأصلحوها بعض الشيء لتحقيق ربح سريع. ولكن عندما تحول الانتعاش إلى انهيار، وكان المضاربون عاجزين عن بيع المنازل بسرعة لتحقيق ربح، فقد اندفعوا للتخلص منها بأي سعر يمكنهم الحصول عليه؛ الأمر الذي دفع الأسعار إلى مزيد من الهبوط. وبحلول عام 2007، أصبح الهبوط الخيف الذي بدأ في عام 2005 هزيمة منكرة، والحقيقة أن كل ما حدث هو أن الأسعار عادت إلى أعلى مستوى خلال مداها التاريخي السابق. وكانت الفقاعات تختفي، لكن القيمة الأساسية كانت لا تزال موجودة. ورغم ذلك، فقد دمر الكثير من الأشخاص الذين وضعوا أموالاً في تلك المنازل.

مع انهيار سوق المنازل، لم تعد هناك قيمة واضحة لقروض الرهن العقاري، التي كانت قد وضعت في حزم وبيعت للمستثمرين. ولأن هؤلاء المستثمرين كانوا قد اعتقدوا أن الأسعار لن تهبط أبداً، فهم لم يهتموا فقط بما كان بالفعل داخل تلك الحزم، ورفع المستثمرون الأكثر جرأة في قروض الرهن العقاري التي جرى حزمها، وهي البنوك الاستثمارية، مثل: بير ستيرنز Bear Stearns وليمان برادرز Lehman Brothers، مراكز هم مائة مرات عديدة، وفي الوقت الذي كانت فيه مدفوعات القروض واجبة السداد، كانت قيمة الأصول الأساسية من عدم الوضوح بحيث لم يشتراها أحد، أو حتى يعيد تمويل القروض. ولأن هؤلاء اللاعبين الكبار

عجزوا عن تغطية مراهناتهم فقد أفلسوا، وبما أن الكثير من الناس الذين اشتروا تلك الاستثمارات المفترض أنها أدوات محافظة، بما في ذلك الأوراق التجارية التي تصدرها البنوك، كانوا في بلدان أخرى، فقد انهار النظام العالمي كله.

غالباً ما تركز قصة الانهيار على الولايات المتحدة، ولكن الضرر كان عالمياً في واقع الأمر؛ فسكان شرق أوروبا - بولندا وال مجر ورومانيا وغيرها من البلدان - الذين لم يكن بمقدورهم في الأيام العادلة شراء منزل، قاموا بالشراء؛ إذ كانت البنوك النمساوية والإيطالية بشكل خاص - يدعمها المال الأوروبي والعربي - تريده توفير قروض الرهن العقاري، ولكن أسعار الفائدة في شرق أوروبا كانت مرتفعة. ولذلك قدمت البنوك لهؤلاء المشترين الجدد المتلهفين المفتقرین إلى الخبرة قروضاً بأسعار فائدة أدنى بكثير، وكانت مقومة فحسب باليورو والفرنك السويسري، بل والين.

المشكلة هي أن أصحاب المنازل هؤلاء لم يكونوا يتقاضون رواتبهم بهذه العملات، وإنما بالزلوتي أو الفورينت^(٤). وكان صاحب البيت البولندي - على وجه الخصوص - يسدّد قرضه أولاً بشراء الين، ثم يدفع للبنك. وكلما قل عدد ما يشتريه الزلوتي من العملة اليابانية، كان مقدار ما يتquin على صاحب المنزل إنفاقه من الزلوتي أكبر وأصبح قسطه الشهري أعلى ثمناً. أما إذا ارتفع سعر الزلوتي مقابل الين أو الفرنك السويسري، فلم تكن هناك مشكلة. ولكن إذا هبط الزلوتي مقابل الين أو الفرنك الفرنسي، تصبح هناك مشكلات ضخمة، وكل شهر كانت أعداد أكبر وأكبر من أهل شرق أوروبا يشترون اليورو وغيره من العملات. وعندما استفحلت المشكلة، كان هناك هروب إلى الأمان؛ وهبطت أسعار عملات شرق أوروبا. وتعرض أصحاب المنازل للضغط والإفلاس.

(٤) الأول عملة بولندا والثاني عملة مجر (المترجم).

دائماً ما تنتهي التوسعات الكبيرة باللاعقلانية المالية، وكانت تلك اللاعقلانية عالمية؛ فإذا كان الأميركيون قد فعلوا ما يمكن فعله مع القروض عالية المخاطر، فقد قطع الأوروبيون خطوة أبعد بإغراء أصحاب المنازل على المقامرة في أسواق العملات العالمية.

هناك لازمة نقول إننا لم نشهد مثل هذا الحدث الاقتصادي المفجع منذ الكساد العظيم. وهذا ليس صحيحاً ثالثاً مرات؛ لأن الانهيارات المشابهة وقعت في ثلاث مرات أخرى منذ الحرب العالمية الثانية. وهذه حقيقة مهمة لفهم العقد المسبق؛ لأنه إذا كان بالإمكان تشبيه الأزمة المالية بالكساد العظيم فحسب، فحيثند قد يكون من الصعب تقديم حجتي بشأن القوة الأمريكية. ولكن إذا كان هذا النوع من الأزمات شائعاً نسبياً منذ الحرب العالمية الثانية، فحيثند تقل أهميته، ويكون من الأصعب قول إن ذعر 2008 يمثل ضربة ضخمة للولايات المتحدة.

الحقيقة هي أن تلك الأحداث شائعة. ففي سبعينيات القرن العشرين، على سبيل المثال، كان هناك تهديد كبير لسوق سندات البلدية؛ فالسندات التي تصدرها الولايات والحكومات المحلية جذابة - إلى حد كبير - لأنها لا تخضع للضرائب الفيدرالية. وتعتبر هذه السندات كذلك خالية من المخاطر إلى حد كبير، ويُفترض أن الكيانات الحكومية لم تتأخر في سداد ديونها مادامت لديها القدرة على فرض الضرائب. إلا أنه في السبعينيات، من القرن العشرين، لم تستطع مدينة نيويورك سداد المدفوعات، أو لم ترد، زيادة الضرائب. وإذا عجزت نيويورك عن السداد، فسوف يدخل نظام التمويل الخاص بالولاية والحكومة المحلية كلها في فوضى، ولذلك قامت الحكومة الفيدرالية بإنقاذ نيويورك، موضحةً أن واشنطن مستعدة لضمان السوق.

وخلال الفترة نفسها، كانت هناك زيادة كبيرة في الاستثمار في العالم الثالث - في المقام الأول لتمويل تطوير الموارد الطبيعية كالنفط والمعادن - وكانت أسعار

المعادن ترتفع إلى جانب كل شيء آخر في السبعينيات، وافتراض المستثمرون أنه نظراً لأن المعادن محدودة الحجم، ولا يمكن تعويضها، فإن الأسعار لن تهبط أبداً. وافتراض المستثمرون كذلك أن القروض لحكومات العالم الثالث التي كانت عادةً ما تحكم في تلك الموارد آمنة، بناء على تصور أن البلدان ذات السيادة لا تعجز أبداً عن سداد الدين.

في متتصف الثمانينيات، اتضح أن الإيمان بالأسعار المرتفعة والحكومات المستقرة، كشأن معظم الافتراضات المريةحة، مضلل؛ إذ هبطت أسعار المعادن والطاقة، وانهارت الصناعات الاستخراجية القائمة على الأسعار المرتفعة، وضعاف المال المستثمر؛ حيث صُنِعَ معظم كفروض، واختارت بلدان العالم الثالث - التي أجبرت على الاختيار بين الامتناع عن السداد وزيادة الضرائب الذي كان سيزيد من إفقار مواطنيها ويشير الافتراضات - الامتناع عن السداد الذي هدد باغراق النظام المالي العالمي، وأسفر هذا عن عملية إنقاذ متعددة الجنسيات لذين العالم الثالث بقيادة الولايات المتحدة. وفي عهد جورج بوش الأب، أوجد وزير الخزانة نيكولاس برادي Nicholas Brady نظام ضمانات باصداره ما سُمي «سنادات برادي» لخلق الاستقرار.

أعقبت ذلك أزمة المدخرات والقروض؛ فقد منحت مؤسسات المدخرات والقروض، التي أنشئت لأخذ ودائع المستهلكين وتوليد قروض الإسكان - وللتذكر چيمي ستیوارت Jimmy Stewart في فيلم «إنها حياة رائعة»؛ إذ إن حق الاستثمار في الأصول الأخرى هو ما قادها إلى سوق العقارات التجارية، واتضح أن هذه مجرد خطوة صغيرة بعد سوقهم الإسكاني التقليدية، وحمل التوسع ضمان «الحكمة التقليدية» نفسه بأن الأسعار لن تهبط أبداً. وفي اقتصاد متباين - أو هكذا كان يُظن - لم يكن أمام سعر العقارات التجارية، من المباني الإدارية إلى المراكز التجارية، سوى الارتفاع.

ومرة أخرى حدث ما لم يكن متخيلاً؛ إذ هبطت أسعار العقارات، وذهب الكثير من القروض التي قدمتها مؤسسات المدخرات والقروض إلى العجز عن السداد. وكان حجم المشكلة كبيراً ولوه أثران مختلفان، أولاً: كانت أموال المودعين الأفراد في خطر على نطاق واسع، وثانياً: كان فشل شريحة صناعة التمويل برمتها، التي كانت قد أعادت بيع قروض الرهن العقاري التجارية الخاصة بها في سوق أوسع، يشي بوقع كارثة.

تدخلت الحكومة الفيدرالية بالسيطرة على مؤسسات المدخرات والقروض، وهو ما يعني معظم مؤسسات المدخرات والقروض، وتحملت التزاماتها، وحبس رهن القروض التي عجز المقترضون عن سدادها، واستولت عليها مؤسسة أنشئت حديثاً تسمى هيئة حل الصناديق. وبدلأ من محاولة بيع كل هذه العقارات في وقت واحد - مما يدمر السوق في العقد المسبق - سيطرت هيئة حل الصناديق، تدعمها ضمانات فيدرالية، يحتمل رفعها إلى حوالي 650 مليار دولار، على عقارات مؤسسات المدخرات والقروض الفاشلة.

كانت أزمة 2008 تقوم على الرغبة نفسها في مخاطرة منخفضة، وعلى الافتراض نفسه بأن فئة بعينها من الأصول كانت في واقع الأمر منخفضة المخاطر؛ لأن سعرها لا يمكن أن يهبط. وقد قوبلت بتدخل حكومي فيدرالي مشابه لإنقاذ النظام. وكما حدث من قبل، كان الكل يرى أنها نهاية الرأسمالية. والأمر المهم ملاحظته هو النمط الثابت، بما في ذلك المبالغة في التائج. وهذه إلى حد ما ظاهرة نفسية، فمع الألم يأتي الفزع، وإدارة الفزع مسألة قيادة. ولنبحث كيف كان يُدار في الماضي.

تولى فرانكلين روزفلت ورونالد ريجان السلطة وسط أزمات اقتصادية. وبالطبع واجه روزفلت الكساد العظيم. وواجه ريجان الركود الضخم الذي تغلب على الاقتصاد في سبعينيات القرن العشرين - معدل البطالة المرتفع المقرور بالتضخم وأسعار الفائدة المرتفعة - وكانت المشكلات الاقتصادية التي واجهها

الرئيسان جزءاً من الانزياحات الاقتصادية العالمية، وكان كلامهما يمثل أزمة ثقة عميقة في الولايات المتحدة. وكانت الأزمة في الثلاثينيات وراء عبارة روزفلت الشهيرة: «ليس لدينا ما نخافه سوى الخوف نفسه».

فهم روزفلت وريجان العنصر النفسي في الأزمات الاقتصادية؛ إذ يجعل توقع الصاقفة الاقتصادية الناس يقللون الشراء لحماية أنفسهم. وكلما قل إتفاقهم، أصبحت المشكلات أكثر سوءاً؛ فكلما تفاقمت مشكلة اقتصادية ما، فإنها تخلق شعوراً بالشك في سلامة النخب وقيادتها، الأمر الذي يمكن أن يخلق عدم الاستقرار السياسي ويزرع استقرار المجتمع نفسه، وهذا الشك الاجتماعي بدوره يجعل من المستحيل أن يتصرف البلد بشكل حاسم في العالم. وواجه روزفلت ظهور الفاشية، وتولى ريجان السلطة، وهو يواجه ما كان يعتقد بصورة عامة قوة الاتحاد السوفيتي المتامية. ولم يقدر أي منها على تحمل نتائج الأزمة الاقتصادية الشديدة المزعزعة للاستقرار، ومع ذلك يعرف أي منها بأي قدر من التأكيد كيف يحل المشكلة من خلال السياسة الاقتصادية، وواجه كلاماً نفس المشكلة في محاولة لخلق الإحساس بأن شيئاً ما يجري عمله، وهو الأمر الأكثر أهمية.

إذا عدنا بالنظر إلى الوراء، كان لأيام روزفلت المائة المخيفة من التشريع أثر ضعيف على الكساد العظيم، الذي أنهته الحرب العالمية الثانية، وليس سياساته الاقتصادية. ووعد ريجان كذلك باتخاذ إجراءات، وإن لم يفرض الرئيس الحل في نهاية الأمر، بل فرضه بنك الاحتياط الفيدرالي. وعلى الرغم من ذلك فإنه بوصف تلك الأوقات بأنها «الصباح في أمريكا»، وهي العبارة التي كانت جزءاً من حملته الانتخابية في عام 1984، فقد حاول ريجان، شأنه شأن روزفلت من قبله، تغيير توقعات الجماهير، مثبتاً الوضع السياسي ومشترطاً الوقت؛ كي يتعافي الاقتصاد دون إضعاف الدولة.

فهم روزفلت وريجان أن خطر الأزمة الاقتصادية الحقيقي سيكون أثراً لها الاقتصادي، حيث يدمر الboss الذي تراكم النظام كله. كما فهما أن وظيفتهم كقائدان ليست هي حل المشكلة؛ فالرئيس في واقع الأمر ليست له سيطرة كبيرة على الاقتصاد. بل عليه إقناع الجماهير ليس فقط بأن لديه خطة، وإنما بأنه واثق تماماً من نجاح تلك الخطة، وأن المتشائم أو الشخص اللامبالي بما فيه خير الجماهير هو فقط الذي سيجرؤ على التشكيك فيه، فيما يتعلق بالتفاصيل. وليس بالأمر السهل أن يوفق؛ فهو يحتاج إلى سياسي بارع، وهو ما يعني كونه بارعاً في الوهم. ومن المؤكد أن روزفلت أنقذ البلاد من عدم استقرار خطير، ورغم أن عدم التعافي جعلها تخوض الحرب العالمية الثانية. وأنقذ ريجان البلاد من الإحساس بالاعتلal، الذي اشتهرت به إدارة كارترا وأعد المسرح لانعكاس الحظ مع السوفيت.

فعل روزفلت وريجان شيئاً آخر كان من سلطتهم للتعامل مع الأزمة؛ فقد غيرا الحدود بين العام والخاص، والدولة والسوق، إذ زاد روزفلت سلطة الحكومة الفيدرالية بشكل كبير، وأنقصها ريجان. ولم تكن المشكلة التي يعالجانها هي المشكلة الاقتصادية نفسها، بل الأزمة السياسية الأساسية؛ ففي كSad عام 1929 فقدت النخبة الاقتصادية ثقة الجماهير، ولم يكن أفرادها فاسدين بقدر ما كانوا غير أكفاء. وكان قد سُمح لهم في عهد هوفر Hoover بالعمل دون قيود، لكن الوضع صار أسوأً بعد ذلك، وتدخل روزفلت بقليل بعض السلطة، التي كانت في أيدي النخبة المالية إلى النخبة السياسية. ولو لم يفعل ذلك، لكان من الممكن أن يسود الشعور بأن نخب البلاد فشلت، وهو الرأي الذي أدى إلى الفاشية في أماكن كإيطاليا وألمانيا.

حدث العكس في عهد ريجان؛ ففي الثمانينيات، من القرن الماضي، كان التصور هو أن النخبة السياسية وراء الأزمة الاقتصادية، وألقت الجماهير باللوم على بنية «الحكومة الكبيرة» التي خلفها روزفلت. وأعاد ريجان التوازن بين الدولة والسوق إلى الاتجاه الآخر، وهو إضعاف الدولة لنقوية السوق.

لابد أن يكون لجزء من إعادة بناء الثقة علاقة بهم أي جزء من النخبة - السياسية والمالية والإعلامية والشركات - يجب تحمله مسؤولية الأزمة. وبوضع مجموعة أو أخرى من النخب تحت الحراسة القضائية، مع نقل سلطتها بطرق عديدة إلى النخب الأخرى، أعطى ريجان وروزفلت الجماهير إحساساً بأن الرئيس يتصرف بحسم ويسحب السلطة من فشلوا. وخفف ذلك من الإحساس بأن الجميع لا حول لهم ولا قوة. الواقع أنه مهد السبيل على أقل تقدير لبعض الإصلاحات التي لا تؤدي، وربما ساعدت، ومن المؤكد أنه كانت هناك حاجة إليها من الناحية الرمزية. وفي النهاية حللت المشكلات بسبب قوة الولايات المتحدة الأساسية؛ وبسبب بروز الدولة الحديثة والشركة، اللتين لا يمكن أن تعيشا منفصلتين، غير أن هناك مشكلة في عيشهما معاً.

لم ينجح بوش أو أوباما في إدارة الروح القومية مثلما نجح روزفلت وريجان؛ إذ فقد بوش السيطرة على الحرب، وجاءته الأزمة المالية من حيث لا يحتسب.. لقد بات غير مساير للأحداث بعد العراق ولم يمكنه اللحاق بها فقط. وخلق أوباما توقعات لم يمكنه تحقيقها، ثم فشل في خلق وهم أنه يحققها، ولكن واقع الأمر أن ريجان واجهته مشكلات مشابهة في البداية.. والقضية غير المعروفة، وسوف تؤثر على العقد المقبل بشدة، هي ما إذا كان بإمكان أوباما أن يتعافى ويتقدم أم لا. هل يمكن أن يفهم أنه عندما تحدث روزفلت عن الخوف من الخوف، كان يعني أن وظيفة الرئيس هي أن يدو فعالاً، سواء أكان كذلك أم لا؟ إذا كان أوباما لا يعلم بذلك فستتجو الدولة. والرؤساء يأتون ويدهبون، لكن هذا زمن هش، تكون فيه شرعية الرئيس والبلد نفسه عالية بين مطالب الجماهير والإمبراطورية.

عندما نتحدث عن تغيير الحدود بين نخب الشركات والنخب السياسية، والدولة والسوق، يشير هذا حتماً قضاياً أيديولوجية؛ فاليسار يرى أن تقوية نخبة الشركات والسوق تهدد الديمقراطية والمساواة، ويرى اليمين أن تقوية النخبة السياسية

والدولة تهدد الحرية الفردية وحقوق الملكية. وهو جدل شيق يجب مشاهدته، غير أن المشكلة ليست أخلاقية أو فلسفية بل عملية فقط، والفرق الكبير الذي يدفع إلى هذا الجدل الأيديولوجي الساخن لا وجود له فحسب.

السوق الحرة الحديثة من اختراع الدولة، وقواعدها لا تفرض بشكل طبيعي، بل هي مجرد نتيجة للترتيبات السياسية. وسبب قوله ذلك هو أن الأساس العملي للاقتصاد الحديث، هو التعاون، والتعاون حيلة تجعلها الدولة ممكناً. والشركة اختراع غير عادي؛ فهو يخلق كياناً يقول القانون إنه مسئول عن ديون العمل التجاري. والأفراد الذين يملكون الأعمال التجارية - سواء أكانت ملكية مفردة أم كياناً مملوكاً ملكية عامة ضخمة - ليسوا مسئولين عن تلك الديون بشكل شخصي، ولا يمكن أن يكون كشفهم أكبر من استثمارهم الأولي. وبهذه الطريقة ينقل القانون والدولة المخاطرة من المدينين إلى الدائنين، وإذا فشل العمل التجاري تُحمل المسئولية للدائنين. ولم يكن لشيء كهذا وجود قبل مولد «الشركات ذات الامتياز» في القرن السابع عشر. فقبل ذلك، إذا كنت تمتلك عملاً تجارياً، فأنت مسئول عنه بالكامل. دون هذا التجديد ما كان ليصبح هناك وجود للبورصة كما نعرفها، ولا استثمار في الشركات الناشئة، والقليل من تنظيم الأعمال.

لكن تقسيم المخاطر هذا قرار سياسي؛ إذ ليس هناك شيء طبيعي في فكرة رسم حدود المخاطرة الفردية حيالها هي. فالواقع أن هذه الحدود تتغير على مر الزمن، والشركة موجودة فقط لأن القانون أو جدها. ويعني كذلك القرار السياسي الخاص بإنشاء الشركات، أن قانون الشركات وليس قانون الطبيعة، هو الذي يحدد الحدود الدقيقة للمخاطرة والمسئولية. وربما يوجد من الناحية النظرية نوع ما من السوق الطبيعية، ولكن السوق التي تهيمن عليها شركات المسئولية المحدودة، بدءاً من شركات مجلة «فورشن» Fortune الخمسمائة حتى السباق المحلي، سياسية بطبعها.

منذ عام 1933، ربط «الاتفاق الجديد»، قضية مخاطرة الشركات بقضية الاستقرار الاجتماعي، وقد بُني هيكل المخاطرة حول المتطلبات الاجتماعية. وأثناء إدارة روزفلت، اتسعت حدود سيطرة الدولة، وانكمشت في عهد ريجان.

ما فعلته أزمة 2008 في أنحاء العالم، هو إعادة رسم الحدود بين الشركات والدولة، وهو ما زاد نفوذ الدولة ونفوذ الساسة، وقلل استقلال السوق وتقوذ النخبة المالية. وكان لذلك أثر أدنى على الصين وروسيا؛ حيث كان النظام يميل بالفعل نحو الدولة. وكان له بعض الأثر على أوروبا، حيث تفوق الدولة أكبر مما في الولايات المتحدة. وكان له أثر ضخم على الولايات المتحدة؛ حيث كانت الهيمنة للسوق والنخبة المالية منذ عهد ريجان. كما استهل شجاراً سياسياً بين اليسار واليمين بشأن ما إذا كان هذا التغيير مبرراً أم لا. وفي الولايات المتحدة على وجه الخصوص، تتغير الحدود باستمرار وتُتصاغ العحجة باستمرار بلغة أخلاقية، ورغم الاختلافات، فسوف تكون تقوية الدولة واحدة من سمات العقد المُقبل عالمياً.

بالإضافة إلى المساعدة في رسم الحدود بين الدولة وسيطرة الشركات، يدير الرؤساء والساسة الآخرون مظهر الأشياء، بشكل كبير من خلال التلاعب بالغوف والرجاء. وما جعل روزفلت وريجان عظيمين لم يكن فقط أنهما عادلآ من جديد حدود الدولة والسوق؛ لتلائم حاجات فترتهما التاريخيتين، بل إنهم أخلفا كذلك الجو، الذي لم يد فيه هذا على أنه ليس عملية فنية فحسب، بل بدا كذلك ضرورة أخلاقية. وما إذا كان قد صدق بذلك، أم لم يصدقه، فذلك أمر أقل أهمية من حقيقة أنهما جعلا الآخرين يصدقونه، ومن خلال هذا التصديق مكنا إعادة الاصطفاف الفني من العدوث.

سيكون أهنأ أثر لازمة 2008 على العقد المُقبل جيوبوليتيكياً وسياسيًا وليس اقتصاديًا، ما أوضحته الأزمة المالية من أهمية السيادة القومية، ذلك أن البلد الذي لم يسيطر على نظامه المالي أو عملته، كان معرضاً بشدة لخطر إجراءات البلدان

الأخرى. ومن منظور هذا الوعي، لم تعد كيانات كالاتحاد الأوروبي ترى على أنها حميدة كما كانت من قبل. وفي العقد المقبل سوف يبتعد الاتجاه عن تقيد السيادة الاقتصادية، ويتحول إلى زيادة القومية الاقتصادية.

سيكون هناك أثر مشابه على المستوى السياسي، فقد اندلع صراع ضخم نراه في الصين وروسيا وأوروبا والولايات المتحدة، وأماكن أخرى بين النخب الاقتصادية والسياسية. ولأن فشل السوق والنخبة الاقتصادية يكلف الأخيرة فقدان المصداقية؛ فمن الواضح أن الفوز في الجولة الأولى كان من نصيب الدولة والنخبة السياسية. وفي بعض البلدان، سوف يستمر هذا التحول لفترة طويلة. وفي الولايات المتحدة، انهارت الهدنة التي كانت قائمة منذ سنوات ريجان، واستظل المعركة محتدمة. و«محتملة» هي الكلمة المناسبة؛ ذلك أن تلك هي نبرة النقاش، ولكن السياسة الأمريكية تسم بالمبالغة باستمرار، بينما الرؤى المشائمة خافتة دائمة. ومع ذلك يجد العالم أن عدم اليقين السياسي بشأن تلك القضايا الأساسية في الولايات المتحدة يزيد على كونه مزعجاً بعض الشيء.

من الغريب - إلى حد كبير - أنه على المستوى الاقتصادي سيكون لألم عام 2008 أقل قدر من الآثار الدائمة. ومن العبث مقارنة هذا الهبوط بالكساد العظيم؛ فقد هبط إجمالي الناتج العام بنسبة 50 بالمائة تقريباً أثناء الكساد العظيم. وفيما بين 2007 و2009 هبط إجمالي الناتج المحلي بنسبة 2,1 فحسب؛ بل إن هذا ليس هو أسوأ ركود منذ الحرب العالمية الثانية. فهذا الشرف يخص ركود السبعينيات وأوائل الثمانينيات، عندما رأينا ضربة ثلاثة: البطالة والتضخم بنسبة تزيد على 10 بالمائة، ومعدلات الفائدة على قروض الرهن العقاري تزيد على 20 بالمائة.

مع أن الأزمة الاقتصادية الحالية لا تشبه ذلك؛ فهي مؤلمة رغم ذلك، وليس لدى الأميركيين قدرة كبيرة على تحمل الألم الاقتصادي؛ بل إن هناك قضايا أكبر في الأفق تتجاوز هذا العقد، عندما تغير الديموغرافيا وتتصبح العمالة نادرة، وتتصبح قضية

الهجرة أمراً مهيمناً، يواجه الولايات المتحدة. ولكن هذا لا يزال بعيداً جداً، ولن يؤثر على العقد المقبل. فهذا العقد لن يكون عقداً يتسم بالحيوية، وسوف يرهق الحياة الفردية والنظام السياسي، ولكنه لن يغير النظام العالمي الأساسي كثيراً، وستظل الولايات المتحدة القوة المهيمنة. ومن المفارقة أن أحد مقاييس هيمنة الولايات المتحدة هو مقدار تأثير حساب النخبة المالية الأمريكية على العالم، ومقدار الألم الذي يمكن أن تسببه الأخطاء الأمريكية لكل من سواهم كافة.

الفصل الرابع

البحث عن توازن القوى

أجبر هجوم القاعدة في الحادي عشر من سبتمبر الولايات المتحدة على رد تصاعدي ليصبح حرباً على مسرحي عمليات، وقتلاؤ أقل في عدد كبير من البلدان الأخرى، وتهديدًا بالحرب مع إيران. لقد حدد هذا الهجوم معالم العقد المنصرم، وسوف يكون مركز اهتمام الجزء الأول من العقد المقبل على الأقل.

من الواضح أن الولايات المتحدة تريد القضاء على القاعدة وغيرها من الجماعات الجهادية؛ كي تحمي الوطن من الهجوم. وفي الوقت نفسه مصلحة أمريكا المهمة الأخرى، في هذا السياق، هي حماية جزيرة العرب ونقطها؛ ذلك النفط الذي لا تزيد الولايات المتحدة رؤيته في أيدي قوى إقليمية وحيدة. وبما أن للولايات المتحدة نفوذاً في المنطقة، فقد فضلت أن ترى نفط جزيرة العرب في أيدي العائلة الملكية السعودية الموالية والمشيخات الأخرى، التي كانت تعتمد نسبياً على الولايات المتحدة، وسوف يظل ذلك ضرورة استراتيجية.

البهية التي تصوغ الخيارات الأمريكية هي أن بلدين فقط في المنطقة، كان من المحتمل أن يكونا كبارين وقويين بما يكفي للهيمنة على شبه الجزيرة العربية، وهما إيران والعراق. وبدلاً من احتلال جزيرة العرب لحماية تدفق النفط، اتبعت الولايات المتحدة استراتيجية الإمبراطورية الكلاسيكية، وهي تشجيع التنافس بين إيران والعراق، محرضة إحداهما على الأخرى؛ لموازنة قوة كل منها، وبالتالي

تحيدها بشكل فعال. وهذه الاستراتيجية سبقت سقوط شاه إيران في عام 1979، حين شجعت الولايات المتحدة الصراع بين إيران والعراق، ثم تفاوضت على تسوية بينهما أدامت التوتر.

عقب سقوط الشاه، هاجمت حكومة صدام حسين - العلمانية إلى حد كبير لكنها سنية من الناحية العرقية - الدولة الإسلامية والشيعية في غالبيتها. وخلال الثمانينيات من القرن العشرين، بذلت الولايات المتحدة ثقلها بين الجانبين في محاولة لإطالة الحرب، من خلال التأكيد من عدم سقوط أي من الجانبين. وحاول صدام المطالبة بشبه جزيرة العرب، حيث بدأ بغزو الكويت. وفي تلك اللحظة استخدمت الولايات المتحدة قوة كاسحة، لكن لوقت يكفي لإخراج العراق وليس لغزوه. ومرة ثانية تأكيدت الولايات المتحدة من أن توزن القوى الإقليمي نفسه، وبالتالي حماية تدفق النفط من شبه جزيرة العرب - اهتمام أمريكا الجوهرى - دون الحاجة إلى احتلال أمريكي.

كان ذلك هو الوضع القائم، عندما حاول أسامة بن لادن إعادة تحديد الواقع الجيوسياسي في الشرق الأوسط وجنوب آسيا في الحادي عشر من سبتمبر 2001؛ فقد أحدث بالهجمات على نيويورك وواشنطن ألمًا ومعاناة، ولكن الأثر الأكثر عمقاً للعمل الذي أحدهه كان إغراء الرئيس الأمريكي على التخلص من استراتيجية أمريكا القديمة الناجحة، والواقع أن بن لادن نجح في جعل الرئيس الأمريكي يتلع الطعم.

على المدى الطويل، كان هدف بن لادن هو أن يعيد الخلافة، وهي حكم الإسلامي المركزي الذي تأسس في القرن السابع الميلادي، وظل يهيمن على الشرق الأوسط حتى سقوط الدولة العثمانية. وفهم بن لادن أنه حتى لبداية تحقيق هذه العودة للوحدة الجيوسياسية الدينية، فإنه سوف يتبع على الدول القومية في العالم الإسلامي القيام بثورات لخلع حكوماتها الحالية، ثم تستعيض عنها بأنظمة إسلاموية، تشتراك في رويتها ومعتقداتها. وفي عام 2001، كانت الدولة القومية

الوحيدة التي شاركت رؤيته بالكامل هي أفغانستان، فهي كبلد منعزل ومتخلف يمكن أن تكون بمثابة قاعدة للعمليات، ولكن بشكل مؤقت فحسب. ويمكن أن تكون معبراً إلى دول مهمة أخرى كباكستان والمملكة العربية السعودية ومصر، ولكنها كانت من العزلة والبدائية بحيث لا يمكن أن تكون أكثر من ذلك.

كان تحليل بن لادن هو أن كثيرين في العالم الإسلامي يشاركونه معتقداته على نحو أو آخر، ولكن في ظل واقع القوة سيكون تأييدهم مفترقاً إلى الحماس، وغير كافٍ لتحقيق غايته. ولكي يبدأ بن لادن في تحريك مشروعه قُدُّماً، كان عليه إثارة انتفاضة في أحد البلدان الإسلامية الأكثر أهمية، ويفضل أن يكون هذا في عديد منها. وكان تحقيق ذلك مستحيلاً، مادامت الجماهير المسلمة ترى حكوماتها على أنها وحدات باللغة القوة لا يمكن إزالتها.

هذه المشكلة، كما رأها بن لادن، كانت في المقام الأول مشكلة إدراك؛ لأن الحكومات في المنطقة كانت في واقع الأمر أضعف مما تبدو عليه، فالقوة العسكرية والاقتصادية الظاهرة لباكستان والمملكة العربية السعودية ومصر كانت تتبع من علاقة تلك البلدان مع العالم المسيحي (كما كان يراه هو)، وبشكل خاص القوة المسيحية الرئيسية، وهي الولايات المتحدة. لكن بن لادن افترض أن هذه الحكومات - على الرغم مما لديها من قوة مستعارة - كانت لا تزال هشة. وكانت مهمته هي بيان نقاط الضعف لدى تلك للجماهير المسلمين، ثم تحريك سلسلة من الانتفاضات، التي تغير سياسة العالم الإسلامي. وقد فشل في ذلك، لكن أتباعه واصلوا تلك الاستراتيجية، وسوف تظل محاولاتهم لإعادة تشكيل سياسة العالم الإسلامي، التي تجري منذ القرن التاسع عشر، فكرة جيوسياسية مهمة تخصل العقد المسبق.

كان الهدف القصير المدى لهجمات الحادي عشر من سبتمبر، هو تعجيل هذه العملية بمحاجمة أهداف أمريكية بارزة في قلب هيكل القوة الإمبراطورية، وكان

أمل بن لادن هو أنه يكشف هشاشة حتى الولايات المتحدة؛ مما يمكنه من القضاء على التصورات المسلمة بأن حكوماتهم منيعة.

كانت هجمات الحادي عشر من سبتمبر تتعلق بشكل هامشي بالولايات المتحدة فحسب، ولم يكن الرد الأمريكي على مناورة بن لادن يهم كثيراً؛ لأن أي رد كان يمكن استخدامه لمصلحته. وإذا لم يفعل الأميركيون شيئاً، كان ذلك سيؤكّد ضعفهم، وإذا رد الأميركيون بعنادٍ، كان ذلك سيؤكّد أنهم في واقع الأمر أعداء للإسلام.

لكن مع أن الهجمات كانت تستهدف - في المقام الأول - الروح المسلمة، فقد اتضح أن الأثر النفسي على الأميركيين منهم بشكل هائل؛ إذ خلق عدم توقع الهجمات، وحقيقة أنها نظمت باستخدام وحدات من الحياة اليومية - الخطوط الجوية التجارية - وحقيقة أن الخسائر كانت هائلة، إحساساً بالفزع. كم يوجد من الفرق الأخرى؟ أين ستضرب القاعدة ضربتها التالية؟ هل تمتلك القاعدة أسلحة دمار شامل؟ بل إنه على نحو يزيد عما كان في أعقاب بيرل هاربر، خرج الأميركيون من صدمة الحادي عشر من سبتمبر بإحساس من الرعب الشخصي؛ فإمكاناته أن يقتلوا هم ومن يحبونهم في المرة التالية كانت أمراً شديداً الواقعية في رأيهما، وكان ذلك إحساساً شائعاً وعميقاً بعدم الارتياح، والذي كان على الحكومة معالجته بأن يبدو أنها تتخذ إجراءً حاسماً.

عملت الإنذارات التي انطلقت بين أفراد الشعب الأميركي على مضاعفة المشكلة الاستراتيجية التي تواجه الحكومة الأمريكية - فالقاعدة نفسها - لم تملك أسلحة الدمار الشامل؛ فهي لم تكن تمثل تهديداً استراتيجياً حقيقياً، ولن يمكنها تحطيم الولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن التعطيل الذي بدأته حقق الأثر المرغوب في العالم الإسلامي، وبدأت الأنظمة المرتبطة بالولايات المتحدة في السقوط، وسيكون لهذا في نهاية الأمر أثر ضخم على الاستراتيجية الأمريكية؛ فإذا ما أطليح بالحكومة المصرية، على سبيل المثال، فسوف يتغير وضع إسرائيل وسوف

يهذَّب مركز ثقل أمريكي في المنطقة. وإذا تعرضت الحكومة السعودية للخطر، فقد ينقطع تدفق النفط من المنطقة. ولم يكن الخطر الاستراتيجي هو تدمير المراكز السكانية أو البنية التحتية الاقتصادية أو القوة العسكرية الأمريكية، بل كان بساطة نجاح القاعدة السياسية المحتل في المنطقة، هذا بالإضافة إلى حلم بن لادن البعيد الخاص بالخلافة.

عرفت الولايات المتحدة، وكذلك القاعدة، ميدان المعركة الاستراتيجي تعرِيقاً واضحاً: قلوب المسلمين وعقولهم. ولكن الرئيس كان يرى أنه لا بد أولاً من تهدئة عقول الأميركيين وقلوبهم وطمأنتها بأن الإجراءات تُتخذ لحماية الوطن. وتحرك مكتب التحقيقات الفيدرالي بجرأة للاحتجاج أي شخص مشتبه به – ولو من بعيد – يكونه مرتبطاً بالقاعدة، مع تعزيز الأمان في المطارات، لكن أي الجهدين لم يكن فعالاً بشكل كبير في ذلك الحين. ومن نواحٍ عديدة واصلت الولايات المتحدة العمل، بموجب مبدأ ضخ الموارد الضخمة في إجراءات الأمن ذات الفاعلية المحدودة؛ لتهيئة المخاوف المشروعة للجماهير الأمريكية، وسوف يكون التوفيق بين الموارد والواقع العملياني والتصور العام عملاً مهمًا بالنسبة للعقد المقبل.

اقتضى كذلك الهجوم على إحساس أمريكا بالرفاهية إلقاء القبض على قادة القاعدة أو قتلهم. ومن الناحية الاستراتيجية كانت تلك أولوية مشكورة فيها، ولكن الرئيس كان يتعمّن عليه تلية ليس الرغبة في الاطمئنان فحسب، بل كذلك الرغبة في الانتقام. وهذا الانتقام ضاعفته حقيقة أن القاعدة شبكة متشرّبة في أنحاء العالم، وتعمل بلا مقرٍ مركزي أو سلسلة قيادة تقليدية – وتشجع القاعدة المتعاطفين على أن يعملوا بشكل مستقل وأن يتكرروا – ولذلك فمع أنه من الممكن تنفيذ أعمال عقابية ضد مؤلاء الإرهابيين، فمن المستحيل تدمير القاعدة في واقع الأمر؛ لأنها ليست تنظيماً بالمعنى التقليدي، وأنه ليست هناك بنية تحتية ولا سلسلة قيادة، فليس هناك رأس حقيقي يمكن قطعه.

ما كان له معنى استراتيجي هو الحد الأدنى من إدخال القوة لتعطيل تخطيط القاعدة وتدريبها وقدراتها القيادية المحدودة، فقد كانت القاعدة تعتبر نفسها آمنة، وهي تعمل في أفغانستان، وهي بلد بلا موانئ بحرية. وكان ابن لادن وزملائه معرفة ما بالعمليات الأمريكية، من ملاحظة عملية عاصفة الصحراء في عام 1991، ومن التدريب مع الأمريكان في أفغانستان أثناء الحرب السوفيتية الأفغانية في الثمانينيات من القرن الماضي. وأظهرت عاصفة الصحراء على وجه الخصوص للقاعدة أنه حتى عندما كانت الموانئ متاحة، كان الأمريكان يخططون بطريقة تكتيفها الوساوس، ويستغرق التخطيط وقتاً طويلاً. ومع اقتراب العدو، كان تقدير القاعدة العقلاني هو أنه حتى إذا اختارت الولايات المتحدة الذهاب للبحث عنهم في أفغانستان، فلن يكون هناك إجراء محتمل قبل الربيع، وسوف يكون الميناء الباكستاني كراتشي مهمًا للغزو، وقد تؤخر المفاوضات حول استخدامه الهجوم لفترة أطول.

على الرغم من ذلك، حسبت إدارة بوش أنه يمكنها الانتظار حتى الربيع، والواقع أن الرئيس لم يكن يريد قطع رقب القاعدة أو على الأقل يعطلاها، ولكنه من الناحية السياسية كان يتبع عليه تلبية المطالبة برد فوري، وعلى قدر كبير من الوضوح. فقد هزت الهجمات الثقة في الدفاعات الأمريكية، وكان لابد للرئيس من إعادة بناء الثقة في الوقت، الذي يبني فيه قاعدة سياسية لما يمكن أن يكون حرباً ممتدة. ولم يكن في وسعه تحمل تبعه أزمة في الثقة بشأن الرخاء الأمريكي في تلك الفترة المفصلية، لذلك حدث في هذا الجو أن بدأت الحرب على الإرهاب تؤثر على القرارات الاقتصادية كذلك. وإذا كان الأمر قد استغرق ستة أشهر لشن عمل أمريكي مضاد، فسوف يتدهور الوضع السياسي، الذي هو هش بالفعل، وسوف يفقد الرئيس التأييد للجهاد حتى قبل بدئه. وكان قرار بوش المضي قدماً واحداً من تلك الأحكام الفردية، التي يمكن أن تؤثر على حياة الملايين على مدى عقد كامل،

ومن المؤكد أن النتائج غير المتوقعة لهذا القرار سوف تستمر في التأثير على جزء كبير من العقد التالي.

كان هناك كذلك سبب استراتيجي مشروع للعجلة؛ فالولايات المتحدة كانت ت يريد التأكيد من أن الأنظمة الحاكمة في الشرق الأوسط لم تسقط، أو حتى تبدأ في إعادة حساب مصالحها. ومع أنه كان من الممكن أن يتم تصور الولايات على أنها قوة عظمى، فقد نظر إليها كذلك على أنها قوة غير مستعدة للمخاطرة بشكل كبير في المنطقة؛ فقرار رونالد ريجان الانسحاب من بيروت بعد قصف ثكنات الماريتنز، وقرار جورج هـ. بوش عدم الذهاب إلى بغداد بعد تحرير الكويت، وقرار بيل كلينتون بالانسحاب من الصومال، في أعقاب رده الضعيف بعض الشيء على هجمات القاعدة قبل الحادي عشر من سبتمبر، خلقت جميعها صورة بلد ليس لديه استعداد للمخاطرة والمعاناة من الخسائر. وفي الوقت ذاته، رأت الحكومات المسلمة الاحتمال الحقيقي جدًا الخاص بالإطاحة بها بواسطة الفلاقل السياسية، التي أوجتها القوة الخفية القادرة والوحشية للفقاعدة؛ خاصةً إذا تعاونت مع الولايات المتحدة.

لم تكن تلك الحكومات على وشك أن تصبح جهادية، ولكنها لم تكن مستعدة لأن تعرض نفسها للخطر بنيابة عن الولايات المتحدة، فقد توقعت أن تواصل الولايات المتحدة سياساتها الخاصة بالمخاطر المحددة، ولذلك كانت ترى أن التعاون مع الولايات المتحدة يبدو ممثلاً لأخطار كبيرة مع قليل من المزايا. وطالب الأميركيون بالمشاركة في المعلومات الاستخباراتية فيما يتعلق بالقاعدة، على سبيل المثال، ولكن تلك الحكومات، التي لم تتوقع أن تقف الولايات المتحدة بجوارها زمناً طويلاً، كانت متربدة في المشاركة. وكلما طال عدم اتخاذ الولايات المتحدة لإجراء ما، كان ميل البلدان المسلمة إلى المساعدة أقل.

أساءت القاعدة الحساب بالتركيز أكثر مما يجب على نتائج الهجوم بالنسبة للعالم الإسلامي، ولم تركز بما يكفي على الضغوط السياسية والاستراتيجية، التي

حلها الحادي عشر من سبتمبر بالنسبة لبوش. لم يكن هناك شك في أن الولايات المتحدة سوف تعمل بجرأة، وللأسباب السابق ذكرها، عاجلاً وليس آجلاً. وكان لا بد أن يكون الهدف هو القاعدة، وهو ما كان يعني أن منطقة العمليات لابد أن تكون أفغانستان.

في منتصف سبتمبر من عام 2001، أرسلت الولايات المتحدة عمالاء وكالة الاستخبارات المركزية لعقد صفقات مع أمراء الحرب الأفغان الم المحليين. وفي الوقت نفسه، أرسلت الولايات المتحدة قوات عمليات خاصة، ووحدات شبه عسكرية تابعة لوكالة الاستخبارات المركزية؛ للقتال إلى جانب الأفغان المعادين لطالبان، وتوجيه الضربات الجوية الأمريكية لموقع طالبان. وبشكل خاص، عقدت الولايات المتحدة صفقة مع التحالف الشمالي، وهو مجموعة من التنظيمات المعادية لطالبان التي تدعمها روسيا. وبعد أن هزمته طالبان في حربهم الأهلية في التسعينيات من القرن العشرين، رحب التحالف الشمالي وقتها بفرصة رد الضربة، ولم يكن للروس أي اعتراض. وجرى شراء أمراء الحرب الآخرين فحسب، وحصلت للولايات المتحدة كذلك على تعاون نشط من إيران.

وفرت أفغانستان وهم الغزو، ولكن ما حدث بالفعل هو استئناف الحرب الأهلية تدعمها القوة الجوية الأمريكية؛ فالقتال الذي بدأ بعد شهر من الحادي عشر من سبتمبر، قام به الأفغان في المقام الأول، تدعمهم ضربات جوية من حاملات الطائرات والقاذفات المتمرزة في الخليج الفارسي والمحيط الهندي. ولكن بدلاً من التجمع أمام المدن الكبيرة، والتحول إلى أهداف للقصف بواسطة الطائرات من طراز B-52 ، انتشرت طالبان - على طريقة المتمردين التقليدية - ثم تجمعت في وقت لاحق لاستئناف المعركة.

نتيجة لذلك، لم تُهزم طالبان في واقع الأمر قط، ولكن الولايات المتحدة حققت ثلاثة أهداف. أولاً: أكدت للجماهير الأمريكية أنها قادرة على حمايتها بتنظيم

العمل العسكري في أي مكان في العالم، ولم يكن ذلك صحيحاً على إطلاقه، بينما كان صحيحاً بما يكفي للمواجهة. ثانياً: أبلغت العالم الإسلامي أن الولايات المتحدة ملتزمة حتماً بالصراع. ولأنهم أكثر معرفة من الجمهور الأمريكي، أشار القادة المسلمين إلى أن الإسهام الأمريكي الكبير هو القوة الجوية، بينما قام الأفغان بالعمل الصعب. ولم تكن تلك أدلة قاطعة على الالتزام الأمريكي، غير أنها كانت أفضل من عدم القيام بشيء. ثالثاً: ألحق هذا الإجراء ضرراً بالقاعدة، وفرَّ بن لادن وأخرون، ولكن هيكل القيادة والسيطرة الخاص بهم تعطل، وهو ما أجبر القادة على الهروب. ونتيجة لذلك أصبحوا معزولين بشكل كبير، وغير مناسبين لمقتضى الحال إلى حد بعيد.

كانت أفغانستان بصورة أو بأخرى حيلة، ولكنها حققت ما يمكن تحقيقه. فقد شنت الولايات المتحدة هجوماً مدمرةً مغطلاً، وهذه مناورة أمريكية كلاسيكية. ووضعت إدارة بوش حكومة وحتمتها، وهي تعرف أن معظم أفغانستان بعيد عن متناول يدها، وأن خلق ديمقراطية هناك لم يكن حدثاً مرجحاً الواقع، وأنه بعد تسع سنوات، مازالت أفغانستان بعيدة عن الحل، ومن المؤكد أنها ستكون المشكلة التي كان يجب حلها للمضي قدماً في العقد المقبل.

ومع ذلك فإنه من وجهة نظر القاعدة، كانت الأعمال الأمريكية في أفغانستان وأماكن أخرى في الشرق الأوسط بمثابة أدلة واضحة لل المسلمين على أن الولايات المتحدة هي عدوهم. وانتظر المجاهدون الانتفاضات والأنظمة المُطاح بها - وهو الاضطراب الذي لم يحدث قط - إذ بقيت الأنظمة الحاكمة، من ناحية لأن الشارع الإسلامي، كما كان يسمى، كان يخشى من أن جهاز الأمن الخاص بأنظمته الحاكمة لا يزال فعالاً بصورة وحشية. ومن ناحية أخرى، لأن تلك الأنظمة ظلت تراهن على جانبي الرهان حماية لنفسها؛ فقد قرأت ما يمثله الهجوم الأمريكي المدمر وامتنعت عن تقديم تعهداتها. وظلت المشاركة الاستخباراتية للمملكة العربية السعودية

وباكستان محدودة، ولم ترد أي منهما تقديم تعهدات للولايات المتحدة دون أدلة واضحة على مدى استعداد الولايات المتحدة للمضي قدماً. وعندما بات أكثر وضوحاً أنه لن تكون هناك انتفاضات، أصبحت القاعدة أكثر عدوانية في المنطقة.

مناورة العراق

كان المشروع التالي في الحرب الأمريكية على الإرهاب في عام 2003. ومن السهل أن يُقال اليوم أن الغزو كان خطأ غير مبرر، ولكن من المهم تذكر السياق، الذي أُخذ فيه قرار الغزو. ففي فبراير من عام 2002، أمر السعوديون القوات الأمريكية بالخروج من أراضيها. وبعث الباكستانيون - على الرغم من الضغط الشديد من الهند والقاعدة - بإشارات متواضعة فحسب، تدل على التعهد بتأييد المسعي الأمريكي. وكان التصور العام هو أن الولايات المتحدة فعلت ما كانت ستفعله في أفغانستان، وتأمل الآن أن تتحمل دول أخرى عبئه، في الاستخبارات والعمليات.

دون تعاون السعوديين والباكستانيين التام، كان لدى الولايات المتحدة خيارات محدودة، فهي يمكن أن تدير حرباً استخباراتية ضد القاعدة، كما فعلت إسرائيل مع أيلول الأسود في أوروبا في السبعينيات؛ غير أنه دون شركاء يسهمون في المنطقة، كانت القدرة الاستخباراتية الأمريكية ضد القاعدة مقيدة بشدة.

كان الخيار الثاني أمام الولايات المتحدة هو الدخول في نمط دفاعي بحث؛ حيث تعتمد على الأمن الوطني، بينما تأمل في أن تعطل العملية الأفغانية هيكل قيادة القاعدة بما يكفي لمنع هجمات جديدة. ومن الناحية النظرية، يمكن لمكتب التحقيقات الفيدرالي مطاردة الخلايا النائمة، بينما تُحمي الحدود من التسلل، وتؤمن المطارات ضد الإرهابيين. ورغم كون تلك الخطة جذابة على الورق، فقد كانت مستحيلة من الناحية العملية؛ إذ لم يكن بإمكان مكتب التحقيقات الفيدرالي ضمان عدم وجود مزيد من الخلايا النائمة في البلاد، ولم يكن بالإمكان تأمين نقاط

دخول الولايات المتحدة بشكل تام. وأي وهم بالأمان يعطيه هذا الوهم للجماهير الأمريكية، وأي دعم يمكن أن يجعله للرئيس؟ كي يقوم بعمل ما خير قيام، سوف يبقى فقط حتى وقوع العمل الإرهابي التالي، الذي لا يعرف أحد توقيته أو طبيعته بالمرة. وعندما يحدث هذا الهجوم، سوف تظهر على السطح من جديد مسألة استعداد الولايات المتحدة؛ لتأكيد نفسها والدخول في مخاطر في العالم الإسلامي، دون إجابة واضحة. ماذا بعد أفغانستان؟

حاولت إدارة بوش صياغة استراتيجية تجبر السعوديين والباكستانيين على أن يكونوا أكثر جرأة في جمع المعلومات الاستخباراتية ومشاركتها، ووضع ذلك الولايات المتحدة في وضع مهيمن في الشرق الأوسط، استطاعت منه التلويح باستخدام القوة.

كانت تلك الأسباب هي الأساسية لغزو العراق، وكان للعمل العسكري النتيجة المباشرة الخاصة بخلق واقع استراتيجي جديد. وقد أخاف ذلك المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، حيث وضع المدرعات الأمريكية على مسيرة بضعة أيام من حقول النفط السعودية، كما منح الولايات المتحدة السيطرة على بلد أكثر استراتيجية في المنطقة، وهو العراق الذي له حدود مع الكويت والمملكة العربية السعودية والأردن وسوريا وتركيا وإيران، وبذلك حققت السيطرة على العراق أهداف الحرب على الإرهاب قصيرة المدى، ولكنها خالفت مبدأً لا تصبح الولايات المتحدة لاعباً دائمًا في أية منطقة؛ فقد راهنت حكومة بوش على أنها يمكن أن تضحى بهذا الجزء من الاستراتيجية الأمريكية – المحافظة على توازنات القوى الإقليمية، من خلال البقاء مع الاحتفاظ بالقوات الأمريكية كاحتياطي – مقابل المزايا الأخرى، وكان ذلك خياراً سيئاً على قائمة الخيارات الأسوأ، وهي النقطة التي لابد من تذكرها، عندما نفكر في طبيعة القوة الإمبراطورية؛ إذ قد تشعر بأنها مضطرة للعمل، حتى عندما تكون الخيارات كلها معيبة.

على الرغم من ذلك كان الحصول على تلك المزايا يقتضي من الولايات المتحدة ألا تنجع في غزو العراق فحسب، بل في تهديته. ونجح الغزو بلا شك، وزاد السعوديون تعاؤنهم على نحو ملحوظ فيما يتعلق بالاستخبارات، ولكنه اتضح أن الهيمنة على البلد الأكثر استراتيجية في المنطقة مستحيلة. فبعد أن تدفقت القوات الأمريكية على بغداد بسهولة، سرعان ما وجدت نفسها وقد قيدها تمرد، اقتضى منها تركيز كل قوتها على الداخل، بينما كانت النية هي استخدام العراق قاعدة، تنطلق منها القوة إلى الخارج.

غير فشل الاحتلال هذا شكل الحرب؛ فقد أصبح العراق غاية في حد ذاته، وأصبح الهدف النهائي ليس خلق واقع استراتيجية جديد في المنطقة، بل مجرد سحب القوات الأمريكية خلال إطار زمني معقول. وكان أفضل أمل هو أن ترك وراءها حكومة محابية؛ وفي أسوأ الأحوال ستكون نتيجة الغزو النهائية هي الفوضى.

أصبح العراق مفصولاً على استراتيجية أمريكا الأوسع، وأصبح دراسة حالة في العلاقة بين الأخلاقيات والاستراتيجية والقيادة. ومن وجهة النظر الأخلاقية المحسنة، لم يكن بالإمكان انتقاد الإطاحة بحكومة صدام حسين، فقد كان وحشاً وكان نظامه وحشياً. لكن تلك لم تكن الضرورة الأخلاقية، التي ألزم بها بوش فترة رئاسته؛ فضورته الأخلاقية المعلنة كانت شن الحرب على الإرهاب، وكان لاحتلال العراق معنى لدى الشعب الأمريكي فقط، من حيث خدمته لهذا الهدف.

باتخاذ قرار بالغزو في عام 2003، وضع جورج و. بوش هاجسه الأخلاقي في المبدأ الأساسي للاستراتيجية الأمريكية، وهو الحفاظ على التوازن في كل منطقة، دون التعهد بأعداد كبيرة من الجنود؛ إذ إن هناك مناطق كثيرة، وإذا بدأت الولايات المتحدة نشر قوات الاحتلال في كل من هذه المناطق، فسرعان ما سيتجاوز العباءة القدرة الأمريكية. وعلاوة على ذلك، حلت القوات الأمريكية محل قوات العراق،

باعتبارها نقلًا موازنًا لإيران التي هي الآن أكبر قوة محلية في المنطقة. وإذا انسحبت القوات الأمريكية من العراق في أي وقت، فسوف تسيطر إيران على الخليج الفارسي كله لعدم وجود منافس لها، ومهمما كان ما أنسنهم به الغزو في الحرب ضد القاعدة، فقد أصبحت التكاليف الاستراتيجية الخاصة بالعراق مرتفعة جدًا.

لكي يتافق غزو العراق مع مبادئ أمريكا الاستراتيجية القديمة، كان يتوجب على القوات الأمريكية احتلال العراق بسرعة وكفاءة، ودون مقاومة كبيرة. وبعد ذلك يتوجب على الولايات المتحدة أن تبني على وجه السرعة نظامًا حاكماً قابلاً للبقاء في بغداد، إلى جانب القوة العسكرية الكبيرة؛ كي يتولى دور موازنة عدوها التاريخي إيران. وإذا أمكن تحقيق ذلك خلال خمس سنوات، على سبيل المثال، كان بوشن سيحقق أهدافه الأخلاقية والاستراتيجية؛ وكان سيحدث صدمة للعالم الإسلامي ويُخفِّف السعوديين، ويمكّنه استخدام موقع العراق الاستراتيجي للضغط على البلدان التي في المنطقة. وبعد ذلك كانت الولايات المتحدة ستنتسبح تاركة اللاعبيين الإقليميين ليوازنوا بعضهم بعضاً مرة أخرى.

فشل استراتيجية بوشن لأن الوعد كان معيّناً؛ إذ كانت هناك مقاومة لم يمكن قمعها بسهولة. ولم تكن غلطة الحرب الاستخباراتية الكبرى تتعلق بأسلحة الدمار الشامل، وإنما بعدم فهم أن التمرد هو خطة صدام حسين البديلة للتعامل مع الغزو، كما شملت عدم فهم أنه من خلال محاولة القضاء على حزب البعث، الذي يهيمن عليه الشيعة والموالي لصدام، أبعدت الولايات المتحدة الشيعة عن الحكم، ونقلت السلطة إلى منافسيهم الدينيين والثقافيين، الشيعة. ونتيجة لرعب الشيعة داخل العراق من الحكومة الشيعية (التي سيكون من المصادفة أن لها ارتباطاً ما مع الأغلبية الشيعية المهيمنة على إيران)، فقد وضعوا في موقف، ليس هناك ما يفقدونه فيه، وتبتوأ إطلاق النار العشوائي والعبوات الناسفة.

لكن حسابات بوش الخاطئة استفحلت؛ فقد اعتمد على دعم الشيعة في معارضة المؤسسة السُّنية، غير أنه لم يعر اهتماماً لدرجة تداخل الشيعة العراقيين مع الإيرانيين المتشددين في تشيعهم. ولم تكن للإيرانيين مصلحة في رؤية العراق، وقد بعث في ظل حكومة موالية للأميركيين تهدد إيران من جديد، ولذلك انتهى الأمر بالحكومة الأمريكية وقد صارت محاصرة من اتجاهين؛ إذ خاضت السنة الحرب ضد الاحتلال، وفعل الشيعة كل شيء يمكنهم عمله لتحاشي ذلك النوع من التعاون، الذي يحولهم إلى التبعية الأمريكية.

خالف بوش المبادئ الاستراتيجية على أمل العودة إلى السبيل الرئيسي فيما بعد، ولكنه علق في الواقع المحلي الذي لم يمكنه إدارته. وعندما تدهور الوضع، تدنت مصداقته لدى الجمهور الأمريكي، وربما كان بإمكانه النجاة منحقيقة أن تبريره الأولي للحرب، وهو وجود أسلحة الدمار الشامل، ثبت عدم صحته. ولكنه لم ينج من الواقع في فخ الحرب متعددة الأطراف، دون أن تكون لها نهاية منظورة.

كانت هناك أخطاء أخرى قبضت على قدرة هذا الرئيس على القيادة؛ إذ كان مبرره الثاني للغزو هو ضرورة خلق عراق ديمقراطي. ولم يرق هذا للجمهور الأمريكي الذي لم ير أي سبب مُلح لهذا الجهد - فالواقع أن دافع بناء الدولة هذا كذبة - ذلك أنه كما أشرنا في حالة لنكولن وروزفلت وريغان، غالباً ما يضطر الرؤساء النظام للكذب لخدمة هدفهم الأخلاقي الأكبر. ولكن بوش فشل في الإنقاع لأن ضرورته الأخلاقية التي ذكرها بوضوح - هزيمة الإرهاب - ابتعدت عن الواقع الاستراتيجي إلى حد بدت معه سياساته الخارجية كلها معقدة وتتسم بالفوضى؛ الأمر الذي جعله يبدو عاجزاً، وكان هناك الكثير جداً من التفسيرات المنفصلة، والكثير جداً من حالات التماس الأعذار. وقد سمح له الفشل في التوفيق بين الأهداف الأخلاقية والغايات الاستراتيجية، والتوفيق بين الأمرين خرافنة متماسكة؛ من أجل الاستهلاك المحلي.

في عام 2007، عندما كان الوقت قد فات لإنقاذ رئاسته، بدأ بوش الانطلاق، وكانت علاقة هذا الجهد بالاستراتيجية العسكرية أقل منها باستخدام القوة لإعداد المسرح لتسوية يتم التفاوض عليها مع الشّيعة، وما إن تم ذلك حتى أصبح الشّيعة، الخائفون من القوة الشّيعيّة التي تدعمها أمريكا، أكثر تعاوناً إلى حد ما، وتلاشى العنف. بوجود عراق لم يعد ثقلاً موازناً فعّالاً، انهار توازن القوى مع إيران تماماً. وكان انسحاب القوات الأمريكية سيترك العراق قوة مهيمنة في المنطقة، دون أن تكون هناك قوة محلية تتصدى لها، وهو التوقع الذي أثار بشكل تام أعصاب قوى جزيرة العرب، وكذلك إسرائيل والولايات المتحدة؛ فهذا الاحتلال هو الذي يهد المسرح للمشكلات الإقليمية، التي ستظل تواجه الرئيس الأمريكي في العقد المقبل.

التعقيد الإيراني

عندما بدأ العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، كانت المشكلة المزدوجة التي تواجه الولايات المتحدة في هذه المنطقة، هي سحب قواتها دون ترك إيران لا تقيدها قوة موازنة. وبما أنه لم يكن هناك مرحّبون آخرون لتولي مهمة التصدّي للطموحات الإيرانية، فقد اتضح أن الولايات المتحدة لا يمكنها الانسحاب من العراق، إلا بعد أن تُوجّد حكومة في بغداد من القوة بما يكفي لاستعادة التوازن.

رحب الإيرانيون بغزو العراق بشكل واضح. و كانوا، قبل الحادي عشر من سبتمبر بفترة طويلة، قد فعلوا كل ما يمكن لإنقاذ الولايات المتحدة بالدخول والقضاء على صدام حسين. الواقع أن جزءاً كبيراً من المعلومات الاستخباراتية، التي تبأت بالأ تواجه القوات الأمريكية مقاومة جاءت من مصادر إيرانية.

ما إن وطأت أقدام الجنود الأمريكيين الأرض، حتى بدأت إيران تهدد المصالح الأمريكية في العراق بشكل مباشر، بأن أصبحت متورطة بشدة مع فصائل شيعية عديدة، ثم بتوريد السلاح إلى السنّيين كي يستمر الصراع، كما أيدت إيران قوات طالبان في غربي أفغانستان، وكذلك حزب الله في لبنان.

كان الإيرانيون قد توقعوا إقامة حكومة عراقية تهمش السنة، وتبدو شيعية في المقام الأول. وقد توقعوا أنه بمجرد انسحاب الولايات المتحدة، سوف تصبح تلك الحكومة تابعة لإيران، كما توقعوا أن يعتمد الأميركيون على حلفاء إيران الشيعة في حكم العراق، ولكن الولايات المتحدة أريكتهم بمحاولة حكم العراق مباشرةً من خلال مؤسسات وأفراد مختلفين. ورغم ذلك، فإنه في ظل الصعوبة المطولة الخاصة بتشكيل حكومة وانسحاب الأميركيين النهائي، كان من المرجح أن التالية لا تزال هي ترك إيران في وضع ملائم.

لكن هذه العوامل هي - على وجه الدقة - ما ثبت أنها شديدة الخطورة على الحكومة في طهران؛ وأن الولايات المتحدة كانت عالقة بين محاولة حكم بلد متمرد بشكل مباشر، ونقل المسئولية إلى حكومة يخترقها عملاء لإيران ومتعاطفون معها ثم الانسحاب، فقد كان يتبعها بحث إمكانية راديكالية، وهي الهجوم الذي يطيح بالرئيس محمود أحمدى نجاد والنظام الحاكم الذي تقوم عليه رئاسته.

بأهلها البالغ عددهم 70 مليوناً داخل حدود جبلية، فإن إيران حصن حصين من الناحية الطبوغرافية. وبما أن التضاريس تجعل الغزو المباشر مستحيلاً، فقد حاول الأميركيون مرات عديدة توليد ثورة شبيهة بتلك الشورات، التي أطاحت بالحكومات في الاتحاد السوفياتي السابق. وعلى مر السنين، كان الفشل مصير تلك المحاولات باستمرار، غير أنه بعد الفشل في العراق، وإلى حد أنه لم يمكن الولايات المتحدة إحياء توازن القوى، ولا ترك إيران القوة المهيمنة في منطقة الخليج العربي، فسيكون من الطبيعي - إلى حد كبير - أن يفك الأميركيون في نوع ما من الهجوم للإطاحة بالحكومة الإيرانية. ويزيد من الهموم الإيرانية كون هذا النظام منقسمًا بين رجال الدين المسيحيين، الذين تولوا السلطة مع آية الله الخميني والزعماء الصغار من غير رجال الدين مثل أحمدى نجاد. لكن كان همُ القادة الأول هُو أنهم رأوا الانتفاضات الأخرى التي رعتها الولايات تتوجه، وبشكل خاص في

الاتحاد السوفيتي السابق، ولا يمكنهم المخاطرة بأن الولايات المتحدة لن تكون محظوظة مرة أخرى.

أشار الإيرانيون إلى الطريقة التي نجحت بها كوريا الشمالية في مشكلة مشابهة في التسعينيات، عندما خشيت حكومتها من أن يؤدي انهيار الشيوعية السوفيتية إلى انهيارها. وفي محاولة لتصوير أنفسهم على أنهم أكثر خطورة وعدم استقرار من الناحية النفسية، عما هم عليه بالفعل، بدأ الكوريون برنامجاً نووياً، ولإقناع الناس بأنه يمكنهم استعمال تلك الأسلحة بالفعل، أصدروا بيانات بدت على قدر كبير من الجنون. ونتيجة لذلك، كان الكل يخشى انهيار النظام الذي يمكن أن يؤدي إلى نتائج غير متوقعة. وبذلك نجحت كوريا الشمالية في خلق وضع حاولت فيه قوى، مثل: الولايات المتحدة والصين وروسيا واليابان وكوريا الجنوبية إقناعهم بالمساعدات كي يجلسوا إلى طاولة المفاوضات. ونجح الكوريون الشماليون إلى حد جعل القوى الكبرى تتفاوض لإقناعهم بالتفاوض.. لقد كان أداء غير عادي.

في استهداف للفوبيا النووية الأمريكية، كان الإيرانيون يعملون على التكنولوجيا النووية لمدة عقد من الزمان، وهو البرنامج الذي شمل تشكيل أنفسهم على هيئة كوريا الشمالية، باعتبارهم خطرين ولا يمكن التنبؤ بما يفعلونه. وكما نجحت كوريا الشمالية، نجح الإيرانيون بالوصول بأنفسهم إلى وضع، حاول معه أعضاء مجلس الأمن الدائمون - ومعهم ألمانيا - التفاوض معهم بشأن قضية ما إذا كانوا مستيقنون أم لا.

كان سقوط العراق قد ترك الولايات المتحدة في وضع شديد الصعوبة ذي خيارات محدودة؛ فالضربة الجوية ضد الأهداف النووية الإيرانية من الأرجح أن تدفع إلى إحياء الشعور الوطني الذي يعزز النظام. وكانت لدى إيران أصول مهمة تشمل القدرة على المزيد من زعزعة استقرار العراق وإلى حد ما أفغانستان، وكان يمكن لإيران كذلك إطلاق يد حزب الله، وهو منظمة إرهابية أكثر قدرة من القاعدة،

أو يمكنها تلقيم مضيق هرمز، الأمر الذي يخلق فوضى اقتصادية بمنع تدفق النفط من الخليج الفارسي.

هكذا أدت مخالفة سياسة أمريكا القديمة الخاصة بالتوازنات الإقليمية والاشتباك المحدود إلى سيناريو الحالة الجيوبروليتيكية الأسوأ. وكانت إيران حينذاك القوة المحلية المهيمنة في الخليج الفارسي، وكان لدى الولايات المتحدة وحدها الوسيلة لموازنة ثقلها؛ الأمر الذي سيفخالف مبادئ أمريكا الاستراتيجية الأساسية بشكل أكبر. وعلاوة على ذلك، فقد ترك التركيز غير المتوازن على هذه المنطقة الولايات المتحدة ضعيفة في الأجزاء الأخرى من العالم، عالقة دون اتزان، ودون أن يكون هناك مقابل واضح في مرمى البصر.

هذه هي المشكلة الجيوبروليتيكية المحددة، التي ورثها الرئيس أوباما، وسوف يضطر هو وكل رؤساء العقد المقبل الآخرين إلى التعامل معها؛ فقد أصبحت إيران المحور الذي سيدور حوله الشرق الأوسط، وقد كانت من نواحٍ عديدة هي المحور باستمرار. لكن قبل أن تعامل الولايات المتحدة مع إيران، كان يتوجب عليها أن تفعل شيئاً محدداً بدقة بشأن الإرهاب الإسلامي، فقد كرست مواردها للحروب، التي رأت أنها موجهة ضد الإرهاب؛ الأمر الذي عزل بفاعلية إيران عن خطر التدخل الأمريكي، بل وعزز وضعها في المنطقة.

تدخلت أحداث العقد الماضي الاقتصادية والجيوبروليتيكية. وقد خلقت أزمة في الثقة لدى الجمهور الأمريكي، وكذلك جرّ التفكير الاستراتيجي الأمريكي إلى سلسلة من الحلول التكتيكية القصيرة المدى، كما أن القضية الإيرانية مرتبطة بالمخاوف من أن أسعار النفط الآخذة في الارتفاع سوف تقضي على التعافي الاقتصادي، وكذلك بأثر القتال على الحرب الجهادية. وقد اتحد الحادي عشر من سبتمبر وأحداث 2008 لتخلق فحلاً للتفكير الاستراتيجي. وبينما تتجه الولايات المتحدة إلى العقد المقبل، فإنه يتوجب عليها الهروب من الفخ، وسوف تحل المشكلة الاقتصادية نفسها في النهاية، والتحدي الجيوبروليتكي للإرهاب يتطلب قرارات.

الفصل الخامس

فخ الإرهاب

أطلق الرئيس جورج دابليو بوش على رده على هجمات القاعدة في الحادي عشر من سبتمبر «الحرب على الإرهاب»، ولو أطلق على رده الحرب على الإسلام المتشدد لأبعد الحلفاء في العالم الإسلامي، الذين كانت الولايات المتحدة في أمس الحاجة إليهم. ولو أطلق عليها الحرب على القاعدة لحال دون مهاجمة الإرهابيين، الذين لم يكونوا جزءاً من تلك الجماعة المحددة؛ فقد حاول بوش حل المشكلة بدهاء باستخدام حيلة دلالية، ولكن ذلك تركه عرضة للارتكاك السياسي والاستراتيجي.

أسقط الرئيس أوباما مصطلح الحرب على الإرهاب، وكان محقّاً في ذلك؛ فالإرهاب ليس عدواً وإنما نوع من الحروب يمكن للعدو تبنيه أو عدم تبنيه. تخيلوا لو أعلن الرئيس روزفلت، بعد بيرل هاربر، ذلك الهجوم الذي اعتمد على حاملات الطائرات، حرّياً عالمية على الطيران البحري. وبالتركيز على الإرهاب بدلاً من القاعدة أو الإسلام المتشدد، رفع بوش نوعاً بعينه من الهجوم إلى وضعٍ، شكّل الاستراتيجية العالمية الأمريكية، التي تركت الولايات المتحدة في حالة عدم اتزان استراتيجي.

ربما أوضح أوباما التسمية، ولكنه ترك جزءاً كبيراً من الخلل كما هو، وهو هاجس الهجمات الإرهابية. وبينما نبحث خيارات الرئيس في العقد المقبل، يبدو من الضوري توسيع مقدار التهديد، الذي يمثله الإرهاب بالفعل، وماذا يعني هذا التهديد للسياسة الأمريكية.

وطبقاً لما قاله المُنظر العسكري البروسي، كارل فون كلاوسفيتس Carl von Clausewitz، من أن الحرب استمرار للسياسة بوسيلة أخرى؛ فالانتصار في الحرب العالمية الثانية لم يتكون من إجبار اليابان على وقف استخدام حاملات الطائرات، بل كان يعني تدمير قدرة اليابان على شن الحرب، ثم فرض الإرادة الأمريكية، وهي غاية سياسية. وإذا كان يتعمّن على رئيس ما أن يقود الأمة إلى الحرب، فلا بد أن يحدد بحزم العدو، والغاية التي يسعى إلى تحقيقها. وإذا كان الإرهاب هو العدو بعد الحادي عشر من سبتمبر، وعليه فقد كان كل من يمكنه استخدام الإرهاب هو العدو، وهي قائمة طويلة على نحو بيض. وإذا كان لا يمكن للرئيس - لأسباب سياسية - أن يحدّد بوضوح من الذي يجب محاربته وسبب محاربته، فحيثذا يتعمّن عليه أن يعيد بحث ما إذا كان يمكنه الفوز أم لا، وبالتالي ما إذا كان ينبغي عليه الاشتباك أم لا. وإذا كان ثمن تسمية العدو غير مقبول من الناحية الدبلوماسية أو السياسية، فإنه حينذا يكون من غير المرجح أن تسير الحرب سيراً حسناً.

على الرغم من قرار بوش تركيز الحرب على الإرهاب، عَلِم العالم الإسلامي أن العدو الحقيقي المستهدف هو الإسلام المتشدد، فقد كان ذلك هو الأساس الذي انطلقت منه القاعدة، وما كان بوش ليخدع أحداً كي يرى عكس ذلك. وعندما لم يمكنه أن يوضح بصدق وتماسك سبب غزو العراق، بدأت الاستراتيجية تتفك.

تعمق اضطراب بوش الدلالي والاستراتيجي، عندما اتسعت حربه على الإرهاب لتشمل السعي إلى الإطاحة بالحكومة العراقية. وكان صدام حسين - الذي استهدفه ذلك السعي - عسكرياً علمانياً وليس إسلامياً دينياً، ولم يكن صديقاً للقاعدة. كما أنه لم يكن متورطاً في إرهاب القاعدة قبل غزو العراق، بل كان هو والقاعدة لهما عدو مشترك، هو الولايات المتحدة. ولهذا السبب، شعر بوش أنه لا يمكنه التقليل من شأن خطير تحالف المصلحة بين دولة العراق والمتشددين بلا دولة، أي القاعدة. وكان قراره هو شن هجوم استباقي. ورأى بوش ومستشاروه أن تدمير نظام صدام

واحتلال العراق سوف يحرم تنظيم القاعدة من قاعدة محتملة، بينما يجعل الولايات المتحدة تفوز بقاعدة عمليات استراتيجية خاصة بها.

رغم ذلك، فبما أنه تم تحديد الاستراتيجية الأكبر على أنها حرب على الإرهاب، وبما أن صدام حسين لم يكن قد شارك مؤخراً في الإرهاب؛ فقد بدأ غزو العراق غير مبرر. ولو ركزت الحرب بشكل أوضح على القاعدة باعتبارها العدو، لبدأ الغزو وقتها أكثر معقولية؛ لأن الحرب ضد جماعة محددة كانت ستشمل معاداة حلفاء تلك الجماعة وحتى حلفاءها المحتملين، الذين كان صدام منهم بالتأكيد.

في البلد الديمقراطي، أساس التأييد العام صورة واضحة لتهديد العدو، ولغرضك في مواجهة ذلك التهديد. وهذا الوضوح لا يعني الجمهور فحسب، بل يوفر إطاراً متماسكاً للتواصل مع ذلك الجمهور، ولم تتعاف فترة رئاسة ترومان Truman فقط من استخدامه لمصطلح «عمل بوليسي»؛ إشارة إلى الحرب الكورية، وهو الصراع الذي لقي فيه أكثر من ثلاثين ألف أمريكي مصرعهم. ومن ناحية أخرى، نجت حرب روزفلت ضد ألمانيا واليابان وإيطاليا مما لا آخر له من الحيل والهجمات على الأبرية والتحالفات مع الشر بحق؛ لأن روزفلت أوضح من هو العدو، ولماذا يتquin علينا محاربته وهزيمته.

معنى الإرهاب

الإرهاب فعل عنف، الغرض الأساسي منه هو خلق الخوف، وتحقيق نتيجة سياسية من خلال ذلك؛ فقد كان قصف ألمانيا للندن في الحرب العالمية الثانية هجوماً إرهابياً، حيث لم يكن الهدف هو إعاقة القدرة البريطانية على شن الحرب، وإنما توليد جو نفسي وسياسي، يمكن أن يفصل الجمهور عن الحكومة، ويجر الحكومة على الدخول في مفاوضات. وكان المقصود بالإرهاب الفلسطيني في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، من الاغتيال إلى خطف الطائرات، لفت الانتباه إلى قضيتهم، وتعظيم مظهر القوة الفلسطينية. وكما حاولت أن أبين،

كان المقصود بارهاب القاعدة كذلك تحقيق غاية سياسية. إن القضية سهلة، وهي ما مقدار الجهد الذي ينبغي تخصيصه لوقف الإرهاب ونتائجها، مقارنة بالمهام الاستراتيجية الأخرى؟

عادة ما يُنفي الإرهاب بدلاً من العمل الأكثر فاعلية؛ فلو كان باستطاعة الألمان تدمير الأسطول البريطاني، أو لو تمكّن الفلسطينيون من تدمير الجيش الإسرائيلي، لفعلوا ذلك؛ إذا كان ذلك سبيلاً أكثر فاعلية و مباشرةً إلى غياثتهم. وينبع الإرهاب من الضعف؛ فهو يركز على النفسية كي يجعل الإرهابي يبدو أقوى مما هو عليه. وهدف الإرهابي هو أن يُعامل على أنه تهديد كبير بينما الحقيقة أنه ليس كذلك، وكما يوحى الاسم، يخلق الإرهابي حالة ذهنية. وهدف النهائي هو أن يتم تصوره على أنه تهديد ضخم، بل ووحيد. ويخلق هذا أساساً للعملية السياسية التي يريد الإرهابي أن يبدأها، ويريد البعض أن يؤخذ مأخذ الجد فحسب. وكانت القاعدة تريد إقناع العالم الإسلامي بأنها من القوة؛ بحيث تكون أهم شيء في العقول الأمريكية.

وواقع الأمر أن القاعدة حققت ذلك الهدف.

بإعلان الحرب على الإرهاب، أعلنت الولايات المتحدة أنها تعتبر هذا التهديد الوحيد متعدياً لكل التهديدات الأخرى، وأصبحت حماية الولايات المتحدة من الأعمال الإرهابية الدافع الأساسي لل استراتيجية العالمية الأمريكية؛ حيث استهلكت طاقة وموارد هائلة. لكن الإرهاب كما تمارسه القاعدة، لا يمثل خطراً استراتيجياً للولايات المتحدة؛ فهي يمكنها أن تقتل آلاف الأميركيين وربما تفعل ذلك في بعض الأحيان، وسوف تسبب المأمة وتولد الخوف. ولكن الإرهاب في حد ذاته لا يمكن أن يدمر الأساس المادي للجمهور الأمريكي.

لأن الإرهاب - حتى بما في ذلك الإرهاب النووي - لا يمثل تهديداً وجودياً للولايات المتحدة؛ فالسياسة الخارجية التي ترتكز بشكل فردي على الإرهاب سياسة

غير متوازنة في المقام الأول. ويتكون انعدام التوازن من تكريس كل الموارد المتاحة لتهديد واحد، من بين تهديدات كثيرة، مع الفشل في السيطرة على التهديدات الأخرى المتساوية لها في الأهمية والخطورة أو الأعظم منها. وليس هذه حجة لتجاهل الإرهاب، بل حجة على أنه لا بد من بحث الإرهاب في سياق الاستراتيجية القومية، وهذه هي النقطة التي وقع عندها جورج و. بوش في الفخ، ودخل خلفاؤه في مخاطرة الواقع في الفخ نفسه.

ك شأن لنكولن وروزفلت وريغان، كان على بوش إدارة نفسية البلاد، أثناء سعيه للبلوغ غايته الاستراتيجية، ولكن ثمة ظاهرتين أثبتا أنها سبب فشله. أولاً: كلما كان نجاحه أكبر في التصدي للقاعدة، كان تلاشي الصدمة النفسية أكبر. وانتقل بعض الجمهور من المطالبة بالإجراءات الأكثر تطرفاً إلى كونه مصدوماً من الإجراءات التي تُتَّخذ. وكان ينبغي على بوش توقع هذا، ولكنه بالنظر إلى الحرب على الإرهاب على أنها غاية، في حد ذاتها، فقد إحساسه بمكانها في السياق الاستراتيجي السياسي الأوسع. ثانياً: لم يستطع تغيير مركز اهتمامه بما يتسم مع التغيير في الرأي العام؛ لأنه لم يفهم الغرض من حربه العالمية على الإرهاب، إذ لم يكن ذلك الغرض هو هزيمة الإرهاب وإنما تلبية حاجات الجمهور النفسية. غير أن بوش استمر بأقصى سرعة، بعد أن شعرت البلاد بأنها لم تعد في خطر.

ب شأنه على رأيه بشأن كون الإرهاب هدفاً استراتيجياً قائماً بذاته، كَرس بوش موارد ضخمة للمعارك، التي لم يستطع الفوز فيها، ولمسارح العمليات التي لم تكن مرتبطة بالإرهاب ارتباطاً واضحاً. وأثناء خوض الحرب العالمية على الإرهاب، لم يفقد الرؤية فحسب، بل نسي كذلك إدارة المجموعة الكاملة من المصالح الأمريكية الأخرى، وكان العالم الإسلامي يستحوذ على تفكيره على نحو، جعله لا يخصص الاهتمام والموارد الضرورية للتعامل مع ظهور روسيا من جديد.

لهذا السبب، فالقضية هي كيفية الانتقال من التركيز التام على الإرهاب والعالم الإسلامي إلى استراتيجية أكثر توازناً - والرأي العام جزء من المشكلة - فالتعامل مع العالم الإسلامي موضوع اتفالي في الولايات المتحدة؛ ذلك أنه موضوع يقتسم البلاد، فكثيرون ينظرون إلى العالم الإسلامي ليس فقط باعتباره القضية الأولى، بل باعتباره القضية الأولى على جدول الأعمال الأمريكي. ومهمة الرئيس هي التوافق مع الرأي العام وتكييف سياساته تبعاً له، بينما يسعى في هذه إلى تحقيق غاياته الأخلاقية والاستراتيجية. والمشكلة التي سوف يواجهها الرئيس أوباما والرؤساء الآخرون في العقد المقبل، هي وضع الإرهاب والقاعدة في نصائحهما، بينما يعيد تحديد المصالح الأمريكية في العالم الإسلامي. ولابد من عمل ذلك على نحو لا يهاجم معه الجمهور الرئيسي، خاصةً عندما تحدث الهجمات الإرهابية الحتمية. ولابد أن يرضي الرأي العام عندما ترعبه الهجمات وتثير غضبه، وعندما يتحول إلى الرضا بشأن الإرهاب، وتصدمه الأشياء التي تمت لمحاربته. وعلاوة على ذلك يتغير على الرئيس التعامل مع العالم الإسلامي كما هو، دون السماح للرأي العام بالتأثير على نوایاه النهائية.

ليست هذه حجة للشعور بالرضا. على سبيل المثال، فرغم ضعف الاحتمال، سوف تكون نتائج الهجوم بأسلحة الدمار الشامل هائلة، ولابد من تخصيص الموارد المناسبة للتهديد. والواقع أن هذا يعني الحرب - سراً أو علناً - ويتحمل أن تتطوّر الحرب على تكاليف وتعهدات يُحتمل أن تتجاوز حجم التهديد. ومهمة الرئيس أن يوفّق بين التهديد والتائج والجهد والتحديات الأخرى، ويصوغها في استراتيجية متماسكة؛ فالولايات المتحدة لديها تهديدات ومصالح كثيرة، ولا يمكن أن تتجاوب مع واحدة منها فحسب، والخوف وحده لا يمكن أن يحرك الاستراتيجية.

كما قيل من قبل، لابد للرئيس باستمرار من تهدئة أعصاب الجمهور، كما يتغير عليه دوماً بيان التزامه بوقف الإرهاب. وفي الوقت نفسه، لابد أن يقاوم إغراء تجربة المستحيل أو القيام بأعمال تكشفها هائلة بالمقارنة بأثرها، ويمكنه الكذب على

الجمهور، ولكن يجب ألا يكذب على نفسه. وعلاوة على ذلك، لابد أن يفهم التهديدات الحقيقة، التي تتعرض لها البلاد ويتصرف حيالها.

باستثناء أعمال القتل في فورت هود عام 2009، كان الحادي عشر من سبتمبر الهجوم الناجح الوحيد في الولايات المتحدة، خلال سنوات الحرب العشر. وكانت تلك الهجمات المنسقة على نيويورك وواشنطن نتيجة عملية دولية، استغرق إعدادها سنوات عديدة كلفت القاعدة تسعه عشر من عملائها الأكثر التزاماً وقدرة. ودمر مبنيان إداريان كبيران في نيويورك، وفي واشنطن عانى البتاجون من ضرب بالغ، وقتل ثلاثة آلاف أمريكي. ولكن بالنسبة للدولة عدد سكانها 300 مليون نسمة، كانت نتائج الهجوم المادية قليلة جدأ في واقع الأمر.

ليس المقصود بهذا التقليل من شأن الوفيات أو نفي الرعب الذي عاشه الأميركيون في ذلك اليوم. وما أقصد هو مجرد تأكيد أنه بينما يُسمح لي ولكل بترف ألمنا، فهو غير مسموح به للرئيس؛ فالرئيس يتبع عليه أن يأخذ في حسابه كيف يشعر المواطنين، ولا بد أن يديرون ويعودهم، ولكن يجب ألا يخضع للمشاعر الشخصية؛ فوظيفته هي أن تكون له رؤية لا ترحم مع الاحتفاظ ببرودة حسابه لنفسه؛ ذلك أنه إذا خضع للعاطفة فسوف يتخذ قرارات تتعارض مع مصالح بلاده طويلاً المدى. ولا بد للرئيس من قبول الخسائر والمضي قدماً. وعندما هاجم اليابانيون بيرل هاربر، دعا روزفلت إلى الانتقام، ولكنه قرر في السر التركيز على ألمانيا وليس اليابان؛ إذ فهم أن الرئيس لا يمكن أن يسمح لنفسه بصياغة استراتيجية انطلاقاً من العاطفة.

الغرض من الحرب، كما يقول ثون كلاوسفيتس، هو فرض إرادتك على دولة أخرى يجعل تلك الدولة الأخرى عاجزة عن المقاومة - والوسيلة الأساسية لعمل ذلك هو تدمير جيش - الدولة، أو القضاء على رغبة الشعب في المقاومة. وغرس الرعب يمكن أن يقضي على الجيش. فعلى سبيل المثال، كان المغول يشلون أعداءهم بمعرفة قسوتهم، التي لا تلين ولا ترحم. وكانت الدول المدن اليونانية تخوض حرويها

حتى النهاية بغض النظر عن الصعوبات، يدفعهم إلى ذلك الخوف من العبودية، التي تتطلّبهم إن هم هُزموا.. وهكذا فإن الأثر النهائي للرعب يصعب التنبؤ به.

أثناء الحرب العالمية الثانية، لم يعلن الألمان ولا البريطانيون بوضوح عما يشعرون به بشأن الغرض، مما أسماه البريطانيون «القصف الليلي الموسّع». وكان استهداف المدنيين تكتيكيًّا المقصود به توليد الرعب بين الجمهور، أملاً في أن يصبح المدنيون على أقل تقدير أقل فاعلية في إدارة اقتصاد الحرب، أو في أقصى احتمال بأن يتورّوا ضد أنظمتهم الحاكمة. وفي اليابان، سعى الأميركيون إلى تحقيق الغايات نفسها باستخدام القنابل الحارقة، متتهزّين فرصة كون معظم المباني اليابانية مصنوعًا من الخشب. وخلال ثلاثة أيام من القصف التقليدي على طوكيو، قتلت القوات الأمريكية 100 ألف مدني ياباني، وهو عدد يزيد على ما قُتل في هiroshima. ومع ذلك فإنه حتى إدخال القنبلة الذرية، فشلت استراتيجية الربع، تماماً كما فشلت في كل من ألمانيا وبريطانيا. وبدلًا من تدمير الإيمان بالحكومة، حشد قصف المناطق المدنية الجمهور لتأييد المجهود الحربي، فقد أثارت الهجمات الغضب بينما جعلت من السهل على الحكومات المستهدفة تصوير نتائج الهزيمة على أنها أكثر هوًّا مما يمكن التفكير فيه. وإذا كان العدو على استعداد لقطع تلك الأشواط لتشتيت الموارد أثناء الحرب لمجرد قتل المدنيين، فلكل أن تخيل ما يمكن أن يفعلوه عندما تنتهي الحرب. لقد يسرّ الرعب شيطة العدو، وجعل الاستسلام أمرًا لا يخطر على بال أحد.

في الحروب التقليدية، يتم إحداث الرعب بالقوة المجمعة. ولكن الرعب يمكن إحداثه كذلك، من خلال عملية سرية يقوم بها عدد صغير جدًا من الأفراد، كهجوم الكوماندوز. وكانت هذه العمليات في يوم من الأيام مقصورة بصورة عامة على الاغتيال، لكن بعد اختراع المتفجرات العالية - مضاعفات القوة للمتفجرات العالية كالطائرات - ركز إرهاب الكوماندوز على الأهداف المدنية؛ بغرض إيقاع الضحايا الذي هو غاية في حد ذاته.

من المهم هنا التمييز بعناية بين الكوماندوز الذين أهدافهم عسكرية، وهؤلاء الذين أهدافهم مدنية وغرضهم هو الإرهاب؛ فقد هاجمت المقاومة الفرنسية في عام 1944 منشآت النقل الألمانية في محاولة للقضاء على قدرة الغازي على شن الحرب بشكل مباشر. ومع ذلك فليس هدف كوماندوز الإرهاب إلحاق ضرر بجيش العدو، وإنما القضاء على الروح المعنية للعدو بتوسيع إحساس بالهشاشة. وفي بعض الأحيان، لا يكون جمهور البلد هو الهدف وإنما الرأي العام في مكان آخر، كما هو حال هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

بتوليد الخوف والعجز والغضب، يتحول الإرهاب الرأي العالمي، الذي يطالب الحكومة حينذاك بتوفير الحماية من الإرهابيين ومعاقبة هؤلاء الأشخاص على أفعالهم. وكلما كان الهجوم الإرهابي أكثر فاعلية، كان السكان أكثر رعباً، وكانت الحكومة أكثر اضطراراً للرد بجرأة وبشكل ملحوظ. ومرة أخرى، في مواجهة الربع، لابد للرئيس من إقناع الجمهور أنه يشاركه مشاعره، بينما يتخذ الإجراءات التي يبدو أنها ترضي توقيهم إلى الأمن والانتقام.

كان الإجراء شديد الرمزية الذي اتّخذ منذ الحادي عشر من سبتمبر، هو تعزيز نظام أمن المطارات، فرغم مليارات الدولارات والإجراءات غير المعلنة لإحباط الركاب، مازال بإمكان إرهابي مدرب اختراع عدد من الطرق للمرور بالمتفجرات أو الأجهزة الأخرى عبر النظام. وقد يمكن ردع بعض الإرهابيين، ويمكن للنظام كشف آخرين، ولكن بينما يمكن لأمن المطارات الحد من التهديد، فهو لا يمكنه منعه.

ليس هناك نظام أمني على قدر من الدقة يكفي لكشف الإرهابيين، على نحو موثوق به أو من الكفاءة بما يسمح لنظام النقل الجوي بالعمل. وكثيراً ما يُشهد بالخطوط الجوية الإسرائيلية العال كمثال، لكن العال لديها خمس وثلاثون طائرة. وطبقاً لما ذكره مكتب إحصاءات النقل، يضم الأسطول الجوي الأمريكي المجمع حوالي ثمانية آلاف طائرة، وما يزيد على ستة وعشرين ألف إقلاع في اليوم. وتقول

إدارة أمن النقل إنها فحصت 1,8 مليون راكب في اليوم في المتوسط في عام 2009، وهذه أعداد مذهلة.

ما تقوله لنا قيود فحص المطارات إنه إذا فشلت القاعدة في ضرب الولايات المتحدة مرة أخرى، أثناء العقد المسبق من القرن الحادى والعشرين، فليس هذا بسبب الاحتياطيات الأمنية في حد ذاتها. بل إن هناك شكًا في أن يتوقع الأشخاص الذين يصممون نظام أمن المطارات نجاحه؛ ففهم الحقيقي هو تهدئة الجمهور ببيان اتخاذ تلك الخطوات على نحو مبالغ فيه، وكلما ازدادت المبالغة وعدم الراحة، بدا النظام أكثر طمأنة.

لكن تعقيد المتفجرات المتزايد يجعل بالإمكان قتل عشرات الأشخاص بقنبلة يحملها فرد، ومتات الأفراد بقنبلة مخفية في سيارة أو شاحنة، وألاف الأشخاص بطائرة تعمل كعبوة ناسفة، ويزخر العالم بتلك المتفجرات، وحدود الولايات المتحدة القارية طولها حوالي تسعة آلاف ميل. كما أن الولايات المتحدة بلد تجاري، وتصلها السفن والطائرات والشاحنات يومياً، وأي وسيلة من وسائل النقل تلك يمكن أن تحتوي على أشخاص ومتغيرات مجهزين لقتل أشخاص آخرين، وصحيح كذلك أنه من بين 300 مليون أمريكي، يمكن أن يكون هناك أي عدد من الإرهابيين المحليين الذين يعدون لتوجيه ضربة في أي وقت.

لهذه الأسباب، فإن أمن الوطن الحقيقي في بلد كالولايات المتحدة مستحيل، وستظل المهمة مستحيلة في العقد المسبق؛ إذ ليست هناك حلول سحرية، والقضاء على الإرهاب الإسلامي مستحيل على نحو مشابه. ومن المستحيل - كذلك - الحد من التهديد، ولكن كلما كان التقليل الذي نأمل تحقيقه أكبر، كان الثمن أكبر. وفي ظل الإمكانيات غير المحدودة والموارد غير المحدودة، فإنه من الأمان القول بأنه ستظل هناك هجمات إرهابية على الولايات المتحدة، بغض النظر عن الجهود المبذولة.

لابد لرئيس الولايات المتحدة أن يعلم هذا بوضوح شديد، ويعمل باستمرار على أساس ما يعلمه، غير أنه يتبع عليه إلا يعترف بتلك الحدود للجمهور. ويجب أن يبين باستمرار أنه يفعل كل ما في استطاعته؛ للقضاء على العدو وحماية الوطن، ولابد أن ينقل باستمرار إحساساً بأن القضاء على الإرهاب الإسلامي ممكناً، بينما هو يعلم أنه غير ممكناً.

عندما نشرع في اتخاذ القرارات السياسية الخاصة بالعقد المقبل، تكون النقطة الأكبر هي أن تحويل كل الموارد الأمريكية إلى غاية لا يمكن إدراكها، ضد تهديد يمكن تحمله وسوف يتبعه تحمله، ليس بلا فائدة فحسب، بل باعتباره شيئاً يمكن أن يخلق فرصاً سانحة لأعداء آخرين وهجمات أخرى.

بينما يمكن للإرهاب قتل الأميركيين، خلق إحساس عميق بعدم الأمان، فإن الرغبة المستحوذة للقضاء على الإرهاب يمكن أن تدمر الولايات المتحدة استراتيجيةً - كما فعلت في واقع الأمر. وهذه نقطة من المهم للقادة أخذها في حسابهم في العقد المقبل. وهذا هو السبب رغم أن آلاف الأميركيين يمكن أن يقتلهم الإرهابيون - ومن بينهم أنا ومن أحبهم - فإنه لا ينبغي رفع الإرهاب إلى مرتبة القضية التي تعلو كل القضايا الأخرى.. وفي كل الأوقات لابد أن تظل الاستراتيجية متناسبة مع التهديد.

الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل

الواقع غير السار الآخر، الذي سوف يحوم في أفق السنوات العشر المقبلة، ولابد من بحثه منفرداً، هو أسلحة الدمار الشامل؛ فوجود تلك الأسلحة سوف يدفع من حين لآخر إلى ردود قاسية من الرئيس الذي يقودنا. إن الضرر الذي يمكن أن تحدثه قبلة نووية يهون بجانبه ذلك الذي يحدثه الإرهاب التقليدي، وبينما نادرًا ما يكون الإرهاب التقليدي استراتيجيًّا، فإن أسلحة الدمار الشامل يمكن أن يكون لها أثر مضاعف على الحالة المادية للبلاد.

كي نعود باهتمامنا مرة أخرى إلى بوش، ففي واقع الأمر أنه كان هناك في رده على الحادي عشر من سبتمبر ما هو أكثر من مجرد وقف الإرهاب التقليدي، وبعد ذلك اليوم تلقت إدارة بوش معلومات استخباراتية تفيد بأن قبلة نووية -على وجه التحديد قبلة داخل حقيقة سفر من الحقيقة السوفيتية - قد سُرقت وربما تكون في أيدي القاعدة. وهكذا فإن الهاجس الذي انتاب الإدارة في الشهور الأخيرة من عام 2001 هو أنه يمكن، في آية لحظة، تدمير مدينة أمريكية بواسطة سلاح نووي.

كان ذلك التهديد هو الذي حدد جهود إدارة بوش الأولية، ولم يتواجد الرئيس ونائب الرئيس في مدينة واحدة قط في الوقت نفسه، وتم توجيه كل أجهزة الاستخبارات والأمن إلى العثور على السلاح. وسوف يتضح أنهم لم يعشروا عليه، أو ربما لم يكن له وجود؛ بعد سنوات من سوء التعامل ربما فقدت مفعولها، أو ربما جرى اعتراضه، واختارت الحكومة لا تكشف عن وجوده.

بغض النظر عن ذلك، تمثل أسلحة الدمار الشامل، وبشكل خاص القنابل النووية، فئة من التهديد لا يمكن التغاضي عنها؛ فقد يحتاج الأمر إلى كثير من الأسلحة النووية للقضاء على بنية الولايات المتحدة التحتية وسكانها، ولكن الهجوم الواحد بواسطة سلاح نووي قد يزعزع الروح المعنوية إلى حد إصابة البلاد بالشلل لفترة ممتدة من الزمان.

في هجوم إرهابي صغير يموت فيه العشرات، كالتفجيرات الانتحارية في إسرائيل، احتمال أن يكون أي فرد من السكان البالغ عددهم 300 مليون ضحية ضئيل. ويكون احتمال الموت نتيجة لحادث عادي أو مرض في العام المسبق أعلى بكثير من القتل في تفجير انتحاري؛ فقد شوّهت أحداث الحادي عشر من سبتمبر تصور الخطر لبعض الوقت، وتتجنب الناس السفر بالطائرات، وربما تجنوا التوائف في الأماكن المزدحمة والمباني المميزة. ولكن بمرور الوقت، تضاءل الإحساس بكون المرء هدفاً للهجوم ما. وكان الخطر في عقول معظم الناس، عندما كانوا

يذهبون إلى المطار، وربما عند دخولهم برج سيرز أو مبنى إمباير ستيت أو الكابيتول. غير أنه بمرور الوقت، جرى استيعاب المخاطرة المتتصورة الخاصة بالتواجد في السكان الخطأ في الوقت الخطأ في الضوضاء الخلفية العامة. وعندما حدث ذلك، رأى أشخاص كثيرون أن المطالبة باتخاذ كل الخطوات للحماية من الإرهاب باتت مزعجة؛ بسبب ما اعتبروه مبالغات ومضايقات واقتحامات.

مع وجود أسلحة الدمار الشامل، تكون احتمالات الخوف واستمراره مختلفة. ولنفترض أن مدينة أمريكية دمرتها قنبلة نووية، فما إن يدمر هجوم بأسلحة الدمار الشامل مدينة، فسوف يكون عدد الأهداف التي يرغب أحد الإرهابيين في ضربها بعد ذلك صغيراً نسبياً، ولكن بالنسبة لشخص يقيم في إحدى المدن الكبرى، سيكون هناك الخوف الفوري والمعقول من أن العدو لديه المزيد من تلك الأسلحة، وأنه يمكن أن يوجه ضربة في آية لحظة.

من منظور الإرهابي، إهادار سلاح نووي على سبوكان بولاية واشنطن أو بانجور بولاية مين لا معنى له؛ فال مهم هو المدن الكبرى التي هي مراكز الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ فهو يرى أن جلاء المواطنين المذكورون عنها لن يحدث الفوضى فحسب، بل هجر الأنظمة الاقتصادية وأنظمة الاتصالات بالكامل، بينما يفر ملايين اللاجئين إلى أماكن غير محددة. وسوف يكون هذا الرد على الخوف من الإفقاء الجماعي؛ نتيجة لتهديد عشوائي بالمرة الهدف النهائي للإرهاب باستخدام أسلحة الدمار الشامل.

يعمل الإرهابيون من كل الأنواع - فلسطينيون^(٥) وأوروبيون وبابانيون - منذ السبعينيات، وكان معظم هذه الجماعات سيقبل بشغف فرصة إحداث ذلك النوع من الضرر، الذي يمكن أن يولّه أحد أسلحة الدمار الشامل. وكان الكثير من تلك

(٥) هناك خلط واضح من المؤلف في اعتباره «الفلسطينيين» الذين يقاتلون من أجل استرداد وطنهم إرهابيين». المراجع.

الجماعات متقدماً أكثر بكثير من الناحية التقنية عن القاعدة، فلماذا لم يقع هجوماً فعلي بأحد أسلحة الدمار الشامل؟

الإجابة البسيطة هي أنه بينما كان تركيب أحد أسلحة الدمار الشامل ونشره أمرًا يسهل تخيله، فقد كان من الصعب جدًا تفديه؛ فالأسلحة الموجود قليلة نسبياً، ومحمية بشدة، ويصعب نقلها، ومن المرجح أن تقتل الإرهابي، قبل أن تناح له الفرصة لقتل أي شخص آخر. وهناك تقارير كثيرة عن أسلحة الحقيقة السوفيتية وأسلحتها الكيماوية المتاحة في السوق السوداء، ولكن معظم الجهد بذلت من جانب وكالات الاستخبارات لإغواء الإرهابيين كي يقعوا في الفخ. فإذا كنت إرهابياً، أعطاك كولونيل سوفيتي سابق قبلة نووية داخل حقيقة سفر، فكيف يمكنك معرفة ما إذا كان ما تنتظر إليه شيئاً حقيقياً أم مجرد صندوق محشو بالأسلاك والملابس المومضة؟ ويصدق الشك نفسه على الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية كذلك. ولنست الأجهزة الاستخباراتية مضطورة لمعرفة من يبيع أسلحة دمار شامل حقيقة لترويع العمالء، ويقل إغراء الحصول على تلك الأسلحة بشكل كبير، عندما يفوق عدد ضباط الاستخبارات، الذين يعرضونها للبيع باعتبارها مصيدة، عدد العروض المشروعة بنسبة واحدة إلى مائة.

هناك بالطبع خيار صنع تلك الأسلحة بنفسك، وفي كل عام ينشر طالب جامعي مارسماً لكيفية صنع قبلة نووية. وفيما بين هذا الرسم السريع والنجاح الخطوات التالية: الحصول على المواد الانشطارية، إلى جانب كل الدوائر والأغلفة، والحصول على الآلات الالزامية لتجهيز المواد الانشطارية، والتفاوت الدقيق اللازم لكي تتفجر؛ وإشراك الخبراء الذين يمكنهم بالفعل القيام بهذه الأمور.. بمجرد حصولك على المواد والمعدات؛ والعثور على منشأة آمنة، يمكن أن يعمل فيها الخبراء ويقيمون، وهلم جراً. وتتضاعف فرص اكتشافهم في كل مرحلة من مراحل هذه العملية المسببة للمعاناة، فحتى إذا استطاعت الحصول على المواد الانشطارية المحفوظة بشكل

جيد، فالآلات الازمة لإنتاج السلاح النووي شديدة التخصص، ومن يصنعنها قليلون جدًا. وعندما يظهر شخص على نحو فردي ومعه بطاقة الاتمان الخاصة به لكي يطلب واحدة من تلك الآلات، فإن احتمالات التعرف عليه تكون كبيرة جدًا في واقع الأمر.

بالنسبة للأسلحة البيولوجية والكيماوية، يمكنك أن تضيف إلى تلك المخاطر نفسها احتمال أن يكون الشخص الوحيد، الذي ستقتله هو نفسك والمتواطئين البashرين معك. وتحمل الأسلحة الكيماوية والبيولوجية طبقة إضافية من التعقيد، وهي أنه لا بد من نشرها على نطاق واسع. فعندما أطلقت جماعة يابانية السارين، وهو غاز أعصاب مميت إلى حد بعيد، في قطار أنفاق طوكيو، ظل التلوث محصوراً في ذلك المكان، وقتل قليل من الأشخاص فحسب، وليس تلك الأعداد الكبيرة التي كان الإرهابيون يأملونها. ويتحدث الناس باستمرار عن كيف أن كمية ضئيلة من هذا أو ذاك يمكن أن تقضي على مدينة بأكملها - هذا صحيح بالتأكيد - ولكن عليك أولاً أن تخطط كيف تنشرها.

بل واحد هو الذي أنتج السلاح النووي من الصفر - إنه الولايات المتحدة - فالبريطانيون حصلوا على قنابلهم النووية، تعويضاً عن إسهامهم في الجهود البحثية الأمريكية. وحصل الفرنسيون على التكنولوجيا من الأميركيين؛ حيث أعادوا إهداءها إلى إسرائيل. واستولى الروس على المعرفة من الأميركيين، ثم نقلوها إلى الصينيين والهنود، وأعطى الصينيون التكنولوجيا للباكستانيين. المهم هو أن تطوير هذه الأسلحة من خلال برنامج أبحاث مستقل أمر هائل الصعوبة، وهذا هو السبب في أن إيران ما زالت تكافح في هذا الصدد، ولم تحصل عليه كوريا الشمالية بالشكل الصحيح إلى حد كبير.

كما أن الأزمة المالية خلقت اختلالاً داخلياً في الولايات المتحدة، فقد ولد الحادي عشر من سبتمبر اختلالاً استراتيجياً. وسوف تتعين معالجة ذلك في العقد

المقبل، وسوف يجب اتخاذ قرارات صعبة. والاستراتيجية المقصود بها منع القوى المهيمنة الإقليمية من تهديد المصالح الأمريكية، هي استراتيجية توازن القوى، وتتطلب وجوداً أمريكياً في مناطق متعددة. ولهذا السبب سيكون العقد المقبل خاصاً بإعادة تحديد الاستراتيجية الأمريكية؛ بحيث يمكنها السعي لتحقيق تلك المصالح؛ مما يعني التحرك إلى ما بعد الحرب على الإرهاب، وإعادة تحديد المصالح في كل منطقة وكذلك العالم، والمكان الجيد للتفكير في ذلك هو إسرائيل.

الفصل السادس

إعادة تحديد السياسة:

حالة إسرائيل

لا تواجه الولايات المتحدة علاقة دولة أكثر تعقيداً من العلاقة، التي تحافظ عليها مع إسرائيل. وليس هناك علاقة مفهومة بشكل أكثر سوءاً منها، في الأغلب من الأميركيين والإسرائيليين؛ إذ يدو أن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية تسم العلاقات الأمريكية الإسلامية، وتعقد إنهاء الحرب في الشرق الأوسط. بالإضافة إلى ذلك، هناك البعض ممن يعتقدون أن إسرائيل تمارس سيطرة على السياسة الخارجية الأمريكية، وهو الرأي الذي ليس مقللاً في اقتصاره على الإصوليين المسلمين. فالواقع المعقد، وكذلك التصور الأكثر تعقيداً للعلاقة التي تربط الولايات المتحدة وإسرائيل، سيظل قضية أساسية بالنسبة لاستراتيجية الولايات المتحدة العالمية على مدى العقد المقبل.

العلاقات الأمريكية الإسرائيلية كذلك دراسة حالة للجدل الدائر بين الواقعين والمثاليين في السياسة الخارجية، وتقوم العلاقات الأمريكية الوثيقة مع إسرائيل على المصلحة القومية وعلى الاعتقاد الأخلاقي بأنه يتعمّن على الولايات المتحدة دعم أنظمة مشابهة لها. وأصبحت الفكرة الأخيرة بالطبع أرض معركة فلسفية مكثفة. فعلى الجانب المثالي هناك من يركزون على نوع النظام الحاكم لدى إسرائيل، التي هي جزيرة للديمقراطية، في بحر من الأوتوقراطيين. ولكن هناك كذلك من يقولون

أنه بسبب معاملة إسرائيل للفلسطينيين، فقد حُرِّمت من آية دعاوى أخلاقية. وعلى الجانب الواقعي، هناك من يقولون إن إسرائيل في سبيلها لإقامة علاقات أفضل مع العرب، ومن يقولون إنهم حلفاء في الحرب ضد الإرهاب.

إذا كان هناك مكان العثور فيه على طريق متصل يشمل المصالح الاستراتيجية والأخلاقية أكثر صعوبة، فلا يمكنني التفكير في طريق، ولكن لكي نفهم الوضع الراهن بحق، لابد أن نعود إلى التاريخ.

بناء على قَدَمِ الشَّرْقِ الْأَوْسَطِ، فمن حسن الحظ أن فهم جغرافيته السياسية المعاصرة لا يتكلّف إلا العودة فحسب إلى القرن الثالث عشر، فذلك هو الوقت الذي كانت فيه الإمبراطورية البيزنطية في سبيلها إلى الأفول، وانتقلت فيه السيطرة على المناطق المطلة على البحر الأسود وشريقي المتوسط إلى الأتراك العثمانيين. وبحلول عام 1453، كان الأتراك قد فتحوا القسطنطينية، وبحلول القرن السادس عشر كانوا يسيطرون على معظم الأراضي، التي كانت قد خضعت للإسكندر الأكبر. وكان معظم شمال إفريقيا والميونان والبلقان، وكذلك منطقة ساحل المتوسط الشرقي، تحت سيطرة العثمانيين منذ زمن كولمبس حتى القرن العشرين.

كل هذا انتهى عندما هُزِّم العثمانيون، الذين تحالفوا مع ألمانيا، في الحرب العالمية الأولى، وذهبت الغنائم إلى المتّصرين، وكانت تشمل منطقة عثمانية ممتدة معروفة باسم سوريا، وقسم اتفاق سري في زمن الحرب بين البريطانيين والفرنسيين، وهو معاهدة سايكس-بيكوت Sykes-Picot هذه المنطقة بين الحليفين على خط، يمتد تقريباً من جبل الشيخ حتى البحر شرقاً. وُضعت المنطقة الواقعة إلى الشمال تحت السيطرة الفرنسية، بينما وُضعت المنطقة الواقعة إلى الجنوب تحت سيطرة البريطانيين. ولم تؤد التّقسيمات الأخرى ليس إلى ظهور البلد الحديث سوريا فحسب، بل أدت إلى ظهور لبنان والأردن وإسرائيل كذلك.

كان الفرنسيون قد سعوا إلى أن يكون لهم نفوذ في هذه المنطقة منذ أيام نابليون، كما أنهم قدموا تعهداً بالدفاع عن المسيحيين العرب في المنطقة، في مواجهة غالبية السكان المسلمين. وأثناء الحرب الأهلية التي استعرت في المنطقة في ستينيات القرن التاسع عشر، تحالف الفرنسيون مع الفصائل التي أقامت علاقات مع فرنسا، وكانت باريس ترغب في الحفاظ على هذا التحالف، ولذلك ففي العشرينيات من القرن العشرين، عندما سيطر الفرنسيون في النهاية، حولوا تلك المنطقة من سوريا التي غالبية سكانها من الموارنة (المسيحيين) إلى بلد منفصل أسموه على سمة جغرافية مهيمنة هي جبل لبنان. وفي ذلك الحين لم يكن للبنان، كدولة، واقع سابق، وكان ملهمه الرئيسي المؤحد هو أن شعبه شعر بارتباط مع فرنسا.

قسمت المنطقة البريطانية الواقعة في الجنوب على خطوط، على قدر مشابه من التعسف؛ فأثناء الحرب العالمية الأولى أيدت العشيرة المسلمة التي تحكم منطقة غربى الحجاز بشبه جزيرة العرب، وهي الهاشميون، البريطانيين. وفي المقابل، وعد البريطانيون بجعل هذه الجماعة حكامًا لجزيرة العرب بعد الحرب، ولكن لندن قدمت تعهدات لقبائل أخرى كذلك؛ إذ شنت عشيرة منافسة تمركز في الكويت، وهي آل سعود، حرباً ضد الأتراك في عام 1900، في محاولة للسيطرة على الأجزاء الشرقية والوسطى من شبه جزيرة العرب. وفي صراع اندلع بعد الحرب العالمية الأولى بوقت قصير، هزم آل سعود الهاشميين، وبذلك أعطاهما البريطانيون جزيرة العرب. ومن ثم نشأت المملكة العربية السعودية الحالية، وتلقى الهاشميون مكافأة ترضية هي العراق، حيث حكموه حتى عام 1958، عندما أطاح بهم انقلاب عسكري.

نُقل الهاشميون الباقون في شبه جزيرة العرب إلى منطقة في الشمال، على امتداد ضفة نهر الأردن. وهذه المحمية الجديدة التي تركزت حول بلدة عمان، وكانت تفتقر إلى أية هوية واضحة أخرى، أصبحت تُعرف باسم إمارة شرق الأردن، كما في « عبر

الأردن»^(٣)، وبعد انسحاب البريطانيين في عام 1948، أصبحت إمارة شرق الأردن هي الأردن المعاصر، ذلك البلد الذي لم يكن له وجود من قبل، كلبنان والمملكة العربية السعودية.

غرب الأردن وجنوب جبل الشيخ منطقة أخرى، كانت في يوم من الأيام مركزاً إدارياً من مراكز سوريا العثمانية. وكان معظمها يسمى فلسطين، وهو بلا شك نسبة إلى الفلسطينيين، الذين حارب بظلهم جوليات (جالوت) داود قبل آلاف السنين. وأخذ البريطانيون كلمة «فلسطين» Filistin ومرروها في اللغة اليونانية القديمة، وخرجوا بكلمة فلسطين Palestine كاسم لهذه المنطقة القديمة، وكانت عاصمتها القدس، ولهذا كان سكانها يسمون الفلسطينيين.

لم يكن أي من تلك البقايا دولة بمعنى أن لها تاريخاً مشتركاً أو هوية مشتركة، ماعدا سوريا نفسها، التي يمكنها ادعاء أن لها سلسلة متعددة في القدم إلى العصور التوراتية. أما لبنان والأردن وفلسطين، فكانت مختurat فرنسية وبريطانية، خلقت من أجل مصلحتهما السياسية. ويعود تاريخها القومي فقط إلى وقت مستر سايكس ومسيو پيكو، وبعض الخداع في شبه جزيرة العرب.

لكن أيها لا يمكن أن نقول عنه إن سكانها لم تكن لهم صلة تاريخية بالأرض، التي عاشوا عليها. وإذا لم تكن الأرض وطنهم، فمن المؤكد أنها مكان عاشوا فيه، ولكن حتى ذلك كان يكتنفه التعقيد. ففي ظل الحكم العثماني، كانت ملكية الأرض في فلسطين شبه إقطاعية، حيث كان ملاك الأرضي الغاثبون يجمعون الإيجار من الفلاحين، الذين يفلحون الأرض بالفعل.

ويدخل اليهود؛ إذ كان أفراد الشتات الأوروبيين يُنقلون إلى هذه المنطقة منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر، حيث ينضمون إلى الجاليات اليهودية الصغيرة نسبياً، التي كانت موجودة هناك (وفي معظم المناطق العربية الأخرى) منذ قرون. وكانت

(٣) كما جاء ذكرها في يوحنا، ١: ٢٨ «هذا كان في بيت عَبْرَةٍ في عِبْرِ الْأَرْدَنِ حِيثُ يَوْحَنَّا يُعْمَدُ» (المترجم).

تلك الهجرة جزءاً من الحركة الصهيونية - بداع من الفكر الأوروبي الخاصة بالدولة القومية - التي سعت إلى خلق وطن يهودي في المنطقة، التي سيطر عليها اليهود لآخر مرة في العصور التوراتية.

جاء اليهود بأعداد صغيرة؛ حيث استقروا على أراضٍ اشتروها بأموال جمعها اليهود في أوروبا. وباستمرار، كانت تلك الأراضي تُشتَرَى من ملاك الأراضي الغائبين، الذين باعوها من وراء المستأجرين العرب. ومن وجة النظر اليهودية، كان ذلك استحواذاً مشروعاً على الأرض، أما من وجة نظر المستأجرين، فقد كان ذلك اعتداءً مباشراً على مصدر رزقهم، وكذلك طرداً من الأرض التي كانت عائلاتهم تفلحها منذ أجيال. وعند وصول المزيد من اليهود، أصبح الاستحواذ على الأراضي، الذي كان عنوانه يدعو للشك باستمرار على أي الأحوال، أقل تحشماً، بل وأكثر إزعاجاً.

مع أن العرب بصورة عامة (وليس كلية) كانوا يرون اليهود على أنهم غزاة أجانب، فهم لم يتقدوا على شيء أكثر أهمية، وهو: لمن يدين سكان فلسطين بالولاء الوطني؟

كان السوريون ينظرون إلى فلسطين بالطريقة التي ينظرون بها إلى لبنان والأردن؛ أي على أنها جزء لا يتجزأ من سوريا. وقد عارضوا فلسطين المستقلة، تماماً كما عارضوا وجود دولة يهودية مستقلة، وعارضوا للسبب نفسه استقلال اللبنانيين والأردنيين؛ إذ كانوا يرون أن معاهدة سايكس بيكو كانت انتهاكاً لسلامة أراضي سوريا القديمة.

كان للهاشمين - وهم في الأصل من شبه جزيرة العرب - مشكلات أكبر مع الفلسطينيين. فعلى أية حال، كان الهاشميون القبيلة الآتية من جزيرة العرب المزروعة على الضفة الغربية لنهر الأردن. وبعد أن رحل البريطانيون في عام 1948، أصبحوا حكامًا لما هو الآن الضفة الغربية لعدم وجود منافس لهم. ورغم مشاركتهم العرقية والدين الإسلامي للفلسطينيين، الذين هم أهل هذه المنطقة الأصليين، فقد كان هؤلاء

المزروعون مختلفين اختلافاً شديداً في الثقافة والتاريخ. الواقع أن الجماعتين كانتا معاديتين إحداهما للأخرى إلى حد كبير، فكان الهاشميون (الذين صاروا أردنيين) يرون أن الفلسطينيين ملوكهم من الناحية القانونية، على الأقل ذلك الجزء الذي تبقى بعد حصول إسرائيل على الاستقلال. الواقع أنه اعتباراً من الوقت، الذي أصبح فيه اليهود أكثر عدداً وبأساً في فلسطين، نظر الحكم الهاشميون إلى هؤلاء المهاجرين الجدد من شرق أوروبا وأماكن أخرى، على أنهم حلفاء ضد الفلسطينيين الأصليين.

إلى الجنوب الغربي من إسرائيل كان هناك المصريون، الذين كانوا كذلك في فرات مختلفة يسيطر عليهم الفرنسيون والبريطانيون، وكذلك العثمانيون. وفي عام 1956 شهدوا انقلاباً عسكرياً جاء بجمال عبد الناصر إلى السلطة^(٤)، وعارض ناصر وجود إسرائيل، ولكن كانت له رؤية مختلفة جدّاً للفلسطينيين. وكان حلم ناصر هو إقامة دولة عربية واحدة، هي الجمهورية العربية المتحدة، التي أقامها بعد وقت قصير مع السوريين. وكان يرى أن البلدان العربية كلها متوجهة غير شرعية للإمبريالية، ولا بد أن تنضم جميعها في دولة واحدة تحت قيادة الدولة العربية الأكبر والأقوى مصر. وعند النظر إلى فلسطين في ذلك السياق، لم يكن هناك شيء اسمه فلسطين، وكان الفلسطينيون مجرد عرب يشغلون قطعة ما من الأرض، ليست لها حدود واضحة.

إذا كانت كل الدول العربية داخل المنطقة، ماعدا الأردن، تريد القضاء على إسرائيل، لكن أيها منها لم يؤيد فلسطين المستقلة، أو حتى يناقش هذا الأمر. وحتى قطاع غزة الذي احتله مصر أثناء حرب استقلال إسرائيل في عام 1948، كان يدار باعتباره جزءاً من مصر طوال العشرين عاما التالية - وظلت الضفة الغربية جزءاً من الأردن - وكان السوريون يريدون عودة الأردن كله وفلسطين إليهم، إلى جانب لبنان.

(٤) وقع الانقلاب في عام 1952. ولكن عام 1956 شهد الاستفتاء على الدستور، الذي اختار النظام الجمهوري السياسي الذي يكون فيه رئيس الدولة في الوقت ذاته رئيس وزراعة وأجري استفتاء في العام نفسه على منصب الرئيس، وأصبح جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية (المترجم).

وكان ذلك الأمر معقداً إلى حد كبير، ولكن حرب الأيام الستة في عام 1967 خللت الأوراق مرة أخرى.

في عام 1967، طردت مصر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة من شبه جزيرة سيناء وأعادت عسكرتها، كما أغلقت مضيق تيران وباب المندب، وهو ما أدى إلى عزل ميناء إيلات عن البحر الأحمر. ورداً على ذلك، هاجم الإسرائييليون ليس المصريين فحسب، بل كذلك الضفة الغربية الأردنية، التي كانت قد قصفت القدس بالقنابل، وارتفاعات الجولان في سوريا، التي كانت قد قصفت المستوطنات الإسرائيلية.

غير نجاح إسرائيل، الذي شمل احتلال غرب الأردن، شكل المنطقة كلها؛ إذ صار فجأة عدد كبير من السكان الفلسطينيين العرب عن كُره منهم تحت حكم الدولة الإسرائيلية، ويبعدوا أن نية إسرائيل في البداية كانت مبادلة المناطق التي احتلتها بسلام دائمة مع جيرانها. ومع ذلك، فقد ردت الدول العربية، في اجتماع عُقد في الخرطوم بعد حرب 1967، بـ«اللاءات الثلاث» المشهورة: لا صلح، لا اعتراف، لا تفاوض. وفي تلك اللحظة صار الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية سابقاً احتلاً دائماً.

وكانت تلك كذلك هي اللحظة التي أصبح يُنظر فيها إلى الفلسطينيين، لأول مرة، على أنهم دولة منفصلة. ورغم المصريون جماعة عُرفت باسم منظمة التحرير الفلسطينية ووضعوا شاباً اسمه ياسر عرفات قائداً لها. وكان ناصر لا يزال متعلقاً بفكرة الوحدة العربية، ولكن لم تختبر دول أخرى قبول قيادته، ولم يكن ناصر مستعداً للخوض لأي شخص آخر؛ الأمر الذي ترك منظمة التحرير الفلسطينية والمنظمات المكونة لها، كفتح، وحدها المدافعة عن فكرة الدولة الفلسطينية.

كان الأردنيون سعداء لجعل الفلسطينيين يعيشون في أراض إسرائيلية، باعتبارهم مشكلاً إسرائيلياً، كما أسعدهم كذلك الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً

للشعب الفلسطيني، وأسعدتهم كذلك أن الإسرائيليين لم يسمحوا للفلسطينيين بأن يكونوا مستقلين. وأيد السوريون منظماتهم، كالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي دعت إلى القضاء على إسرائيل ودمج الفلسطينيين في سوريا. وبذلك لم يكن الاعتراف بالقومية الفلسطينية من جانب العرب عاماً ولا ودياً؛ فالواقع أن التأييد العربي للفلسطينيين بدا أنه يزداد بما يتناسب مع بعد المسافة بين العرب وفلسطين.

ينبغي أن يتضح من هذا الملخص أن الحجة الأخلاقية السائدة بشأن حقوق إسرائيل، التي لا بد لأي رئيس أمريكي التعامل معها، شديدة التعقيد. فخلاف التشريد الهائل للسكان، الذي حدث مع خلق إسرائيل الحديثة، لم تمثل هجرة اليهود الأوروبيين تدميراً للدولة الفلسطينية؛ لأن هذه الدولة لم يكن لها وجود قط؛ فواقع الأمر أن الهوية القومية الفلسطينية ظهرت فقط نتيجة لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي بعد 1967. وكان العداء تجاه الادعاءات القومية الفلسطينية على القدر نفسه من الشدة الذي كان من اليهود، وتشكلت السياسة الخارجية الإسرائيلية بواسطة هذا الواقع، واستفادت منها كي تفرض النظام السياسي الحالي على المنطقة. ولكن مهما كان الحال في الماضي، فمن المؤكد اليوم أن هناك أمة فلسطينية واعية بنفسها، وهذا جزء مما يجب أن يشكل السياسة الأمريكية في المستقبل.

بالإضافة إلى التعامل مع هذا التاريخ المعقد على نحو غير معقول، ويضغط على أي حكم أخلاقي، كان لا بد أن توافق السياسة الأمريكية في هذه المنطقة مع حققتين أساسيتين، أو لا: مهما كان ادعاء الإسرائيليين التاريخي، فإنه من منظور القرن العشرين، كان اليهود مستوطنيين من قارات أخرى شردوا السكان الأصليين. وكذلك، من الصعب على الأمريكيين، الذين شردوا سكانهم الأصليين على نحو أشمل، أن يقدموا حجة أخلاقية ضد إسرائيل؛ لاغتصابها الأرض الفلسطينية وإساءة معاملة السكان الأصليين.

الحكم الأخلاقي الأقوى هو ذلك الذي أصدره روزفلت؛ دعماً لفرنسا وإنجلترا في مواجهة ألمانيا النازية؛ إسرائيل (مع استبعاد الضفة الغربية وغزة) بلد ديمقراطي، والولايات المتحدة هي «ترسانة الديمقراطية»، ويعني هذا أن الولايات المتحدة لها علاقة خاصة بالدول الديمقراطية، وكذلك الالتزامات التي تتجاوز الجيوسياسيكا. ولهذا السبب، يتعمّن على الولايات المتحدة دعم إسرائيل الديمقراطية، مع عدمأخذ الاعتبارات الأخلاقية وحتى الجيوسياسية الأخرى في الحسبان.

لن يقبل الواقعيون ذلك. فسوف يقولون إن الادعاءات الأخلاقية لأي جانب ليس لها تأثير على الولايات المتحدة، وأن على الولايات المتحدة صياغة سياساتها تبعاً لمصلحتها الوطنية. ومع ذلك - وكما سبق أن قلت - فإن السعي لتحقيق المصلحة الوطنية، دون الرجوع إلى غرض أخلاقي يجعل المصلحة الوطنية ضحلة وغير مكتملة. والأمر الأهم هو أن تحديد المصلحة الوطنية في المنطقة تبعاً لمفاهيمها هو أمر بالغ الصعوبة، فلا بد من وجود البوصلة الأخلاقية، غير أنها تشير إلى اتجاهات كثيرة. والسعى لتحقيق المصلحة الوطنية أقل وضوحاً مما قد يبدو.

يمكن تشكيل الأخلاقيات الراسخة في الادعاءات التاريخية؛ كي تتلاءم مع الوضع، وهو ما تفعله كل الأطراف، ولا يتعامل الحكم الأخلاقي البسيط مع الواقع على الأرض، ومجرد التوصل إلى موقف أخلاقي متماستك أمر صعب على نحو مذهل. وبالنسبة للموقف الواقعي، فمن الصعوبة البالغة استخراج ما ينبغي أن يكون، وبذلك فالسؤال، هو: كيف نصوغ سياسة خارجية، تخدم الغرض الأخلاقي والمصلحة الوطنية -في آن واحد- في العقد الم قبل؟ للعثور على الإجابة، لا بد لنا من بحث تاريخ العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة.

الولايات المتحدة وإسرائيل

اعترفت الولايات المتحدة باستقلال إسرائيل في عام 1948، ولكن البلدين لم يكونا حليفين بأي معنى للكلمة؛ في بينما كانت الولايات المتحدة تعترف باستمرار

بحق إسرائيل في الوجود، لم تحرك هذه الحقيقة السياسة الأمريكية قط؛ فقد كانت المصلحة الأمريكية الأساسية في عام 1948، عندما جاءت إسرائيل إلى الوجود، هي احتواء الاتحاد السوفيتي، وكان التركيز الأمريكي في المقام الأول على تركيا واليونان؛ إذ كان في اليونان تمرد شيوعي داخلي، وكان كل من اليونان وتركيا يواجه تهديداً سوفيتياً خارجياً كذلك، وكانت الولايات المتحدة ترى أن تركيا هي مفتاح المنطقة؛ فقد منع مضيق البوسفور في تركيا فحسب الأسطول السوفيتي في البحر الأسود من دخول البحر المتوسط بكامل قوته. وإذا سقط هذا المضيق في أيدي السوفيت، فسوف يمكنهم تحدي القوة الأمريكية وتهديدها جنوب أوروبا.

كانت العقبة الرئيسية أمام استراتيجية الاحتواء الأمريكية في الشرق الأوسط، هي محاولة البريطانيين والفرنسيين إعادة ترسیخ نفوذهم في المنطقة، التي كانت بحوزتهم قبل الحرب العالمية الثانية. وسعياً لإقامة علاقات أوثيق في العالم العربي، كان يمكن للسوفيت استغلال العداء لمكائد الأوروبيين، وهو ما فعلوه، وبلغت الأمور حدّاً لا بد معه من عمل شيء ما في عام 1956، بعد أن تولى ناصر السلطة وأمم قناة السويس.

لم يكن أي من البريطانيين أو الفرنسيين (الذين كانوا يحاربون لقمع الثورة المعادية للاستعمار في الجزائر، وكانوا يكافحون لاستعادة نفوذهم في لبنان وسوريا) يريدون أن تسقط مصر على القناة، ولم تُرِد إسرائيل ذلك. وفي عام 1956 وضعَت الدول الثلاث خطة للقيام بغزو إسرائيلي لمصر، ولكنه غير مباشر. وبعد وصول إسرائيل إلى القناة، سوف تتدخل القوات البريطانية والفرنسية، حيث تستولي على القناة لتأمينها من الغزو الإسرائيلي والصراع المحتمل مع مصر، وكانت تلك واحدة من بين الأفكار، التي لا بد من أنه كان لها معنى، عندما رُسمت على عجل على إحدى مناشف الكوكيل بعد بضعة凱توس.

من وجهة النظر الأمريكية، لم يكن محكوماً على المغامرة بالفشل فحسب، ولكنها ستدفع بمصر إلى المعسكر السوفيتي، وهو ما يوفر لهم حلقة قوية واستراتيجياً. وبما

أن أي شيء يمكن أن يزيد التفود السوفيتي غير مقبول من الولايات المتحدة، فقد تدخلت إدارة أيزنهاور ضد مشروع السويس، حيث أجبرت البريطانيين والفرنسيين على الانسحاب، وأجبرت الإسرائيليّين على العودة إلى خطوط 1948. وفي أواخر الخمسينيات، لم يكن هناك حب مفقود بين إسرائيل والولايات المتحدة.

كانت المشكلة الاستراتيجية بالنسبة لإسرائيل، هي أن متطلبات منها القومي تفوق باستمرار قاعدتها الصناعية والعسكرية. بعبارة أخرى، فإنه في ظل التحديات التي واجهتها من مصر وسوريا، وربما من الأردن، ناهيك عن الاتحاد السوفيتي، لم يكن بإمكانها إنتاج السلاح الذي تحتاجه لحماية نفسها. ولضمان مصدر مطرد للسلاح، كانت بحاجة إلى راعٍ أجنبي.

كان راعي إسرائيل الأول هو الاتحاد السوفيتي، الذي كان ينظر إلى إسرائيل على أنها قوة معارضة لبريطانيا يمكن أن تصبح حليفاً. وأمد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية إسرائيل بالسلاح من خلال تشيكسلافاكيا، ولكن هذه العلاقة انهارت بسرعة. ثم حلت فرنسا، التي كانت لا تزال تحارب في الجزائر، محل السوفيت كراعٍ لإسرائيل. وأيدت البلدان العربية المتمردين الجزائريين، وبذلك كان من مصلحة فرنسا أن تكون هناك إسرائيل قوية، إلى جانب فرنسا في المعارضة.. وهكذا زود الفرنسيون الإسرائيليّين بالطائرات والدبابات والتكنولوجيا الأساسية الخاصة بأسلحتهم النوويّة.

في ذلك الوقت، كانت الولايات المتحدة لا تزال تنظر إلى إسرائيل على أنها ذات أهمية هامشية لأهدافها الاستراتيجية الأوسع في المنطقة. إلا أنه بعد أزمة السويس، بدأت الولايات المتحدة تعيد بحث علاقاتها الاستراتيجية، وكان الأميركيون قد تدخلوا نيابةً عن مصر في السويس، ولكن المصريين، رغم ذلك، هاجروا إلى المعسكر السوفيتي. وكان الفرنسيون والبريطانيون خلفوا وراء هم مجموعة من الأنظمة الحاكمة، في سوريا والعراق بشكل خاص، غير مستقرة بطبعها ومعرضة بشكل كبير

للبدأ الناصري، الخاص بالقومية العربية ذات الدافع العسكري. وكانت سوريا قد بدأت التحرك نحو المعسكر السوفيتي منذ عام 1956، ولكن في عام 1963 أقر انقلاب عسكري يساري ذلك الوضع، ووقع انقلاب مماثل في العام نفسه في العراق.

بحلول السبعينيات، من القرن العشرين، بدأ الدعم الأمريكي للعرب يbedo مشروعًا مشكوكاً فيه إلى حد كبير، إذ رغم حقيقة أن المساعدة الوحيدة التي تقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل هي الغذاء، فقد تحول العالم العربي إلى معاداة أمريكا بإصرار. وكان السوفيت مستعدين لتمويل المشروعات التي لا تمولها الولايات المتحدة، وكان النموذج السوفيتي أكثر جاذبية للاشتراكيين العرب، وظلت الولايات المتحدة بعيدة إلى حد ما لبعض الوقت، راضية بالسماح لفرنسا بالاحتفاظ بعلاقة مع تل أبيب. ولكن عندما بدأت الولايات المتحدة تقديم أنظمة الأسلحة المضادة للطائرات للأنظمة المعادية لاتحاد السوفيتي في المنطقة، كانت إسرائيل ضمن قائمة العطايا.

في عام 1967، أنهى شارل ديغول Charles de Gaulle الحرب الجزائرية، وسعى إلى استئناف العلاقة السابقة مع العالم العربي، ولم يكن يريد أن تهاجم إسرائيل جيرانها. وعندما تجاهل الإسرائيليون مطالبهم وشنوا حرب الأيام الستة، فقدوا القدرة على الحصول على الأسلحة الفرنسية، وولد انتصار إسرائيل على جيرانها العرب في صراع 1967 دعماً موالياً لإسرائيل في الولايات المتحدة التي تورطت في فيتنام. وبدا أن إسرائيل تقدم نموذجاً للحرب السريعة والحاسمة التي أحبت الروح الأمريكية، واستفاد الإسرائيليون من هذا الشعور؛ لكسب ود الولايات المتحدة بجرأة.

في صراع مع حرب فيتنام والرأي العام، رأى ليندون جونسون أن الاختبار العام الأمريكي بالنجاح العسكري الإسرائيلي مفيد من ناحتين. أولاً: توليد التأييد لأية حرب قد يعزز تأييد حرب فيتنام، ثانياً: عزز الانتصار الإسرائيلي الوجود السوفيتي القوي بالفعل في مصر وسوريا؛ الأمر الذي يجعل إسرائيل حليناً مفيدةً - وظهر الأساس الاستراتيجي للعلاقة الأمريكية الإسرائيلية - وكان السوفيت قد اخترقوا

سوريا والعراق في منتصف السبعينيات، وكانوا يعززون جيشي البلدين. وكانت استراتيجية السوفيت الخاصة بالتعامل مع تطويق حلفاء الولايات المتحدة لهم، هي محاولة التقدم عليهم؛ حيث يجندون حلفاءهم في خطوطهم الخلفية، ثم محاولة زيادة الضغط العسكري عليهم. وكانت تركيا، التي كانت باستمرار في مركز التفكير الاستراتيجي الأمريكي، مفتاح السوفيت، مثلما كانت للأمريكيين. وكان الانقلابان اللذان وقعوا في سوريا والعراق – قبل 1967 بكثير – قد فاقما المشكلات الاستراتيجية للولايات المتحدة، وحينذاك كانت تركيا محصورة بين الاتحاد السوفيتي القوي في الشمال، وعميلين سوفيتين في الجنوب. وإذا وضع السوفيت قواتهم في العراق وسوريا، فإنه يمكن أن تجد تركيا نفسها في مشكلة، ومعها ستتضيي الاستراتيجية الأمريكية الخاصة باحتواء السوفيت بالكامل.

كان الإسرائيليون حينذاك يمثلون أصلًا استراتيجية، يسمح للولايات المتحدة بتحقيق تقدم في المقابل. ولتقييد القوات العراقية، سلحت الولايات المتحدة إيران، وهي مهمة في حد ذاتها؛ لأنها تشتراك في الحدود مع السوفيت، ولم تكن إسرائيل تشتراك في الحدود مع السوفيت، ولكنها كانت تشتراك في الحدود مع سوريا، وعملت إسرائيل الموالية لأمريكا على تقييد السوريين، بينما جعلت نشر القوات السوفيتية في سوريا أكثر تعقيدًا ومخاطرًا. بالإضافة إلى ذلك، وقفت إسرائيل في مواجهة مصر، ولم يكن السوفيت يسلحون المصريين فحسب، بل كانوا يستخدمون ميناء الإسكندرية كقاعدة بحرية، وهو ما كان يمكن أن يتطور إلى تهديد للأساطول السادس الأمريكي في البحر المتوسط.

على عكس الاعتقاد الشائع، لم يصبح المصريون والسوريون مواليين للسوفيت بسبب الدعم الأمريكي لإسرائيل؛ فالواقع أنه كان العكس، إذ حدث التحول المصري والانقلاب السوري قبل أن تحل أمريكا محل فرنسا كمصدر لسلاح إسرائيل، وهو التطور الذي حدث في واقع الأمر ردًا على السياسات المصرية وال السورية. وما إن

انحازت مصر وسوريا إلى السوفيت، حتى أصبح تسليح الإسرائييليين حلاً منخفض التكلفة لتقييد القوات المصرية وال السورية، مع إجبار السوفيت على اتخاذ موقف دفاعي في هذين البلدين. وساعد ذلك على تأمين البحر المتوسط للولايات المتحدة وخفف الضغط عن تركيا. في تلك اللحظة ولأسباب استراتيجية - وليس أخلاقية - بدأت الولايات المتحدة إمداد إسرائيل بقدر أكبر من المساعدات.

أفلحت الاستراتيجية الأمريكية، فقد طرد المصريون السوفيت في عام 1973، ووقعوا معااهدة سلام مع إسرائيل في عام 1978. وبينما ظل السوريون مواليين للسوفيت، أضعف طرد القوات السوفيتية من مصر التهديد السوفيتي في البحر المتوسط، ومع ذلك ظهر تهديد آخر في الوقت نفسه، وهو الإرهاب الفلسطيني.

كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد صنعتها ناصر كجزء من صراعه الممتد مع ملكيات شبه الجزيرة العربية، في مسعى للإطاحة بالعائلات الملكية، ودمجها في الجمهورية العربية المتحدة. ودرست الاستخبارات السوفيتية أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية ونشرتهم، رغبة منها في إضعاف الولايات المتحدة، بالإسهام في زعزعة الاستقرار في جزيرة العرب. وأصبح الوضع حرجاً في سبتمبر من عام 1970، عندما نظم عرفات اتفاقية ضد الحكم الهاشمي في الأردن، وهم حلفاء أساسيون للولايات المتحدة وحلفاء مسترين لإسرائيل. وفي الوقت نفسه، حررت سوريا مدرعاتها إلى داخل الأردن، حيث كان من الواضح أنها تعتمد استخدام القوسي لتأكيد السلطة السورية، وتدخلت القوة الجوية الإسرائيلية لوقف السوريين، بينما نقلت الولايات المتحدة قوات باكستانية جواً الدعم القوات الأردنية لإحباط الاتفاقية، وقتل حوالي عشرة آلاف فلسطيني في القتال، وفر عرفات إلى لبنان.

كان هذا الصراع أصل جماعة عُرِفت باسم «أيلول الأسود» نفذت، ضمن أشياء أخرى، مذبحة الرياضيين الإسرائييليين في أوليمبياد ميونخ عام 1972. وكانت أيلول الأسود الدرع السري لحركة فتح التابعة لعرفات، ولكن ما جعلها مهمة بشكل كبير،

هو أنها كانت كذلك تخدم المصالح السوفيتية في أوروبا. فخلال السبعينيات من القرن العشرين، نظم السوفييت حملة لزعزعة الاستقرار، حيث عبأ جماعات في فرنسا وإيطاليا وألمانيا، وغيرها، ودعم منظمات مثل الجيش الجمهوري الأيرلندي.

أصبح الفلسطينيون قوى مهمة في هذا «الإرهاب الدولي»، وهو التطور الذي أدى إلى تعزيز الروابط بين الولايات المتحدة وإسرائيل. ولمنع زعزعة استقرار الناتو، أرادت الولايات المتحدة القضاء على المنظمات الإرهابية التي يرعاها السوفييت، وكان أعضاؤها يتلقون التدريب في ليبيا وكوريا الشمالية. ومن جانبهم، كان الإسرائيليون يريدون القضاء على القدرة السرية للفلسطينيين، وتعاونت وكالة الاستخبارات المركزية مع الموساد، وكالة الاستخبارات الخارجية الإسرائيلية، بشدة طوال السنوات العشرين عاماً التالية لقمع الحركة الإرهابية، التي لم تضعف حتى منتصف الثمانينيات، عندما انتقل السوفييت إلى سياسة أكثر تصالحاً مع الغرب. وفي تلك الفترة، تعاونت وكالة الاستخبارات المركزية والموساد؛ لتأمين شبه جزيرة العرب ضد العمليات السرية للسوفيت ومنظمة التحرير الفلسطينية.

غير انهيار الاتحاد السوفيتي - بل والتحول في السياسة التي وجدت بعد وفاة ليونيد بريجنييف Leonid Brezhnev - هذه الديناميكية بشكل كبير، ولم تعد تركيا في خطر، وكانت مصر دولة ضعيفة منهارة لا تشكل تهديداً لإسرائيل، كما أنها كانت معادية إلى حد كبير لحركة «حماس»، التي تشكلت في عام 1987، وكانت قد خرجت من عباءة جماعة الإخوان المسلمين، التي كانت تهدد نظام الرئيس المصري حسني مبارك، وكانت سوريا معزولة وركزت على لبنان. وفي ذلك الحين كانالأردن من نواحٍ كثيرة محمية إسرائيلية، وكان التهديد من الحركة الفلسطينية الاشتراكية العلمانية التي شكلت منظمة التحرير الفلسطينية - وكانت تويد الحركات الإرهابية في أوروبا - قد تضاءلت على نحو كبير. وبقيت المساعدات الأمريكية لإسرائيل

مطردة، بينما انتعش اقتصاد إسرائيل. وفي عام 1974، عندما بدأت المساعدات تتدفق بكميات كبيرة، كانت تمثل حوالي 21 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي، وهي الآن تمثل حوالي 14 بالمائة، طبقاً، لبيانات مكتب أبحاث الكونجرس.

مرة أخرى، من المهم فهم أن التعاون الأمريكي الإسرائيلي لم يولّد معاداة أمريكا في العالم العربي، بل تتجزء عنها؛ فالصالح الذي ربط إسرائيل بالولايات المتحدة منذ عام 1967 حتى عام 1991 كانت واضحة وكبيرة. ومن المهم كذلك فهمحقيقة أنه منذ عام 1991، كان أساس العلاقة أقل وضوحاً بكثير. ويجعل الوضع الحالي من الضروري أن نسأل على وجه الدقة ما الذي تحتاجه الولايات المتحدة من إسرائيل؟، وما الذي تحتاجه إسرائيل، بالإضافة إلى ذلك، من الولايات المتحدة؟ وبينما نبحث السياسة الخارجية على مدى السنوات العشر المقبلة، فمن المهم كذلك أن نسأل بالتحديد كيف تخدم الصلة الوثيقة بإسرائيل الصالح الوطنية الأمريكية؟

بالنسبة للقضية الأخلاقية الخاصة بالحقوق بين الإسرائيليين والفلسطينيين، يتسم السجل التاريخي بالفوضى؛ فالقول بأنه ليس لليهود حق في فلسطين يكون موقفاً يمكن الدفاع عنه، إذا كنت مستعداً لتأكيد أنه ليس للأوروبيين حق في أن يوجدوا في أمريكا أو أستراليا. وفي الوقت نفسه، هناك فجوة واضحة بين حق إسرائيل في الوجود، وحق إسرائيل في احتلال وطن أعداد كبيرة من الفلسطينيين، الذين لا يريدون أن يُحتلوا. ومن ناحية أخرى، كيف تطالب إسرائيل بالتخلي عن السيطرة، بينما لن تعرف أعداد كبيرة من الفلسطينيين بحق إسرائيل في الوجود؟ تصبح الحجة الأخلاقية محيرة، ولا يمكن أن تكون أساساً للسياسة الخارجية على كل جانب. وتأيد إسرائيل لأننا نؤيد الديمقراطيات حجة أكثر إنقاذاً إلى حد بعيد، ولكن حتى الحجة هذه لا بد أن تكون راسخة في المصلحة الوطنية، ولابد أن تذكر أن الولايات المتحدة موافقها متضاربة بشأن تطبيق هذا المبدأ، على أقل تقدير.

إسرائيل الوقت الراهن آمنة استراتيجياً، فقد أصبحت القوة المهيمنة بين الدول الواقعة على حدودها بخلق توازن قوى إقليمي بين جيرانها، يقوم على العداء المتبادل وكذلك اعتماد بعضهم على إسرائيل.

حتى الآن، فإن العنصر الأهم في هذا النظام هو مصر، التي كانت تمثل في يوم من الأيام أكبر تهديد استراتيجي لإسرائيل، وأدى قرار المصريين في السبعينيات بأن مواصلة العداء لإسرائيل والانحياز إلى الاتحاد السوفيتي ليس في مصلحتهم إلى معاهدة سلام، أصبحت بمقتضاهما سيناء منطقة متزوعة السلاح. ومنع هذا القوات المصرية والإسرائيلية من التأثير على بعضهما، فدون تهديد من الجيش المصري كانت إسرائيل آمنة؛ لأن سوريا نفسها لم تكن تمثل تهديداً لا يمكن التعامل معه.

يدو السلام بين مصر وإسرائيل مائعاً باستمرار، ولكنه يقوم في واقع الأمر على قوى جيوстрاتيجية شديدة القوة؛ فلكي تهزم مصر إسرائيل كان سيتعين عليها خلق نظام لوجيستي عبر سيناء، يمكنه دعم مئات الآلاف من الجنود، وهو النظام الذي سيكون من العسير بناؤه، ومن الصعب الدفاع عنه.

لا يمكن للإسرائيليين هزيمة مصر، كما لا يمكنهم تحمل حرب استنزاف مطولة؛ فلكي يفزوا لا بد أن يفزوا بسرعة؛ لأن إسرائيل لديها جيش دائم صغير، ولا بد أن تسحب القوة البشرية مناحتايتها من المدنيين، الأمر الذي لا يمكن استدامته لفترة ممتدة. وحتى في عام 1967، عندما تحقق النصر خلال أيام، شلت متطلبات القوة البشرية الخاصة بالمعركة الاقتصاد الإسرائيلي. وحتى إذا أمكن لإسرائيل هزيمة الجيش المصري، فهي لن يمكنها احتلال المناطق الداخلية من مصر؛ أي حوض نهر النيل، وهذه المنطقة موطن أكثر من 70 مليون شخص، والجيش الإسرائيلي ليست لديه الموارد لمجرد بدء السيطرة عليها.

بسبب هذا المأزق، قد تخاطر مصر وإسرائيل كثيراً كي تكسبا القليل بمحاربة إداهما الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن كلاً من الحكومتين تحارب القوى الإسلامية نفسها، وما زال النظام المصري الآن ينبع من ثورة جمال عبد الناصر العلمانية والاشراكية والعسكرية. فهي لم تكن إسلامية فقط، وكان يتهددها باستمرار المسلمين الورعون، ويشكل خاص هؤلاء المنظمون حول الإخوان المسلمين، ذلك التنظيم الشّنني الذي هو أشدّ بأساً في المعارضة للأنظمة الحاكمة القائمة في أنحاء العالم العربي. وقد قمع المصريون هذه الجماعة؛ إذ كانوا يخشون أن يهدد نجاح حماس استقرار نظامهم. ولهذا السبب، فمهما كانت شكوكاً لهم بشأن السياسة الإسرائيليّة الفلسطينيّة، فإنّهم يشاركون إسرائيل في عدائها لحماس، ويعملون بنشاط لاحتواء حماس في غزة.

توافق إسرائيل مع مصر هو - في واقع الأمر - أهم علاقة لديها، فمادامت مصر باقية على توافقها مع إسرائيل، فإن أمن إسرائيل القومي مضمون، لأن أي تجمع آخر من الجيران لن يهددها. وحتى إذا كان النظام الناصري العلماني قد سقط، فسوف يحتاج الأمر إلى جيل، قبل أن يمكن لمصر أن تكون تهديداً، و ساعتها لن يتحقق لها ذلك إلا برعاية قوة كبيرة.

ولا تواجه إسرائيل تهديداً من الأردن، حتى وإن كان خط نهر الأردن المنطقة الأكثر هشاشة التي تواجهها إسرائيل. إن طولها مئات عديدة من الأميال، والمسافة بين ذلك الخط ومرتفع القدس أقل من خمسين ميلًا، ومع ذلك فإن قوات الجيش والاستخبارات الأردنية تحرس هذه الحدود لمصلحة إسرائيل، وهو ظرف غريب قائم لسبعين:

أولاً: العداء الأردني الفلسطيني تهديد للنظام الهاشمي الحاكم، ويستخدم الإسرائيليون مصالح الأمن القومي الأردني الأساسية بقمعهم الفلسطينيين. ثانياً: الأردنيون عددهم قليل جداً، ويسهل للإسرائيليين هزيمتهم على نحو لا يجعلهم

يمثلون تهديداً، والمرة الوحيدة التي يمكن أن يصبح فيها خط نهر الأردن تهديداً، ستكون هي التي يرسل فيها بلد أجنبى ما (على الأرجح العراق أو إيران) جيشه للالتشار على طول هذا الخط. وبما أن الصحراء تفصل نهر الأردن عن هذين البلدين، فإن نشر القوات هذا سيكون صعباً. ولكن إضافة إلى ذلك، سوف يعني هذا النشر نهاية المملكة الأردنية الهاشمية، التي كانت ستفعل كل ما يمكنها لمنع أي نشر كبير، وكان الإسرائيليون سيؤيدونها، وبهذه الطريقة، فإن الأردن وإسرائيل مربوطان ببعضهما رباطاً وثيقاً.

تبقى سوريا، التي تمثل في حد ذاتها تهديداً لإسرائيل. وقوتها أصغر من قوات إسرائيل المعاة تعبة كاملة، والمناطق التي يمكن أن تهاجم فيها أضيق من أن تستغل بفاعلية. ولكن الأمر الأهم بكثير، هو أن سوريا بلد موجه نحو الغرب، وبالتالي نحو لبنان الذي لا تعتبره ملكاً لها فحسب، بل هو المكان الذي تربطه ب منتخبتها الحاكمة من العلوين علاقات تاريخية وثيقة.

لبنان هو الوسيط بين شمال الوطن العربي والبحر المتوسط. وبينوك بيروت وعقاراتها، وكذلك تجارة المخدرات والتهريب في سهل البقاع، ذات أهمية عملية أكبر بكثير بالنسبة للسوريين من أي اعتقاد بأن سوريا العثمانية كلها تخضم؛ فمصالحهم العملية تكمن في الهيمنة على لبنان ودمجه بطريقة غير رسمية في اقتصادهم القومي.

في أعقاب اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، وبعد أن ووجهوا بعداء من العراق، وجد السوريون أنفسهم معزولين في المنطقة، كما أنهم كانوا معادين لحركة فتح التابعة لعرفات، حيث بلغ الأمر حد غزو لبنان في عام 1975 لمحاربة الفلسطينيين. وعلى الرغم من ذلك فقد رأوا أنهم في خطر؛ إذ خلقت الثورة الإيرانية في عام 1979 علاقة جديدة، وإن كانت بعيدة، وهي العلاقة التي سمحت للسوريين بزيادة قوتهم في لبنان، مستخدمين موارد إيران الأيديولوجية والمالية. وفي الثمانينيات، وفي أعقاب

غزو إسرائيل للبنان، تكونت ميليشيا شيعية معادية لإسرائيل سُميّت حزب الله. ومن ناحية، فإن حزب الله مجرد جزء من الكوكبة السياسية اللبنانيّة، وهي من ناحية أخرى، قوة مقصود بها محاربة إسرائيل. ولكن مقابل إطلاقها يد سوريا في لبنان، ضمنت إسرائيل تقييد أعمال حزب الله ضد إسرائيل. وقد انهار ذلك الاتفاق في عام 2006، عندما أجبرت الولايات المتحدة القوات العسكريّة السوريّة على الخروج من لبنان، عقاباً على تأييد الجهاديين في العراق، ونتيجة لذلك أنكرت سوريا أي وعد قطعه لإسرائيل.

كلما كانت التفاصيل أعمق، أصبحت هذه المنطقة أكثر تعقيداً وغموضاً على نحو مذهل، ولذلك فإن ملخص العلاقات الاستراتيجية مقبول. فمع توافق مصر والأردن مع إسرائيل، وهو سلام هش يقوم على المصالح المتباينة شديدة الأهمية. ومع توافق مصر والأردن مع إسرائيل، سوريا ضعيفة ومعزولة ولا تمثل تهديداً، أما حزب الله فهو تهديد، ولكنه ليس تهديداً له نقل تهديد إسرائيل بشكل كبير.

يأتي التهديد الأساسي لإسرائيل من داخل حدودها، من الفلسطينيين المحتلين والمعادين. لكن بينما يمكن أن يكون سلاحهم الأساسي، وهو الإرهاب، مؤلماً، فلا يمكن أن يقضي الإرهاب على الإسرائيليّين بشكل مطلق. وحتى عند إضافة حزب الله والقوات الخارجية الأخرى، لا تكون دولة إسرائيل في خطر؛ من ناحية لأن الموارد التي يمكن لتلك القوات استخدامها لتحقيق غاياتها ليست كافية، ومن ناحية أخرى لأن سوريا تحدّد مما يمكن لتلك الجماعات عمله؛ خوفاً من الانتقام الإسرائيلي.

الواقع أن مشكلات إسرائيل قللها الشقاق بين الفلسطينيين؛ فقد كانت فتح، منظمة عرفات، حتى التسعينيات، من القرن الماضي، القوة الرئيسية داخل المجتمع الفلسطيني. وك شأن الحركة الناصرية التي جاءت منها، كانت علمانية واشتراكية ولم يُسْت إسلامية. وخلال التسعينيات ظهرت حماس، وهي حركة فلسطينية إسلامية، شقت صف الفلسطينيين لتخلق في المقام الأول حرّيّاً أهلية، وتسيطر

فتح على الصفة الغربية، وتسسيطر حماس على غزة، وبينما يلعب الإسرائييلون لعبة توازن القوى داخل المجتمع الفلسطيني وكذلك في المنطقة، فهم الآن ودون لفتح ومؤيدون لها ومعادون لحماس. ومن المرجح أن تحارب الجماعتان إحداهما الأخرى، مثلما أنه من المرجح أن تحاربا إسرائيل.

خطر الإرهاب بالنسبة للإسرائييلين، بالإضافة إلى المأساة الإنسانية الشخصية التي يولدها لهم، هو أنه يمكن أن يبعد السياسة الإسرائيلية عن القضايا الاستراتيجية في اتجاه الإدارة البسيطة للتهديد؛ فقتل الإسرائييلين بواسطة الانتهاريين لن يكون مقبولاً، ولا يمكن لحكومة إسرائيلية أن تبقى إن هي تجاهرت هذا لهم. ولكن توازن القوى يجعل إسرائيل آمنة من تهديدات الدول القومية، وتهديد الإرهاب داخل الأرضي المحتلة ثانوي.

ما زالت المشكلة بالنسبة لإسرائيل كما كانت في العصور التوراتية؛ فإن إسرائيل كانت قادرة باستمرار على السيطرة على مصر وأية قوى في الشرق والشمال. وكانت القوى التي على مسافة كبيرة، كبابل وفارس والإسكندر الأكبر وروما، هي التي استطاعت اكتساح مملكة اليهود القديمة. وكانت تلك الإمبراطوريات هي المنافسون الذين لم تكن لدى إسرائيل القدرة على إدارتهم، واشتبكت معهم أحياناً على نحو مفجع لبعضها في تقدير قوتها، أو إساءة تقدير الحاجة إلى الفطنة الدبلوماسية.

يضع الإرهاب إسرائيل في الوضع نفسه الآن؛ فتهديد هذا العنف ليس أنه سوف يقضي على النظام، بل سوف يجعل النظام يتصرف بطرق تجعل قوة كبرى تركز على إسرائيل. ولا يمكن أن يأتي خير من ظهور إسرائيل بشكل ساطع على شاشة الرادار العالمي.

من وجهة النظر الإسرائيلية، يمكن التعايش مع التعاشرة الفلسطينية أو القلاقل الفلسطينية أو الإرهاب الفلسطيني. ولكن ما لا يمكن لإسرائيل تحمله، هو تدخل

قوة عظمى مدفوعة بالأفعال الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، فالقوى العظمى - القوى الإمبراطورية - في مقدورها إنفاق جزء صغير من مواردها الهائلة على القضايا، التي تلبي المصالح الهامشية أو تهدى الرأي العام. وهذا الجزء الصغير يمكن أن يقلل موارد بلد إسرائيل؛ الأمر الذي يقضي بأن تحافظ إسرائيل على ترتيباتها الإقليمية، وتدير الفلسطينيين وإرهابهم بحكمة.

هذه القوة الإمبراطورية الوحيدة الآن هي الولايات المتحدة، وهي بذلك لها مصالح عالمية مختلفة، أهملت بعضها خلال فترة الانشغال بالإرهاب والإسلام المتشدد. ولابد للولايات المتحدة من فصل سياستها الخارجية عن تركيزها على الإرهاب، والانضمام إلى البلدان التي لا ترى الإرهاب على أنه مشكلة العالم الوحيدة، ولا تعتبر الاحتلال الإسرائيلي للأراضي التي بها أعداد كبيرة من الفلسطينيين في مصلحتها.

في الوقت نفسه، هناك قوى إقليمية عديدة، كروسيا وأوروبا، لها تأثير هائل على إسرائيل، وليس بمقدور إسرائيل تجاهل مصالح تلك القوى. وما لم تعيد إسرائيل تقديم رؤيتها للإرهاب والفلسطينيين، فمن الممكن أن تجد نفسها معزولة عن كثير من حلفائها التقليديين، بما في ذلك الولايات المتحدة. ولن يدمر هذا إسرائيل، ولكنه قد يكون شرطاً مسبقاً لدمارها.

كمارينا، لم يكن الدعم الأمريكي لإسرائيل المحرك الأساسي لعداء المسلمين للولايات المتحدة، ولا يؤثر أي تطور للأحداث في إسرائيل بشكل مباشر على المصالح الأمريكية الجوهرية. وبناء على ذلك، كانت الولايات المتحدة ستكتسب القليل بالتباعد عن إسرائيل، أو باجبار الإسرائيليين على تغيير سياساتهم تجاه الفلسطينيين؛ فالواقع أن الأثر النهائي للتبعاد بين الولايات المتحدة قد يكون هو الفرع بين جيران إسرائيل؛ ذلك أنه كما ذكر آنفاً، يزداد الدعم للفلسطينيين كلما زاد ابتعادك عنهم، وذلك الدعم في العالم العربي بلاغي إلى حد كبير.

بخلاف الاشتباكات في لبنان، تحتفظ إسرائيل بميزان قوى مستقر، وتفعل ذلك دون مساعدة من أمريكا، والواقع أن الأردن ومصر يعتمدان على إسرائيل من نواحٍ كثيرة، وكذلك بلدان عربية أخرى. ولن يكتسح الفلسطينيون الإسرائيليين، وعليه فسيظل توازن القوى الإقليمي المعقد في شرق المتوسط كما هو، بغض النظر عما تفعله الولايات المتحدة أو لا تفعله؛ فهو كله يؤدي إلى نتيجة مفادها أنه مادام الصراع الإسرائيلي الفلسطيني قائماً، فإنه ينبغي ترك الأمور على ما هي عليه.

أفضل خيار للرئيس الأمريكي هو تهميش الصراع باعتباره همّاً، دون القيام بالفعل بأي شيء يدل على التغيير؛ إذ ينبغي على الولايات المتحدة أن تبني في السر سياسة فك ارتباط مع إسرائيل، الأمر الذي كان سيبدو أنه يعني ببساطة قبول عدم توازن القوى الحالي. ومع ذلك، فإن غرضه على المدى الطويل كان سيصبح إعادة بناء توازن القوى واحتواء إسرائيل داخل إطاره، دون الإضرار بوجود إسرائيل، وهو مع ذلك كان سيجبر إسرائيل على إعادة النظر فيما هي مصالحها القومية.

لن يبدو ابعاد الولايات المتحدة عن إسرائيل بشكل علني أنه يتبع الفرصة لمصر وسوريا فحسب، بل ستحدث كذلك مشكلات سياسية محلية داخل الولايات المتحدة. من الصحيح أن عدد الأصوات اليهودية صغير، ولكن النفوذ السياسي اليهودي حجمه أكبر بسبب جهود الضغط المنظمة والممولة بدقة. وينضم إلى ذلك المحافظون المسيحيون، الذين ينظرون إلى مصالح إسرائيل على أنها مهمة لاهوئياً ويواجه الرئيس كتلة قوية، لا يريد معادتها. ولهذه الأسباب، ينبغي على الرئيس مواصلة إرسال المبعوثين لوضع خرائط الطريق للسلام، وينبغي له الاستمرار في إدانة كل الأطراف على أية إساءات يرتكبونها. كما ينبغي أن يظل يلقي الخطابات المؤيدة لإسرائيل، ولكن يجب ألا تكون لديه طموحات لتحقيق «سلام دائم»؛ لأن أي جهد نحو تحقيق ذلك الهدف يمكن في الواقع الأمر أن يزعزع استقرار المنطقة.

الأشياء التي كانت الولايات المتحدة تريدها من إسرائيل في الماضي لم تعد موجودة؛ فالولايات المتحدة لا تحتاج من إسرائيل أن تعامل مع الأنظمة الموالية للسوفيت في مصر وسوريا بينما الولايات المتحدة مشغولة في أماكن أخرى. ومع ذلك، فإن إسرائيل لها قيمتها بالنسبة للمشاركة في المعلومات الاستخباراتية، وفي العمل كقاعدة لإمدادات لدعم القتال الأمريكي في المنطقة، ولا تواجه إسرائيل احتمال حرب تقليدية كبيرة في أي وقت قريب، ولا يحتاج الأمر إلى توصيل واسع ومفاجئ للدبابات أو الطائرات كما حدث في عام 1973، كما أنه لا يحتاج إلى المساعدة المالية التي تقدمها الولايات المتحدة منذ عام 1974؛ فاقتصاد إسرائيل قوي ومتناهٍ.

تعني المساعدات الخارجية لإسرائيل ما هو أقل بكثير، مما تعنيه العلاقات الوثيقة مع صناديق التحوط^(*) الأمريكية. وإسرائيل قادرة على الاهتمام بنفسها من الناحية المالية، وما تعنيه المساعدات الخارجية لإسرائيل، التي لا تربطها معايدة رسمية بالولايات المتحدة، هو أنها التزام علني من الولايات المتحدة تجاه إسرائيل، وتستخدم إسرائيل ذلك كورقة في المنطقة ولطمأنة الرأي العام الإسرائيلي. وما حصلت عليه الولايات المتحدة ذات يوم مقابل تلك المساعدات، هو شريك مستقر في المنطقة، لم يكن يمكنها إدارته بلا مثال. والآن لدى الولايات المتحدة شريك بغض النظر عن المساعدات. وعلى الجانب السلبي، توفر المساعدات أساساً للحجج الإسلامية على أن الولايات المتحدة هي مصدر مشكلاتهم كلها، بما في ذلك السلوك الوحشي من جانب الإسرائيليين. ومع أن المساعدات هامشية من حيث أهميتها، فالثمن مرتفع جداً، والتخلّي عن هذا التزام بتقديم المساعدات كان سيساعد إسرائيل - في واقع الأمر - بالقضاء على الحجة الأساسية للوبي المعادي لإسرائيل في الولايات المتحدة.

(*) صندوق التحوط هو أحد أنواع صناديق الاستثمار المشتركة. وتكون غالباً خاضعة لأساليب التحوط، وهو التوزيع في الأدوات المالية التي يكون بينها ارتباط عكسي في حركة الأسعار؛ للحد من خاطر السوق. وبالإضافة إلى ذلك، قد تخضع صناديق التحوط لشروط خاصة، كأن يكون الحد الأدنى للمشاركة في الصندوق مبالغ لا تقل عن مليون دولار للمشتراك الواحد (المترجم).

بطبيعة الحال، هذا تجميل للسياسة الجوهرية، الخاصة بمجرد السماح بإعادة تشكيل توازن القوى. فقد كانت إسرائيل ذات قيمة كبيرة للولايات المتحدة، خلال الجزء الثاني من الحرب الباردة. وبعد الحرب الباردة، قل ما تحصل عليه الولايات المتحدة من هذه العلاقة، بينما ازدادت التكاليف. ولا تدعو المعادلة إلى قطع العلاقات مع إسرائيل، بل تدعو إلى إعادة معايرة على أساس من الواقع الحالي؛ فإسرائيل ليست بحاجة إلى المساعدات الأجنبية، وليس في خطر استراتيجي من القوات التقليدية. وهناك حاجة متبادلة إلى المشاركة في المعلومات الاستخباراتية وتطوير الأسلحة، ولكن هذا في حد ذاته تطور هادئ إلى حد ما.

ليس هناك تحد أخلاقي في هذا الأمر؛ إذ لا يتم التخلص عن حليف ديمقراطي، وبقاء إسرائيل ليس موضع خلاف. وفي الوقت نفسه، مع أن الاستيطان في الضفة الغربية قد يكون مصلحة قومية أساسية بالنسبة لإسرائيل، فهو ليس من مصلحة الولايات المتحدة. وهناك دولتان ذوات سيادة، وهو ما يعني أن كلتاهما عليها تحديد العلاقة. ولابد من النظر إلى كل علاقة من ناحية قيمتها الأوسع معنى للمصلحة القومية، وما كانت تحتاجه الولايات المتحدة من إسرائيل قبل خمسة وثلاثين عاماً، ليس هو ما تحتاجه اليوم.

من الجانب الإسرائيلي، يأتي الضغط الأساسي للتوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين من المخاوف من أنهم سيجدون أنفسهم مبعدين عن الولايات المتحدة، وبشكل خاص الولايات المتحدة بشأن معاملتهم للفلسطينيين. والعلاقات الاقتصادية مهمة لإسرائيل، ولكن العلاقات الثقافية مهمة كذلك. ولكن الإسرائيليين لديهم ضغوط داخلية؛ ففي ظل التشتت الفلسطيني، تحظى فكرة التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين بتأييد محدود. وسوف تتطلب أية تسوية تقديم تنازلات للفلسطينيين لن يرغب الإسرائيليون في تقديمها، وهم في ظل ضعف الفلسطينيين لا يميلون إلى تقديمها.

إن توازن القوى العربي الإسرائيلي ليس على ما يُرام، فقد خرجت مصر والأردن من التوازن، وإسرائيل حرة في خلق الواقع على الأرض. وليس من مصلحة الولايات المتحدة أن يكون لدى إسرائيل، أو أي بلد، حرية العمل في المنطقة. وكما قلت من قبل، لابد أن يكون توازن القوى هو مبدأ الولايات المتحدة الحاكم، ولابد أن تعيد الولايات المتحدة صياغة توازن القوى الإقليمي بالاقتراب أكثر من الدول العربية، من ناحية، والابتعاد عن إسرائيل، من ناحية أخرى. ولا يمثل هذا تهديداً وجودياً لإسرائيل، التي ستمثل تحدياً أخلاقياً؛ فإسرائيل ليست معرضة لخطر السقوط ولا تعتمد على الولايات المتحدة في البقاء، فقد كانت كذلك في الماضي، وليس هذا هو الحال في العقد المقبل. والولايات المتحدة بحاجة إلى مسافة - وسوف تحصل عليها - وسوف تكون هناك مقاومة داخلية. وسوف يكون هناك كذلك دعم سياسي داخلي، وليس هذا تخلينا عن إسرائيل، ولكن العلاقات بين الدولتين لا يمكن تجميدها في نمط عفا عليه الزمن.

العامل المعَقد في هذا التحليل هو بقية العالم الإسلامي. خاصة إيران وتركيا؛ إذ تهدد الأولى بأن تصبح دولة نووية، وسوف تصبح الثانية قوة ذات بأس في المنطقة؛ حيث تخلى عن العلاقات الوثيقة مع إسرائيل. وبعد أن بدأنا بتركيز ضيق على إسرائيل، لابد لنا من الانتقال إلى رؤية أوسع، وهذه هي الطريقة التي يعمل بها توازن قوى الإمبراطورية باعتبارها دراسة حالة.

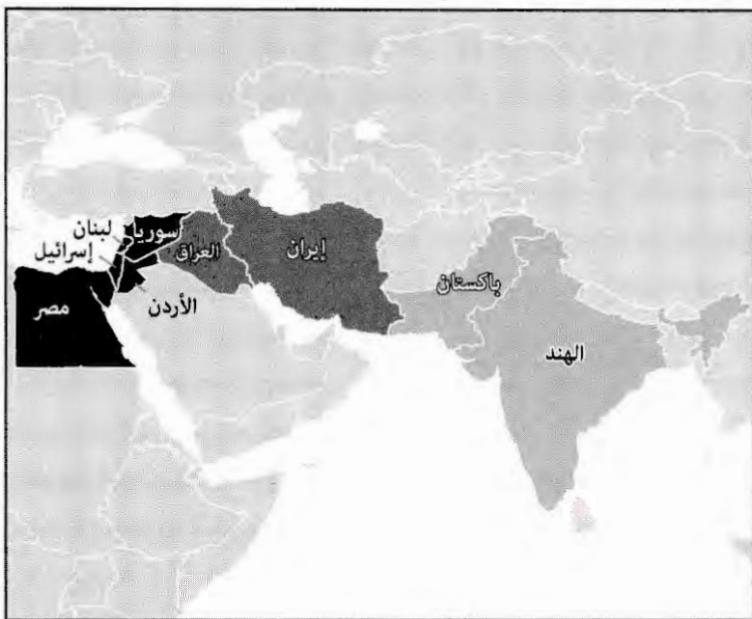
الفصل السابع

انقلاب استراتيجي:

الولايات المتحدة وإيران والشرق الأوسط

بخلاف حالة إسرائيل الخاصة، مازالت المنطقة بين شرق المتوسط وجبال هندوكوش مركز الاهتمام الحالي للسياسة الأمريكية. وكما أشرنا من قبل، فإن الولايات المتحدة ثلاثة اهتمامات أساسية هناك، هي: الحفاظ على توازن القوى الإقليمي، والتأكد من عدم تعطيل تدفق النفط، وهزيمة الجماعات الإسلامية المتمرضة هناك، التي تهدد الولايات المتحدة. وأية خطوة تتذرّها الولايات المتحدة لمعالجة أي من هذه الأهداف، لا بد أن تأخذ في حسبانها الهدفين الآخرين؛ الأمر الذي يزيد درجة صعوبة حتى واحد منها بشكل كبير.

ما يُضاف إلى هذا التحدي، هو تحدي الحفاظ على توازن القوى في ثلاثة أماكن من المنطقة، وهي: العرب والإسرائيليون، والهنود والباكستانيون، والعراقيون والإيرانيون. وكل من هذه التوازنات في حالة تشتت، ولكن التوازن الأكثر أهمية هو ذلك الذي بين الإيرانيين والعراقيين، الذي انهار تماماً مع تفكك الدولة العراقية والجيش العراقي في أعقاب الغزو الأمريكي في عام 2003. وتشوه التوازن الهندي الباكستاني ليس متأخراً إلى حد بعيد؛ ذلك أن الحرب في أفغانستان مازالت ترتعز واستقرار باكستان.



(خريطة) ثلاثة توازنات إقليمية

كما رأينا في الفصل السابق، خلق ضعف الجانب العربي وضعًا، لم يعد الإسرائييليون فيه يشغلون أنفسهم بردود أفعال خصومهم. وفي العقود المقبلة، سوف يحاول الإسرائييليون الاستفادة من ذلك؛ لخلق واقع جديد على الأرض، بينما ستحاول الولايات المتحدة تقييد التحركات الإسرائيلية، بما يتناسب مع بحثها عن التوازن الاستراتيجي.

التوازن الهندي الباكستاني تجربة زعزعته في أفغانستان، وهي منطقة حرب معقدة؛ حيث تسعى القوات الأمريكية لتحقيق هدفين متضاربين، على الأقل طبقاً لما يقال بشكل رسمي. والهدف الأول هو منع القاعدة من استخدام أفغانستان كقاعدة عمليات، والثاني هو خلق حكومة ديمقراطية مستقرة. ولكن حرمان الإرهابيين من ملاذ في أفغانستان يحقق القليل؛ لأن الجماعات التي تتبع مبادئ

القاعدة (القاعدة الأصلية، تلك الجماعة التي قامت حول أسامة بن لادن، لم تعد تعمل بشكل كامل) يمكن أن تنمو في أي مكان من اليمن إلى كليفلاند. وهذا عامل على قدر كبير من الأهمية، عندما تطلب محاولة زعزعة استقرار البلاد، وتدريب الجيش الأفغاني الوليد، وإدارة قوة الشرطة من المجندين الأفغان، والتدخل في السياسة الأفغانية. وليس هناك طريقة لاستقرار البلاد بشكل فعال، يكون عليك فيها القيام بهذا الدور التدولي.

يبدأ حل هذا التعقيد بالاعتراف بأنه ليس لدى الولايات المتحدة مصلحة حيوية في نوع الحكومة التي توجدها أفغانستان، وأنه مرة أخرى لا يمكن للرئيس السماح بأن تكون محاربة الإرهاب هي القوة الأساسية في تشكيل الاستراتيجية القومية.

لكن الاعتراف الأكثر أهمية اللازم لضمان التوازن، على مدى السنوات العشر القادمة، هو أن أفغانستان وباكسستان كيان واحد في الواقع الأمر؛ حيث يشتراكان في الجماعات العرقية والقبائل المختلفة، ولا تعني الحدود السياسية بينهما الكثير. ويزيد مجموع سكان البلدين معاً على 200 مليون نسمة، ولن تستطيع الولايات المتحدة بحوالي 100 ألف جندي فحسب، في المنطقة، فرض إرادتها بشكل مباشر وإقامة النظام على النحو الذي ترضاه.

علاوة على ذلك، ليست القضية الاستراتيجية الأساسية هي أفغانستان في الواقع الأمر، وإنما باكستان. وتوازن القوى المهم بحق في المنطقة هو بالفعل بين باكستان والهند؛ فمنذ الاستقلال يحتفظ هذان البلدان اللذان انفصلا عن الجزء نفسه من الإمبراطورية البريطانية بعلاقات غير مريحة وعنيفة في بعض الأحيان، وكلاهما قوة نووية، وكل منهما مشغول بالآخر. ومع أن الهند هي الأقوى، فإن لدى باكستان تضاريس يمكن الدفاع عنها، رغم أن أراضيها الداخلية أكثر انكشافاً للهند. ومع ذلك، فقد أبقى على البلدين في حالة معارضة ساكنة، – وهو على وجه الدقة ما ت يريد الولايات المتحدة أن يكونوا عليه.

من الواضح أن التحديات الكامنة في هذا التوازن المعقد على مدى السنوات العشر المقبلة هائلة، وإذا بلغ الأمر حد تفكك باكستان تحت الضغط الأمريكي للمساعدة في محاربة القاعدة والتعاون مع القوات الأمريكية في أفغانستان، فسوف تفشل المواجهة مع الهند، تاركة إياها القوة المهيمنة في المنطقة. ولابد حتماً من امتداد الحرب في أفغانستان إلى باكستان؛ الأمر الذي يثير صراعات داخلية، يكون من المحتمل أن تضعف الدولة الباكستانية. وليس هذا مؤكداً، ولكنه ممكن جدًا على نحو لا يمكن استبعاده. ومع عدم وجود أعداء مهمين غير الصينيين، المنعزلين على الجانب الآخر من جبال الهيمالايا، ستكون الهند حرة في استخدام مواردها؛ للهيمنة على حوض المحيط الهندي، ومن المرجح إلى حد كبير أن تزيد من حجم أسطولها البحري لتحقيق ذلك. وسوف تدمر الهند المتصرفة التوازن الذي ترغب الولايات المتحدة في وجوده بشدة، وبذلك تكون قضية الهند - في واقع الأمر - أبرز من قضية الإرهاب، أو بناء الدولة في أفغانستان.

هذا هو السبب في ضرورة أن تكون الاستراتيجية الأمريكية الأساسية في المنطقة على مدى السنوات العشر المقبلة؛ للمساعدة في خلق باكستان قوية وقابلة للبقاء. وستكون أهم خطوة في ذلك الاتجاه، هي تخفيف الضغط عن باكستان بإنهاه الحرب في أفغانستان، ولا تهم الأيديولوجيا المحددة للحكومة الباكستانية، ولا يمكن - كذلك - للولايات المتحدة فرض آرائها على باكستان بحال من الأحوال.

لن تساعد تقوية باكستان على استعادة التوازن مع الهند فحسب، بل استعادة باكستان باعتبارها مغاييرًا لأفغانستان كذلك؛ ففي هذين البلدين المسلمين جماعات ومصالح كثيرة مختلفة مع بعضها، ولا يمكن للولايات المتحدة إدارة ترتيباتها الداخلية. غير أنه يمكنها اتباع الاستراتيجية نفسها، التي اختيرت بعد سقوط الاتحاد السوفيتي؛ فهي بإمكانها السماح بالتوازن الطبيعي، الذي كان قائماً قبل الغزو

الأمريكي لأفغانستان بالعودة، إلى الحد الممكن. وحينذاك يمكن للولايات المتحدة إنفاق مواردها؛ للمساعدة في بناء جيش باكستاني قوي للحفاظ على سلامة الوضع.

من المحتمل أن تعاود القوات الجاهادية في باكستان الظهور، ولكن من المرجح أن يحدث ذلك سواء أكانت الولايات المتحدة متورطة في أفغانستان أم خرجم منها. الأمر ببساطة هو أن الحرب لا أثر لها على هذه الديناميكية، فهناك فرصة ضئيلة لأن يكون الجيش الباكستاني أكثر نجاحاً في قمع الإرهابيين، ولكن هذا ليس مؤكداً وغير مهم على الإطلاق. ومرة أخرى، فإن الهدف الرئيسي التي يتحرك قدماً، هو الحفاظ على توازن القوى الهندي الباكستاني.

كما في حالة التباعد عن إسرائيل، لن يتمكن الرئيس من التعبير عن استراتيجية للتعامل مع أفغانستان وباكستان والهند علناً. ومن المؤكد أنه ما من سبيل أمام الولايات المتحدة كي تبدو متصرة، وسوف تُحل الحرب الأفغانية كما حللت حرب فيتنام، من خلال اتفاقية سلام، يتم التفاوض عليها تسمع للقوات المتمردة. وهي في هذه الحالة طالبان - بالسيطرة. ولن يكون للجيش الباكستاني الأقوى مصلحة في سحق طالبان، ولكنه سوف يقبل السيطرة عليها، وسوف تبقى الدولة الباكستانية، التي ستوازن الهند، وبذلك تسمح للولايات المتحدة بالتركيز على نقاط توازن أخرى في المنطقة.

قلب المنطقة: إيران والعراق

كان توازن القوى بين إيران والعراق لا يزال قائماً حتى عام 2003، عندما دمر غزو الولايات المتحدة كلاً من حكومة العراق وجيشه. ومنذ ذلك الحين، كانت الولايات المتحدة هي القوة الأساسية التي تقيد حركة الإيرانيين، ولكنها أعلنت أنها تعزم سحب قواتها من العراق؛ الأمر الذي سيترك إيران - في ظل حالة الحكومة

العراقية والجيش العراقي - القوة المهيمنة في الخليج الفارسي، ويمثل هذا تحدياً أساسياً لكل من الاستراتيجية الأمريكية والمنطقة شديدة التعقد، ولنأخذ في اعتبارنا التحالفات التي يمكن أن تحدث في غياب الولايات المتحدة.

سكان العراق عددهم حوالي 30 مليون نسمة، وسكان المملكة العربية السعودية عددهم حوالي 27 مليون نسمة، وإجمالي عدد سكان جزيرة العرب حوالي 70 مليوناً، ولكن هذا العدد مقسم على دول متعددة، وبشكل خاص بين المملكة العربية السعودية واليمن، والتي بها حوالي ثلث هذا العدد من السكان، وهو يقع بعيداً جداً عن حقول نفط المملكة العربية السعودية. وفي المقابل، يبلغ عدد سكان إيران وحدها 70 مليون نسمة، وتركيا بها حوالي 70 مليون نسمة. وبالمعنى الأوسع، فسوف تحدد هذه الأرقام، وكيفية تجمع هذه الأعداد من السكان في تحالفات محتملة الواقع الجيوسياسي لمنطقة الخليج الفارسي، الذي يمضي قدماً؛ إذ يمكن لسكان المملكة العربية السعودية - وثروتها - مجتمعة مع سكان العراق أن يكونوا ثقلاً موازناً لأي من تركيا أو إيران وليس لكليهما. وأنباء الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينيات، كان دعم المملكة العربية السعودية للعراق، هو ما أدى إلى أي نجاح تتمتع به ذلك البلد.

مع أن تركيا قوة صاعدة به عدد كبير من السكان، فهي لا تزال قوة محدودة غير قادرة على مد نفوذها حتى الخليج الفارسي، وهي يمكنها الضغط على العراق وإيران في الشمال؛ حيث تصرف انتباهمما عن الخليج، ولكن لا يمكنها التدخل مباشرةً لحماية حقول النفط العربية. وعلاوة على ذلك، فالاستقرار في العراق، والأمر كذلك، في أيدي إيران إلى حد كبير، وقد لا تستطيع إيران فرض نظام موالي لها في بغداد، إلا أن لديها القدرة على زعزعة استقرار بغداد كذلك.

مع تحديد العراق بشكل كبير، وبينما يحارب شعبه البالغ عدده 30 مليوناً بعضه، بدلاً من أن يكون ثقلاً موازناً لأحد، تصبح إيران لأول مرة منذ قرون متحررة من تهديد خارجي كبير من جيرانها. فالحدود الإيرانية التركية جبلية إلى حد كبير؛ الأمر

الذى يجعل العمليات الحربية الهجومية هناك صعبة. وفي الشمال، تفصل إيران عن القوة الروسية أرمينيا وأذربيجان وجورجيا، وفي الشمال الشرقي تركمانستان. وفي الشرق تقع أفغانستان وباكستان، وكلتا هما في فوضى، وإذا انسحبت الولايات المتحدة من العراق، فسوف تكون إيران خالية من أي تهديد مباشر من تلك القوة الهائلة كذلك. وعليه فإن إيران، في الوقت الحالي على الأقل، في وضع غير عادي آمنة من الاجتياحات البرية، وحرة في أن تستكشف في اتجاه الجنوب الغربي.

لأن العراق يعيش حالة من الفوضى، فقد لا تقاوم دول جزيرة العرب إيران، حتى وإن عملوا بشكل متاغم. وللتذكر أن الأسلحة النووية ليست مناسبة لمقتضى هذا الواقع، وسوف تظل إيران القوة المهيمنة في الخليج الفارسي، حتى وإن دمرت أسلحتها النووية. والواقع أن توجيه ضربة لمنشآت العراق النووية وحدها قد يثبت أن له أثراً مضاداً إلى حد كبير، حيث يجعل إيران ترد بطرق غير لطيفة. وبينما لا يمكن لإيران فرض حكمتها على العراق، فهي قد تمنع - إن استُقررت - أية حكومة أخرى من الظهور بخلق الفوضى هناك، حتى مع وجود القوات الأمريكية على الأرض، وقد علقت في جولة جديدة من الحرب الداخلية، ولكن مع توافر عدد أقل من الجنود.

سيكون رد إيران النهائي على الضربة الموجهة إلى منشآتها النووية، هو محاولة غلق مضيق هرمز، حيث يتتدفق حوالي 45 بالمائة من صادرات نفط العالم المحمولة بحرًا عبر هذه القناة الضيقة. ولدى إيران صواريخ مضادة للسفن، والأهم من ذلك أن لديها ألغامًا، وإذا لغمت إيران المضيق، ولم تستطع الولايات المتحدة تطهير ذلك الممر المائي بدرجة معقولة من الثقة، فقد يغلق خط الإمداد. وسوف يسبب هذا ارتفاعاً كبيراً في أسعار النفط، ومن المؤكد أنه سيجهض التعافي الاقتصادي العالمي.

أي هجوم منفرد على منشآت إيران النووية - كذلك النوع من الهجوم الذي يمكن أن تقوم به إسرائيل بنفسها - سيكون ضاراً للمن يقوم به؛ حيث سيجعل إيران أكثر خطورة من أي وقت مضى. والطريقة الوحيدة لتحييد تلك المنشآت دون إحداث

ضرر مصاحب، هي مهاجمة قدرات إيران البحرية كذلك، واستخدام القوة الجوية لتدمير قدرات إيران التقليدية، وسوف يستغرق هذا الهجوم شهوراً (إن كان يستهدف جيش إيران) وفاعليته غير مؤكدة، شأن فاعلية كل الحروب الجوية.



(خرائط) شبه الجزيرة العربية، الخليج الفارسي

لكي تحقق الولايات المتحدة أهدافها الاستراتيجية في المنطقة، فإنه لابد لها من العثور على طريقة لموازنة ثقل إيران، دون الإبقاء على نشر قواتها الحالي (الذى تم تخفيضه بالفعل إلى 50 ألف جندي) في العراق، دون زيادة القوة العسكرية المخصصة للمنطقة. وليس الحملة الجوية الكبيرة ضد إيران توقيعاً مرغوبًا فيه، ولن يمكن للولايات المتحدة الاعتماد على عودة القوة العراقية للظهور كثقل موازن؛ لأن إيران لن تسمح بذلك. ولا بد للولايات المتحدة من الانسحاب من العراق كي تدير مصالحها الاستراتيجية، ولكن مع هذا الانسحاب، لابد أن تفك أفكاراً أصلية.

في العقد المقبل، فإن الخيار الأكثـر مرغوبـية مع إيران سيـتم توصيلـه من خـلال خطـورة، تـبدو غير متصـورة في الوقت الراهنـ. وهذا هو الخيار الذي اختـاره روزـفلـت ونيـكسـونـ، عندما واجـهـتهـما أوضـاع استـراتـيجـية تـبدو مستـحـيلةـ. إنه إقـامـة تحـالـفـاتـ مع بلدـانـ، كان يـنـظـرـ إـلـيـهاـ منـ قـبـلـ عـلـىـ أنهاـ تـهدـيدـاتـ استـراتـيجـيةـ وأخـلاـقـيةـ؛ فـقدـ عـقـدـ روزـفلـتـ تحـالـفـاـ بينـ الـولاـياتـ الـمـتـحـدةـ وـروـسـياـ السـتـالـينـيـةـ، وـتحـالـفـ نـيـكسـونـ معـ الصـينـ الـمـاوـيـةـ، فـيـ كـلـ مـرـةـ لـتـصـدـيـ لـقـوـةـ ثـالـثـةـ، كـانـتـ تـرـىـ عـلـىـ أنهاـ أـكـثـرـ خـطـورةـ. وـفـيـ الـحـالـتـيـنـ، كـانـتـ هـنـاكـ مـنـافـسـةـ أـيـديـولـوـجـيـةـ شـدـيـدةـ بـيـنـ الـحـلـيفـ الـجـدـيدـ وـالـولاـياتـ الـمـتـحـدةـ، وـهـيـ الـمـنـافـسـةـ الـتـيـ اـعـتـرـهـاـ كـثـيرـونـ مـفـرـطـةـ وـمـتـشـدـدـةـ بـالـمـرـةـ. وـرـغـمـ ذـلـكـ، فـإـنـهـ عـنـدـمـاـ كـانـتـ الـولاـياتـ الـمـتـحـدةـ تـواـجـهـ بـدـائـلـ غـيرـ مـقـبـولـةـ كـانـتـ الـمـصـلـحةـ الـاستـراتـيجـيةـ تـغـلـبـ عـلـىـ التـفـورـ الـأـخـلـاقـيـ عـلـىـ الـجـانـيـنـ؛ إـذـ كـانـ بـدـيـلـ رـوزـفلـتـ اـنـتـصـارـاـ أـلـمـانـيـاـ فـيـ الـحـرـبـ الـعـالـمـيـةـ الـثـانـيـةـ. وـبـالـنـسـبةـ لـنـيـكسـونـ، كـانـ السـوـفـيـتـ سـيـسـتـغـلـوـنـ الـضـعـفـ الـأـمـريـكيـ، الـذـيـ سـبـبـهـ حـربـ فـيـنـانـ تـغـيـرـ تـواـزـنـ الـقـوـىـ الـعـالـمـيـ.

جعلـتـ الـظـرـوفـ عـلـىـ الـأـرـضـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدةـ فـيـ وضعـ مشـابـهـ الـآنـ فـيـ موـاجـهـةـ إـيـرانـ؛ فـهـذـانـ الـبـلـدـانـ يـمـقـتـ أحـدـهـمـاـ الـآخـرـ، وـلـاـ يـمـكـنـ لـأـحـدـهـمـاـ القـضـاءـ عـلـىـ الـآخـرـ بـسـهـوـلـةـ، وـلـلـحـقـ.. فـإنـ لـهـمـاـ مـصـالـحـ مـشـرـكـةـ، فـالـأـمـرـ بـيـسـاطـةـ هوـ أـنـ لـكـيـ يـحـقـقـ الرـئـيـسـ الـأـمـريـكيـ أـهـدـافـ الـاسـترـاتـيجـيـةـ، لـابـدـ لـهـ مـنـ السـعـيـ إـلـىـ تـسوـيـةـ الـخـلـافـاتـ معـ إـيـرانـ.

الـوضعـ الـاسـترـاتـيجـيـ الـذـيـ يـبـدـوـ مـسـتـحـيـلـاـ وـيـدـفـعـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدةـ إـلـىـ هـذـهـ الـلـفـتـةـ هوـ كـمـاـ قـلـلـنـاـ مـنـ قـبـلـ -ـ الـحـاجـةـ إـلـىـ الـحـفـاظـ عـلـىـ تـدـفـقـ الـنـفـطـ عـبـرـ مضـيقـ هـرـمزـ، وـتـحـقـيقـ ذـلـكـ فـيـ وـقـتـ يـتـعـيـنـ فـيـهـ عـلـىـ الـبـلـادـ تـخـفـيـضـ قـوـاتـهاـ الـمـخـصـصـةـ لـهـذـاـ الـجـزـءـ مـنـ الـعـالـمـ.

الـسـبـبـ الـذـيـ يـمـكـنـ مـعـ لإـيـرانـ قـبـولـ عـقـدـ اـنـفـاقـ، هوـ أـنـ تـرـىـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدةـ عـلـىـ الـقـدـرـ نـفـسـهـ مـنـ الـخـطـورـةـ وـدـمـرـ الـتـوـقـعـ. وـحـقـيقـةـ الـأـمـرـ أـنـهـ خـلالـ أـقـلـ مـنـ عـشـرـ سـنـاتـ، وـجـدـتـ إـيـرانـ نـفـسـهـاـ وـقـدـ أحـاطـ بـهـاـ الـجـنـودـ الـأـمـريـكـيـونـ عـلـىـ حـدـودـهاـ الـشـرـقـيـةـ

والغربية. إن مصلحة إيران الأساسية هي بقاء النظام، ولابد أن تحاší تدخلًا أمريكيًا ساحقًا، مع ضمان لا يصبح العراق تهديداً مرة أخرى. وفي الوقت نفسه، لابد أن تزيد إيران من سلطتها داخل العالم الإسلامي في مواجهة المسلمين السنة الذين ينافسونها، بل ويهددونها في بعض الأحيان.

عند محاولة تخيل الوفاق الأمريكي الإيراني، ليكن في حسبانكم التدخلات في أهداف هذين البلدين؛ فالولايات المتحدة تخوض حرباً ضد بعض السنة، وليس كلهم، وهو لاء السنة هم كذلك أعداء لإيران الشيعية. ولا تزيد إيران أن يكون هناك جنود أمريكيون على طول حدودها الشرقية والغربية (واقع الأمر أن الولايات المتحدة لا تزيد أن تكون هناك كذلك). وكما تزيد الولايات المتحدة رؤية النفط يواصل تدفقه عبر مضيق هرمز، فإن إيران تزيد الاستفادة من التدفق وليس تعطيله. وأخيراً، يفهم الإيرانيون أن الولايات المتحدة بمفرداتها تمثل التهديد الأكبر لأنهم: حلوا المشكلة الأمريكية وسيكون بقاء النظام الحاكم مضموناً. وتفهم الولايات المتحدة - أو ينبغي أن تفهم - أن بعث الثقل الموازن العراقي لإيران ليس خياراً على المدى القصير فحسب، وأنه مالم ترغب الولايات المتحدة في تقديم تعهد ضخم طوبل المدى بتواجد القوات البرية في العراق - الأمر الذي من الواضح أنها لا تريده - فالحل الواضح للمشكلة في المنطقة، هو تسوية الخلاف مع إيران.

التهديد الكبير الذي يمكن أن ينشأ عن استراتيجية تسوية المشكلات هذه، هو أن تتجاوز إيران حدودها، وتحاول احتلال البلدان المنتجة للنفط في الخليج الفارسي بشكل مباشر. وفي ظل القيود اللوجستية المفروضة على الجيش الإيراني، سيكون من الصعب تحقيق ذلك. وبما أن هذا سيؤدي كذلك إلى تدخل أمريكي سريع، فسيكون هذا العمل العدواني على جزء من الإيرانيين بلا معنى وضاراً للذئاب؛ فإيران بالفعل قوة مهيمنة في المنطقة، والولايات المتحدة ليست مضطرة إلى التصدي للنفوذ الإيراني غير المباشر على جيرانها. وسوف تراوح جوانب نفوذ إيران من المشاركة المالية في

المشروعات الإقليمية، إلى التأثير القوي على حচص أوبك، إلى درجة من التأثير في السياسات الداخلية للبلدان جزيرة العرب. وبمجرد بيان قدر صغير من ضبط النفس، قد يكسب الإيرانيون تفوقاً لا شك فيه وميزة اقتصادية، وهم يرون نفطهم يشق طريقه إلى السوق. وقد يرون كذلك استثماراً كبيراً، يبدأ في التدفق إلى اقتصادهم من جديد.

حتى عند التفاهم مع الولايات المتحدة، ستكون للهيمنة الإيرانية على المنطقة حدود. وسوف تتمتع إيران بمنطقة نفوذ تعتمد على تحالفها مع الولايات المتحدة بشأن قضياباً أخرى، وهو ما يعني عدم عبورها أي خط يدفع إلى التدخل الأمريكي المباشر. وتمرر الزمن، سوف يفيد نمو القوة الإيرانية، داخل إطار هذه التفاهمات الواسحة، كلاً من الولايات المتحدة وإيران. وك شأن الترتيبات مع ستالين وماور، سيكون هذا التحالف الأمريكي الإيراني كريباً لكته ضروري، وسيكون مؤقتاً كذلك.

سيكون الخاسرون الكبار في هذا التحالف بطبيعة الحال، هم *الستة* في جزيرة العرب، بمن في ذلك آل سعود؛ فهم دون العراق عاجزون عن الدفاع عن أنفسهم، ومادام النفط يتدفق ولا تسيطر قوة واحدة بشكل مباشر على المنطقة بكاملها، لن يكون للولايات المتحدة اهتمام طويل المدى بمصلحتهم الاقتصادية والسياسية، وبذلك سوف يعيد الوفاق الأمريكي الإيراني كذلك تحديد العلاقات التاريخية للولايات المتحدة مع السعوديين، وسوف يتغير على السعوديين النظر إلى الولايات المتحدة على أنها ضامن لمصالحها، بينما تحاول التوصل إلى تسوية سياسية مع إيران، وسوف تتغير الديناميكية الجيوبروليتية للخليج الفارسي بالنسبة للجميع.

سوف يكون الإسرائيليون كذلك مهددين، وإن لم يكن ذلك بقدر تهديد السعودية والإمارات الأخرى على الخليج الفارسي؛ فعلى مر السنين كان خطاب إيران المعادي لإسرائيل بالغاً، لكن أفعالها اتسمت بالحذر، ومارست إيران لعبة انتظار مستخدمة البلاغة لغطية الجمود، وفي النهاية، سوف يوقع قرار أمريكي

الإسرائيлиين في الفخ. وتفتقر إسرائيل إلى القدرة التقليدية الالزمة لذلك النوع من الحملة الجوية الموسعة الالزمة لتدمير البرنامج النووي الإيراني. ومن المؤكد أن إسرائيل تفتقر إلى القوة العسكرية الالزمة لتشكيل التحالفات الجيوibliتية لمنطقة الخليج الفارسي. وعلاوة على ذلك، فإن إيران - المقدمة بحلتها الخاص بالحدود الغربية الآمنة والهيمنة على الخليج الفارسي - قد تصبح تصالحية إلى حد كبير. ومقارنة بذلك الفرص، فإنهم يرون إسرائيل قضية صغيرة وبعيدة ورمادية.

حتى الآن، مازال لدى الإسرائيлиين الخيار المحتمل الخاص بضرب إيران من جانب واحد، أملاً في توليد رد إيراني في مضيق هرمز، وبالتالي جزء الولايات المتحدة إلى الصراع. وإذا تحرك الأميركيون والإيرانيون نحو التفاهم، فلن تكون لدى إسرائيل تلك السيطرة على السياسة الأمريكية، ويمكن أن تسبب الضربة الإسرائيلية في رد أمريكي غير مرحب به بالكامل، وليس رد الفعل المتسلسل، الذي كان يمكن أن تأمل فيه إسرائيل ذات يوم.

سوف تكون أكبر صدمة للوفاق الأميركي الإيراني سياسية على الجانبين، فأثناء الحرب العالمية الثانية، صدمت الانفاقية الأمريكية السوفيتية الأميركيين بشدة (كانت صدمة السوفيت أقل؛ لأنهم كانوا قد استوعبوا بالفعل معاهدة عدم الاعتداء، التي وقعاها ستالين قبل الحرب مع هتلر). وصمد وفاق نيكسون ماو - الذي نظر إليه في ذلك الحين، على أنه أمر لا يمكن تصوره - الجانبين معاً، غير أنه ما إن حدث حتى اتضاع أنه أمر يمكن تصوره تماماً، بل يمكن إدارته.

عندما قام روزفلت بترتيبه مع ستالين، كان معرضاً للخطر من جانب يمينه، الذي اعتبرته العناصر الأكثر تطرفاً منه اشتراكياً، يميل بالتأكيد نحو السوفيت. أما نيكسون - وهو معارض يميني للشيوعية - فكانت ظروفه أفضل، وسوف يكون الرئيس أو ربما في موضع روزفلت، دون التهديد الكاسح للشراكة بكثر نسبياً؛ أي ألمانيا النازية.

سوف تعزز الضربة الجوية موقف الرئيس أوباما السياسي، أكثر من الانفصال القائم على المصالح؛ إذ سوف تكون التسوية مع إيران بالغة الصعوبة بالنسبة له، لأنه سوف يُنظر إليها على أنها نموذج للضعف وليس الشدة والمكر. ويعيش الرئيس الإيراني أحmedi نجاد وقتاً أفضل حيث يبيع هذا الترتيب لشعبه - لكن مقارنة بالخيارات - إيران التووية، والضربيات الجوية الممتدة مع كل مالها من عواقب، والوجود متعدد الوحدات طويل المدى غير المرغوب فيه إلى حد كبير للقوات الأمريكية في العراق، ويدو هذا التحالف معقولاً بشكل مثالى.

أظهر نيكسون والصين أن التغيرات الدبلوماسية الكبيرة يمكن أن تحدث بشكل مفاجئ إلى حد كبير، وغالباً ما تكون هناك فترة طويلة من مفاوضات القنوات الخلفية، يعقبها إنجاز تحركه الظروف المتغيرة أو المفاوضات الماهرة.

سوف يحتاج الرئيس الحالي إلى قدر كبير من المهارة السياسية؛ لجعل التحالف معييناً على الحرب على القاعدة، وهو ما يوضح أن إيران، التي يهيمن عليها الشيعة معادية للشّرّة مثلما هي معادية للأمريكيين. وسوف تعارضه جماعتنا ضغط ذاتنا بأأس، هما: المملكة العربية السعودية والإسرائيليون - وسوف تغضب المناورة إسرائيل - ولكن المملكة العربية السعودية سوف يصيّبها الفزع، وهو إحدى المزايا الكبيرة للمناورة، حيث يزيد القطر الأمريكي بشأن سياساتها. ويمكن التعامل مع الإسرائيليين على نحو أكثر سهولة؛ فقط لأن الجيش الإسرائيلي وأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية ينظرون منذ فترة طويلة إلى الإيرانيين، على أنهم حلفاء طارئين ضد التهديدات العربية، حتى عندما يؤيد الإيرانيون حزب الله ضد إسرائيل. وسوف يدين السعوديون هذه الخطوة، ولكن الضغط الذي تمارسه على العالم العربي سيكون جذاباً لإسرائيل. ومع ذلك فليست الجالية اليهودية الأمريكية مثل ما عليه إسرائيل من تعقيد وتشاؤم، فيما يتعلق بهذه الأمور، وسوف يعبر أفرادها عن أنفسهم. بل إن ما ستكون إدارته أصعب، هو جماعة الضغط السعودية، بما تحظى به

من مساندة الشركات الأمريكية، التي تقوم بأعمال في المملكة.

سوف تكون هناك مزايا عديدة للولايات المتحدة، أولاً: مالم تهدد الخطورة المصالح الإسرائيلية بشكل أساسي، فسوف تبين أن الولايات المتحدة لا تسيطر عليها إسرائيل، وثانياً: كما أنها سوف تبني بذلك غير محظوظ بصورة عامة، وهو الملكة العربية السعودية - تلك الدولة التي اهتمت بأنها تحقق ما تريده في واشنطن - إلى أن للولايات المتحدة خيارات أخرى. ومن جهتهم، ليس أمام السعوديين من سبيل آخر، وسوف يتذبذبون بأية ضمائن، توفرها الولايات المتحدة في مواجهة الوفاق الأمريكي الإيراني.

عند ذكر ثلاثين عاماً من العداء مع إيران، سوف يغضب الجمهور الأمريكي، وسوف يتعين على الرئيس صياغة مناورته بتقديم خطاب، يتعلق بحماية البلاد من التهديد الأكبر. وسوف يستخدم الصين بطبيعة الحال كنموذج للمصالحة الناجحة مع من لا يمكن التصالح معه.

وسوف يتعين على الرئيس التعامل مع المعارك العامة الملتوية لجماعات الضغط الأجنبية وتقديم الحجة المؤيدة للتفاهم، غير أنه سيكون عليه الحفاظ على مواقفه الأخلاقية؛ حيث يتذكر أن إيران في نهاية الأمر ليست صديقة أمريكا على نحو يزيد على ما كان عليه ستالين أو ماو.

إذا كانت هناك حاجة، في يوم ما، إلى تفاهمات سرية تم التوصل إليها في الخفاء، فقد قُضي الأمر، وسيظل هذا الترتيب مسكوناً عنه؛ إذ لن يرغب أي من البلدين في إحداث ضرر سياسي داخلي نتيجة للاجتماعات والمصافحات العامة المفرطة. ولكن في النهاية لابد للولايات المتحدة من الخروج من الفخ، ولا بد لإيران من تجنب المواجهة الحقيقة مع الولايات المتحدة.

إيران بلد دفاعي بطبيعة؛ فهي ليست قوية لما يكفي لأن تكون أساس السياسة

الأمريكية في المنطقة أو القضية طويلة المدى الحقيقة - فسكانها مركرون في الجبال المحيطة بحدودها، بينما جزء كبير من وسط البلاد قليل السكان أو غير مأهول بالمرة - ويمكن لإيران إظهار القوة في ظل ظروف خاصة بعينها، كتلك المقبولة حالياً، ولكنها تكون على المدى الطويل إما ضحية للقوى الخارجية أو معزولة.

سوف يمنحك التحالف مع الولايات المتحدة ميزة مؤقتة لإيران في العلاقات مع العرب، ولكن بعد بضع سنوات، سوف يتغير على الولايات المتحدة أن تعيد تأكيد توازن القوى - باكستان عاجزة عن مد نفوذها غرباً - وإسرائيل أصغر وأبعد كثيراً من أن توازن ثقل إيران. وجزيرة العرب على قدر كبير من التشظي، ونفاق الولايات المتحدة في تشجيعها على زيادة سلاحها، أوضح من أن يكون ثقلاً موازناً بديلاً. والبديل الأكثر واقعية هو تشجيع روسيا على مد نفوذها إلى الحدود الإيرانية، وهذا يمكن أن يحدث بطريقة ما، ولكنه سوف يسفر هذا - كما سترى - عن مشكلات كبيرة في أماكن أخرى.

البلد الوحيد القادر على أن يكون ثقلاً موازناً لإيران، وقوة محتملة طويلة المدى في المنطقة هو تركيا. وسوف تصل إلى هذه المكانة خلال السنوات العشر المقبلة؛ بعض النظر عما تفعله الولايات المتحدة، فتركيا تحتل المركز السابع عشر بين أكبر اقتصادات العالم، وهي صاحبة أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط، وهي كذلك لديها أقوى جيش في المنطقة - وباستثناء الروس، وربما البريطانيين - قد يكون أقوى جيش في أوروبا. وكشأن معظم البلدان في العالم الإسلامي، فإن تركيا منقسمة حالياً بين العلمانيين والإسلاميين داخل حدودها، ولكن صراعهم مقيد على نحو أكبر، مما يجري في أنحاء أخرى من العالم الإسلامي.

الهيمنة الإيرانية على جزيرة العرب ليست في مصلحة تركيا؛ لأن لتركيا شهيتها الخاصة بنفط المنطقة، مما يقلل اعتمادها على النفط الروسي، وكذلك لا تزيد تركيا

أن تصبح إيران أكثر نفوذاً منها. ومع أن إيران بها عدد صغير من السكان الأكراد، فإن جنوب شرق تركيا موطن لعدد كبير جداً من الأكراد، وهي الحقيقة التي يمكن لإيران استغلالها. وتستخدم القوى الإقليمية والعالمية الدعم المقدم للأكراد للضغط على العراق وتركيا وإيران أو زعزعة استقرارها، وهذه لعبة قديمة ونقطة ضعف دائمة.

خلال العقد المقبل، سوف يتغير على الإيرانيين تغيير مسار موارد كثيرة؛ كي يتعاملوا مع تركيا. وفي الوقت نفسه، سوف يبحث العالم العربي عن بطل في مواجهة إيران الشيعية، ورغم التاريخ المرير للنفوذ التركي في العالم العربي أثناء الدولة العثمانية، فإن تركيا **الشُّيُّونِيَّة** هي الأفضل على الإطلاق.

في السنوات العشر المقبلة، لا بد للولايات المتحدة من التأكد من أن تركيالن تصبح معادية للمصالح الأمريكية، وأن إيران وتركيا لن تشکلا تحالفًا، من أجل السيطرة على العالم العربي واقتسامه، وكلما زاد خوف إيران وتركيا، كان احتمال حدوث ذلك أكبر. وسوف يتم ترضية الإيرانيين على المدى القصير بوفاقهم مع الأمريكيين، لكنهم سيكونون على علم تام بأن هذا تحالف مصلحة، وليس تحالفًا لصداقة طويلة المدى. والأترال هم المستعدون لتحالف ذي مدى أطول مع الولايات المتحدة، ويمكن أن تكون تركيا ذات قيمة للولايات المتحدة في أماكن أخرى؛ خاصة في البلقان والقوقاز؛ حيث تكون بمثابة حائل أمام التطلعات الروسية.

مادامت الولايات المتحدة محافظة على الشروط الأساسية لاتفاقها مع إيران، فسوف تمثل إيران تهديدًا لتركيا. ومهما كانت ميل الأترال، فسوف يتغير عليهم حماية أنفسهم، ولكي يفعلوا ذلك، لا بد لها من القضاء على النفوذ الإيراني في جزيرة العرب والبلدان العربية الواقعة إلى الشمال من جزيرة العرب - أي العراق وسوريا ولبنان - وسوف يدخلون في ذلك ليس لتجريم إيران فحسب، بل كذلك لتحسين قدرتها على الوصول إلى النفط الواقع إلى الجنوب منها؛ لأنها سوف تحتاج ذلك النفط، ولأنها سوف ترغب في تحقيق أرباح منه.

بينما تتنافس تركيا وإيران في العقد المقبل، فسوف تكون إسرائيل وباکستان معنيتين بتوزن القوى المحلي. وعلى المدى الطويل، لا يمكن لإيران احتواء تركيا - فتركيا حتى الآن بلد أكثر ديناميكية من الناحية الاقتصادية؛ ولذلك يمكنها دعم جيش أكثر تقدماً - والأمر الأهم هو أنه بينما لدى إيران خيارات محدودة من الناحية الجغرافية، فإنه يمكن لتركيا الوصول حتى القوقاز والبلقان ووسط آسيا، وفي النهاية إلى البحر المتوسط وشمال إفريقيا؛ الأمر الذي يوفر فرصاً وتحالفات محروم منها الإيرانيون؛ فلم تكن إيران قط قوة بحرية مهمة منذ القدم، ويسبب موقع مواطنها لا يمكنها أن تكون كذلك مستقبلاً في الواقع الأمر. وفي المقابل، كانت تركيا باستمرار القوة المهيمنة في البحر المتوسط، وسوف تكون كذلك مرة أخرى. وعلى مدى العقد المقبل، سوف نرى بداية صعود تركيا إلى الهيمنة في المنطقة. واللافت للنظر ملاحظة أنه بينما لا يمكننا التفكير في القرن الحالي من قيام تركيا بدور شديد الأهمية، فسوف يكون هذا العقد عقد الإعداد. وسوف يتغير على تركيا تسوية صراعاتها الداخلية وتنمية اقتصادها، وسوف تستمر السياسة الخارجية الحذرية التي اتبعتها تركيا مؤخراً، وهي لن تفرق في الصراعات وسوف تؤثر وبالتالي على المنطقة، غير أنها لن تحدها. ولابد أن تكون الولايات المتحدة رؤية طويلة المدى لتركيا، وتحاشى الضغط الذي قد يقضي على تطورها.

كحل لمشكلات الشرق الأوسط، فإنه لابد للرئيس الأمريكي من اختيار تفاهم مؤقت مع إيران، يعطي إيران ما ت يريد، ويتيح الولايات المتحدة مساحة للانسحاب، وهذا كذلك أساس لعلاقة العداء المشتركة للأصوليين الشيعة. وبعبارة أخرى، لابد للرئيس من وضع جزيرة العرب داخل مجال نفوذ الإيرانيين، بينما يحجم سيطرتهم المباشرة، وبينما يجعل السعوديين، ومعهم آخرون، في وضع بائس.

سوف تواجه هذه الاستراتيجية واقع القوة الإيرانية وتحاول تشكيله. وسواء تم تشكيله أم لا، فسوف يكون الحل الأطول مدى لتوزن القوى في المنطقة هو صعود

تركيا؛ فتركيا القوية سوف تكون نفلاً موازناً لإيران وإسرائيل، بينما يؤدي إلى استقرار جزيرة العرب. وفي الوقت المناسب، سوف يبدأ الأتراك التفاعل بتحدي الإيرانيين، وبذلك سيتم إحياء توازن القوى الأساسي؛ الأمر الذي يؤدي إلى استقرار المنطقة، وسوف يخلق هذا توازنًا إقليميًّا جديداً قوياً، ولكن هذا ليس من أجل هذا العقد.

أرى أن هذا خيار سياسي مفضل في ظل الظروف، ولكنني أرى كذلك أن هذه هي التسليمة الأكثر منطقية، فالبدائل غير مقبولة من الجانبيين، وهناك الكثير جداً من المخاطرة. وعندما لا تكون البدائل غير مرغوب فيها، فإن ما يتبقى -رغم ما يهدو عليه من عبثية- هو التسليمة الأكثر احتمالاً.

ولكي نرى ما سيؤثر على دوائر النفوذ الأوسع وتوازنها، نتجه إلى الهم التالي، وهو التوازن بين أوروبا وروسيا.

الفصل الثامن

عودة روسيا

بدا انهيار الاتحاد السوفيتي وكأنه يشير إلى موت روسيا كلاعب دولي، لكن خبر موتها كان متسرعاً، فدولة بهذا الحجم الكبير، وعلى هذا القدر من الموارد الكثيرة، ولها ذلك الموقع الاستراتيجي، لا تذوب في الهواء. ففي التسعينيات من القرن الماضي، حطم سقوط اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الإمبراطورية الشاسعة التي جمعها القيسar وأبقى الشيوعيون على تماسكها، حيث أبقى موسكو مسيطرة على جزء مما كان بحوزتها في عام 1989. وبقيت موسكوفي^(*) وحدها (وسيبيريا)، تلك المنطقة التي كانت نواة الإمبراطورية، في الأيدي الروسية. ومع ذلك فمادام النواة قد بقيت، فاللعبة لم تنته؛ إذ لا يزال الاتحاد الروسي، الذي ضعف بشدة، باقياً، وسيقوم بدور على قدر كبير من الأهمية في العقد المقبل.

بينما عانت روسيا من انفصال المناطق واقتصاد مدمر، ظهرت الولايات المتحدة باعتبارها القوة العالمية الوحيدة، القادرة على السيطرة على الكوكب بطريقة عارضة ودون مجهود تقريباً. لكن انهيار الاتحاد السوفيتي منح الولايات المتحدة إطاراً زمنياً تقضي فيه على منافسها القديم، بما يضمن أنها قادمة. وكان يمكن للولايات المتحدة الضغط على النظام الروسي بتأييد الحركات

(*) منطقة تاريخية وإمارة قديمة في الغرب الأوسط من روسيا، تمركزت حول موسكو، وتأسست في عام 1280 ككيان مستقل حتى القرن السادس عشر، عندما توحدت مع إمارة أخرى ليشكلا معاً نواة الإمبراطورية الروسية الأولى. وبعد ذلك استُخدم الاسم للمنطقة الممتدة (المترجم).

الانفصالية، أو بزيادة الضغط الاقتصادي؛ فتلك الخطوات كان يمكن أن تؤدي إلى تداعي الاتحاد الروسي بالكامل؛ مما يمكن الشركاء الصغار السابقين من استيعاب ما تبقى، ويشكلون توازن قوى جديداً في أوراسيا.

ومع ذلك، ففي الوقت الذي لم يجد فيه الجهد أنه يستحق المخاطرة، في الغالب لأنه بدا أنه من غير المرجح أن تخرج روسيا من الفوضى التي تعيشها لأجيال، بل لم يجد تدمير ما تبقى من القوة الروسية ضرورياً، لأن الولايات المتحدة كان يمكنها خلق توازن القوى الإقليمي الذي تريده فقط، من خلال مد الناتو ونظام التحالف شرقاً.

لكن الولايات المتحدة كانت معنية بشدة كذلك بمستقبل الترسانة النووية السوفيتية، التي كانت أضخم من الترسانة النووية الأمريكية - وكان المزيد من الفوضى في المنطقة سيجعل الأسلحة في متناول الإرهابيين والسوق السوداء، وغير ذلك من مخاطر - وكانت الولايات المتحدة تريد أن تكون الأسلحة النووية داخل الاتحاد السوفيتي السابق تحت سيطرة دولة يمكن مراقبتها وتشكيلاها، وكانت تلك هي روسيا، وليس أوكرانيا أو روسيا البيضاء أو أي من بقية الدول. وهكذا بينما لم تحفظ الترسانة النووية الروسية الاتحاد السوفيتي، فقد أنقذت الاتحاد الروسي، على الأقل من التدخل الأمريكي.

خلال التسعينيات من القرن الماضي، كانت الدول الروسية الأعضاء في الاتحاد السوفيتي السابق - مثل كازاخستان وأوكرانيا - بحاجة شديدة إلى التنظيم. ومن خلال الاندماج بسرعة وجرأة في الناتو، كان يمكن للولايات المتحدة زيادة قوة تلك الدول المحيطة وتماسكها؛ للحيلولة دون تقدم روسيا وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق كذلك، وسوف تكون روسيا عاجزة عن وقف العملية.

ومع ذلك، بينما كانت لدى الولايات المتحدة خطط لتحقيق ذلك على وجه الدقة، فهي لم تتحرك بالسرعة الكافية؛ إذ جرى استيعاب شرق أوروبا ودول البلطيق في الناتو فحسب، وهو تغير استراتيجي مهم يصبح أكثر أهمية، عندما تأخذ

هذه الحقيقة في الحسبان: عندما كان الاتحاد السوفيتي لا يزال يسيطر على ألمانيا الشرقية، كانت المسافة بين قوات الناتو وسان بطرسبورج حوالي ألف ميل، ولكن بعد انضمام دول البلطيق إلى الناتو، أصبحت المسافة حوالي مائة ميل، ويشكل هذا الإحساس بالمحاصرة والتلاشي والاجتياح السلوك الروسي من الآن فصاعداً.

المخاوف الروسية

مع وجود الناتو على الأعتاب، أصبح الروس مفروعين على نحو مفهوم؛ فقد كان هذا التحالف في رأيهم عسكرياً أولاً وقبل كل شيء، ومهما كان ما عليه نزوعه من طيبة في ذلك الوقت، فإن نرايه المستقبلية لم يكن بالإمكان توقعها؛ إذ كان الروس يعرفون جيداً مدى سهولة تأرجح الأمزجة، حيث تذكر وأبالم كيف تحول الألمان من بلد يتسم بالفوضى والفقر وسلح تسليحاً ضعيفاً في عام 1932 إلى القوة العسكرية المهيمنة في أوروبا، بعد ست سنوات. ولم تروسيا سبباً لأن يوشّع الغرب حلف الناتو، مالم يكن يرغب آجلاً أو عاجلاً في أن يكون في وضع توجيه ضربة. وقال الروس إنه من المؤكد - على أية حال - أنهم ليسوا على وشك غزو أوروبا.

كان هناك في الناتو - وبشكل خاص الولايات المتحدة والدول التي كانتتابعة للاتحاد السوفيتي السابق - من يرغب في انتهاز الفرصة للتتوسيع لأسباب استراتيجية. ولكن آخرين - وبالخصوص الأوروبيون - بدأوا التفكير في الناتو بطريقة مختلفة؛ فبدلاً من رؤية الناتو على أنه تحالف عسكري يركز على الحرب، رأوه أممًا متحدة إقليمية، تقصد إلى دمج الديمقراطيات الليبرالية الصديقة في منظمة، وظيفتها الأساسية الحفاظ على الاستقرار.

كان ضم دول البلطيق أكبر توسيع للناتو؛ إذ بدأت بعده الأحداث في التدخل، فقد خلق صعود فلاديمير بوتين إلى السلطة روسيا مختلفة عن تلك التي كانت موجودة في عهد يلتسين في التسعينيات. وفي الوقت نفسه، كانت المؤسسة التي لم

توقف عن أداء وظيفتها هي الاستخبارات؛ فبعد أن حافظت على تماسك روسيا وإمبراطوريتها لأجيال، عملت أثناء التسعينيات - من القرن الماضي - كدولة مستقلة تقريباً أو منظمة للجريمة. وكان بوتين قد تلقى تدريبه في الكي چي بي، ونتيجة لذلك كان يرى العالم من الناحية الجيوبيوليتيكية وليس الأيديولوجية، وكان يرى - كذلك - أن الدولة القوية ضرورية لاستقرار روسيا، ولذلك فمنذ اللحظة التي تولى فيها السلطة عام 2000، بدأ عملية استعادة القوة الروسية.

طوال ما يزيد على القرن، كانت روسيا تحاول أن تصبح قوة صناعية، يمكنها منافسة الغرب. وعندما رأى بوتين أن روسيا لا يمكنها اللحاق بالغرب، غير الاستراتيجية الاقتصادية للدولة إلى التركيز على تطوير الموارد الطبيعية، كالمعادن والحبوب وبشكل خاص الطاقة، وتصديرها. وكانت الاستراتيجية رائعة لخلقها اقتصاداً يمكن لروسيا استدامته ويستديم هو روسيا. وقد عزز الدولة الروسية بجعله شركة Gazprom ذراعاً للحكومة الروسية مع احتكارها للغاز الطبيعي، كما خلق اعتماداً أوروبياً على الطاقة الروسية، وبالتالي جعل سعي الأوروبيين - وبشكل خاص الألمان - إلى المواجهة أو تأييدها أقل ترجيحاً.

جاءت نقطة التحول في العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا في عام 2004، عندما أقامت الأحداث في أوكرانيا الروس بأن الولايات المتحدة تعتمد تدميرهم، أو على الأقل إحكام السيطرة عليهم. وتغطي أوكرانيا - الدولة كبيرة الحجم - حدود روسيا الجنوبية الغربية كلها، وهي من وجهة نظر روسيا مفتاح الأمن القومي الروسي.



(خريطة) فجوة أوكرانيا كازاخستان

يلغى عرض الأرضي الروسية الواقعة بين أوكرانيا وكازاخستان ثلاثة ميل فقط، وكل نفوذ روسيا في القوقاز - إلى جانب قدر كبير من النفط في خطوط الأنابيب المتجهة إلى الجنوب - يتذبذب عبر هذه الفجوة، ووسط الفجوة تقع قولجاجراد، ستالينغراد سابقاً. وأثناء الحرب العالمية الثانية، ضحى الروس بمليون نفس في المعركة؛ لمنع الألمان من إغلاق هذه الفجوة.

اثئم الفائز الأول في الانتخابات الأوكرانية عام 2004، الرئيس فيكتور يانوكوفيتش Viktor Yanukovich بتلاعب انتخابي واسع المدى، كان مذنبًا فيه بلا شك، ووقعت مظاهرات مطالبة باللغاء للانتخابات، وبنتحي يانوكوفيتش، وإجراء انتخابات جديدة. ورأى موسكو هذه الاحتجاجات، المعروفة بالثورة البرتقالية،

على أنها انتفاضة مؤيدة للغرب، ومعادية لروسيا، ويقصد بها إدخال أوكرانيا الناتو. وقال الروس كذلك إنها بدلًا من أن تكون انتفاضة شعبية، كانت انقلاباً منظماً بعنابة برعاية وكالة الاستخبارات المركزية والاستخبارات البريطانية MI6. وطبقاً لما يقوله الروس، فقد تدفقت المنظمات غير الحكومية والجماعات الاستشارية الغربية على أوكرانيا؛ لتنظيم المظاهرات، والإطاحة بالحكومة الموالية لروسيا، وتهديد الأمن القومي الروسي بشكل مباشر.

من المؤكد أن الأميركيين والبريطانيين كانوا يؤيدون تلك المنظمات غير الحكومية، والاستشاريين الذين كانوا حينذاك يديرون حملات بعض المرشحين المؤيدين؛ للغرب في أوكرانيا سبق أن أداروا الانتخابات في الولايات المتحدة. ومن الواضح أن المال الغربي من مصادر متعددة كان يدخل البلاد، ولكن من وجهة النظر الأمريكية، لم يكن هناك شيء سري أو يمثل خطورة في أي من هذا؛ فقد كانت الولايات المتحدة تفعل فحسب ما كانت تفعله، منذ سقوط حائط برلين، وهو العمل مع الجماعات الديمقراطية لبناء الديمقراطيات.

كانت تلك هي النقطة التي اختلفت عندها الولايات المتحدة وروسيا بشدة؛ إذ كانت أوكرانيا منقسمة بين الفصائل المؤيدة لروسيا وتلك المعادية لروسيا، لكن الأميركيين كانوا يرون أنفسهم على أنهم مؤيدون للديمقراطيين فحسب. وكون الفصائل التي ينظر إليها الأميركيون على أنها ديمقراطية هي كذلك، تلك الفصائل التي يُنظر إليها على أنها معادية للروس محضر مصادفة.

كان الروس يرون أنها ليست مصادفة؛ فهم لديهم ذكريات حية لسياسة الاحتواء التي طالما مارستها الولايات المتحدة في مواجهة الاتحاد السوفيتي، وحينذاك فقط بدا الوعاء أصغر حجماً وأضيق وأشد خطورة بكثيرة. ونظروا إلى الأعمال الأميركيّة على أنها محاولة متعمدة لجعل الدفاع عن روسيا صعباً، وإغارة على

المصالح الروسية الحيوية في القوقاز، تلك المنطقة التي كان للولايات المتحدة فيها بالفعل اتفاقية ثنائية مع جورجيا.

الواقع أن الاحتواء كان استراتيجية أمريكية بطبيعة الحال - بغض النظر عن الطريقة الودية التي جرى التعبير بها عنه - فالمصلحة الأمريكية الأساسية هي باستمرار توازن القوى، وبعد الامتناع عن محاولة تدمير الاتحاد الروسي في التسعينيات، انتقلت الولايات المتحدة إلى خلق توازن إقليمي في عام 2004 أساسه أوكرانيا، مع عزم واضح على ضم معظم بلدان الاتحاد السوفيتي السابق في هذا التقل الموازن للقوة الروسية.

تضاعفت مخاوف روسيا، عندما أرادت الولايات المتحدة في وسط آسيا. ومع ذلك فإنه عندما قررت الولايات المتحدة، في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر، الإطاحة بحكومة طالبان في أفغانستان بسرعة، تعاون الروس بطرفين، أولاً: وفروا القدرة على الوصول للتحالف الشمالي، وهو فصيل موالي لروسيا يعود إلى أيام الاحتلال الروسي وال الحرب الأهلية التي أعقبته، وثانياً: استغلت روسيا نفوذها للحصول على قواعد جوية ويرية في ثلاثة بلدان على حدود أفغانستان، هي: أوزبكستان وطاجيكستان وتركمانستان، يمكن للولايات المتحدة دعم قوات غزوها منها، ومنحت روسيا كذلك مزايا طيران فوق أراضيها؛ الأمر الذي كان بالغ الفائدة مقارنة بالسفر من الساحل الغربي أو أوروبا.

كان فهم روسيا أن هذه القواعد في البلدان المجاورة مؤقتة، لكن بعد ثلاث سنوات لم يُنيد الأمريكيون ما يدل على أنهم سيرحلون في أي وقت قريب. وأثناء ذلك وقع غزو العراق، رغم الاعتراضات الروسية، وغرقت الولايات المتحدة فيما كان من الواضح أنه احتلال طويل المدى، كما أنها كانت متورطة بشدة في أوكرانيا وجورجيا، وكانت تقيم تواجداً كبيراً في وسط آسيا. ومع أن تلك الأعمال قد

لاتبدو شديدة الضرر لمصالح موسكو - عند النظر إليها بشكل منفرد - فهي عند النظر إليها مجتمعة تبدو وكأنها جهد منسق لختن روسيا.

بشكل خاص، قد يُرى الوجود الأمريكي في جورجيا فقط باعتباره استفزازاً متعمداً، لأن جورجيا تقع على الحدود مع روسيا عند منطقة الشيشان الروسية، وكان الروس يخشون من أنه إذا انفصلت الشيشان عن الاتحاد الروسي، فسوف يتفكك البناء كله، حين يحدو الآخرون حذوها. وتقع الشيشان كذلك على المنحدر الشمالي الأقصى لجبال القوقاز، وكانت القوة الروسية قد تراجعت بالفعل مئات الأميال، عند حدودها الأصلية الواقعة بعمق في تلك الجبال. وإذا ما تراجع الروس لمسافة أبعد، فسوف يكونون خارج جبال القوقاز بالكامل، على أرض منبسطة يصعب الدفاع عنها. وعلاوة على ذلك، كان هناك خط أنابيب مهم يمر عبر جروزني، العاصمة الشيشانية، وسوف يكون لفقدانه أثر كبير على استراتيجية تصدير الطاقة الروسية (وإن كان الآن لا يعمل بسبب التخريب الشيشاني).

إذا عدنا إلى التسعينيات من القرن الماضي، فسنجد أن الروس كان يعتقدون أن الجورجيين كانوا يسمحون بتدفق الأسلحة إلى الشيشان، من خلال ما كان يسمى مضيق بانكسيسي، كما كانوا يعتقدون أن الولايات المتحدة، التي كان لها - بصفة خاصة - مستشارون عسكريون في جورجيا، كانت في أفضل الأحوال لا تفعل شيئاً لوقف التهريب، وكانت في أسوأها تشجعه.

انطلاقاً من سياستها الجوهرية، كانت الولايات المتحدة تحاول بناء صداقات في المنطقة، وخاصة مع جورجيا، إلا أنه كان من الواضح للجميع أن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على التلويح الخطير بالقوة؛ إذ كان لا تزال لديها قوة جوية احتياطية، غير أنه على الأرض استُنفذت طاقة قواتها في العراق وأفغانستان.

كان ذلك مهماً من الناحية النفسية، ولكن في ذلك الحين خلقت حرب العراق أثراً سياسياً ضخماً كذلك؛ فالصراع الذي نشأ بين الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا

بستان العراق، وكانت الجفوة الأوروبية العامة تجاه إدارة بوش، تعني أن ألمانيا على وجه الخصوص أقل ميلاً بكثير مما كانت عليه من قبل في تأييد للمخطط الأمريكية الخاصة بتوسيع الناتو، أو المواجهة مع روسيا. بالإضافة إلى ذلك، جعل الروس ألمانيا تعتمد على الغاز الطبيعي الروسي، من خلال تلبيتهم لنصف احتياجات ألمانيا تقريباً، وبذلك لم يكن الألمان في وضع يسمح لهم بالمواجهة. وحددت توليفة الاختلال العسكري والتوتر الدبلوماسي الخيارات الأمريكية بشدة، غير أن الولايات المتحدة واصلت بحكم العادة، محاولة زيادة نفوذها.

في خطاب حالة الاتحاد الذي القاه بوتين في 25 أبريل من عام 2005، أعلن أن سقوط الاتحاد السوفيتي «أكبر كارثة جيوبوليتيكية في القرن». كان ذلك إعلانه العام الذي قصد به العمل على إصلاح بعض نتائج ذلك السقوط. ومع أن روسيا لم تعد قوة عالمية، فقد كانت داخل المنطقةـ في غياب الولايات المتحدةـ قوية على نحو ساحق؛ ففي ظل الحروب في العراق وأفغانستان، كانت الولايات المتحدة غائبة حينذاك. وفي ضوء ذلك، تحرك بوتين لزيادة قدرة جيشه، كما تحرك لتعزيز نظامه بزيادة العائدات من صادرات السلع، وهو قرار عَرَضي في ظل ارتفاع أسعار السلع. كما استخدم القدرات الاستخباراتية لـ«إف إس آر» و«إس في آر»، وهما وريثا «كي چي بي»، لتحديد الشخصيات الأساسية في الاتحاد السوفيتي السابق والسيطرة عليهم، وبما أن معظمهم كانوا ناشطين سياسياً في عهد النظام السوفيتي الحاكم، فقد كانوا إما شيوخين سابقين أو على الأقل معروفين لـ«إف إس آر» من ملفاتهم، وكانت للجميع نقاط ضعف، واستخدم بوتين أقوى موارده لاستغلال نقاط الضعف تلك.

في أغسطس من عام 2008، هاجمت الحكومة الجورجية أوستيا الجنوبية لأسباب لم تتضح بالمرة. وكانت هذه المنطقةـ التي كانت في يوم من الأيام جزءاً من جورجياـ قد انفصلت وأصبحت مستقلة بالفعل منذ التسعينيات، وكانت

متحالفة مع روسيا. ورد بوتين وكأن روسيا كانت تتوقع الهجوم؛ إذ رد الضربة خلال ساعات وهزم الجيش الجورجي، واحتل جزءاً من ذلك البلد.

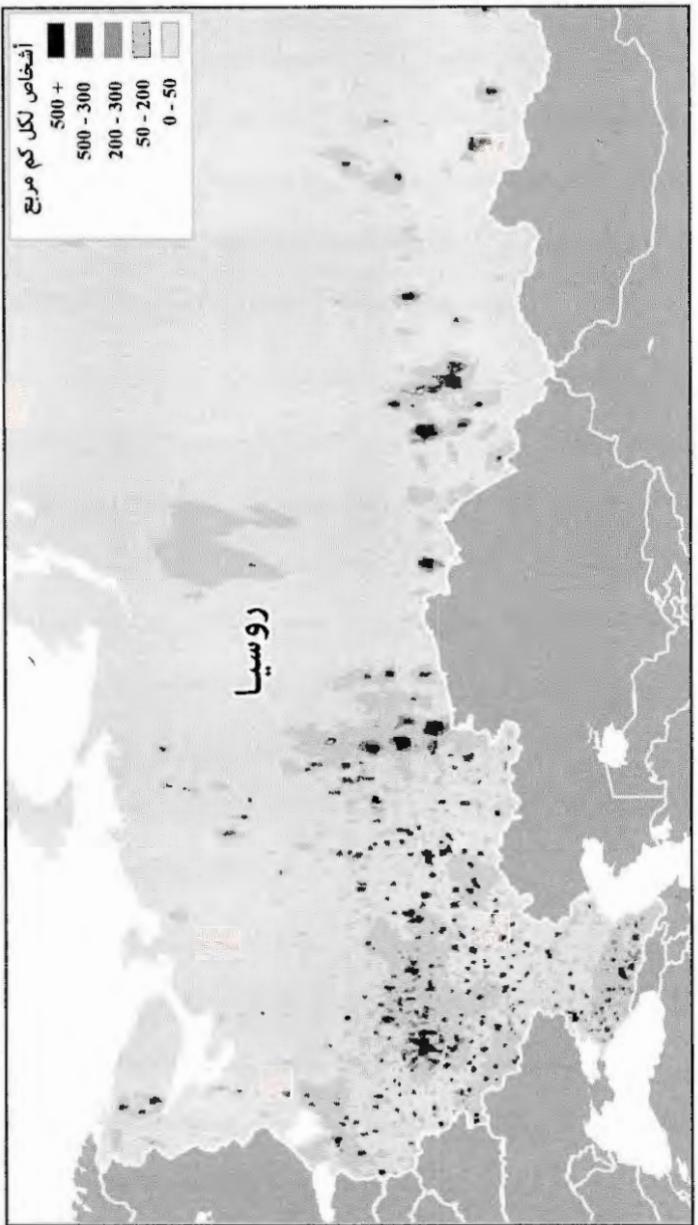
كان الهدف الأساسي من الهجوم بيان أن روسيا مازالت بإمكانها التلويع باستخدام القوة؛ ذلك أن الجيش الروسي انهار في التسعينيات، وكان بوتين بحاجة إلى تبديد تصور أنه لم يعد مناسباً لمقتضى الحال. غير أنه أراد كذلك أن يبين لبلدان الاتحاد السوفيتي السابق أن الصداقة والضمادات الأمريكية لا معنى لها. ورغم أنه كان هجوراً صغيراً ضد دولة صغيرة، إلا أنه كان ضربة موجهة لدولة اقتربت كثيراً من الولايات المتحدة. وأدهشت العملية المنطقة وشرق أوروبا، كما أدهشهما عدم الرد الأمريكي، إلى جانب اللامبالاة الفعلية من جانب الأوروبيين. وأكد التفاسع الأمريكي، الذي اقتصر على الرسائل الدبلوماسية، حقيقة أن أمريكا بعيدة وروسيا قريبة جداً، ومادامت الولايات المتحدة تواصل التزامها بوجود قواتها البرية في الشرق الأوسط، فإن عجزها عن العمل سوف يستمر، ويدأ مؤيدو روسيا في أوكرانيا، بمساعدة من الاستخبارات الروسية، عملية نقض نتائج الثورة البرتقالية. وفي عام 2010 أبدلت الحكومة الموالية للغرب بالرجل الذي أطاحت به الثورة البرتقالية.

سمحت الولايات المتحدة بتحررها شديداًبطء للروس أن يستعيدوا توازنهم، بينما كانت الولايات المتحدة تفقد توازنها الاستراتيجي في العراق. وفي اللحظة ذاتها التي كان يتعين عليها فيها تركيز القوة على الهاشم الروسي؛ لتفعيل نظام الاحتواء الخاص بها، كان للولايات المتحدة قوات في أماكن أخرى، وكان حلفاؤها في أوروبا أضعف من أن تكون لهم أهمية. ولتجنب تلك الخطوات الخطأة والفرصة الضائعة، سوف يتعين على الرئيس الأمريكي تبني استراتيجية جديدة وأكثر ثباتاً في العقد المقبل.

على المدى الطويل، روسيا بلد ضعيف. واستراتيجية بوتين الخاصة بالتركيز على إنتاج الطاقة وتصديرها أداة رائعة قصيرة المدى، ولكنها تفلح فقط إن هي شكلت أساس توسيع اقتصادي كبير. ولتحقيق هذا الهدف الأكبر، لابد لروسيا من التعامل مع نقاط ضعفها الأساسية، غير أن نقاط الضعف هذه متصلة في المشكلات الجغرافية، التي لا يمكن التغلب عليها بسهولة.

على عكس جزء كبير من العالم الصناعي، فإن روسيا لديها عدد سكان صغير نسبياً مقارنة بمساحتها وسكانها متأثرين بشكل كبير، يربطهم بعضهم ما لا يزيد كثيراً على جهاز أمني وثقافة مشتركة. بل إن المدن الكبرى كموسكو وسان بطرسبرج ليست مراكز لمجمعات حضرية عملاقة؛ إذ أنها كيانات قائمة بذاتها تفصلها عن بعضها مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية والغابات. وبغض النظر عن حقيقة أن عدد سكان روسيا يتناقص، فالتوزيع الحالي للسكان يجعل الاقتصاد الحديث، أو حتى التوزيع الكفء للغذاء، صعباً إن لم يكن مستحيلاً؛ ذلك أن البنية التحتية التي تربط المناطق الزراعية بالمدينة سيئة، وكذلك حال البنية التحتية التي تربط المراكز الصناعية والتجارية.

تبعد المشكلة المتعلقة بالاتصال من حقيقة أن أنهار روسيا تسير في الاتجاه الخطأ؛ فهي على عكس أنهار أمريكا - التي تربط الريف الزراعي بالموانئ حيث يمكن توزيع الغذاء - تخلق حدوداً فحسب. لم يحدث قط أن اقترب القياصرة وستاندات سكك حديدهم ولا ستالين بتجويعه من التغلب على المشكلة، وما زال بناء نسيج رابط للاقتصاد الروسي - أنظمة سكك حديدية وطرق - متعثراً. إن لدى روسيا باستمرار قوة عسكرية تفوق اقتصادها، ولكنها لا يمكن أن تواصل ذلك.



لابد لروسيا من التركيز على المدى التصدير بينما لديها المزيتان التوأم، وهما: اعتماد ألمانيا على طاقتها وتشتت أمريكا في الشرق الأوسط، ولا بد أن تحاول خلق الهياكل الدائمة: بعضها محلي والبعض الآخر أجنبي، والتي يمكن أن تظل متماسكة مع بعضها حتى في مواجهة القيود الاقتصادية.

الهيكل الداخلي في سبيله بالفعل إلى الظهور مع توصل روسيا وروسيا البيضاء وكازاخستان إلى اتفاق على اتحاد اقتصادي، وتناقشان الآن العملة الموحدة. وعبر الأرمن والطاجيك عن اهتمامهم بالانضمام إليهما، وسررت روسيا فكرة انضمام أوكرانيا كذلك، وهذه علاقة سوف تتطور إلى اتحاد سياسي من نوع ما، كالاتحاد الأوروبي، وهو تحالف سوف يقطع شوطاً بعيداً في بعث الملامح الأساسية للاتحاد السوفيتي السابق.

أما الهيكل الدولي الذي تحتاجه روسيا فربما يكون أكثر أهمية وإشكالية، وهو يبدأ بأوروبا، وبخاصة ألمانيا. وتحتاج روسيا إلى الوصول إلى التكنولوجيا الموجودة بوفرة لدى ألمانيا، بينما تحتاج ألمانيا إلى الوصول إلى الموارد الطبيعية الروسية؛ فقد خاضت ألمانيا حربين للحصول على تلك الموارد ولكنها فشلت، ولم يتلاشَ اهتمامها بهذه الموارد، لكن وسائله الآن دبلوماسية وليس عسكرية. إن الرغبة في استغلال هذه العلاقة التكاملية ستكون في قلب الاستراتيجية الروسية خلال السنوات العشر المقبلة.

ألمانيا هي قوة الاتحاد الأوروبي المحركة التي تحمل معها - كما سترى - أعباء غير متوقعة؛ فلألمانيا اهتمام قليل بالعمليات الأمريكية في الشرق الأوسط، وليس لها أي اهتمام كان بمد نفوذ الناتو، ومعه النفوذ الأمريكي، إلى الهاشم الروسي؛ إذ إنها تريد تحاشي الولايات المتحدة، وتريد خياراً آخر غير الاتحاد الأوروبي.

والتعاون الأوثق مع روسيا ليس فكرة سيئة من وجهة نظر ألمانيا، وهي فكرة ممتازة من وجهة نظر روسيا. ويعرف بوتين الألمان على نحو جيد، يكفي لفهم خوفهم من الروس وعدم الثقة فيهم. ولكنه يعرفهم كذلك على نحو جيد يكفي لإدراك أنهم تجاوزوا عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، ويواجهون مشكلات اقتصادية خطيرة خاصة بهم، ويحتاجون إلى الموارد الروسية.

إعادة بناء مجال النفوذ الذي يهيمن عليه الروس وخلق علاقات هيكلية مع ألمانيا في آن واحد، فكرة يحتاجها الروس كي ينطلقوا، وينطلقوا بسرعة؛ ذلك أن الزمن ليس في صالحهم، ولابد لروسيا من أن تقنع ألمانيا بأنه يمكنها أن تكون شريكاً يعتمد عليه، دون اتخاذ أية خطوات لتعطيل علاقات الاتحاد الأوروبي أو ألمانيا معها. وسوف تكون هذه التطورات بآلية تساندها قوة حقيقة، وإن كانت انتقالية.

لكي تكون لروسيا أية فرصة للمناورة في السنوات المقبلة، لابد لها من فصل الولايات المتحدة عن أوروبا. وفي الوقت نفسه سوف تفعل أي شيء يمكنها الإبقاء الولايات المتحدة غارقة في العراق وأفغانستان، وإن أمكن في إيران. ومن وجهة النظر الروسية، فإن الحرب الجهادية الأمريكية تشبه فيتنام؛ فهي تخفف عن روسيا عبء التعامل مع الجيش الأمريكي، كما أنها في الواقع الأمر يجعل الأمريكيين متبعين على التعاون الروسي في إجراءات مثل فرض عقوبات على بلدان كإيران. ويمكن للروس أن يجهدوا الأمريكيين إلى مالا نهاية بالتهديد بشحن الأسلحة إلى الجماعات المعادية للولايات المتحدة ولبلدان كإيران وسوريا. وهذا أمر يقيد الولايات المتحدة؛ حيث تحاول إغواء الروس، بينما الشيء الوحيد الذي يريد الروس أن يفعله الأمريكيون هو أن يظلو غارقين دوماً في الحرب.

تكشف هذه الاستراتيجية الروسية ثمن مبالغة أمريكا في التزاماتها نحو الحرب على الإرهاب، كما تبين أنه من الضروري أن تجد الولايات المتحدة ردًا فعالاً على

الإسلام المتشدد، وكذلك ردًا فعالاً على الروس، والاختفاء وراء كل خطوة روسية كابوس جيوبوليتيكي محتمل بالنسبة للأمريكيين.

الاستراتيجية الأمريكية

الاهتمام الأمريكي بأوراسيا - المفهوم أنها روسيا وشبه الجزيرة الأوروبية - مثله مثل الاهتمام الأمريكي بأي مكان؛ كي لا تهيمن قوة واحدة أو تحالف واحد. وسوف يخلق توحيد روسيا وأوروبا قوة ستكون قدرتها السكانية والتكنولوجية والصناعية ومواردها الطبيعية متساوية على أقل تقدير لقدرة أمريكا ومواردها الطبيعية، ومن المحتمل إلى حد كبير أن تفوقها.

خلال القرن العشرين، تصرفت الولايات المتحدة ثلاثة مرات؛ لمنع حدوث الوفاق الروسي الألماني الذي يمكن أن يوحد أوراسيا ويهدد المصالح الأمريكية الأساسية. وفي عام 1917 قلب سلام روسيا المنفرد مع الألمان الموازين ضد الإنجليز والفرنسيين في الحرب العالمية الأولى، وتدخلت الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية، حيث بعثت بامدادات إلى البريطانيين، وبشكل خاص إلى السوفيت، الذين استنزفوا القوات المسلحة الألمانية، ومنعوا الألمان من الاستيلاء على أراضي روسية شاسعة. وفي عام 1944 غزت الولايات المتحدة غرب أوروبا، حيث لم تصد الألمان فحسب، بل السوفيت كذلك. ومن عام 1945 إلى 1991 خصصت الولايات المتحدة موارد ضخمة لمنع السوفيت من الهيمنة على أوراسيا.

لابد أن يكون رد الولايات المتحدة على الوفاق الروسي الألماني، خلال السنوات العشر المقبلة، ردًا نفسه في القرن العشرين. ولابد أن تواصل الولايات المتحدة عمل كل شيء يمكنها؛ لمنع الوفاق الروسي الألماني، والحد من الأثر الذي يمكن أن يكون لمجال تأثير روسيا على أوروبا؛ لأن وجود روسيا القوية عسكريًا نفسه يغير الطريقة التي تتصرف بها أوروبا.

ألمانيا مركز الجاذبية الأوروبيية، وإذا غيرت وضعها فسوف تُقْطَرُ البلدان الأوروبية الأخرى للتغيير بالتبعية، حيث من المحتمل أن يتحرّك ما يكفي من البلدان؛ لجعل ميزان المنطقة كلها يميل. وبما أن روسيا تعيد تشكيل قبضتها على بلدان الاتحاد السوفياتي السابق وتحكّمُها، فسوف تأخذ معها معظم تلك البلدان. ورغم كون العلاقة غير رسمية في البداية، فسوف تقوى بمرور الزمن لتصبح شيئاً أكثر أهمية؛ لأن الأجزاء تتطابق مع بعضها بدقة، يستحيل معها أن يكون الأمر خلاف ذلك. وسوف يكون هذا إعادة تعريف تاريخي للعلاقات الأمريكية الأوروبيية، وهو تغير ليس في ميزان القوى الإقليمي فحسب، بل في ميزان القوى العالمية كذلك، ومع نتائج لا يمكن التنبؤ بها إلى حد بعيد.

بينما أرى أن اتحاداً كونفدرالياً بين روسيا البيضاء وروسيا أمراً مرجحاً، فإن تلك الخطوة سوف تأتي بالجيش الروسي إلى حدود أوروبا. والواقع أن روسيا بالفعل بينها وبين روسيا البيضاء تحالف عسكري. أصف إلى ذلك أن أوكرانيا والقوات الروسية ستكون على حدود رومانيا وال مجر وسلوفاكيا وبلدان البلطيق، وجميعها كانت دولاً تابعة لروسيا. وبذلك تعيد خلق الإمبراطورية الروسية، وإن كان ذلك بشكل مؤسسي مختلف.

ومع ذلك فالبلدان التي وراء خط الجبهة أكثر اهتماماً بشأن الولايات المتحدة منها بشأن روسيا. وهي تنظر إلى الأميركيين على أنهم منافسون اقتصاديون أكثر منهم شركاء، وكقوة تجرهم إلى صراعات لا يريدون المشاركة فيها. ومن ناحية أخرى، يبدو أن الروس متّعاونون اقتصادياً مع الدول الأوروبيّة المتقدمة اقتصادياً. كذلك ترى الدول الأوروبيّة البلدان التابعة لروسيا سابقاً على أنها حاجز مادي أمام موسكو، يضمن بشكل أكبر أن تعمل مع روسيا وتظل آمنة داخل منطقتها. وهي تفهم الفلق الذي لدى الأوروبيين الشرقيين، ولكنها تعتقد أن الفوائد الاقتصادية

للعلاقات، وكذلك اعتماد الأوروبيين الشرقيين على اقتصاد بقية أوروبا، سوف يحافظ على توافق الروس. وقد يقلص الأوروبيون علاقتهم بالأميركيين، ويقيمون علاقة جديدة ذات منفعة متبادلة مع الروس، وتظل لديهم فائدة الحاجز الاستراتيجي كسياسة تأمين، وسوف يمثل هذا مخاطرة كبيرة للولايات المتحدة. ولهذا السبب، لابد للرئيس الأميركي من العمل لاحتواء روسيا، مع السماح لنقط ضعف تلك الدولة المتسلطة بأن تلحق بها الضرر، ولا يمكنه الانتظار حتى انتهاء الحرب بين أمريكا والجهاديين. بل لابد له من العمل على ذلك فوراً.

إذا واصلت ألمانيا وروسيا التحرك نحو التحالف، فحيثما كان البلدان الواقعة بين بحر البلطيق والبحر الأسود - ما كان يُسمى بلدان ما بين البحرين - لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة للولايات المتحدة وسياساتها. ومن بين هذه البلدان، بولندا هي الأكبر وذات الموقع الأكثر استراتيجية، كما أنها البلد الذي لديه أكثر ما يمكن خسارته، ووعي شديد باحتمال الخسارة هذا. وعضوية الاتحاد الأوروبي بالنسبة للبولنديين شيء، لكن أن يعلقوا في وفاق روسي ألماني شيء آخر، فهم وغيرهم من الأوروبيين الشرقيين مرعوبون من جرهم مرة أخرى إلى مجالات النفوذ الخاصة بأحد عدويهما التاريخيين أو كليهما.

لم يكن معظم هذه البلدان مستقلّاً حتى أدت الحرب العالمية الأولى إلى انهيار الإمبراطوريات النمساوية المجرية والروسية والعثمانية والألمانية، وبصورة عامة، كانت مقسمة وخاضعة ومستغلة. وفي حالات مثل المجر، كان القمع معتدلاً، وفي حالات أخرى كان وحشياً. ولكن هذه الدول كافة تذكر الاحتلال بواسطة النازيين ومن بعدهم السوفيت، وكانت تلك احتلالات بشعة. صحيح أن النظمتين الألماني والروسي الآن مختلفان، ولكن بالنسبة للأوروبيين الشرقيين لم يكن الاحتلال منذ زمن بعيد، وشكلت ذكرى ما كان يعنيه أن تَغلَّق في ميدان القوة الألمانية الروسية شخصيتهم الوطنية، وسوف تظل تشكل سلوكهم في العقد المقبل.

يصدق هذا بشكل كبير على بولندا، التي كانت في مرات عديدة مستوًية في ألمانيا وروسيا والنمسا. وكانت التسوية التاريخية، عندما كانت هناك تسويات يتم عملها، هي تقسيم بولندا، وهو ما زال كابوس بولندا الذي يمضي قدماً. وعندما أصبحت بولندا مستقلة بعد الحرب العالمية الأولى، كان عليها أن تخوض حرباً لمنع الزحف السوفيتي. وبعد عشرين عاماً، غزاها الألمان والسوفيت في وقت واحد، بناء على معاهدة سرية للقيام بذلك. وفي نصف القرن التالي من الحرب الباردة كانت الشيوعية كابوساً مطلقاً.

عاني البولنديون في علاقة مباشرة بالأهمية الاستراتيجية لموقعهم؛ حيث تجاور حدودهم مع ألمانيا وروسيا، وتشغل السهل الأوروبي الشمالي الذي يمتد كطريق من ساحل الأطلسي الفرنسي إلى سان بطرسبرج. وتشترك البلدان الأوروبية الأخرى في الرؤية البولندية، ولكنها أكثر أمناً من الناحية الجغرافية وراء جبال الكاريات.

لن يكون لبولندا - المكشوفة على الجانبيين - من اختيار، سوى المضي تبعاً لما يقرره الألمان والروس، وهو ما يمكن أن يكون مفجعاً للولايات المتحدة؛ لذلك فمن مصلحة الولايات المتحدة ضمان استقلال بولندا عن روسيا وألمانيا، ليس بشكل رسمي فحسب، وإنما بخلق اقتصاد بولندي قابل للبقاء يتسم بالحيوية، ويجعله يمكن أن يكون بمثابة نموذج ومحرك لبؤة شرق أوروبا. فبولندا عظمة تاريخية في حل كل من ألمانيا وروسيا، ومن مصلحة أمريكا التأكد من وجودها بقوة فيه. وبولندا المتحالف مع ألمانيا تهدى لروسيا، والعكس صحيح كذلك. ولا بد أن تظل بولندا تهدى الكليهما؛ لأنه لا يمكن أن تدع الولايات المتحدة أياً منهما يشعر بقدر كبير من الأمان.



(خريطة) السهل الأوروبي الشمالي

على مدى السنوات العشر المقبلة، سوف تؤدي العلاقة الأمريكية مع بولندا وظيفتين؛ فهي يمكن أن تمنع الوفاق الروسي الألماني أو تحد منه، غير أنه إذا لم يحدث ذلك، فسوف تخلق ثقلاً موازناً. وتحتاج الولايات المتحدة إلى الحاج إلى بولندا؛ لأنها ليس هناك بديل استراتيجي، لموازنة التحالف بين روسيا وألمانيا. ومن وجهة نظر بولندا، فإنها يمكن أن تحمي صداقتها مع الأمريكيين من جيرانها، غير أن هناك مشكلة خاصة في هذه النقطة؛ فقد اكتوت العقلية الوطنية البولندية بنار عدم مجيء بريطانيا وفرنسا للدفاع عن بولندا ضد ألمانيا في بداية الحرب العالمية الثانية، رغم الضمانات، وحساسية بولندا المفرطة للخيانة سوف يجعلها تفضل التوافق مع القوى المعادية على التحالف مع شريك، لا يمكن الاعتماد عليه. ولهذا السبب، لابد للرئيس أن يتتجنب الظهور متربداً في مقارنته، وهذا يعني اتخاذ قرار استراتيجي غير محمي بشكل ما - وهذا موقف غير مريح باستمرار؛ لأن الرؤساء الصالحين يهتمون بجعل خياراتهم مفتوحة. لكن الإصرار على مساحة أكبر من اللازم للمناورة يمكن أن يقضي على الخيار البولندي في الحال.

عندما شرعت إدارة جورج و. بوش في خلق نظام دفاع ضد الصواريخ البالستية لشرق أوروبا، تحوطت الولايات المتحدة؛ فقد قررت بناء نظام يتصدى لأعداد صغيرة من الصواريخ التي تطلقها البلدان المارقة، وبشكل خاص إيران. واعتزمت وضع نظام رادار في جمهورية التشيك، ووضعت خططًا لنصب الصواريخ في بولندا. وكان ذلك إضافة إلى إرسال أسلحة متقدمة مثل الطائرة المقاتلة F-16 وصواريخ Patriot إلى البولنديين. وكان يمكن وضع النظام في أي مكان، ولكنه وضع في بولندا لتوضيح أن بولندا مهمة للمصالح الاستراتيجية الأمريكية، ولتعزيز التعاون الأمريكي البولندي خارج سياق الناتو، وفهم الروس ذلك وجرروا كل ما يمكنهم لمنعه.

عارض الروس نصب الصواريخ في بولندا، حتى وإن كان النظام سيدافع فقط عن بعض صواريخ، وكانت لدى الروس أعداد هائلة. والواقع أن القضية بالنسبة للروس لم تكن قط الدفاع الصاروخي، بل كانت حقيقة إقامة الولايات المتحدة لأنظمة استراتيجية على الأرض البولندية. وكان لا بد من الدفاع عن نظام استراتيجي، وفهم الروس أن نظام الدفاع ضد الصواريخ البالستية مجرد بداية التزام أمريكي كبير تجاه بولندا.

عندما جاءت حكومة أوباما، أراد قادتها «إعادة ضبط» علاقتهم مع الروس. وأوضح الروس أنهم بينما لا يرغبون في العودة إلى عداءات الحرب الباردة، فمن الممكن أن تمضي الأمور قدماً فقط، إذا سُحب نظام الدفاع ضد الصواريخ البالستية من بولندا. وفي ذلك الحين، كان البولنديون يتظرون إلى النظام على أنه رمز للالتزام أمريكا تجاههم، رغم أن نظام الدفاع ضد الصواريخ البالستية لم يكن يحمي بولندا في واقع الأمر من أي شيء، بل ربما يجعلها هدفاً. وذلك، كان البولنديون، الذين لديهم حساسية من الخيانة، يرغبون بشدة في العلاقة مع واشنطن. وعندما قرر أوباما

نقل نظام الدفاع ضد الصواريخ الباليستية من بولندا إلى سفن قبالة الساحل، أصيب البولنديون بالذعر، اعتقاداً منهم بأن الولايات المتحدة في سبيلها لأن تعقد صفقة مع الروس، ولم تغير الولايات المتحدة مواقفها بشأن بولندا بحال من الأحوال، ولكن البولنديين كانوا مقتنيين بأنها غيرتها.

إذا كانت بولندا تعتقد أنها ورقة مساومة، فسوف تصبح ورقة غير موثوق بها، وبذلك فإنه خلال العقد المقليل قد تفلت الولايات المتحدة بخيانة بولندا مرة واحدة فحسب، وهذه الخطوة يمكن التفكير فيها فقط، إذا كانت ستتوفر ميزة كاسحة. ومن الصعب رؤية ما يمكن أن تكونه تلك الميزة في ظل كون البقاء على إسفين بين ألمانيا وروسيا أمراً في غاية الأهمية للولايات المتحدة.

حالة دول البلطيق أمر مختلف؛ فهي تمثل قدرة دفاعية رائعة بالنسبة للولايات المتحدة، لكنها مشهورة كحربة في وجه سان بطرسبرج، ثاني كبرى المدن الروسية، وحيث تبعد حدود لتوانيا الشرقية حوالي مائة ميل فقط من منسك عاصمة روسيا البيضاء.

رغم ذلك، ليس لدى الولايات المتحدة القوة أو الرغبة في غزو روسيا. وبما أن الموقف الأمريكي عدواني من الناحية الاستراتيجية وداعي من الناحية التكتيكية، تصبح دول البلطيق التزاماً؛ فهي بطولها البالغ حوالي ثلاثة ميل، ولا يزيد عرضها في أي مكان عن مائة ميل، من المستحيل الدفاع عنها. ومع ذلك فهي يمكن أن تعوق حركة الأسطول الروسي في سان بطرسبرج. وبذلك تظل دول البلطيق ميزة، ولكنها ميزة يمكن أن يكون الحفاظ عليها باهظ التكلفة. ولذلك يجب على الرئيس الأمريكي أن يجد ملتمساً تماماً تجاه دول البلطيق بردع الروس، بينما يتزعم أقصى تنازلات من الروس بالنسبة لاتفاقية أمريكية للانسحاب من المنطقة. وفي ظل توتر بولندا، ينبغي تأخير هذه المناورة أطول وقت ممكن. ومما يؤسف له أن الروس

سيكونون واعين بهذه الحقيقة، ومن المحتمل أن يمارس الروس ضغطاً على دول البلطيق - عاجلاً وليس آجلاً - مما يجعل هذا نقطة احتجاج واضحة ومبكرة.

مهما حدث لألمانيا، فمن المهم جدًا للولايات المتحدة أن تحافظ على علاقة ثنائية قوية مع الدنمارك، التي تمنع مياهاها الطلعات من بحر البلطيق. وكذلك مع الترويج، التي توفر رأس الشمال فيها تسهيلات لمنع تحرك الأسطول الروسي في مورامانسك، قيمة لدى الولايات المتحدة، مثلها مثل آيسلندا، باعتبارها منصة رائعة، يتم منها البحث عن الغواصات الروسية. وليس أي منها عضواً في الاتحاد الأوروبي، وأيسلندا مستاءة من ألمانيا بسبب الإجراءات الاقتصادية؛ التي اتخذت أثناء الأزمة المالية في عام 2008، وبذلك يمكن ضمها بتكلفة منخفضة نسبياً.

سوف تكون بقية الحدود مع روسيا جبال الكربات التي تقع وراءها سلوفاكيا والمجر ورومانيا، وهناك ضرورة استراتيجية لمحافظة الولايات المتحدة على علاقات ودية مع هذه البلدان الثلاثة، ومساعدتها في تطوير قدرتها العسكرية. لكن في ظل العقبة التي تمثلها جبال الكربات أمام الغازي، تكون القدرة العسكرية المطلوبة أقل ما يمكن. ولأن هذه البلدان معرضة للخطر على نحو أقل من بولندا، وبالتالي لديها حرية المناورة أكبر؛ فسوف تكون هناك درجة أكبر من التعقد السياسي. لكن مادام الروس لا يتراوون جبال الكربات، ولا يهبط الألمان بهذه البلدان إلى التبعية الاقتصادية التامة، فسيتمكن للولايات المتحدة إدارة الوضع باستراتيجية بسيطة، وهي تقوية تلك الاقتصادات والجيوش، وجعل بقاعها موالية لأمريكا أمراً مفيداً، والانتظار - ولا تفعلوا ما يستفز الروس في منطقة نفوذهم - ولا تفعلوا ما يخرب العلاقات الاقتصادية مع بقية أوروبا، ولا تفعلوا ما يشير قلق بقية الأوروبيين؛ لأن الولايات المتحدة سوف تجرهم إلى الحرب.

في القوقاز، الولايات المتحدة متحالفة الآن مع جورجيا، وهي بلد مازال خاصياً للضغط الروسي، لا يمكن التنبؤ بسياساته الداخلية على المدى الطويل، على أقل

تقدير. وخط البُلْدان التالي، وهو أرمينيا وأذربيجان، إشكالي كذلك، فالأخلي حليف روسي والثانية أقرب إلى تركيا. وبسبب العداء التاريخي لتركيا، فإن ألمانيا أقرب إلى روسيا باستمرار، وتحاول آذربيجان الموازنة بين تركيا وإيران وروسيا.

أن تعلن الولايات المتحدة عن موقف ما في بولندا، ذلك البلد الذي يضم 40 مليون نسمة، أمر، وأن تحافظ على التزامها تجاه جورجيا - وهو بلد يضم 4 ملايين نسمة فحسب وأقل تطورا بكثير من بولندا - أمر أصعب بكثير. والهزيمة في جورجيا في صورة حكومة موالية لروسيا تطلب من المستشارين الروس والقوات الروسية الرحيل، لن تقضي على مكانة أمريكا في القوقاز فحسب، بل ستخلق كذلك أزمة ثقة في بولندا.

الوضع في القوقاز يمكن أن تعالجه تركيا فحسب. فيما انتقلت حدود روسيا شمالاً، الأمر الذي كشف الدول التاريخية الثلاث، فقد ظلت حدود تركيا ثابتة. وبالنسبة للولايات المتحدة، لا يهم ترتيب روسيا مadam في مكان ما في القوقاز. والنتيجة المفجعة الوحيدة ستكون هي احتلال روسيا لتركيا، وهو أمر لا يمكن تصوره، أو التحالف الروسي التركي، وهو خطر أكثر واقعية.

تركيا وروسيا خصمان تاريخيان، وإمبراطوريتان على البحر الأسود، وتتنافسان كلتاهما في البلقان والقوقاز. والأمر الأكثر أهمية، هو أن الروس يتظرون إلى مضيق البوسفور على أنه بوابتهم المغلقة المؤدية إلى البحر المتوسط. وربما تعاون تركيا كذلك مع الروس في العقد المقبل، وبشكل خاص في ظل الاعتماد على النفط الروسي، ولكن فكرة أنها سوف تنقل حدودها في القوقاز جنوباً أو تخلى عن البوسفور بأي شكل كان أمر غير وارد. فتركيا بوجودها فحسب تخدم المصالح الأمريكية فيما يتعلق بروسيا. وبما أن الولايات المتحدة ليس لها مصلحة في التفاصيل الدقيقة الخاصة بمكان احتواء روسيا في القوقاز، ومادام قد تم احتواوها، فإنه يترتب على ذلك ألا تكون هناك أهمية كبيرة للالتزام الأمريكي الواسع تجاه

جورجيا؛ فجورجيا عبء على الولايات المتحدة، ولا تحققفائدة كبيرة لها. ولذلك ينبغي إنهاء الاستراتيجية الأمريكية في جورجيا، فهي من بقايا الفترة التي كان الأمريكيون يعتقدون فيها أن تلك المواقع خالية من المخاطر والتكليف. وفي وقت تتزايد فيه المخاطر والتكليف، يجب على الولايات المتحدة إدارة انكشافها على نحو أكثر حرصاً، مع الاعتراف بأن جورجيا التزام أكثر منها ميزة.

في العقد المقبل، ستكون هناك فرصة لأن تُخرج الولايات المتحدة نفسها من جورجيا والقوقاز، دون إحداث ضرر نفسي لتحالفها الجديد. ولكن من الأرجح أن يخلق التخلّي عن جورجيا شكّاً نفسياً في بولندا وفي منطقة ما بين البحرين، وربما يجعل تلك البلدان تعيد النظر - بسرعة كبيرة - في موقفها، وسوف يزيد الانتظار حتى حدوث مواجهة بين بولندا وروسيا، على أساس حجم الضغط فحسب. ولهذا السبب، فإن إعادة التفكير في جورجيا بأسرع ما يمكن له أربع مزايا، أوّلاً: يمنع الولايات المتحدة الوقت لإعادة الاستقرار إلى نفسية بلدان ما بين البحرين. وثانياً: يوضح أن الولايات المتحدة تتخذ هذه الخطوة لأسباب خاصة بها، وليس بسبب الضغط الروسي، وثالثاً: يوضح للأثراء أنه يمكن للولايات المتحدة تغيير الموقف؛ مما يجعل تركيا التي تتمتع بقدر كبير من الثقة حذرة من الولايات المتحدة، والحذر مفيد أحياناً، ورابعاً: يمكن أن تطالب الولايات المتحدة بامتيازات روسية في وسط آسيا مقابل التراجع في القوقاز.

مادامت الولايات المتحدة مستمرة في القتال في أفغانستان، فإنها تحتاج إلى قدرة غير مقيدة على الوصول إلى البلدان القريبة، التي تعتمد عليها في الدعم اللوجستي، وتحتاج شركات النفط الأمريكية كذلك الوصول إلى مستودعات النفط والغاز في وسط آسيا. وعلى المدى الطويل، سوف ترحل الولايات المتحدة عن أفغانستان، وعلى المدى الطويل لا يمكن للولايات المتحدة أن تكون قوة مهيمنة في المنطقة؛ فالامر ببساطة هو أن الجغرافيا تمنع الهيمنة الأمريكية، والروس يعرفون ذلك.

قدمت الولايات المتحدة وعوّدًا لجورجيا لن تفي بها الآن. ولكننا حين ننظر إلى الصورة الأوسع، تزيد هذه الخيانة قدرة الولايات المتحدة على الوفاء بالتزامات أخرى؛ فجورجيا ذات أهمية قليلة للولايات المتحدة، ولكنها ذات أهمية هائلة للروس، حيث تضمن أمن حدودهم الجنوبية. وسوف يكون الروس مستعدين لدفع ثمن ضخم مقابل جورجيا، وينبغي أن يكون للاستعداد الأميركي للخروج طوعية وثمن كبير قريباً.

لن يكون هذا الشأن هو تزويد إيران بالأسلحة والانضمام إلى نظام عقوبات فعال، إذا فشل التودد الأميركي لإيران. وفي حال نجاحه، يمكن أن تطالب الولايات المتحدة بأن توقف روسيا إرسال شحنات الأسلحة إلى المنطقة، وبشكل خاص إلى سوريا. وإذا تم ذلك في وقت واحد مع التودد إلى إيران، فسوف تجعل اتفاقية ما التودد أكثر أهمية؛ ذلك أنه سيعطي الولايات المتحدة قدرًا أكبر من المصداقية والخيارات الموسعة، وقد يُنكب وقتاً في بولندا كذلك لمراكلة المزايا الأمريكية هناك.

باعتبار جورجيا موطن قدم أمريكي في القوقاز، فهي أقل قدرة على البقاء من آذربيجان، التي لا تقع على حدود روسيا وإيران، وتحتفظ بعلاقاتوثيقة مع تركيا فحسب، بل إنها كذلك مصدر مهم للنفط. وبينما أرمينيا حليف روسي، وجورجيا تفتقر إلى الأساس الاقتصادي القوي، فإن لآذربيجان موارد اقتصادية، ويمكنها أن تكون منصة لانطلاق العمليات الأمريكية، وبذلك ستكون هناك حاجة في العقد المقبل لوجود استراتيجية للانسحاب واستراتيجية للتحالف، وكلتا هما ستفلح؛ أما الاستراتيجية الحالية فلن تفلح.

إذا أقنعت الولايات المتحدة روسيا بأن انسحابها من جورجيا انتقامي، وعلى مراحل وفوق ذلك يمكن الرجوع فيه، فسيتمكنها انتزاع امتيازات لها معنى حقيقي، وهي تبرر وضعها الاستراتيجي. وإلى حد ما، هذه خدعة، ولكن الرئيس الجيد لا بد أن يكون قادرًا على الخداع، وكذلك على تبرير الخيانة.

كيفية إدارة روسيا

لا تهدد روسيا وضع أمريكا العالمي، ولكن مجرد احتمال تعاونها مع أوروبا وبشكل خاص ألمانيا يفتح الطريق أمام أكبر تهديد في العقد، وهو التهديد طويل المدى، الذي لابد من القضاء عليه في مهده. ولا تتوقع الولايات المتحدة من ألمانيا القيام بالدور الذي قامت به في الحرب الباردة، كمنطقة حدودية في مواجهة الإمبراطورية السوفيتية. وفي العقد المقبل، لابد أن تعمل الولايات المتحدة على جعل بولندا على ما كانت عليه ألمانيا في الخمسينيات، رغم أن التهديد الروسي لن يكون بالأهمية نفسها أو القوة نفسها أو اللون الواحد نفسه، الذي كان عليه حينذاك. وفي الوقت نفسه الذي تستمر فيه المواجهة، سوف تدخل الولايات المتحدة وروسيا في تعاون اقتصادي وسياسي في أماكن أخرى، وليس هذه هي الحرب الباردة التي شهدتها والدك، فقد يتعاون البلدان إلى حد كبير في وسط آسيا أو حتى في القوقاز، بينما تواجه إحداهمما الأخرى في بولندا وجبال الكرباس.

على المدى البعيد، يعني الروس من مشكلة، ولا يمكنهم الاحتفاظ بدور كبير في الشئون الدولية. ويملاً اعتمادهم على السلع خزانتهم، ولكنه لا يعني اقتصادهم. وعدد سكانهم في انخفاض شديد، وبنيةهم الاقتصادية لا تتغير. ولكن في الجيوبوليتيكا ليس العقد مدى طويلاً، وانهيار الاتحاد السوفيتي فقط استغرق عقداً من الزمان ليتم. وبالنسبة لهذا العقد، سوف يظل تهديد روسيا وأوروبا قائماً، وسوف يشغل تفكير الرئيس، وهو يحاول استعادة توازن الاستراتيجية العالمية الأمريكية.

الفصل التاسع

عودة أوروبا إلى التاريخ

أوروبا المعاصرة بحث عن الخروج من الجحيم، فقد كان النصف الأول من القرن العشرين مجرراً، من فيردن Verdun إلى أوشويتز^(*)، وعاشوا النصف الثاني من القرن تحت تهديد الحرب النزوية الأمريكية السوفيتية المحتملة، التي تُخاض على أرض أوروبا. وبعد أن أجدها الدم والفوضى، بدأت أوروبا تخيل العالم الذي كل الصراعات فيه اقتصادية ويدبرها البيروقراطيون في بروكسل. بل إنهم بدأوا الحديث عن «نهاية التاريخ»؛ بمعنى أن كل الصراعات الهيجلية الخاصة بالأيديولوجيا تم حلها. وبالنسبة للعشرين عاماً التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي، فقد بدا لهم أنهم وجدوا المدينة الفاضلة الخاصة بهم، ولكن المستقبل الآن أقل ضماناً. وعند التطلع قُدماً إلى السنوات العشر المقبلة، لا أرى عودة إلى الخنادق ومعسكرات الاعتقال، لكنني أرى التوترات الجيوسياسية على القارة تتزايد، ومعها جذور صراع أشد خطورة.

هناك مشكلتان تصنعن المأزق الأوروبي في العقد المقبل، الأولى: هي تحديد نوع العلاقة التي ستكون لأوروبا مع روسيا الناهضة، والثانية هي تحديد الدور الذي ستقوم به ألمانيا، ذلك الاقتصاد الأكثر ديناميكية في أوروبا. وسوف تظل مفارقة

(*) فيردن مدينة شمال شرق فرنسا، شهدت معركة في الحرب العالمية الأولى، صدت فيها القوات الفرنسية هجوماً المائياً ضخماً وفاق عدد الحسائر 700 ألف قتيل. أما أوشويتز فهي مدينة جنوب غرب بولندا، كانت موقع أحد معسكرات الاعتقال التي استجز فيها النازيون اليهود إبان الحرب العالمية الثانية (المترجم).

روسيا - الاقتصاد الضعيف والقوة العسكرية الكبيرة - قائمة، وكذلك ديناميكية ألمانيا. ولابد أن تحدد بقية دول أوروبا علاقتها مع هاتين القوتين كشرط لتحديد علاقتها مع بعضها البعض، وسوف يؤدي توثر هذه العملية إلى ظهور نوع مختلف جدًا من أوروبا في العقد المقبل، وسوف يمثل تحديًا كبيرًا للولايات المتحدة. ولفهم ما يجب عمله فيما يتعلق بسياسة الولايات المتحدة، علينا أولًا التفكير في التاريخ، الذي أوصلنا إلى هذه الفترة الحاسمة.



أوروبا في عام 1815 م

كانت أوروبا مكانًا دمويًّا باستمرار، وبعد عام 1492، عندما أذكت الاكتشافات الجديدة نار المنافسة على الإمبراطوريات البعيدة، شهدت القارة صراعًا من أجل السيطرة على العالم شمل إسبانيا والبرتغال وفرنسا وهولندا وبريطانيا، وهي تلك البلدان الواقعة على المحيط الأطلسي أو بحر الشمال. وبقيت النمسا وال مجر

وروسيا خارج السباق على الإمبراطوريات الاستعمارية، بينما ظلت ألمانيا وإيطاليا تجمعات من الإمارات الإقطاعية المتشرشة والضعيفة.

خلال القرنين التاليين، كانت أوروبا تضم أربعة أقاليم: أوروبا الأطلسية، وإسكندنافيا، وجنوب شرق أوروبا وروسيا، مع وجود حاجز في الوسط، يمتد من الدنمارك إلى صقلية. وكان هذا الحاجز إقليماً ممزقاً إلى ممالك ودوليات صغيرة، غير قادرة على الدفاع عن نفسها، ولكنها كانت توفر دون قصد درجة من الاستقرار لأوروبا.

بعد ذلك، أعاد نابليون تحديد أوروبا. فعندما انطلق شرقاً إلى ألمانيا وجنوباً إلى إيطاليا، حطم التوازن المعقد الذي كان قائماً في هاتين الدولتين الناشتين. والأسوأ، من وجهة نظره، أنه استحدث بروسيا بتحفيزها على أن تصبح قوة أوروبية كبيرة؛ فقد كان البروسيون - أكثر من أي قوم آخرين - هم من خططوا الهزيمة نابليون في معركة واترلو. وبعد نصف قرن، بعد حرب قصيرة وناجحة مع فرنسا في عام 1871، وحدت بروسيا بقية ألمانيا في دولة متماسكة، واكتمل توحيد إيطاليا بصورة عامة في الوقت نفسه تقريباً.

فجأة كان هناك واقع جيوبوليتيكي جديد من بحر الشمال إلى البحر المتوسط. وكانت ألمانيا على وجه الخصوص مثيرة للمتابعة، بسبب القدرة الإنتاجية الضخمة والنمو السريع؛ وكذلك لأن جغرافيتها جعلتها غير آمنة بشكل كبير. ووضع التاريخ ألمانيا في شمال السهل الأوروبي الشمالي، وهو منطقة بها أنهار قليلة تكون بمثابة دفاعات، ولكن بعض الأجزاء الأكثر إنتاجية من هذه الدولة القومية الجديدة كان على الضفة الأخرى من نهر الراين، حيث كانت غير محمية بالمرة. وفي الغرب كانت فرنسا، وفي الشرق روسيا، وكلتا هما تمتت بالقرون التي كانت فيها ألمانيا متشرشة وضعيفة، لكن الآن هناك ألمانيا جديدة مخيفة، هي من الناحية الاقتصادية البلد الأكثر ديناميكية في أوروبا، ولديها جيش قوي وإحساس قوي بعدم الأمان.

في المقابل، كانت ألمانيا ترعبها مخاوف جيرانها؛ فقد كان قادة ألمانيا يعلمون أن دولتهم لا يمكن أن تبقى إذا هاجمتها فرنسا وروسيا في وقت واحد. كما كانوا يعتقدون أن هذا الهجوم سيقع في وقت ما؛ لأنهم كانوا يدركون كم هم مخيفون لجيرانهم. وما كانت ألمانيا لتسمع لفرنسا وروسيا ببدء الحرب في الزمان والمكان اللذين تختارهما، وبذلك وضعت ألمانيا - بداع من خوفها - استراتيجية استباق مقرنة بتحولات.

كانت أوروبا في القرن العشرين تحدها تلك "المخاوف"، التي كانت معقولة ولا يمكن تجنبها الكون الجغرافي هي ما تفرضها. ون غير المستغرب أن بعض الجغرافيا قائم الآن. وقد حاول الأوروبيون إلغاء نتائج الجغرافيا بالقضاء على التزعة القومية، ولكن كما بدأنا نرى، فإنه ليس من السهل كبت التزعة القومية، ولابد للجغرافيا من الحصول على ما تستحقه. وما زالت هذه القضايا تفرض نفسها في حالة ألمانيا، التي هي مرة أخرى، كما كان الحال في القرن الخامس عشر، المحرك الاقتصادي لأوروبا، وتشعر بشدة بعدم الأمان وتحيط بها دول ذات مصالح، يُحتمل أن تكون مختلفة. والسؤال المطروح هو ما إذا كان المنطق الجيوسياسي الذي أدى إلى حروب الماضي سوف تكون له النتائج نفسها أم لا، أو إذا كان يمكن أن تجتاز أوروبا، في السنوات المقبلة، اختبار مجاملة الدول بعضها البعض، والذي غالباً ما فشلت فيه من قبل أم لا.

ُثنت الحربان العالميتان بناءً على سيناريو واحد، فقد اجتاحت ألمانيا التي لا تشعر بالأمان، بسبب موقعها الجغرافي، فرنسا في هجوم خاطف. وكان الهدف في الحالتين هو هزيمة فرنسا بسرعة، ثم التعامل مع روسيا. وفي عام 1914، فشل الألمان في هزيمة فرنسا بسرعة، وحفر الجنود الخندق، وأصبح الصراع حرّاً موسعاً؛ إذ وجد الألمان أنفسهم يحاربون فرنسا وبريطانيا وروسيا في وقت واحد في الشرق والغرب. وفي الوقت ذاته، الذي بدا فيه أن الثورة البلشفية ستتقى ألمانيا بإخراج

روسيا من الحرب، أرسلت الولايات المتحدة جنوداً إلى أوروبا؛ حيث قامت بأول دور كبير لها على المسرح العالمي، ووقفت في وجه التمددات الألمانية.

في عام 1940، نجحت ألمانيا في التغلب على الفرنسيين، لتكتشف فحسب أنها لم تزل عاجزة عن هزيمة الاتحاد السوفيتي. وأحد أسباب ذلك، هو الفصل الثاني من ظهور أمريكا الدرامي؛ إذ قدمت الولايات المتحدة للسوفيت المساعدة، التي جعلتهم يقونون في الحرب؛ حتىتمكن الغزو الأنجلو أمريكي لفرنسا بعد ثلاث سنوات من المساعدة في تدمير ألمانيا للمرة الثانية خلال ربع قرن.

خرجت ألمانيا من الحرب العالمية الثانية وقد أذلتها الهزيمة، ولكن ببربريتها غير المسماة أدتها أخلاقياً كذلك؛ إذ ارتكبت فظائع لا علاقة لها بضروريات الجيوسياسي، وقسمت ألمانيا واحتلها المتتصرون.

دمرت ألمانيا من الناحية المادية، ولكن أعمالها أدت إلى تدمير شيء أهم بكثير، فطوال خمسة عشر عام كانت أوروبا تسيطر على العالم. وقبل بدء موجة التدمير الذاتي التي بدأت في أغسطس من عام 1914، كانت أوروبا تسيطر - بشكل مباشر - على مساحات شاسعة من آسيا وإفريقيا، وسيطرت بشكل غير مباشر على جزء كبير من بقية المعמורה، وسيطرت بلدان صغيرة كبلجيكا وهولندا على مساحات في اتساع الكونغو أو إندونيسيا الحالية.

دمرت الحروب التي أعقبت خلق ألمانيا هذه الإمبراطوريات. وبإضافة إلى ذلك، تركت مذابح العربين وتدمير أجيال من العمال ومبانٍ غير عادية من رأس المال أوروبا منهكة؛ إذ حللت إمبراطورياتها إلى شذرات، تحارب عليها البلدان الوحيدة، اللذان خرجا من الصراع بالقرة والرغبة في التنافس من أجل ما تبقى، وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. ومع ذلك، فقد سعيا في المقام الأول وراء شذرات الإمبراطورية كنظام للتحالفات والعلاقات التجارية، وليس كهيمنة إمبراطورية رسمية.

انتقلت أوروبا من كونها مركزاً لإمبراطورية عالمية إلى كونها أرض المعركة المحتملة للحرب العالمية الثالثة. وفي قلب الحرب الباردة، كان هناك خوف من أن يستولى السوفييت، الذين ساروا إلى وسط ألمانيا، على بقية القارة. وبالنسبة لغرب أوروبا، كان الخطر واضحاً. وبالنسبة للولايات المتحدة، كان التهديد الأكبر هو أن القوة البشرية والموارد السوفيتية سوف يتم الجمع بينها وبين التزعة الصناعية والتكنولوجيا الأوروبية؛ لخلق قوة من المحتمل أن تكون أكبر من الولايات المتحدة. وخوفاً من تهديد مصالحها، ركزت الولايات المتحدة على احتواء الاتحاد السوفيتي حول هامشه، بما في ذلك أوروبا.

تجمعت قضيّات تعد المسرح للأحداث، التي ستقع على مدى السنوات العشر المقبلة: الأولى، كانت مسألة دور ألمانيا في أوروبا، التي كانت تثير الحروب منذ توحيدها في القرن التاسع عشر. والثانية هي انكماش القوة الأوروبية. ومع نهاية السبعينيات، لم يكن بلد غربي واحد، ماعدا الاتحاد السوفيتي، عالمياً بحق؛ إذ تم اختزال بقية الدول إلى قوى إقليمية، في منطقة تضاءلت فيها قوتها الجماعية إلى جانب قوة الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. وإذا كان على ألمانيا العثور على مكان جديد في أوروبا، فقد كان على أوروبا أن تجد لها مكاناً جديداً في العالم.

(خريطة) الامبراطوريات - 1900



كان للحربين العالميتين والتخفيف الكبير للمكانة الذي أعقبهما أثر نفسي عميق على أوروبا؛ إذ دخلت ألمانيا فترة من كراهية الذات، وبدا بقية أوروبا ممزقاً بين الحنين إلى الماضي حيث مستعمراتها المفقودة، والارتياح لأن أعباء الإمبراطورية - وحتى السيادة الحقيقة - رُفعت عنها. وإلى جانب الاستزاف الأوروبي كان هناك الضعف الأوروبي، ولكن بعض مظاهر وضع القوة العظمى بقيت؛ حيث كانت ترمز إليها المقاعد الدائمة لبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، غير أنه حتى امتلاك بعض تلك الدول للأسلحة النووية لم يعن الكثير، فقد علقت أوروبا في ميدان القوة الذي خلقته القوتان العظميان.

كان رد ألمانيا على وضعها المتضائل في العالم المصغر هو الرد الأوروبي؛ حيث اعترفت ألمانيا بمشكلتها الأساسية، باعتبارها مشكلة فاعل مستقل عالق بين قوى معادية. وكان التهديد السوفيتي على ما هو عليه. ومع ذلك فإنه إذا استطاعت ألمانيا إعادة تجديد علاقتها مع فرنسا، ومن خلال ذلك مع بقية أوروبا، فلن تكون عالقة في الوسط بعد ذلك، وكان الحل بالنسبة لألمانيا هو أن تصير مندمجة مع بقية أوروبا، ومع فرنسا بشكل خاص.

كان الاندماج بالنسبة لأوروبا ككل خاتمة لابد منها؛ حيث فرضه التهديد السوفيتي من ناحية، والضغط من الولايات المتحدة من ناحية أخرى. وكانت الاستراتيجية الأمريكية لمقاومة السوفيت هي تنظيم حلفائها الأوروبيين للدفاع عن أنفسهم إذا لزم الأمر، مع ضمان أمنها بالقوات المنشورة بالفعل في القارة. وكان هناك كذلك وعد بمزيد من القوات إن اندلعت الحرب، وفي النهاية وعد باستخدام الأسلحة النووية إذا كانت ضرورية بشكل مطلق. ومع ذلك ستبقى الأسلحة النووية تحت السيطرة الأمريكية، وسوف تنظم القوات التقليدية في شكل قيادة مشتركة داخل منظمة

معاهدة شمال الأطلسي (الناتو)، وخلقت تلك المنظمة قوة دفاع موحدة متعددة الأطراف لأوروبا، كانت تسيطر عليها الولايات المتحدة في واقع الأمر.

كانت للأمريكيين مصلحة مكتسبة في الرخاء الأوروبي، فمن خلال مشروع مارشال وغيره من الآليات، خلقت الولايات المتحدة بيئة مواتية، يتم فيها إحياء الاقتصاد الأوروبي، بينما تخلق كذلك أساساً لقدرة عسكرية أوروبية. وكلما زادت من الرخاء المولّد من خلال التعاون مع الولايات المتحدة، أصبحت عضوية الناتو أكثر جاذبية. وكلما كان التناقض بين ظروف المعيشة في الكتلة السوفيتية وغرب أوروبا، كان احتمال أن يولد هذا التناقض قلاقل أكبر في الشرق. وكانت الولايات المتحدة تؤمن أيديولوجياً وعملياً بحرية التجارة، ولكنها بالإضافة إلى ذلك كانت ت يريد أن تربى اندماجاً أكبر بين الاقتصادات الأوروبية، من أجلها هي، ولربط التحالف المحتمل أن يكون صعب المراس في بعضه.

كان الأميركيون يرون الاتحاد الاقتصادي الأوروبي حسناً للناتو، وكان الأوروبيون يرون أنه سبيلاً ليس فقط للتعافي من الحرب، بل كذلك للعثور على مكان لأنفسهم في عالم، هبط بهم إلى مكانة القوى الإقليمية على أحسن تقدير. وكان لا بد من العثور على القوة، إذا كان هناك ما يمكن استعادته منها، في نوع من الاتحاد الفيدرالي، وكانت تلك هي الطريقة الوحيدة للموازنة بين أوروبا والقوىتين العظميين. وكان ذلك الاتحاد الفيدرالي سيحل كذلك المشكلة الألمانية بدمج ألمانيا مع أوروبا؛ حيث يجعل الآلة الاقتصادية الألمانية غير العادلة جزءاً من النظام الأوروبي. واحدة القضايا الرئيسية في السنوات العشر المقبلة، هي ما إذا كانت الولايات المتحدة ستستمر في رؤية الاندماج الأوروبي بالطريقة نفسها أم لا.

في عام 1992، أنشأت معاهدة ماستريخت Maastricht الاتحاد الأوروبي، ولكن المفهوم كان في واقع الأمر حلماً أوروبياً قديماً. تعود سوابقه إلى أوائل

خمسينيات القرن العشرين والجماعة الأوروبية للصلب والفحم، وهي كيان ذو مركز اهتمام ضيق تحدث قادته عنه، حتى في ذلك الحين، على أنه أساس لاتحاد فيدرالي أوروبي.

من المصادفة، ولكنها مصادفة شديدة الأهمية، أنه بينما ولدت فكرة الاتحاد الأوروبي إبان الحرب العالمية، فقد خرج إلى النور رداً على انتهاء الحرب الباردة. وفي الغرب، تراخي الوجود الكاسح للناتو وضوابطه بشأن الدفاع والسياسة الخارجية بشكل كبير. وفي الشرق، وجد سقوط سور برلين وانهيار الاتحاد السوفيتي دولًا ذات سيادة تخرج من الظل، وتلك هي اللحظة التي استعادت فيها أوروبا السيادة، التي كانت قد فقدتها، ولكنها تكافح الآن لتحديد她的.

كان متصرّفاً أن يخدم الاتحاد الأوروبي غرضين، الأول: هو اندماج غرب أوروبا في اتحاد فيدرالي محدود يحل مشكلة ألمانيا من خلال ربطها بفرنسا، وبالتالي يحد من تهديد الحرب. أما الثاني، فهو خلق وسيلة لإعادة دمج شرق أوروبا في الجماعة الأوروبية.. وتحول الاتحاد الأوروبي من إحدى مؤسسات الحرب الباردة، التي تخدم غرب أوروبا في سياق التوترات الشرقية الغربية إلى إحدى مؤسسات ما بعد الحرب الباردة، المقصود بها ربط أجزاء أوروبا بعضها. وبالإضافة إلى ذلك، كان يُنظر إليه على أنه خطوة نحو إعادة أوروبا إلى موقعها السابق كقوة عالمية - فإن لم يكن ذلك كدول فرادى، فكجامعة متساوية للولايات المتحدة، وفي هذا الطموح وقع الاتحاد الأوروبي في مشكلات.

مشكلة الاتحاد الأوروبي

في أواخر القرن الثامن عشر، عندما شكلت ثلاث عشرة مستعمرة بريطانية، حُررَّرت حدثاً الكونفدرالية الأمريكية الشمالية، كانت حلاًًا عملياً للقضايا الاقتصادية والسياسية. ولكن الولايات المتحدة الأمريكية - وهي ما باتت تُعرف به

تلك الكونفيدرالية - كان يُنظر إليها على أنها مهمة أخلاقية تفرضها حقائق أعلى، بما في ذلك فكرة «أن البشر خلقوا متساوين، وأن خالقهم جباهم بحقوق معينة، لا يمكن نكرانها والتصرف بها». وكانت الولايات المتحدة راسخة كذلك في فكرة أنه مع فوائد المجتمع الليبرالي، تأتي مخاطر الالتزامات. وقال بينيامين فرانكلين Benjamin Franklin: «هؤلاء الذين يتخلون عن الحرية الأساسية؛ ليحصلوا على القليل من الأمان المؤقت لا يستحقون الحرية ولا الأمان». وفي الولايات المتحدة - ومع وجود تلك الآراء في جوهرها - سارت أفكار الرفاهية المادية والغرض الأخلاقي جنبًا إلى جنب.

ُخلقت الولايات المتحدة كذلك باعتبارها اتحادًا فيدراليًا، يضم ما يمكن تسميتها بالدول المستقلة، التي تشتراك في اللغة المشتركة لكنها مختلفة بشكل كبير في نواحٍ أخرى. وعندما أدت تلك الاختلافات إلى الانفصال، شنت معظم دول الولايات المتحدة حرباً للحفاظ على الاتحاد. وكان ذلك الاستعداد للتضحية سيصبح مستحيلاً، ما لم يُنظر إلى الولايات المتحدة على أنها مشروع إخلاقي مثلما هو عملي.

في الولايات المتحدة، أكدت الحرب الأهلية أن الحكومة الفيدرالية ذات سيادة معتبرة في الشئون الداخلية، وذات سيادة مطلقة في الشئون الخارجية. ووضع الانتصار الفيدرالي حدًا لادعاءات الدول الكونفيدرالية بأن السيادة مسئولية كل منها على حدة.

في المقابل، مازال النموذج الكونفيدرالي في الاتحاد الأوروبي قائماً، والسيادة مسئولية كل دولة قومية على حدة. وحتى على مستوى افتراضيته الأكثر أساسية، يضع الاتحاد الأوروبي حدوداً صارمة على مطالباته بالسلطة وحقه في قيادة التضحية. وهذا الاتحاد مازال غريباً؛ لعدم كون أوروبا بكمالها جزء منها - ويشترك

بعض أعضائه في العملة، ولا يشترك آخرون - وليست هناك سياسة دفاعية موحدة، ناهيك عن عدم وجود جيش أوروبي. وعلاوة على ذلك، كان لكل دولة من الدول المشاركة فيه تاريخها وحياتها الفريدة، وعلاقتها الفردية بفكرة التضحية، والسلطة العسكرية للعمل على المستوى الدولي، وهي جزء لا يمكن الاستغناء عنه من القوة العالمية، تحفظ بها الدول المفردة كذلك. ومازال الاتحاد الأوروبي علاقه انتقائية، خلقت من أجل مصلحة أعضائه، وإذا أصبح مثيراً للمشكلات، فإنه يمكن للدول الرحيل، فليس هناك حظر على الانسحاب.

الاتحاد الأوروبي في أساسه اتحاد اقتصادي، والاقتصاد، على عكس الدفاع، وسيلة لتعظيم الرخاء. ويعني هذا التقييد أن التضحية بالأمان من أجل غرض أسمى تناقض في اللغة؛ لأن الاتحاد الأوروبي جمع بين الأمان والرفاهية كغرض أخلاقي. والأمر ببساطة هو أنه ليس هناك أساس لذلك النوع من الخطاب الملهم، الذي يمكن أن يبحث أي شخص على القتال والموت للحفاظ على مُثل الاتحاد الأوروبي.

بينما نتطلع إلى العقد المقبل، يتداعى التوازن الدقيق الذي وضع لاحتواء ألمانيا؛ ليس لأن ألمانيا تريده أن يتداعى، وإنما لأن الظروف تغيرت تغييراً كبيراً.

بدأ الانحلال أثناء أزمة 2008 المالية. وكانت ألمانيا واحدة من القوى الاقتصادية الرئيسية منذ ستينيات القرن العشرين، عندما خرج القسم الغربي بنجاح من دمار الحرب العالمية الثانية. وأُجبر انهيار الشيوعية في عام 1989 الغرب المزدهر على استيعاب الشرق الفقير، وهو عبء اقتصادي. ومع أن ذلك كان مؤلماً، فقد استواعت ألمانيا على مدار العقد التالي بقيتها الفقيرة، وظلت البلد الأقوى في أوروبا، راضية بترتيبات الاتحاد الأوروبي الاقتصادية والسياسية. وكانت ألمانيا قوتـه الرائدة، ولكنها مع ذلك واحدة من كثير، ولم تكن تطمع في مزيد من الهيمنة، ولم تكن بحاجة إليها.

عندما وقعت أزمة 2008 المالية عانت ألمانيا، كما عانى الآخرون، ولكن اقتصادها كان قوياً بما يكفي لامتصاص الصدمة. وكانت الموجة الأولى من الدمار أشد ما تكون في شرق أوروبا، وهي المنطقة التي خرجت منذ فترة قريبة فحسب من الهيمنة السوفيتية، وكان النظام المصرفي هناك قد أنشأته أو استحوذت عليه بلدان غرب أوروبا، وبشكل خاص بنوك من النمسا والسويد وإيطاليا، بل وكذلك البنوك الألمانية. وفي أحد البلدان، وهو جمهورية التشيك، كان 96 بالمائة من النظام المصرفي مملوكةً للبلدان أوروبية أخرى، وبما أن الاتحاد الأوروبي قبل الكثير من تلك البلدان - جمهورية التشيك وبولندا وسلوفاكيا والمجر ورومانيا وبلغاريا، وكذلك دول البلطيق القومية لاتفيا ولتوانيا وإستونيا - فقد بدا أنه ليس هناك ما يدعو للارتفاع من ذلك. ولكن رغم كون بلدان شرق أوروبا تلك جزءاً من الاتحاد الأوروبي، فقد كانت لا تزال لها عملاتها الخاصة، ولم تكن تلك العملات أضعف من اليورو فحسب، بل كانت أسعار فائدتها أعلى.

ناشتنا في فصل سابق المشكلة التي خلقتها انتعاش الإسكان وقروض الرهن العقاري في شرق أوروبا المقومة باليورو والفرنك السويسري، بل والين. وكانت البنوك في بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى تمتلك الكثير من بنوك شرق أوروبا، التي كانت تستعمل اليورو، وكانت تحت الإشراف المالي للبنك المركزي الأوروبي والنظام المصرفي للاتحاد الأوروبي، وكانت بلدان شرق أوروبا في الوضع الغريب الخاص بعدم امتلاك أنظمتها المصرفية المحلية. وبدلًا من أن تشرف عليها حكوماتها، كانت بنوكها تخضع للإشراف الأجنبي وإشراف الاتحاد الأوروبي. والدولة التي لا تسيطر على نظامها المالي، تكون قد قطعت شوطاً طويلاً نحو فقدان سيادتها، ويشير هذا إلى مشكلة الاتحاد الأوروبي المستقبلية. واحتفظ الأعضاء الأقوى، كألمانيا، بسيادتها وعززتها أثناء الأزمة المالية، بينما شهدت الدول الأضعف تدني سيادتها، وسوف يتبعن معالجة هذا الاحتلال في العقد المقبل.

بما أن الاتحاد الأوروبي كان كياناً اقتصادياً واحداً، وبما أن بلدان أوروبا الشرقية كانت لديها موارد قليلة وسيطرة محدودة على بنوكها، كان التوقع هو أن تندلع دول الاتحاد الأصح البنوك الشرقية. ولم يكن ذلك هو التوقع في الشرق فحسب، بل كذلك في البلدان الأوروبية التي كانت تستمر هناك. وكان لدى ألمانيا أقوى اقتصاد ونظام مصري، ولذلك كان متوقعاً أن تأخذ بزمام المبادرة.

أبى ألمانيا أن تفعل ذلك، فهي لم تكن ترغب في توسيع المسئولية المالية الخاصة بإنقاذ شرق أوروبا؛ إذ كان ذلك ينطوي على مبالغ كبيرة جداً من المال، ولم تكن ألمانيا تريد تحمل العبء. وبدلاً من ذلك، شجع الألمان بلدان شرق أوروبا على الذهاب إلى صندوق النقد الدولي من أجل الإنقاذ، وكان ذلك سيقلل العبء الألماني والأوروبي، ويخفف مسؤولياتهما بإسهامات من الأميركيين وفاعلي الخير الآخر في صندوق النقد الدولي.

أكَّدَ هذا الأثر الجانبي لازمة 2008 مدى بُعد أوروبا عن كونها بلدًا واحدًا، كما أنه لفت الانتباه إلى حقيقة أن ألمانيا هي متخد القرار الرئيسي في أوروبا. وإذا كانت ألمانيا تريد إنقاذًا، فسوف يكون لدى أوروبا إنقاذ.

لكن التداعيات الاقتصادية لم تنته عند هذا الحد؛ إذ أصاب الركود أوروبا، وهبطت متحصلات الضرائب، وزاد الاقتراض من أجل الخدمات الاجتماعية. وعلقت بعض البلدان في ضائقة مالية ضخمة، وضاعف الضغط السياسي المحلي مشكلاتها. وبالنسبة لهؤلاء الذين كانوا يستخدمون اليورو، لم يكن هناك وجود للأدوات الأساسية لإدارة مشكلة كهذه؛ فعلى سبيل المثال، يؤدي تدني سعر العملة إلى جعل الواردات أغلى سعراً وال الصادرات أرخص سعراً وأكثر قدرة على المنافسة. ويؤثُّر ذلك على الجانب الاستهلاكي، ولكنه يساعد على خلق فرص العمل وزيادة عائدات الضرائب. وضبط قيمة عملتك هو الآلة الجوهرية لإدارة الركود، لكن بلدان كاليونان لا تسيطر على عملتها؛ بل إنها لم تكن لها عملتها الخاصة بها. وحوَّل

عدم تماثل القوى الاتحاد الأوروبي إلى أرض معركة؟ فلم تكن ألمانيا تريد تحمل المسئولية عن إنقاذ البلدان الأضعف، ولكن البلدان الأضعف لم تكن لها سيطرة تامة على اقتصادياتها، ولذلك لم يمكنها التحكم في مصيرها. والسؤال المطروح، هو: هل يمكن للاتحاد الأوروبي - خاصةً في ضوء التاريخ الأوروبي - الصمود أمام هذه القوة المركزية أم لا؟ وتكمّن الإجابة إلى حد ما فيما تختار ألمانيا عمله.

يُخدم اليورو مجموعة من البلدان في مراحل مختلفة من التنمية، وفي أجزاء مختلفة من دائرة الأعمال، والعملة التي تساعد بلدًا ما لا تساعد آخر بالضرورة. ومن الواضح أن قلق البنك المركزي الأوروبي على حالة الاقتصاد الألماني كان أكثر من قلقه على اقتصاد دولة أصغر، وهو ما يؤثر على قرارات التقييم.

منذ تأسيس الاتحاد الأوروبي في عام 1993، وهو يتمتع بفترة غير مسبوقة من الرخاء، وغطى ذلك الرخاء لبعض الوقت على كل القضايا، التي لم تُحل حلاً كاملاً، وقياس أي كيان سياسي، هو كيف يعالج الشدائد. ومع أزمة 2008 ظهرت كل المشكلات التي لم تُحل، وظهرت معها التزعع القومية التي كان الاتحاد الفيدرالي يعتزم دفعها. وفي بعض الأحيان، أصبحت تلك التزعع القومية قوية إلى حد كبير من الناحية السياسية؛ إذ عارض أغلبية الألمان تقديم العون لليونان، وفضل أغلب اليونانيين الإفلاس على الخضوع لشروط الاتحاد الأوروبي، التي كانوا يرونها شروطاً ألمانية. وهذا الوضع بعد أن خفت المسألة المالية، غير أنه في عام 2010 كان هناك ما يدل على وجود قلقل، تحت سطح الهدوء الأوروبي.

لن يختفي الاتحاد الأوروبي، ومن المؤكد أن هذا لن يحدث خلال السنوات العشر المقبلة؛ فقد تأسس باعتباره منطقة تجارة حرة، وسوف يظل كذلك. ولكنه لن يتطور إلى دولة متعددة الجنسيات، يمكن أن تكون لاعباً كبيراً على المسرح العالمي. وليس هناك اهتمام مشترك كافٍ بين الدول بالمشاركة في قوة عسكرية، ودون القوة العسكرية، لن يكون لأوروبا ما أسميه «القوة العميقه»، وعاش

الأوروبيون صراغاً بين السيادة القومية والحل الأوروبي للأزمة الاقتصادية. ويسعى التحدي الذي يمثله التمويل للوحدة الأوروبية التكامل العسكري على نحو أشد. وفي النهاية، هناك بيروقراطية أوروبية، غير أنه لا توجد دولة أوروبية.

من ناحية أخرى، ليس واضحاً بالمرة أن كثيراً من القيود الاقتصادية للاتحاد الأوروبي الآن سوف تبقى بعد هذا العقد. وكما اكتشفت البلدان الصغيرة، تلك القيود أضرتها بشدة، فهي تدار بنظام تسيطر عليه البلدان الكبيرة. ويرى مواطنو البلدان الكبيرة أن العمل لبناء علاقات سياسية لمساعدة بلدان أخرى يقع في مشكلات أمر يصعب تسويقه، وبعد تخفيض سعر العملة طريقة أسهل بكثير لجعل الصادرات أرخص والواردات أغلى، وبالتالي تحسّن الاقتصاد. ولكن مرة أخرى لم تأخذ ألمانيا - على سبيل المثال - بهذا الخيار؛ لأنّه ليست لديها العملة الخاصة بها.

في السنوات المقبلة القريبة جدّاً، لا شك في أن القيود الاقتصادية الخطيرة ستبقى، وأن الصانعة الاقتصادية لن تكون غير مسبوقة أو غير قابلة للإدارة، ولكنها ستظل عملاً فعالاً، حيث تمثل مشكلات مختلفة لدول مختلفة، ومن المؤكد أن الضغط الاقتصادي سوف يدق أسفافين بين تلك الدول، ويثير أسئلة خطيرة خاصة بمنافع العملة الموحدة. وليس لدى شك في أن الاتحاد الأوروبي سيقى، ولكنه سافاجا بشدة إذا لم يتسرّب بعض أعضاء منطقة اليورو، بينما يضع آخرون محاذير على درجة تخليهم عن السيطرة لجهاز بروكسل البيروقراطي.

ظهور ألمانيا مجدداً

ولدت ألمانيا من الحرب مع فرنسا، وسُحقت مرتين بعد غزو فرنسا. وكان قرارها بعد الحرب هو التحالف الوثيق مع فرنسا من الناحية الاقتصادية، وأن تصبح محور أوروبا الجديد. لكن بينما يبدو أن دافع ألمانيا العسكري قد طُرِح جانباً، فما زالت مشكلة ديناميكية القوة قائمة. إذا وقفت ألمانيا وفرنسا معاً فستظلان مركز الجاذبية

الأوروبية، وإذا تصادمت ألمانيا وفرنسا فسوف يمزق التصادم نسيج أوروبا، تاركاً الدول المشاركة في الاتحاد الفيدرالي تنفصل وتحالف في شكل ما جديد.

أستبعد بريطانيا من هذه المسألة لأسباب تاريخية وجغرافية واقتصادية؛ فالقتال الإنجليزي سمح لبريطانيا بالاستمرار في التراجع، ومشاركة أوروبا على نحو انتقائي. ولكن بخلاف هذا الواقع الجغرافي، من الأرمادا الإسبانية إلى الحرب الخاطفنة الألمانية، كانت بريطانيا ترى قوى القارة على أنها تهديد لبقائها واختارت الابتعاد، وكان جزء من دافعها إلى الإمبراطورية، هو رغبتها في تجنب أن تكون معتمدة بالكامل على أوروبا. فالمعتاد أن بريطانيا لم تقم سوراً في مواجهة أوروبا (رغم أنها فعلت ذلك في حالات متطرفة)، ولكنها حدّت من المشاركة، وجعلت الجغرافيا بذلك ممكناً.

بينما لا تزال أوروبا ككل أكبر شريك تجاري لبريطانيا، فإن أكبر هدف لصادراتها بين الدول هو الولايات المتحدة. وعندما تُجرِّ بريطانيا بعمق إلى داخل أوروبا، يكون السبب في الأغلب هو الحرب أكثر منه الاقتصاد. والاستراتيجية البريطانية باستمرار هي الحيلولة دون أوروبا الموحدة باعتبارها تهديداً لأنها القومى، وأحد الأسباب المهمة لذلك، هو أن فكرة أوروبا الخاضعة لهيمنة فرنسا وألمانيا لا يمكن التناضلي عنها، وترى بريطانيا أن كونها شريكاً صغيراً في مثل هذا التحالف، ليس بالأمر الحكيم أو الضروري.

رغم هذه الأسباب كلها، فإن الاستراتيجية البريطانية الرئيسية لا تتوافق مع الالتزام المفتوح نحو أوروبا. وبدلًا من ذلك كان لابد لل استراتيجية البريطانية من التحالف مع الولايات المتحدة؛ فلم تكن لبريطانيا قط القدرة على التصدي للسوفيت بمفردها، ولا على إدارة الأحداث في أوروبا، ويسمح لها تحالفها مع الولايات المتحدة بالتأثير على القوة الإمبراطورية الكبيرة بتكلفة قليلة نسبياً. وعلى امتداد العقد المقبل،

ستواصل بريطانيا حماية نفسها من القيام باختيار خطأ على كل الجوانب، مع الميل إلى الكتلة والثقافة الأنجلو ساكسونيتين، كما يقول الفرنسيون والألمان.

للحالف الفرنسي الألماني مشكلاته، فهناك مجالان للتوتر الآن بين فرنسا وألمانيا، أولهما اقتصادي؛ ذلك أن ألمانيا أكثر تنظيماً بكثير من فرنسا من الناحية المالية، وهو ما يعني أن البلدين نادراً ما يتافقان، عندما يتعلق الأمر بالتعاون المالي. ويدور التوتر الثاني حول سياسة الدفاع؛ إذ كان الفرنسيون - وبشكل خاص الديجوليون - ينظرون إلى أوروبا الموحدة على أنها ضد الولايات المتحدة، وكان ذلك سيتطلب التكامل الدفاعي الأوروبي، الذي كان سيعني حتماً قوة تحت السيطرة الفرانكو ألمانية.

بطبيعة الحال، يقدّر الألمان ما يحققه الاندماج مع فرنسا وأوروبا، غير أنه ليست لديهم الرغبة في تحمل مشكلات فرنسا الاقتصادية أو خلق قوة عسكرية أوروبية، تسبب في معاوادة الأميركيين؛ فهم ببساطة لا يريدون الأعباء المحتملة للأولى ولا مخاطر الثانية.

المشكلة الأخرى التي تواجه الألمان هي أنه مرة أخرى - إلى حد كبير - بسبب الأزمة المالية والعرب الأمريكية في العراق، تدنت علاقتهم مع الولايات المتحدة؛ فألمانيا دولة مصدرة، والولايات المتحدة عميل غير أوروبي كبير. وخلقت إدارة أوباما حزمة حوافز لإخراج الاقتصاد الأميركي من الركود، ولكن الألمان لم يتخدوا تلك الإجراءات. وبدلًا من ذلك، اعتمدوا على الحافز الأميركي لتوليد الطلب على المنتجات الألمانية، وكان ذلك يعني أن تستدين الولايات المتحدة لإنعاش اقتصادها، بينما تحصل ألمانيا على معاملة خاصة (على الأقل من وجهة النظر الأمريكية). كان الألمان يريدون كذلك مشاركة الأميركيين في إنقاذ البلدان الأوروبية، من خلال صندوق النقد الدولي. ولكن بالإضافة إلى هذه الخلافات الاقتصادية الكبيرة بين البلدين، كان هناك صدع جيوسياسي حقيقي؛ فالأمريكيون

- كما رأينا - لديهم قضايا مهمة مع الروس، ولكن الألمان لم يكونوا ي يريدون شيئاً له علاقة بجهود الولايات المتحدة لاحتواهم. وبخلاف كراهية الألمان لتشجيع حرب باردة أخرى، فهم يعتمدون - كما رأينا من قبل - على روسيا في جزء كبير من حاجاتهم من الطاقة، والواقع أن حاجتهم إلى الطاقة الروسية أكثر من حاجة الروس إلى المال الألماني.

سوف تتفاوت علاقات أمريكا مع روسيا وألمانيا بشكل كبير على مدى العقد المقبل، ولكننا يمكن أن نتوقع تغييراً أساسياً. ومهما كانت الأعمال المقصود بها خلق جو معين، فإن وجود روسيا المتّباعي في شرق شبه الجزيرة الأوروبي يهدد المصالح الأمريكية. وبالمثل، فكلما ازدادت رؤية الولايات المتحدة لمصالحها العالمية - وهي تجرها إلى حروب في أماكن كأفغانستان - ازدادت رغبة ألمانيا في النأي بنفسها عن حليف الحرب الباردة. وكلما عظم المستوى الأمريكي للاهتمام بروسيا، عظمت المسافة بين الألمان والولايات المتحدة. ولن تبقى العلاقة التي دامت خمسة وستين عاماً منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، دون تغيير بعد العقد المقبل.

يمكن أن تتحمل ألمانيا أعباء النأي بنفسها عن أمريكا، من ناحية لأن مشكلتها التقليدية الخاصة بالضغط عليها من الجانبين اختفت، كما أن لها علاقات وثيقة وودية مع فرنسا. ولم تعد لألمانيا حدود مع روسيا، ولكن لديها الآن بولندا كحاجز. وتحتاج ألمانيا إلى الغاز الطبيعي الموجود بوفرة لدى الروس، ويحتاج الروس إلى التكنولوجيا والخبرة، وكلتا هما متوفّرة لدى ألمانيا.

بالإضافة إلى ذلك، سرعان ما سيؤثر تدني عدد السكان الكبير على مصانع ألمانيا، حيث يخلق نقص العمالة، مقررتا بالسكان الشائخين، تركيبة لكارثة اقتصادية. وحتى مع تدني عدد سكانها، سيظل لدى روسيا فائض عمالة، يمكن أن تستفيد منه ألمانيا، باستيراد العمال الروس ونقل الإنتاج إلى روسيا. والطريقة

الوحيدة لمحابية تدني عدد السكان تم من خلال تشجيع الهجرة، ولكن الهجرة والهوية القومية في أوروبا على طرف تقىض.

إذا كانت ألمانيا لا تزيد جلب عمال لمصانعها؛ فهي بإمكانها نقل مصانعها إلى حيث يوجد العمال. وتعاني روسيا كذلك من تدني عدد السكان، ولكن بما أن لديها ذلك الاقتصاد الضعيف الذي يركز على السلع الأولية، فلا يزال لديها فائض من القوة العاملة، وهو ما يعني الأشخاص غير الموظفين أو العاطلين. وإذا أراد الروس الانتقال إلى ما بعد تصدير الطاقة والجحوب وخلق صناعة حديثة، فهم بحاجة إلى التكنولوجيا ورأس المال، وكلاهما لدى الألمان؛ فألمانيا تزيد العمال لتشغيل مصانعها، وتزيد الموارد الطبيعية لتغذية اقتصادها. والأعمال الألمانية من الأحجام كافة مشاركة بالفعل وبقوة في روسيا؛ حيث تضيف إلى الواقع الجديد علاقة موسكو - برلين، التي ستكون عما قريب محور أوروبا الأكثر ديناميكية، إن لم يكن أهم من العلاقات الأخرى، التي لكل من البلدين.

مع دعم فرنسا لألمانيا - تربطها في ذلك مصالحها - سوف تقترب روسيا أكثر من القلب الأوروبي؛ لتعلق بذلك ديناميكية جديدة في الاتحاد الأوروبي، والتوتر بين القلب والهامش سائد بالفعل. والقلب هو ألمانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا، وهو قلب أوروبا الصناعي المتقدم، أما الهامش فهو أيرلندا وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا والميونخ وشرق أوروبا. وبما أن هذه البلدان الصغيرة مازالت في مرحلة مبكرة من التطور الاقتصادي المتقدم، فإنها بحاجة إلى سياسات مالية فضفاضة على نحو أكبر من جاراتها المتقدمة، وسوف تكون لديها تأرجحات اقتصادية أوسع، ولذلك ستكون أكثر عرضة لعدم الاستقرار.

في الوقت نفسه حمت فرنسا نفسها من الاختيار الخطأ؛ حيث اتخذت لنفسها وضع القوة الأوروبية الشمالية والقوة المتوسطية، إلى حد التفكير في تشكيل اتحاد

متوسطي، إلى جانب الاتحاد الأوروبي. وطبقاً للتفكير الفرنسي، كان ذلك سيشمل بلدانًا أوروبية وبلدانًا من شمال إفريقيا وإسرائيل وتركيا. وتلك فكرة جذابة من الناحية المجردة، ولكن في الواقع، فإن الفرق في المراحل التنموية بين ليبيا وإيطاليا من العمق بحيث يتضاءل إلى جانبه الفرق بين ألمانيا واليونان. ومع ذلك، يمكننا ترقب أن تعمل فرنسا بطريقة غير منتظمة وسطحية في البحر المتوسط، محاولة التعریض عن كونها شريكًا أصغر لألمانيا في الشمال.

لا تشعر ألمانيا بارتياح في الدور، الذي فرض عليها أثناء أزمات 2008-2010. وبينما يعيد الألمان النظر في اهتمامهم بهامش الاتحاد الأوروبي، تثير البلدان الهاشمية أسئلة بشأن الفائدة الاقتصادية للاندماج مع ألمانيا، فهم مستاءون لفقدتهم السيطرة على مجالات واسعة من اقتصاداتهم، كالقطاع المصرفي؛ خاصةً عندما يكون متوقعاً منهم الوقوف بمفردهم حين وقوع أزمة ما. ذلك أنه متوقع من هم على الهامش الحفاظ على اقتصاداتهم، من خلال سياسة نقدية مصممة من أجل المركز، تزيد من الضغط على الجانبيين.

بريطانيا كذلك غير مررتاحة لهذا التحالف؛ إذ استطاعت المملكة المتحدة العيش مع محور باريس-برلين مادامت الولايات المتحدة تواجهه؛ حيث كانت بريطانيا نقطة التوازن في المتصرف. ولكن ضم موسكو يضع مزيداً من الضغط على البر الرئيسي الأوروبي؛ حيث يمثل تحدياً للمصالح التجارية والاستراتيجية الأوروبية.

بمرور سنوات القرن المقبل، سوف تعود ألمانيا إلى مكانها على السهل الأوروبي الشمالي، ولكنها ستتحالف هذه المرة مع عدويها التاريخيين، فرنسا وروسيا، وسوف تقترب بريطانيا أكثر من الولايات المتحدة، وسوف تُترك بلدان على الهامش القديم؛ لتصرف بطريقتها خلال التعقيدات، ولكن الهامش الجديد

-شرق أوروبا- هو الذي سيكون مركز النشاط، وسوف يستمر الاتحاد الأوروبي في أداء وظيفته، غير أنه سيكون من الصعب على الاتحاد الأوروبي أن يكون المبدأ المنظم لأوروبا، عندما تكون هناك قوى مركبة كثيرة.

الاستراتيجية الأمريكية

هناك سياسة غربية بعض الشيء، توقفت منذ انهيار الشيوعية؛ حيث لم تضع الولايات المتحدة استراتيجية تجاه أوروبا، وسوف يتغير ذلك عما قريب. فخلال التسعينيات، كانت الولايات المتحدة تفترض فحسب أن هناك تشابهاً في المصالح مع الأوروبيين، ولكن ذلك الافتراض لم يُختبر قط أثناء الظروف الحميدة في ذلك العقد، ولم يُنظر قط إلى ظهور الاتحاد الأوروبي على أنه تحد للولايات المتحدة، بل مجرد تطور طبيعي لا يمثل مشكلة. ومع أن الولايات المتحدة تقدمت ذات مرة بحكم العادة، فسوف يتطلب العقد المقبل إعادة تفكير وتحيط مُرَكَّزين.

عندما أحدث الرد الأمريكي على الحادي عشر من سبتمبر أول صدع كبير مع الكتلة الفرنسية الألمانية، كشف كذلك عن انقسام خطير داخل أوروبا؛ إذ كانت الولايات المتحدة ترغب في مساعدة عسكرية في أفغانستان أكثر مباشرةً مما حصلت عليها، وكانت تريده على أقل تقدير تغطية سياسية للحرب في العراق - وبناءً على التصويت في الناتو- تقديم الدعم لتركيا، إن هي أيدت الولايات المتحدة في العراق - أيدت الأغلبية العظمى من الدول الولايات المتحدة ضمئياً، بينما صوتت أربعة بلدان ضد التأييد، وهي: ألمانيا وفرنسا وبلجيكا ولوکسمبورج، وينبغي ملاحظة أن أي إجراء يقوم به الناتو يتطلب الإجماع. ورغم ذلك، أرسل الكثير من الدول التي أيدت القرار على أقل تقدير قوات رمزية إلى العراق، بينما قدمت بريطانيا إسهامات كبيرة.

جغرافياً هذا التأييد مهم جدًا، فقلب أوروبا - باستثناء هولندا - كان يعارض الولايات المتحدة. وأيد معظم الهاشم - بلدان ما بين البحرين بشكل خاص -

الولايات المتحدة، في البداية على الأقل. وكثير من البلدان التي وقفت مع الولايات المتحدة، فعلت ذلك؛ ليس لأنها تقر بحق الإجراء الأمريكي، بل بسبب القلق من الكتلة الفرنسية الألمانية؛ فهي لم تر أن تكون مجرد أعضاء تابعين في أوروبا، وكانت تنظر إلى الولايات المتحدة على أنها نقل موازن مهم لفرنسا وألمانيا. وكانت هناك مواجهة لافتاً للانتباه إلى حد كبير، بين الرئيس الفرنسي *چاك شيرا克 Jacques Chirac*، وممثلي بلدان ما بين البحرين، الذين وقعوا خطاباً يرفضون فيه الموقف الفرنسي الألماني، ويريدون الولايات المتحدة، وعندما ظهر الخطاب، لامهم شيراك لأنهم «ربوا تربية سيئة» حسب تعبيره. في تلك اللحظة كان الصدع بين هذه البلدان وفرنسا - وألمانيا في هذا الخصوص - على نحو غير مسبوق من الانساع، وأظن أن الانقسام داخل أوروبا بشأن الحرب في العراق سوف يصبح إطاراً قاسياً للخلافات الاستراتيجية في أوروبا، وسوف يعيد تحديد التحالفات الأمريكية في العقد المقبل.

تفاوت التوتر بين الولايات المتحدة وفرنسا، لكن حتى بعد تولي أوباما الرئاسة، كان الألمان مصرين على موضع المواجهة مع الإسلام. لم تعجبهم إدارة أوباما للصراع، مثلما كانت تعجبهم إدارة بوش له، ولم يكونوا يرغبون في أن يُجروا إليه. وكما ينبغي أن يكون واضحاً الآن، فإن كلاً من الولايات المتحدة والكتلة الفرنسية الألمانية لهما مصالح مختلفة فحسب.

من الصعب تخيل الأميركيين يقنعون الألمان بالعودة إلى علاقتهم السابقة مع الولايات المتحدة، أو أن تقنع ألمانيا الولايات المتحدة بأن تكون غير مبالغة بتصعيد روسيا. وفي العشر سنوات المقبلة، قد يكون الحل المثالي من وجهة النظر الأمريكية، هو فرض عُرى الكتلة الفرنسية الألمانية. الواقع أنه ينبغي على الرئيس أن يعمل على إحداث صدع، أوسع مما يمكن بين البلدين. ومع ذلك، فلن يكون هذا أساساً لاستراتيجيته؛ فليس لدى الولايات المتحدة الكثير الذي تقدمه لفرنسا، بينما توفر العلاقة مع ألمانيا لذلك البلد المزايا الأمنية والاقتصادية.

لابد للولايات المتحدة من التركيز على الحد من قوة المركز، بينما تفعل في الوقت نفسه كل ما يمكنها؛ للحيلولة دون تحقيق الوفاق الروسي الألماني. بعبارة أخرى، لابد من تطبيق مبدأ توازن القوى على أوروبا، تماماً كما فعلت بريطانيا. ومن المفارقة أن المرحلة الأولى من الاستراتيجية الأمريكية، لابد أن تكون للحفاظ على علاقتها الحالية مع بريطانيا؛ فالبلدان يشتراكان في مصالح اقتصادية، وكلاهما دولة بحرية تعتمد على المحيط الأطلسي. والموقع الجغرافي الذي أفاد بريطانيا، يمكن أن تستغله الولايات المتحدة الآن مع فوائد مستمرة لبريطانيا. وفي المقابل، توفر بريطانيا للولايات المتحدة حليناً داخل الاتحاد الأوروبي، وكذلك منصة للتأثير على البلدان الأخرى على الهامش الأطلسي، من إسكندنافيا إلى ليبريا، التي لبريطانيا فيها علاقات تجارية وسياسية - وسوف يشمل ذلك السويد والدنمارك وهولندا - وفي العقد المقبل، سوف تتوافق الاستراتيجيات القومية الأمريكية والبريطانية إلى حد كبير.

يتطلب إحداث أمريكا للتوازن في أوروبا كذلك أن تنمو الولايات المتحدة علاقاتها مع تركيا. وكما قلنا في الفصل الذي تناول الشرق الأوسط، يمنع التحالف القوي مع تركيا الولايات المتحدة نفوذاً في البحر الأسود، ويواجه أية استراتيجية متوسطية، قد ترغب فرنسا في وضعها. وسيكون أحد الأمور التي سوف تساعد هذا التحالف سياسة الهجرة الأوروبية؛ فسوف يجعل خوف الأوروبيين من الهجرة التركية، يحولون دون دخول أوروبا الاتحاد الأوروبي. ومن المؤكد أن تركيا ستصبح أقوى على مدى العقد المقبل، ولكنها ليست مستعدة للعمل بمفردها. والمنطقة المحيطة بها غير مستقرة، وسوف تجبرها تهديدات روسيا في القوقاز على الحفاظ على علاقات قوية مع الولايات المتحدة، ولن يعجب ذلك الأتراك تماماً، غير أنه ليست أمامهم اختيارات كثيرة.

مهما كان ما تفعله الولايات المتحدة على هامش أوروبا، فما زالت مسألة ألمانيا هي الأهم، وسوف تهيمن على السياسة الخارجية لدول كثيرة في السنوات المقبلة. ولابد للولايات المتحدة من تحاشي الظهور باعتبارها معادية لألمانيا أو غير مبالغة بأوروبا، ولا يتغير عليها ترك الناتو، بغض النظر عن عدم فاعليته، ولكن يتغير عليها معاملة كل المؤسسات متعددة الأطراف وكل البلدان الأوروبية باحترام، كما لو كانت قوى مهمة. بعبارة أخرى، يجب على الولايات المتحدة خلق إحساس بالاستواء في أوروبا؛ لئلا تدفع بالهامش إلى المعسكر الفرنسي الألماني. وإذا دفعت الولايات المتحدة بالعلاقة في اتجاه الأزمة في وقت قريب جداً، فإنها لن تفعل سوى تقوية يد ألمانيا في المنطقة. وسوف ينضج التوتر الكامن بين ألمانيا (أو فرنسا وألمانيا) والبلدان الأوروبية الأخرى من تلقاء نفسه، فلا حاجة إلى أن تدفع الولايات المتحدة الأمور دفعاً؛ لأن ألمانيا هي التي تتعرض للضغط وليس الأميركيين.

في الوقت نفسه، لابد للولايات المتحدة - في هذا السياق الودي نسبياً - من اتخاذ الخطوات الضرورية؛ للتعامل مع إمكانية حدوث وفاق روسي ألماني. ولكي يتحقق ذلك، على الرئيس التحرك بأن يبدأ بدفع العلاقات الثنائية مع بعض البلدان الأوروبية قُدُّماً، كما يتغير عليه عمل ذلك خارج إطار العلاقات متعددة الأطراف المعتادة. والنموذج الذي يمكن اتباعه هو بريطانيا، وهي جزء من الناتو والاتحاد الأوروبي، وإن كانت تربطها علاقة قوية بالولايات المتحدة بمفردها. وعلى مدى السنوات القليلة المقبلة، يجب على الولايات المتحدة تأكيد العلاقات الثنائية مع البلدان الواقعة على هامش أوروبا، وتتعدد الناتو، بينما تظهر ولاها له بالكلام فحسب.

يمكن أن يكون اختيار العلاقات عشوائياً إلى حد ما؛ حيث تعمل كما يحدث في الغالب على تعزيز صورة الولايات المتحدة باعتبارها طيبة وراضية بما تفعله ألمانيا. ولكن بعض البلدان مهمة بحق للمصالح الأمريكية؛ فالدنمارك تحكم في وصول روسيا إلى المحيط الأطلسي، بينما تتيح للولايات المتحدة الوصول إلى

البليطيق، وإيطاليا بلد لديه اقتصاد كبير وموقع استراتيجي في منطقة البحر المتوسط. ويمكن للنرويج - الأقرب باستمرار إلى بريطانيا من بقية أوروبا - أن توفر مزايا استراتيجية للولايات المتحدة، من قواعد عسكرية إلى الشراكات المحتملة في صناعة النفط النرويجية. وبالطبع توفر العلاقة مع تركيا للولايات المتحدة خيارات في البلقان والقوقاز ووسط آسيا وإيران والعالم العربي، ولكن لا ينبغي للولايات المتحدة التركيز على تلك البلدان المهمة في حد ذاتها؛ بل ينبغي عليها الوصول إلى مجموعة من البلدان، قد يكون بعضها عبئاً أكثر منه مزية، وينظر الألمان والفرنسيون إلى الولايات المتحدة على أنها غير متقدمة. وينبغي أن تستفيد الولايات المتحدة من ذلك - في العقد المقبل - باتخاذ خطوات مقصودة إلى جانب بعض الخطوات التي تبدو عشوائية، ولابد من عمل كل ما يدفع الألمان وربما الفرنسيين إلى الشعور بأن الولايات المتحدة، ليس لها هدف محدد مما تقوم به.

ليست هذه العلاقات غایيات في حد ذاتها - إنها غطاء لجائزه بولندا وبلدان ما بين البحرين (سلوفاكيا والمجر ورومانيا) المهمة التي توفر جغرافيا احتواء روسيا - وفي هذا المقام لابد أن تكون الاستراتيجية الأمريكية مرة أخرى خادعة بوعي؛ إذ يجب أن تدخل في روع أوروبا إحساساً بأن الولايات المتحدة تقترب فحسب من تلك البلدان التي تريد أن يقترب منها، وأن من بين هذه البلدان بولندا وبقية دول ما بين البحرين، ودول البليطيق. وأية إشارة إلى أن الولايات المتحدة تسعى بشكل مباشر إلى التصدي لألمانيا، أو خلق أزمة مع روسيا سوف يولّد فعلاً مضاداً داخل أوروبا يمكن أن يعيد الهاشم إلى ذراعي الوسط، ولا تزيد أوروبا - ككل - أن تُتجزء إلى مواجهة. وفي الوقت نفسه، سوف تكون هناك الرغبة في الحصول على بديل قوي لمحور باريس-برلين-موسكو، وإذا كان الثمن منخفضاً، فسوف يُجتذب الهاشم إلى الولايات المتحدة - أو بريطانيا - كبديل. ومهما كان الثمن؛ لابد للولايات المتحدة من منع التجمع الجغرافي لروسيا وشبه الجزيرة الأوروبي؛ لأن ذلك سيخلق قوة تجد الولايات المتحدة صعوبة كبيرة في احتواها.

ستكون المصداقية النقطة الأساسية، خاصةً بالنسبة لبولندا، ولابد للولايات المتحدة من تقديم حجة مزدوجة للتغلب على مخاوف بولندا التاريخية. أولاً: لابد أن تقول إن البولنديين ضللوا أنفسهم بتصديقهم أن الفرنسيين والبريطانيين، كان يمكنهم الدفاع عنهم ضد الألمان في عام 1939؛ الأمر الذي كان مستحيلاً من الناحية الجغرافية، وثانياً: لابد للولايات المتحدة من تقديم الإشعار غير المقبول بأن البولنديين لم يقاوموا الفترة طويلة، تكفي لأن يأتي أحد لمساعدتهم - إذ انهاروا في الأسبوع الأول من الغزو الألماني، الذي استغرق ستة أيام فقط ليكتمل. ولا يمكن مساعدة بولندا وبقية بلدان الاتحاد الأوروبي، إذا لم يمكنها مساعدة نفسها.

هذا هو التحدي الذي يواجهه الرئيس الأمريكي، ونحن ندخل العقد المقبل؛ فلابد عليه أن يتحرك في الاتجاه الخطأ، كي لا يسبب قلقاً في موسكو أو برلين، يمكن أن يجعل هاتين الحكومتين تزيدان كثافة علاقتهما، قبل أن تخلق الولايات المتحدة هيكلًا للحد منها. وفي الوقت نفسه، لابد للولايات المتحدة من طمأنة بولندا والبلدان الأخرى بجدية التزامها بمصالحها، وهذه الأمور يمكن أن تتم، ولكن النجاح سوف يتطلب عدم التقدم المدروس الخاص بشخص كرونالد ريجان، وعدم الأمانة العابرة الخاصة بشخص مثل فرانكلين روزفلت، فلابد أن ييدو الرئيس على غير قدر كبير من الذكاء، ولكنه قادر على الكذب بطريقة مقنعة. ولن يكون هدف هذا التظاهر هو الحلفاء المستقبليون وإنما الأعداء المحتملون؛ فالولايات المتحدة بحاجة لكسب الوقت.

سوف تكون الاستراتيجية الأمريكية المثالية هي تقديم المساعدات لدعم تطوير القوة العسكرية المحلية، التي يمكن أن تردع المهاجمين، أو التي يمكن أن تدوم لوقت طويل يكفي لمواصلة المساعدات. ويمكن أن تخلق المساعدات الأمريكية كذلك بيئة النمو الاقتصادي، بينما الاقتصاد وبإمكانية الوصول إلى الأسواق الأمريكية. وخلال الحرب الباردة، كانت هذه هي الطريقة، التي أغرت

بها الولايات المتحدة ألمانيا الغربية واليابان وكوريا الجنوبية، وغيرها، بالمخاطر بمقاومة الشيوخين.

ومهما كانت الحجة التي ستقدمها الولايات المتحدة لبولندا في العقد المقبل، فسوف يتوقف استعداد البولنديين على خدمة الأهداف الأمريكية على ثلاثة أمور، الأول: هو الدعم الاقتصادي والفنى الأمريكى لبناء القوة العسكرية البولندية الوطنية، والثانى هو نقل التكنولوجيا العسكرية لبناء صناعة محلية، دعماً للدفاع القومى وللاستخدام المدنى، والثالث هو توفير القوات الأمريكية الكافية فى بولندا، لإقناع البولنديين أن النصيب الأمريكى فى بلدتهم يمكن الوثوق به بشكل تام.

لابد لهذه العلاقة من التركيز على بولندا، غير أنه لا بد - كذلك - من مدها إلى بلدان ما بين البحرين الأخرى، وبخاصة المجر ورومانيا، فكلاهما مهمه للدفاع عن خط الكرباس، ويمكن لكتلتهما أن تستجيب بفاعلية لأنواع الحواجز، التي تتيحها الولايات المتحدة لهما. وتمثل دول البلطيق حقيقة منفصلة فهي لا يمكن الدفاع عنها، ولكن إذا أمكن تجنب الحرب، فمن الممكن أن تكون دول البلطيق بمثابة عظمة، توضع في حل الرؤوس.

في هذه المناورة كلها المهم هو البدء بتجنب الحرب، وثانياً تحجيم العلاقة بين روسيا وألمانيا، التي يمكن أن تخلق في العقود المقبلة قوى تحدى الهيمنة الأمريكية. وقد تكون نواباً الروس والألمان الحالية أكثر تواضعاً من ذلك بكثير، ولكن لا بد للرئيس الأمريكي من التركيز، ليس على ما يفكر فيه الآخرون الآن، ولكن على ما سوف يفكرون فيه لاحقاً، عندما تغير الظروف.

الفصل العاشر

مواجهة غرب الباسيفيكي

غرب الباسيفيكي منطقة لا تمثل أزمة في الوقت الراهن للولايات المتحدة، ولكن هذا الوضع السعيد لن يمضي إلى ما لا نهاية؛ إذ كانت آسيا إحدى مناطق الأضطرابات الرئيسية في العالم في القرن المنصرم، والهدوء النسبي خلال الثلاثين عاماً الماضية استثناء وليس القاعدة، وهذا هو السبب في أن مهمة الرئيس في العقد المقبل، ستكون الاستعداد بعناية وتروّل لالأزمات الحتمية، التي تلوح في الأفق.

هناك قدر كبير من الاهتمام بشأن توازن القوى الهندية الصيني، ولكن الهند والصين يفصل بينهما جدار - جبال الهيمالايا - يجعل الصراع المستدام والتجارة البرية كبيرة الحجم مستحيلين في الواقع الأمر. وتفاعلهما اقتصادي وعن طريق البحر - والمعارضة الأساسية والقديمة في هذه المنطقة هي في الواقع الأمر تلك التي بين الصين واليابان، الدولتين المتنافستين على احتلال مركز ثانٍ أكبر اقتصاد في العالم - وهناك قدر كبير من المنافسة الاقتصادية، ويؤثر الاقتصاد على توازن القوى فقط، عندما تسمح الجغرافيا بأنواع أخرى من المنافسة. وتوجد القوى الإقليمية الأخرى كافة - بما في ذلك كوريا الجنوبية، وهي قوة اقتصادية كبيرة في حد ذاتها - داخل إطار التوازن الصيني الياباني الأمريكي، وسوف تحدد الولايات المتحدة سياستها خلال العقد المقبل في ضوء ذلك التوازن.

من الصعب تخيل دولتين أكثر اختلافاً من الصين واليابان، وقد جعلهما الاحتلال الاقتصادي معاذتين إحداهما للأخرى منذ حربهما الحديثة الأولى في عام 1895،

عندما هزمت اليابان الأسطول البحري الصيني؛ فالى جانب قوة صناعية بحرية تعتمد بالكامل على استيراد المواد الخام في بقائهما. ومنذ اللحظة التي بدأت فيها اليابان الصناعي، وهي بحاجة إلى أسواق الصين وموادها الخام وعمالتها، وكانت تريد ذلك كلّه بأفضل الشروط. وكان الصينيون ي يريدون رأس المال والخبرة الأجنبية، ولكنهم لم يُرِدوا قط الواقع تحت سيطرة اليابان. وهذا الاعتماد المتبدّل الحذر بين الاقتصاديين، قادهما إلى حرب وحشية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، احتلت خلالها اليابان قدراً كبيراً من البر الرئيسي الصيني. ولم تتعافَ العلاقة قط بين هذين البلدين من تلك الحرب، وظل العداء وعدم الثقة تحت السيطرة إلى حد ما، من خلال وجود الولايات المتحدة.

أثناء الحرب الباردة، حافظت الولايات المتحدة على علاقات معقدة مع كل من البلدين؛ إذ كانت بحاجة إلى قوة اليابان الصناعية لدعم الولايات المتحدة في الحرب الكورية وما بعدها، وكذلك جغرافيتها لمنع الأسطول السوفيتي من دخول الباسيفيكي - وقدّمت اليابان الاثنين طوعاً - وفي المقابل منحت الولايات المتحدة اليابان حق وصول ممتلكاتها الصناعية إلى الأسواق الأمريكية، ولم تطلب من اليابان تقديم تعهد عسكري للمشروعات الأمريكية في أنحاء العالم.

خلال الفترة نفسها، أضفت الولايات المتحدة ثلاثين عاماً في عداء واضح للصين الشيوعية. وبعد ذلك، عندما شتّت قوتها العالمية في فيتنام، وكانت بحاجة إلى موازنة ثقل السوفيت، تحولت إلى الصين. وقبلت الصين، التي كانت تخشى الاتحاد السوفيتي، وتنظر إلى الولايات المتحدة على أنها ضمان لأنّها، ذلك العرض.

لم تكن أي من الصين أو اليابان مرتابة لعلاقة أمريكاما مع الأخرى، ولكن الولايات المتحدة أدّارت التثليث بلا صعوبة، لأن كل بلد كانت لديه قضيّاً أكثر أهمية يأخذها في اعتباره؛ إذ كانت هموم الصين جيوبيّة؛ وهي إلى حد كبير الخوف من الاتحاد السوفيتي. وكانت هموم اليابان اقتصاديّة؛ وهي انتعاشها الاقتصادي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكان كل بلد يحتاج الولايات المتحدة لأسبابه الخاصة به.

عندما انتهت الحرب الباردة تغير طابع التوازن؛ إذ توفرت فترة نمو اليابان السريع بينما تبنت الصين، التي تعيش انتعاشًا مطولاً، تركيز اليابان على الاقتصاد - وظلت اليابان الاقتصاد الأكبر، لكن الصين أصبحت الأكثر ديناميكية - وهو الوضع الذي رأته الولايات المتحدة على أنه مُرضٍ إلى حد كبير. ولأن الولايات المتحدة ركزت على القضايا الاقتصادية في المقام الأول، فهي لم تنظر إلى أي البلدين من وجهة نظر جيوسياسية بحق. وبصورة عامة، كانت آسيا موضع اهتمام وزارة الخزانة ومديري العلاقات التجارية، ولم تكن موضع اهتمام وزارة الدفاع.

يكون استقرار غرب الباسيفيكي وجنوب شرق آسيا منذ الثمانينيات أووضح ما يكون، عندما نأخذ في اعتبارنا أنه من الهند الصينية إلى إندونيسيا والصين وأماكن أخرى، كانت آسيا تبدو المنطقة الأقل استقراراً ووعداً في العالم، ومرجلاً للحرب والحروب الأهلية، وعدم الاستقرار العام خلال السبعينيات والستينيات من القرن الماضي.

لابد أن يعي الرئيس أن آسيا مكان متغير بشكل غير عادي، وفي السنوات العشر المقبلة سوف نرى - بلا شك - بعض الأمور التي تُعتبر الآن ثابتة لا تتغير، وهي تتغير بالكامل. على سبيل المثال، سوف يواجه الاقتصاد الصيني اختبارات صعبة، بينما تبدأ اليابان التعافي من إخفاقاتها. وكان الإجماع في السبعينيات من القرن الماضي على أن آسيا عنيفة وغير مستقرة بطبيعتها؛ أما الإجماع الآن فهو على أنها مساملة ومستقرة. ويشير هذان التقديران المتتقاضان تحديات في تحديد ما سبّب وعليه آسيا على مدى العقد المقبل، وكيف ستُعبّر الإرادة الديناميكية الصينية اليابانية عن نفسها، وما ينبغي أن تكون عليه السياسة الأمريكية تجاه المنطقة.

الصين واليابان وغرب الباسيفيكي

عندما تتحدث عن شرق آسيا، فنحن في الواقع نتحدث عن سلسلة جزر تمتد من جزر الكوريل إلى إندونيسيا، وكذلك علاقاتها ببعضها ومع البر الرئيسي، وعندما تتحدث عن البر الرئيسي، فإننا تتحدث عن الصين، أكثر من أي شيء آخر.



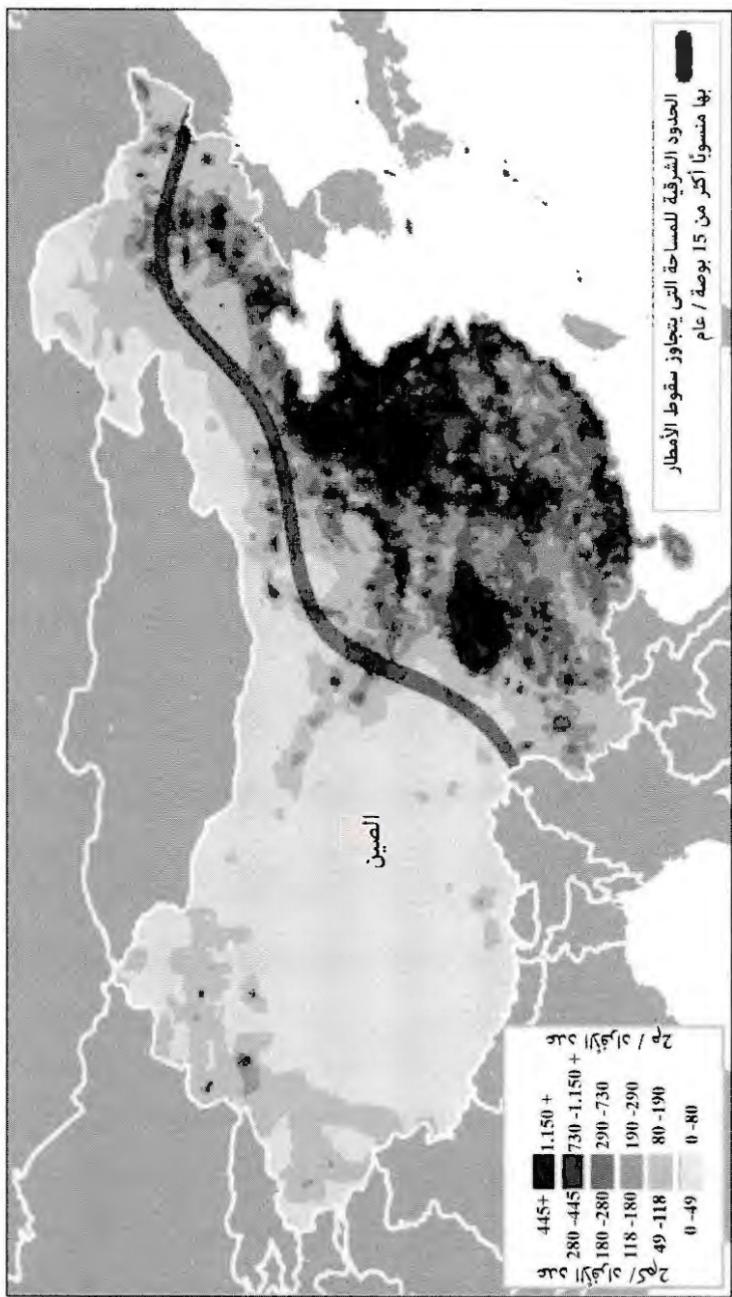
(خريطة) غرب الباسيفيكي

تمتد الصين لمسافة ألفين وخمسمائة ميل في الداخل، وتشترك في الحدود مع أربعة بلدان. وبينما تواجه الصين محيطاً على أحد الجانبين، ربما يكون من المفيد التفكير فيها باعتبارها جزيرة ضيقة بعض الشيء، تتعلق بحافة البابسيفيكي، وتعزلها من الشمال والغرب والجنوب حواجز لا يمكن اختراقها.

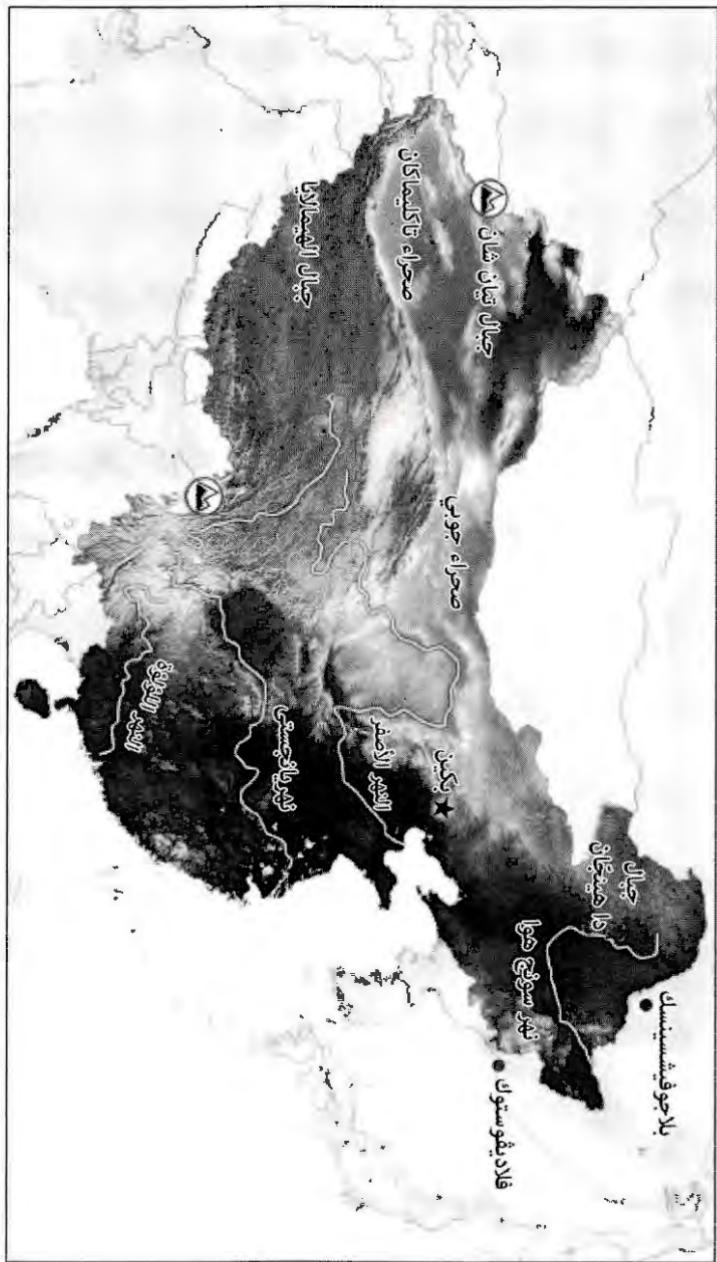
تصلّح صورة الجزيرة عندما نعتبر أن الغالبية العظمى من سكان الصين تعيش في الجزء الشرقي من البلاد داخل حوالى أربعين مائة ميل من الساحل؛ فالمنطقة الواقعة بين الخط الذي يقسم الخريطة (سقوط المطر والكثافة السكانية)، والساحل هي المنطقة، التي يزيد فيها معدل سقوط المطر على خمس عشرة بوصة في العام. وهو الحد الأدنى اللازم لإعالة أعداد كبيرة من البشر. والجزء الغربي من الصين قاحل، لا يمكنه إعالة عدد كبير من السكان؛ لذا يكتظ أكثر من مليار نسمة في منطقة تساوي تقريباً مساحة ذلك الجزء من الولايات المتحدة الواقع شرق المحيط الهادئ. وتلك هي الصين الهان، أرض الصينيين العرقين.

غرب الصين شبه صحراء شاسعة وخالية، و هذه الصحراء تثبت الصين في حدودها الجغرافية، حيث توجد جبالاً الهيمالايا في الجنوب الغربي، وهي قابلة للحد الأدنى من اجتيازها، ولكن من المؤكد ليس بواسطة الجيوش ولا التجارة. وتقع سوريا في الشمال، وهي أرض ياب ليس فيها نقل بين الشمال والجنوب، وتقع الأدغال والتلال الوعرة في الجنوب؛ حيث تمتد من ميانمار إلى البابسيفيكي لتعزل الصين عن جنوب شرق آسيا.

من الناحية الجغرافية، اليابان مكان أبسط بكثير، يتكون من أربع جزر رئيسية وسلسلة من الجزر الأصغر تجعلها بالضرورة دولة بحرية؛ فاليابان خالية بالمرة تقريباً من المعادن، التي تحتاجها الصناعة؛ مما يعني باستمرار استيراد الموارد؛ خاصة النفط . ويؤكد هذا أن اليابان لها مصالح ونقطات ضعف عالمية. وعلى عكس الصين، التي تستورد المواد الخام، ولكن لها إمدادات خاصة بها تكفيها للبقاء إذا دعت الضرورة، بينما ستنهار اليابان خلال شهور إذا انقصت وارداتها.



(خرطة) سقوط الأمطار والكثافة السكانية في الصين



الإمبراطورية والجمهورية في عالم متغير

بسبب عزلتها من ناحية، ولأنها تحولت إلى التصنيع بسرعة في القرن التاسع عشر، تجنبت اليابان التجربة التي عانت منها الصين على أيدي الأوروبيين. وأمد الأوروبيون اليابان بالمساعدات في صورة تكنولوجيا صناعية وتدريب عسكري؛ إذ نظم البريطانيون الأسطول الياباني، ونظم الألماني الجيش، وبالتالي تطورت اليابان بسرعة لتصبح قوة يمكنها تحدي الأوروبيين، والواقع أنها هزمت روسيا في عام 1905. كانت الدولة التي أزعها ظهور اليابان المفاجئ أكثر ما يكون هي القوة الصناعية الوحيدة الأخرى في الباسيفيكي؛ أي الولايات المتحدة. وقبل الحرب العالمية الثانية، كان اليابانيون يستوردون المواد الخام في الغالب من جنوب شرق آسيا وجزر الهند الشرقية. ولضمان الوصول إلى تلك الواردات، كانت اليابان بحاجة إلى قوة بحرية كبيرة؛ خاصة الأسطول البحري. ونظرت الولايات المتحدة، التي أصبحت قوة بحرية مهمة في أواخر القرن التاسع عشر فحسب، إلى تطور اليابان البحري على أنه أمر قد يطرد الولايات المتحدة من الباسيفيكي. ولمجرد تحول اليابان إلى قوة صناعية وبحرية، بدا أنها تهدد أمن الولايات المتحدة. ويتسع الولايات المتحدة لقوتها البحرية للدفاع عن نفسها ضد اليابان، هددت أمن اليابان.

كانت نتيجة الترهيب المتبادل هذا الحرب العالمية الثانية في الباسيفيكي، وهزمت الولايات المتحدة اليابان، ليس بسبب القنبلة الذرية ونجاح استراتيجيتها الخاصة بالقفز على الجزر فحسب، بل لأن غواصاتها قطعت خطوط إمداداتها من المواد الخام القادمة من الجنوب، وشلت قدرة اليابان على شن الحرب. وواصلت اليابان المقاومة، ولكن ما إن أحكمت حملة الغواصات الأمريكية الخناق على إمداداتها؛ حتى أصبح وضعها ميئوساً منه.

وهكذا فاليابان محصورة في علاقة تبعية مع الولايات المتحدة، وهي لا يمكنها تحمل التحالف مع الولايات المتحدة، دون تكوين قوة عسكرية قادرة على ضمان خطوط إمداداتها، ولكن هذا مشروع أكثر طموحاً وتكلفةً مما ت يريد اليابان تجربته

خلال السنوات العشر المقبلة. ورغم ذلك، فإن عدم الشعور بالأمان الفطري لدى اليابان بسبب تبعية الواردات - إلى جانب عدم توقع ما يمكن أن تفعله الولايات المتحدة - سوف يدفعها بالتأكيد إلى أن تصبح أقل اعتماداً وانكشافاً مما كانت عليه. وك شأن اليابان، لا يمكن للصينيين الابتعاد عن الأميركيين؛ فهم يعتمدون على الولايات المتحدة في تدفق المواد الخام (رغم أن السفن الصينية تمر كذلك عبر مياه تسيطر عليها الولايات المتحدة) أقل من اعتمادهم عليها باعتبارها مستهلكاً للمتاجرات الصناعية الصينية. وكما كان حال اليابان قبلها، أصبحت الصين مصدراً ضخماً إلى الولايات المتحدة، إلى حد اعتبار أن قدرة الولايات المتحدة واستعدادها للشراء أحد أسس الاقتصاد الصيني إلى جانب السوق الأوروبية، ولا بد أن يكون لدى الصين قدرة على الوصول إلى كليهما. وعلى مدى السنوات العشر المقبلة، سوف تتركز الصين - شأنها شأن اليابان - على الاستعداد لما تراه السيناريو الأسوأ في مواجهة شريكها التجاري الأميركي، وهو القرار السياسي بالحد من قدرة الصين على الوصول إلى السوق الأمريكية.

وفيما يتعلق باستمرار التوازن الإقليمي، لن يحدث ذلك بسبب العلاقات اليابانية الصينية، وإنما بسبب العلاقة بين كل دولة آسيوية والولايات المتحدة. وعندما تصبح الصين واليابان أشد قوة، سوف تلاحظ كل منهما حتماً صعود الأخرى وتصبح معنية به.

لأن الأمور الأخرى كلها متساوية، فسوف تظل علاقة اليابان مع الولايات المتحدة مستقرة، لكن مع الصين سوف تكون القصة مختلفة؛ فال الصادرات تحدث استقرار اقتصاد الصين ومجتمعها، ولكن هذا لا يكفي لوجود مشترى؛ ذلك أنه من الضروري كذلك أن يبني بيع الصادرات الرخاء الصيني. وإذا كان التصدير إلى الولايات المتحدة لم يعد يتناسب مع المتطلبات الصينية، فإن اهتمام الصين بالعلاقة مع الولايات المتحدة سوف يتغير، وسوف تبتعد الصين عن التبعية. وعلى مدى العقد المقبل، عندما تصبح الصين فاعلاً اقتصادياً حراً، وإن لم تكن فاعلاً اقتصادياً

على قدر كبير من الرخاء باستمرار، فسوف يتغير على اليابان جعل الولايات المتحدة تضمن مصالحها في مواجهة الصين أو تغيير موقفها كذلك. وهكذا، فإن التوازن القائم على العلاقة الأمريكية الصينية يعتمد - في واقع الأمر - على كيفية عمل الاقتصاد الصيني على امتداد السنوات العديدة المقبلة.

الصين واليابان

يكمن جزء من سبب قدرة الصين على النمو بطريقة كبيرة في الثمانينيات في تقيد ماو للنمو بالقدر نفسه من الشدة حتى تلك اللحظة. وعندما مات ماو، وحل محله دينج شياوبينج في النهاية، حرر مجرد تغيير الأيديولوجيا الصين؛ من أجل انطلاق نمو قوية على نحو غير عادي، تقوم على الطلب المكتوب مقروناً بمهارات الشعب الصيني وقدراته الوطنية.

من الناحية التاريخية، تراوحت الصين بين التقليدين؛ إما العزلة المقرونة بالفقر النسي أو الانفتاح على التجارة المقرنون بعدم الاستقرار الاجتماعي. ومنذ أربعينيات القرن التاسع عشر، عندما أجبرت بريطانيا الصين على فتح موانئها، حتى عام 1947 واستيلاء الشيوعيين على السلطة، كانت الصين مفتوحة ومزدهرة في بعض المناطق على الأقل، ومشظية بشدة. وعندما بدأ ماو المسيرة الطويلة، وجمع جيش الفلاحين لطرد الغربيين، فرض العزلة مرة أخرى وخفض مستوى المعيشة للجميع، ولكنه خلق استقراراً ووحدة، لم تعشها الصين خلال قرن تقريباً.

يقوم التراوح بين الانفتاح وعدم الاستقرار والانغلاق والوحدة إلى حد ما على طبيعة الميزة الاقتصادية الصينية الأساسية وهي العمالة الرخيصة. فعندما يُسمح للقوى الخارجية بالاستثمار في الصين، فإنها تبني أنواعاً من المصانع والأعمال التجارية، التي تستفيد من رأس المال الصيني البسيط. ومع ذلك، فإن الغرض الأساسي من هذه المصانع ليس البيع في الصين، وإنما إنتاج السلع التي تُباع في بلدان أخرى. وببناء على ذلك، يكون تركيز الاستثمار الأساسي قريباً من الموانئ الكثيرة في مناطق بها مواصلات جيدة إلى تلك الموانئ. ولأن السكان يتركزون في

المنطقة الساحلية، فليس هناك سبب كبير لبناء بنية تحتية أعمق داخل البلد، والواقع أن الغالبية العظمى من المصانع تقع داخل مسافة تصل إلى مائة ميل من الساحل. وحتى عندما ازدهرت الصين وأصبحت المصانع المملوكة للصين، استمر هذا النمط. طبقاً لما ذكره بنك الشعب الصيني، يعيش ستون مليون صيني - وهو عدد من السكان مساوٍ لعدد سكان بلد أوروبي كبير - في أسر معيشية من الطبقة الوسطى (أي هؤلاء الذين يكسبون أكثر من 20 ألف دولار في العام). لكن مع عدد سكان الصين البالغ 1,3 مليار نسمة، يمثل 60 مليون مواطن من الطبقة الوسطى أقل من 5 بالمائة من إجمالي عدد السكان، والأغلبية الساحقة من هؤلاء يعيشون في المنطقة الساحلية أو في بيجن.

يعيش ستمائة مليون صيني في أسر معيشية، تكسب أقل من 1000 دولار في العام، أو أقل من 3 دولارات في اليوم للأسرة الواحدة. ويعيش 440 مليون صيني آخرون في أسر معيشية، تكسب ما بين 1000 و2000 دولار في العام، أو من 3 إلى 6 دولارات في اليوم، ويعني هذا أن 80 بالمائة من الصينيين يعيشون في ظروف تتشابه مع فقر إفريقيا جنوب الصحراء. وحتى في الحزام الواقع داخل مسافة مائة ميل من الساحل، حيث يعيش 15 بالمائة من الصينيين هم العمال الصناعيين، نجد أن الصين بلد قرير على نحو غير عادي، وتخلق منطقة رخائها الضيقه هوة اجتماعية وجغرافية، وتستفيد المنطقة المحيطة بالموانئ من التجارة، ولا تستفيد بقية الصين منها. والواقع أن مصالح المنطقة الساحلية تحالف مع مصالح شركاء الصين الأجانب على نحو أوثق من تحالفها مع مصالح بقية أنحاء البلد، أو حتى مصالح الحكومة المركزية.

على امتداد تلك الصدوع، التي مزقت الصين في القرن التاسع عشر، وما زالت قائمة على نحو يمكن أن يمزقها في المستقبل - وتوزن الصين بين الأغلبية الفقيرة والأقلية الغنية - وبدعم من المصالح الأجنبية، سوف يقاوم الصينيون الأغنياء في المناطق الساحلية الحكومية المركزية. ومحاولات نقل الثروة إما أن تضعف الحكومة المركزية أو تجبرها على أن تصبح دكتاتورية؛ فأسرة كينج ضعفت بعد

الغزو البريطاني. وكان قرار ماو في أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين هو القمع المكثف، وطرد الأجانب ومصادر الأموال وإعادة توزيع الثروة على الداخل الفقير.

خلال فترات الرخاء والنمو النسبيين، يمكن للدولة إدارة المشكلة. وحتى مع زيادة التفاوت، يرتفع مستوى المعيشة المطلقة بالنسبة لمعظم الصينيين، وتقطع هذه الزيادة - مهما كان حدتها الأدنى - شوطاً طويلاً نحو إبقاء الناس سلبين. ولكن ماذا يحدث عندما يضعف الاقتصاد وتتدنى مستويات المعيشة؟ بالنسبة لمن يتمنون إلى الطبقة الوسطى وما فوقها، فإن هذا غير مريح. وبالنسبة لأكثر من مليار صيني يعيشون في الفقر، فمن الممكن أن يكون حتى الانكماش الصغير في مستويات المعيشة مفجعاً، وهذا هو ما تتجه إليه الصين في المستقبل القريب جداً، نحو هبوط صغير نسبياً في النمو، ولكنه هبوط سوف يزداد اتساعاً من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية كلما اتجهنا للأ spel، مولداً مقاومة للحكومة المركزية.

بما أن الصين لديها اقتصاد متوج لا يتناسب مع اقتصادها الاستهلاكي؛ فال المشكلة حتمية. فأجهزة الآيود والملابس التي تتوجهها المصانع الصينية لا تُتابع لجماهيرها الفقيرة، ومع ذلك لم تعد الصين تتمتع بميزة الأجور مقابل بلدان أخرى كباكستان والفلبين. وفي ضوء التجمع المحدود للعمالة شبه الماهرة (مقابل العرض غير المحدود الذي لديها من الفلاحين غير المدربين)، ارتفع سعر العمالة. ويضغط من المنافسة، خفضت الصين الأسعار؛ الأمر الذي قلل ربحيتها من الصادرات. وفي مواجهة المنافسة المتزايدة والنمو المتباطئ بين بعض مستهلكيها، سوف تتدنى قدرة الصين على المنافسة؛ الأمر الذي يزيد صعوبة تسديد القروض التجارية، وبالتالي يزيد الضغط على النظام المالي كله.

الواقع الصارخ هو أن الصين لا يمكنها تحمل تبعات البطالة، فقد انتقلت أعداد كبيرة من الفلاحين إلى المدن للحصول على فرص عمل، وإذا فقدوا وظائفهم، فإما أن يبقوا في المدن ويسبّوا عدم استقرار، أو يعودوا إلى قراهم ويزيدوا مستوى

الفقر الريفي. ويمكن أن تبقى الصين على توظيف شعبها بتشجيع البنوك على تقديم القروض للمشروعات، التي ينبغي أن تخرج من العمل، أو بدعم الصادرات، أو ببناء مشروعات مملوكة للدولة، ولكن هذه الجهدود تُفرغ قلب الاقتصاد.

على امتداد العقد المقبل، لن يكون أمام الصين اختيار سوى زيادة منها الداخلي، فجيش التحرير الشعبي ضخم بالفعل. وفي النهاية، فإن جيش التحرير الشعبي هو من سيحفظ وحدة البلاد، ولكن هذا يفترض أن هذه القوة، التي جيء بها بشكل كبير من أفق شرائح المجتمع، ستبقى متماسكة وتظل على وانها. ولكي تجمع الصين السخط الطبيعي، سوف يتبعن عليها فرض الضرائب على الستين مليون صيني الأغنياء الموجودين على السواحل، ثم تنقل الأموال إلى جيش التحرير الشعبي والفلاحين. وهؤلاء الذين ستفرض عليهم الضرائب سوف يقاومون، وستكون العادات غير كافية لهؤلاء الذين تعزز الحكومة إفادتهم، ولكنها ينبغي أن تكفي للحفاظ على ولاء الجيش.

السؤال طويل المدى، الذي سوف يُجاب عنه في العقد المقبل، هو ما إذا كانت الصين ستتحاول حل مشكلتها كما حلّها ماو - بغلق البلاد والقضاء على رجال الأعمال الساحليين وطرد المصالح الأجنبية - أم باتباع نمط التزعّة الإقليمية وعدم الاستقرار الخاص بالقرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. والأمر المؤكد الوحيد هو أن الحكومة الصينية سوف تكون غارقة في المشكلات الداخلية؛ حيث تعمل بحرص على موازنة القوى المتنافسة، وستكون على قدر كبير من الشك بشأن نواب اليابانيين والأمريكيين.

في عام 1990، عاشت اليابان ذلك النوع من الهبوط الذي تبدأ الصين المرور به الآن. واليابان لديها درجة من السيطرة الاجتماعية غير الرسمية، أكثر مما يراه معظم من في الخارج، وفي الوقت نفسه احتفظت تجمعات الشركات، المسماة «كيريستو»، بمساحة كبيرة من حرية الحركة. وأن اليابانيين نموا بسرعة بعد الحرب العالمية

الثانية، فقد خضعوا للأزمة المالية التي حتمها فشلهم في خلق نظام سوق رأس المال. وعمل اقتصادهم من خلال تعاون غير رسمي بين الكيريستو والحكومة. وقد صُمم هذا التعاون؛ بحيث لا يكون هناك خاسرون، وهنا يكمن خطأها القاتل. تفاقمت مشكلة رأس المال؛ لأن اليابان لم تكن لديها خطة تقاعد تستحق الذكر، وهو ما كان يعني أن المواطنين مجبورون بشدة على الادخار؛ حيث كانوا يضعون أموالهم في بنوك مكاتب البريد الحكومية، التي كانت تدفع أسعار فائدة منخفضة جدًا. وبعد ذلك، كانت الأموال تقرضها الحكومة لـ«بنوك المدينة» الكبيرة المرتبطة بالكيريستو، ومنح هذا النظام اليابان ميزة ضخمة في السبعينيات والثمانينيات، من القرن الماضي، عندما كانت أسعار الفائدة الأمريكية من عديدين، وكان يمكن للشركات اليابانية الاقتراض بأقل من 5 بالمائة. لكن المال لم يكن يقتصر للأعمال التي كانت مربحة بطبعها، وكان معظم الربح يأتي من الهامش المضاف الذي توفره الأموال الرخيصة. وكانت ضرورة ادخار اليابانيين لمبلغ ضخم كي يتقادروا تعني أنهم كانوا مستهلكين متربدين. وبذلك كان قلب الاقتصاد الياباني، شأنه شأن الاقتصادي الصيني الآن، في الصادرات، ويشكل خاص إلى الولايات المتحدة.

مع زيادة المنافسة من البلدان الآسيوية الأخرى، خفض اليابانيون الأسعار، وهو ما قلل الأرباح. وتعني الأرباح المنخفضة اضطرار الأعمال إلى اقتراض المزيد من المال كي تنمو، ثم وجدت أنه من الصعب إلى حد كبير تسديد ديونها. وما أعقب ذلك انهيار اقتصادي، لم يلحظه الإعلام الغربي، إلا بعد سنوات عديدة من حدوثه. وكشأن الصينيين، كان على اليابانيين تجنب البطالة، ولكن لأسباب مختلفة. ففي اليابان كان التردد في تقليل الحجم يقوم على العقد الاجتماعي، الذي يلزم العامل به نفسه بالعمل طوال حياته في إحدى الشركات، وتعد الشركة بالمثل. واحترم اليابانيون التقليد بالإبقاء على التوظيف الكامل، بينما سمحوا بظهور معدل النمو إلى لا شيء تقريبًا.

أطلق الاقتصاديون الغربيون على السنوات العشرين، التي شهد فيها الاقتصاد الياباني ركوداً «العقود المفقودة»، ولكن هذا سوء فهم للأهداف اليابانية، أو بالأحرى فرض لوجهة النظر الغربية على القيم اليابانية؛ فاللتضحيه بالنمو من أجل الحفاظ على التوظيف الكامل، لم تكن في رأي هذا المجتمع المتماسك بشدة فقداناً للعقد من الزمان، وإنما حفاظاً على مصلحة جوهرية.

في الوقت نفسه، هبط معدل المواليد في اليابان إلى ما دون معدل 2,1 طفل لكل امرأة اللازم للحفاظ على عدد سكانها. والآن، حيث كل جيل أصغر حجماً من الجيل الذي قبله، لم يعد الاقتصاد قادرًا على دعم المتقاعدين، وبهذه الطريقة خلق الدين والديموغرافية أزمة ضخمة لليابان.

خلال السنوات العشر التالية، لن يكون اليابانيون قادرين على الحفاظ على التوظيف الكامل من خلال زيادة ديونهم، العامة والخاصة، على نحو مفرط. وك شأن الصينيين، سوف يتغير عليهم تغيير النماذج الاقتصادية، ولكن اليابانيين ليست لديهم ميزة كاسحة؛ فليس لديهم مليار شخص يعيشون في فقر. وعلى عكس الصينيين، يمكنهم امتصاص التقشف، إذا كان ذلك مطلوبًا، دون جلب عدم الاستقرار.

ما زالت نقطة ضعف اليابان الأساسية، هي افتقارها إلى الموارد الطبيعية اللازمة للصناعة، من النفط إلى المطاط إلى الحديد الخام. ولكي تبقى اليابان قوة صناعية، يتغير عليها الشراء والبيع على المستوى العالمي، وإذا فقدت القدرة على الوصول إلى الطرق البحرية فستخسر كل شيء. وإذا نشأت اضطرابات، ولم يكن لديها خيار الانكفاء على الذات، فمن الأرجح - إلى حد كبير - أن تصبح اليابان واثقة من نفسها مرة أخرى.

توازن القوى الصيني الياباني

طوال الثلاثين عاماً أو نحو ذلك الماضية كانت العلاقة بين الصين واليابان تأتي في المرتبة الثانية بعد علاقة كل منهما بالولايات المتحدة. وحافظت الولايات

المتحدة على التوازن الإقليمي بالاحتفاظ بعلاقات متبادلة مع كل بلد، ولكن هذه العلاقات سوف تغير في العقد المقبل، أولاً: سوف تغير مشكلات الصين الاقتصادية علاقتها مع العالم، وهي تغير أساليب عمل البلاد الداخلية. وكذلك سوف تغير مشكلات اليابان الداخلية والحلول التي تخاطرها الطريقة التي تعمل بها.

حتى وهي سلبية وتعتمد على بلدان أخرى؛ لضمان الوصول إلى الأسواق العالمية، تظل اليابان باستمرار جزءاً أساسياً من العالم. والصين كذلك جزء أصيل، ولكنها ليست على نحو لا يمكن الرجوع فيه كالليابان، فقدان المواد الخام المستوردة لا يمثل تهديداً وجودياً للصين بالطريقة التي يمثل بها ذلك لليابان. وبالمثل، فيما تعتمد الصين على الصادرات، فإن بإمكانها إعادة تشكيل نفسها، وإن كان ذلك بطريقة مؤلمة.

إذا، فالصين لديها قدر أقل من الإغراء لأن تصبح جازمة؛ كما أنه ليست لديها القدرة على ذلك؛ فاتصال الصين الأساسي بالعالم عن طريق البحر، غير أنه ليس لديها الأسطول البحري الكبير، الذي يتناسب مع الجغرافيا والولايات المتحدة. وبناء قوة بحرية يستغرق أجيالاً؛ إذ ليس الأمر تطوير التكنولوجيا الضرورية، بقدر ما هو المرور بالخبرة المتراكمة التي تخلق الأدميرالات الجيدين. وسوف يمر وقت طويل، قبل أن يمكن للصين تحدي أي من الولايات المتحدة أو حتى اليابان في البحر، وهناك قدر كبير من مناقشة تطور الأسطول الصيني. ومن المؤكد أنه يجري حالياً تطوير كبير، ولكن هناك فجوة ضخمة بين المستوى الحالي من الجهد، وما يجب على الصين عمله لتحدي قوة الولايات المتحدة البحرية، حتى في المياه القرية من الصين - وأهم التطورات في الصواريخ المضادة للسفن الموجودة في قواعد على البر - ولكن الصين أمامها طريق طويل جدًا، قبل أن تأمل سفن الأسطول هزيمة الأسطول الأمريكي، وحتى الصواريخ المضادة للسفن معرضة بشدة لخطر الضربات الجوية والصاروخية الأمريكية. ولن تخرج البحرية الصينية الولايات المتحدة بالقرة من المياه الإقليمية في العقد المقبل.



(خريطة) شمال شرقي آسيا

اليابان في الوقت الراهن قوة باسيفيكية من الناحية الشكلية تحظر عليها المادة (9) من دستورها أن تكون لديها قوة مسلحة هجومية، ولكن هذا لم يمنعها من امتلاك جيش وقوة جوية كبيرين. ومع ذلك فقد نجحت في تجنب استخدام تلك القوات، اعتماداً على الولايات المتحدة في حماية مصالحها الدولية؛ خاصة قدرتها على الوصول إلى الموارد الطبيعية.

أثبتت خصوصية اليابان للولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية نفعه؛ لأن الولايات المتحدة كانت بحاجة إلى مساعدة اليابان في الحرب الباردة، وأرادت أن تكون اليابان قوية بقدر الإمكان. وتغيرت الأمور الآن على نحو لا يكادُ يُرى؛ فالولايات المتحدة لا تزال تسيطر على طرق اليابان البحرية، ولا تزال مستعدة لضمان القدرة على الوصول، ولكن استعدادها للمخاطرة فيما يتعلق بتلك القدرة على الوصول جعل اليابان في وضع يُحتمل أن يكون خطيراً. وحتى الآن - وأنباء حرب الولايات المتحدة

مع الجهاديين - فإن الولايات المتحدة حرية على عدم تعريض طريق النفط من خلال مضيق هرمز، الذي تعتمد عليه اليابان، للخطر. ولكنها قد تسيء التقدير بسهولة؛ فالأمر ببساطة هو أن الولايات المتحدة يمكنها تحمل المخاطر، التي لا قبل لليابان بتحملها، ولذلك تختلف رؤى البلدين بشأن العالم ومصالحهما القومية.

المشكلة الداخلية بالنسبة لليابانيين، هي أنهم مضوا إلى أبعد ما يمكنهم في هذه الدورة الاقتصادية. ويجب عليهم إما قبول التقشف والبطالة أو السماح للتضخم بالحدوث، وظلت نقطة ضعفهم هي أسواق رأس المال، التي مازالت لا تعمل بحرية، ومع ذلك لم يكن لدى اليابانيين تخطيط مركزي فعال، ولا يمكن استدامة هذا الوضع، فربما يحل الانتقال إلى السوق الحرية المشكلة اليابانية على المدى الطويل، غير أن الشمن سيكون عدم الاستقرار الآن. ولأنهم لا يستطيعون إقامة اقتصاد سوق حقيقي، فسوف يتحولون صوب اقتصاد، تفرض فيه الدولة فاعليات أكبر (ليست بكفاءة السوق، ولكنها أكثر كفاءة مما لديهم الآن) وتقل في أهمية الكبير يستو، وسوف يعني هذا أن تركز الدولة اليابانية السلطة في نفسها بشكل أكبر، وتأخذ دوراً أكبر في إدارة التمويل.

مشكلة اليابان الكبيرة الأخرى ديمografية. فهي بلد شائع يحتاج إلى المزيد من العمال، ولكنه عاجز اجتماعياً عن إدارة الهجرة واسعة النطاق، التي تتحرك في اتجاه مضاد لتماسك الثقافة اليابانية. وليس الحل هو الحصول على عمال يأتون إلى المصانع، وإنما الحصول على المصانع التي تذهب إلى العمال. وعلى مدى السنوات العشر المقبلة، ستكون اليابان أكثر جرأة في استغلال أسواق العمل خارج حدودها، بما في ذلك الصين، بناءً على تطور الأحداث هناك.

مهما كان ما يخبئه المستقبل، سوف يرغب اليابانيون فيمواصلة علاقتهم الاستراتيجية الأساسية مع الولايات المتحدة، بما في ذلك اعتمادهم على الولايات المتحدة في تأمين الطرق البحرية. وترى اليابان أن هذا أكثر توفيراً للتكلفة، وأقل خطورة بكثير من السير في هذا الاتجاه بمفردها.

الاستراتيجية الأمريكية: المماطلة لكسب الوقت

ليس لدى الولايات المتحدة من الموارد أو اتساع السياسة ما يمكنها من التعامل مع كل توازن إقليمي للقوى في الوقت ذاته، فسوف تكون مشغولة بروسيا والشرق الأوسط؛ الأمر الذي لا يترك لها الكثير فيما يتعلق بالموارد للتعامل مع غربي الباسيفيكي. ولعدم وجود بديل، لابد أن تكون الاستراتيجية الأمريكية في هذه المنطقة هي التأجيل وصرف الانتباه. ولا يمكن للولايات المتحدة، في واقع الأمر، التحكم في عمليات واسعة تجري الآن، ولذلك فإن أفضل ما يمكنها عمله هو تعديلها قليلاً. ومن حسن الحظ أن هذه منطقة تجعل العمليات الجارية فيها البلدان على طريق مواتٍ نسبياً في اتجاه الولايات المتحدة، على الأقل في الوقت الراهن؛ ولذلك ينبغي أن تتمهل السياسة الأمريكية، وهي تضع أساساً سيائسي لاحقاً.

لا يمكن الخطر الأمريكي في تحالف يعقد بين اليابان والصين؛ فهذان البلدان يتنافسان مع بعضهما بطرق كثيرة جدًا، ويختلفان عن بعضها اختلافاً شديداً جدًا؛ بحيث لا يمكن أن يكون بينهما تعاون وثيق. وبعد أن بلغت اليابان حدود هذه الدورة الاقتصادية، لن تكون ذلك العملاق السلبي في صمت الذي كانته طوال العشرين عاماً الماضية. ومن ناحية أخرى، سوف تكون الصين أقل من تلك القوة الضخمة الكاسحة التي كانتها، وسيكون التحدي الذي تواجهه الولايات المتحدة هو إدارة علاقتها مع كلا اللاعبين في هذا النظام الغرب باسييفيكي، كلُّ في مرحلته المختلفة. وفي الوقت نفسه، لابد من تراجع الولايات المتحدة عن كونها المركز، وتدعى القوتين الآسيويتين تطوران علاقات أكثر مباشرة مع بعضهما البعض؛ حيث يتعارض على نقاط توازنهما. لن تظهر الصين أو اليابان كقوة إقليمية مهيمنة، كما تفعل كل المعجزات الاقتصادية، وسوف تركز الصين على الحفاظ على الاستقرار دون النمو السريع. وسوف تعيد الصين بناء نفسها داخلياً، بينما تبدأ تكيف سياستها الخارجية مع مصالحها العالمية، ولكن ستكون اليابان هي من سيعين على الولايات المتحدة مراقبتها.

ويبينما تزيد اليابان قوتها، فلابد بالضرورة من زيادة قوتها البحرية. ومعارضة الولايات المتحدة لظهور قوات بحرية مبدأ أساسى من مبادئها، ولكن من الواضح أن الولايات المتحدة لن تدخل في حرب مع اليابان بشأن هذه القضية في 2015 أو 2020، كما فعلت في 1941. ومع ذلك سوف يتغير عليها وضع استراتيجية للتعامل مع اليابان الأكثر حزماً.

ولابد أن تكون الخطوة الأولى في الاستراتيجية الأمريكية تجاه اليابان، هي تأكيد أن الصين لن تتمزق، لأنها كلما كانت الصين أضعف، كانت اليابان أكثر حرية في استعراض عضلاتها. وإلى الحد الممكن، ينبغي على الولايات المتحدة تخفيف الضغط على الصين بتيسير صادراتها إلى الولايات المتحدة، وهذا تغيير للمسار بالطبع، وهناك مشكلات سياسية واضحة في تحقيق ذلك، وسوف يتغير على الرئيس أن يكون شديد المهارة في تبرير كرمته في وقت، يرتفع فيه معدل البطالة الأمريكي. لكن كل شيء يقييد اليابان، وإن كان بشكل هامشي، له قيمة لدى الولايات المتحدة.

الصين المستقرة وحدها يمكنها السيطرة على الاستثمارات الأجنبية في اقتصادها، وسوف يكون الاستقرار والسيطرة ضروريين للتصدي لمخططات اليابان بشأن المصانع الصينية والعمال الصينيين، وسوف يعطى تقييد التوسيع الياباني بدوره قدرة اليابان على التعامل مع المشكلات، وأي شيء يبطئ نهوض اليابان الاقتصادي، يفید الولايات المتحدة، إلى حد كسب الوقت فحسب.

لابد أن تكون الخطوة الثانية في الاستراتيجية الأمريكية، هي الاحتفاظ بعلاقات مع اليابانيين تسم بالود قدر الإمكان. فكلما كانت اليابان أكثر ثقة في الوصول إلى المواد الخام، كان دافعها إلى بناء قوتها البحرية الخاصة بها أقل. واليابانيون، الذين يعون ألم الاحتلال القوى، لم يشعروا قط بالراحة، كما قد يبدون في علاقتهم التفضيلية مع الولايات المتحدة. وهم في الوقت نفسه لم يرغبا قط في مواجهة المبالغ الهائلة من المال والمخاطر اللازمة لخلق بديل.

على المدى الطويل، سوف يتبعن على بلد كبير ومحظوظ للخطر من الناحية الاقتصادية كالىابان البحث عن طريقة لضمان مصالحه. ومع ذلك، فليس من الضرورة أن يكون هذا في العقد المقبل، ولابد أن تكون الاستراتيجية الأمريكية هي إطالة اعتماد اليابان أكبر قدر ممكن، فكلما طال اعتماد اليابان على الولايات المتحدة، كان نفوذ الولايات المتحدة على السياسة اليابانية أطول، وكانت قدرتها على تشكيل تلك السياسة أكبر. وإذا ما ضغط على اليابان بشدة، فمن الممكن أن تختر مساراً جديداً يعود إلى السياسات المدمرة الخاصة بالثلاثينيات، عندما كانت دولة دولاتية من الناحية الاقتصادية، ويرجعها التأكيد على الدفاع القومي. ولابد أن تحرص الولايات على لا تضغط.

هناك أمران سوف يجعلان إقناع الجمهور الأمريكي بهذه الاستراتيجية الآسيوية أسهل، الأمر الأول: هو أن أموراً أخرى سوف تشغل بهم، والثاني هو أن التحركات الأمريكية في غرب الباسيفيكي سوف تكون متدرجة وليس مفاجئة، وسوف تكون لدى الرئيس ميزة عدم الاضطرار إلى إعلان تغيير في السياسة، وسوف يكون لإجراءاته أثر حاسم؛ لأن الولايات المتحدة مهمة، ولكنها ليست أساسية لأي من هذه القوى الآسيوية.

في الوقت نفسه، لابد للولايات المتحدة من إقامة علاقات؛ من أجل المرحلة التالية من التاريخ، التي قد ترغب فيها في تجنييد اليابان أو الصين، أو الاثنين معاً، للتعاون ضد تهديدات من روسيا أو قوى أخرى. وشهية المخاطرة داخل هذين البلدين ليست كبيرة جداً، ولابد أن تدرك الولايات المتحدة أن الضغط عليهم دون إغراءات ربما لن يفلح.

هنا يمكن أن تقوم كوريا بدور مهم، فهي بالفعل شوكة في خاصرة كلا طرفي التوازن الصيني الياباني، ولكنها مزعجة بشكل كبير للإيابانيين، فلأسباب تاريخية،

| الإمبراطورية والجمهورية في عالم متغير |

تمقت كوريا اليابانين ولا تثق في الصينيين. وهي بالإضافة إلى ذلك لا تشعر بقدر كبير من الراحة مع الولايات المتحدة، ولكن الجغرافيا على أقل تقدير جعلتها تعتمد على الولايات المتحدة.

بينما تزداد اليابان قوة وتضعف الصين، سوف يحتاج الكوريون إلى الولايات المتحدة، أكثر من أي وقت مضى، وسوف تعتمد الولايات المتحدة على كوريا لزيادة الخيارات الأمريكية للتعامل مع كلا البلدين. ومن حسن الحظ أن العلاقات الأمريكية الكورية قائمة بالفعل، ولهذا السبب لن يسبب توسيعها مخاوف كبيرة للليابان أو الصين.

أصبحت كوريا كذلك مركزاً تكنولوجياً كبيراً، وسوف تشعر الصين بوجه خاص بالعطش إلى تلك التكنولوجيا، وسوف يزيد امتلاك بعض السيطرة على نقلها من قدرة الولايات على التأثير على الصين. ومن جانبهم، سوف يحتاج الكوريون إلى المساعدة في التعامل مع إزعاج كوريا الشمالية، وبشكل خاص معالجة الجوانب المالية للتوحيد، عندما يتحقق بشكل حتمي. وسوف تزيد كوريا الموحدة فرصة تجارية خاصة مع الولايات المتحدة. ورغم أن كوريا ليس أمامها من مكان آخر تلجأ إليها، فإنه ينبغي على الرئيس الأمريكي تقديم تلك الامتيازات؛ لأنها على مدى السنوات العشر المقبلة، ربما تكون كوريا إلى حد كبير أهم علاقة للولايات المتحدة في غرب الباسيفيكي. ولكن التوحيد ليس هو القضية الجوهرية؛ فكوريا الشمالية، رغم كل صخبتها، مسلولة ومنتشراتها النووية موجودة فقط ما دام الآخرون يسمحون بها. ومشروع كوريا الشمالية النووي أكسبها الوقت بصرف الضغط، وهو لا يمكنه تحقيق استقرار لها بشكل دائم. وفي المقابل، ما زالت كوريا الجنوبية قوة ديناميكية في حد ذاتها، وسوف تظل قوة ديناميكية مهما حدث في الشمال.

العلاقة المهمة الثانية التي ستكون للولايات المتحدة في المنطقة مع أستراليا، وهي باعتبارها واحدة من آخر الكتل الأرضية التي تخضع للسيطرة الأوروبية،

فمن المؤكد أنها على هامش العالم من الناحية الجغرافية، وما زال معظم سكانها مقصرين على منطقة صغيرة نسبياً من جنوب شرق البلاد.

من الناحية الجيوسياسية، يُساء فهم أستراليا وتسيء هي فهم نفسها؛ فهي تبدو معزولة وأمنة، غير أن عزلتها وهم و تعرضها للخطر واقع. على سبيل المثال، أقرب جاراتها هي إندونيسيا، وهي بلد شديد التشتت والضعف يفصله عن أستراليا مئات الأميال من المياه. وأثناء الحرب العالمية الثانية، كانت لإندونيسيا وجارتها الشرقية غينيا الجديدة وظيفة استراتيجية مهمة لأستراليا، حيث امتصتا الهجوم الياباني، وجعلتا اليابانيين أضعف من أن يفكروا في التوسع أكثر نحو الجنوب. ومن اللافت لانتباه أن الحرب العالمية الثانية وجزر أستراليا العازلة في الشمال عززت إحساسها بالأمن، رغم أنها خلقت قليلاً بشأن لاجئ القوارب.

على الرغم من ظهور أستراليا واقفة بمفردها وأمنة، فهي في الواقع الأمر تعتمد - إلى حد كبير - على التجارة العالمية، وبشكل خاص بيع المنتجات الغذائية والمعادن الصناعية كخام الحديد؛ للحفاظ على اقتصادها. وهذه السلع تُشحن في البحر، دون أن تكون لأستراليا أية سيطرة على أمن طرقها البحرية. إذاً، فأستراليا إلى حد ما كالملحوق، الذي توجد عروقه وشرائنه خارج جسمه، غير محمية ومعرضة للخطر باستمرار.

كانت استراتيجية أستراليا للتعامل مع هذه القابلية للتعرض للخطر، هي التحالف مع القوة البحرية المهيمنة في غرب الباسيفيكي، التي كانت بريطانيا في يوم ما الولايات المتحدة الآن. وكل التحالفات تحمل تكاليف، وكان البريطانيون والأمريكيون يريدون شيئاً مقابل ذلك، وهو مشاركة أستراليا في حروبهم. وقد ضحى الأستراليون بشدة في حرب بوير، والحربين العالميين وفي كوريا وفيتنام. وفيما بين عامي 1970 و1990، انسحب الأستراليون من هذا الدور باعتبارهم شيئاً عسكرياً، ولكن خلال هذه الفترة كانت هناك بعض الدعوات إلى مشاركتهم؛ ففي

عام 1990، في عاصفة الصحراء، عادوا إلى استراتيجيتهم الخاصة بالمساعدة في العمليات العسكرية، وبعد ذلك ذهبوا إلى القتال في أفغانستان والعراق.



(خريطة) جنوب شرق آسيا

إلى جانب أمن الطرق البحرية، تعتمد رفاهية أستراليا على نظام تجاري دولي، يسمح بالشروط التي تقدر عليها. واستراتيجية أستراليا الخاصة بكونها في خدمة أبناء العم الأنجلو أمريكيين جاءت لها بمقدار على الطاولة، إلى جانب القوى الكبرى، ووفر ذلك نفوذاً وأمناً لتجارتها؛ الأمر الذي لم تتحققه أستراليا قط بنفسها.

وأثناء الحرب العالمية الثانية، خدمت أستراليا بريطانيا بإرسال قوات إلى شمال إفريقيا، وخدمت الولايات المتحدة بالعمل كمحطة لتجميع القوات الأمريكية؛ من أجل مسرح العمليات الباسيفيكي. ومن المؤكد أن القوات الأسترالية حاربت كذلك، ولكن إذا لم تكن القوات متاحة، فقد كانت قيمة أستراليا الهائلة هي موقعها، خلف

الدرع الجغرافي الخاص بإندونيسيا وغينيا الجديدة. وإذا ظهرت قوة كبرى في غرب الباسيفيكي لتحدى الولايات المتحدة، فسوف تكون أستراليا مرة أخرى الأساس الاستراتيجي لاستراتيجية الولايات المتحدة الباسيفيكية. والأمر الذي يجب الحذر منه هو أن بناء البنية التحتية الخاصة، بمستودع المؤخرة، استغرق سنوات عديدة في الحرب العالمية الثانية، وقد لا يسمح أي صراع مستقبلي بهذا النوع من مهلة الإنجاز.

ترى الولايات المتحدة أن الحفاظ على علاقة مع أستراليا لا ينبغي أن يكون أمراً عسيراً؛ فأستراليا لديها خياران استراتيجيان فحسب، أحدهما: هو الانسحاب من التزامات التحالف، وافتراض أن مصالحها سوف تعالج عرضاً. والآخر: هو المشاركة في التحالف، وأن تحصل على تعهدات رسمية من الولايات المتحدة. والخيار الأول أقل تكلفة ولكنه أكثر مخاطرة، أما الثاني فأكثر تكلفة ولكن يعول عليه أكثر.

إذا نشأ تهديد خطير، فالأرجح أن تعود أستراليا إلى حظيرة الولايات المتحدة. ومع ذلك فإذا سيطرت قوة غرب باسيفيكية على الطرق البحرية، فهناك باستمرار احتمال أن تعمد أستراليا صفقة ما، إذا حسبت أن هذا الامتثال سوف يحقق غاياتها مع مخاطرة أقل من الحرب إلى جانب الأمريكان. ولهذا السبب، فإن الحصول على تعهدات مسبقة من الولايات المتحدة، وجود قواعد عسكرية دائمة في أستراليا يخدم المصالح الأمريكية أفضل ما يكون خلال تقييد خيارات أستراليا.

حتى إذا كانت أستراليا رهينة الحماية الأمريكية، فإن أهميتها الاستراتيجية من العِظم بما يجعل الولايات المتحدة أشد ما يمكن كرماً وإغراءً؛ فكونها مقتضدة فيما تطلبه من تعهدات عسكرية أسترالية أمر مفهوم، لأن الولايات المتحدة قد تحتاج إلى أستراليا في المستقبل بشكل أكبر - وعلى نحو أوسع - من حاجتها إلى الجنود الأستراليين الآن.

المدينة التي على قدر مشابه من الأهمية الاستراتيجية للولايات المتحدة هي سنغافورة، التي أنشأتها بريطانيا عند حاجة شبه جزيرة الملايو؛ لتكون قاعدة تسيطر منها على مضيق ملقا. ومازال هذا الممر الضيق طريقاً أساسياً بين المحظوظين الهندي والباسيفيكي، وبشكل خاص بالنسبة للنفط المتوجه إلى الصين واليابان من الخليج الفارسي. كما أنه يجب على السفن الحربية الأمريكية المتوجهة إلى الخليج الفارسي المرور، عبر هذا المضيق. وهو إلى جانب جبل طارق وقناة السويس، إحدى نقاط الاختناق الكبيرة في العالم. ومن يسيطر عليه يمكن أن يمنع التجارة، أو يضمن تدفقها، تبعاً لإرادته.

سنغافورة الآن دولة مدينة مستقلة، تتمتع بقدر هائل من الرخاء بسبب موقعها الجغرافي، وبسبب صناعة التكنولوجيا فيها. وهي تحتاج الولايات المتحدة كعميل، وكذلك لحماية سيادتها. وعندما منحت الملايو الاستقلال، انفصلت سنغافورة التي تغلب على سكانها العرقية الصينية عن ماليزيا، التي أغلب سكانها من المسلمين. وتفاوتت العلاقات، ولم يكن هناك خطر من الانفصال، ولكن سنغافورة تفهم واقعين جيوبيليتين، هما أن أسوأ شيء في العالم أن تكون غنياً وضعيفاً، وأن الأمن ليس شيئاً مؤكداً. وما يمكن أن تريده ماليزيا، أو كذلك إندونيسيا، عمله في جيل أو جيلين لا يمكن التنبؤ به.

لا يمكن للولايات المتحدة السيطرة على سنغافورة فحسب، بل لابد أن تكون لها علاقات تعاونية معها. وكما في تعاملاته مع كوريا وأستراليا، ينبغي أن يكون الرئيس أكثر كرمًا مع سنغافورة، مما يجب عليه كي يضمن التحالف؛ فالثمن قليل والأرباح مرتفعة جدًا.



(خربيطة) الطرق البحرية الإندونيسية

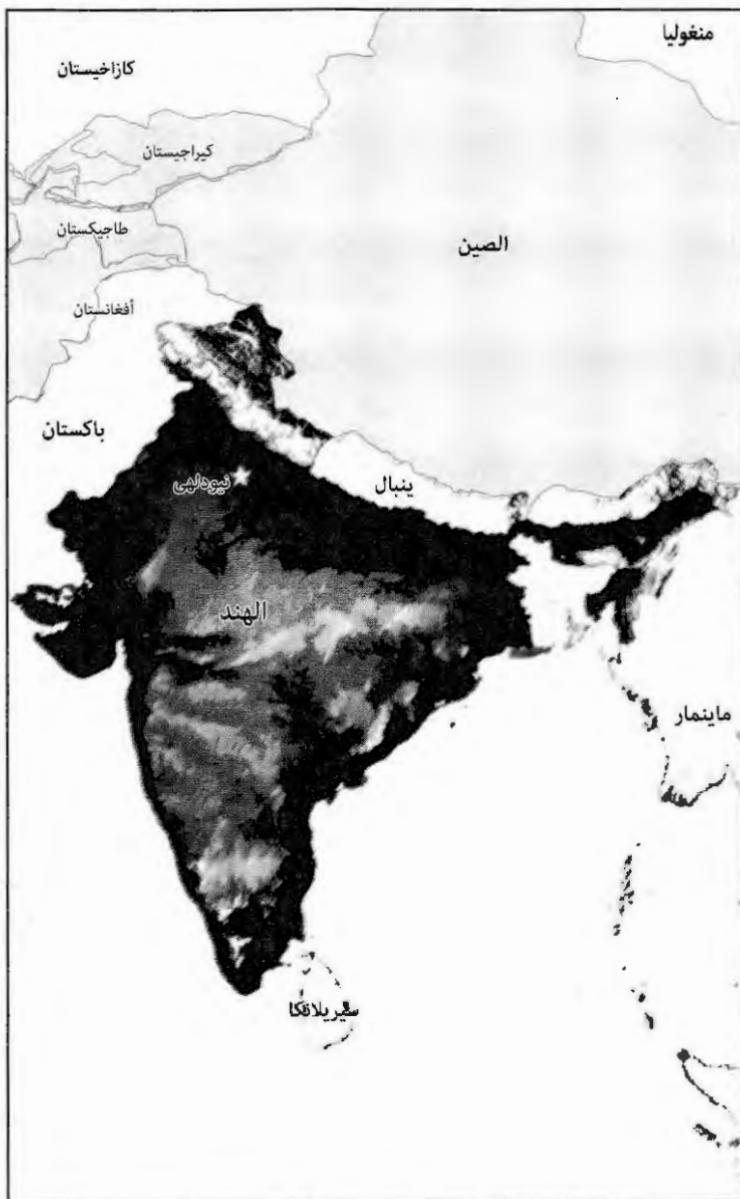
الهند

في سياق غرب الباسيفيكي، يتعين علينا التفكير في الهند، والتي رغم حجمها واقتصادها المتنامي والمناقشة الدائمة للهند باعتبارها الصين التالية، فإنها ببساطة لا أرى الهند لاعباً مهمّاً ذا قوّة عميقّة في العقد المُقبل، فالهند من نواح عديدة، يمكن فهمها على أنها أستراليا كبيرة جدّاً، فكلا البلدين قوي من الناحية الاقتصادية - بطرق مختلفة كما هو واضح - وبهذا المعنى يجب التعامل معهما بجدية.

كشأن أستراليا، الهند شبه قارة معزولة جغرافياً، وإن كانت عزلة أستراليا، التي تقوم على آلاف الأميال من المياه، أشد وضوحاً بكثير. لكن الهند في حد ذاتها جزيرة محاطة بالحواجز البرية اجتيازها أكثر صعوبة من المحيطات؛ فجبال الهيمالايا تمنع الوصول من الشمال، وغابات التلال تمنع الوصول من الشرق، ويحيط بها في الجنوب المحيط الهندي، الذي يسيطر عليه الأسطول الأميركي.

أكبر مشكلة تواجهها الهند تكمن في الغرب، حيث الصحراء وباقستان؛ فهذه الدولة المسلمة دخلت في عدة حروب مع الهند التي غالباً سكانها من الهندوس، وترواح العلاقات بين بالغة الباردة والعدائية. وكما رأينا في مناقشتي لأفغانستان، توافق القوى بين باكستان والهند ملهم أساساً لشبه القارة، والحفاظ على توازن القوى هنا هدف مهم بالنسبة للولايات المتحدة في العقد المقبل.

تسمى الهند الصينية الديمقراطية؛ الأمر الذي يمثل خطراً في القوة الإقليمية إن صح هذا القول، فأحد القيود الكبيرة على نمو الاقتصاد الهندي، الرائع كما كان، أنه بينما لدى الهند حكومة قومية، فإن لدى كل ولاية من الولايات التي تشكل هذه الحكومة شريعاتها، وبعض هذه التشريعات تمنع التنمية الاقتصادية. وهذه الولايات تحمي حقوقها من خلال غيرتها وتنافسها مع الولايات الأخرى، كما أن القيادة - لاسيما العسكرية - تقوم بحماية التزاماتها. وهناك طرق كثيرة لربط هذه المناطق بعضها، ولكن الضامن المطلق هو الجيش.



(خريطة) تضاريس الهند

تحفظ الهندي بجيش ضخم له ثلاث وظائف، أوّلاً: يوازن باكستان. وثانياً: يحمي الحدود الشمالية من الغزو الصيني (وهو ما تجعله التضاريس أمراً يصعب تخليه)، وثالثاً: الأمر الأكثر أهمية هو أن الجيش الهندي، شأنه شأن الجيش الصيني، يضمن أمن الدولة الداخلي - وهو ليس بالأمر الهين في بلد متعدد به مناطق شديدة الانقسام، فهناك حالياً تمرد من جانب الماويين في الشرق، على سبيل المثال، وهذا هو الأمر الذي يعد منه أو قمعه وظيفة الجيش.

في البحار، كان الهند مهتمين بتطوير أسطول، يمكن أن يصبح لاعباً مهمّاً في المحيط الهندي، حيث يحمي طرق الهند البحرية ويلوح بالقوة الهندية. ولكن الولايات المتحدة لا ترغب في رؤية الهند تمضي قدماً على هذا النحو؛ فالبحر المحيط الهندي هو الممر الذي يجتازه نفط الخليج الفارسي إلى الأسفيكي، وسوف تنشر الولايات المتحدة قوات ذات بأس شديد هنا، بغض النظر عن تقليل وجودها على اليابسة.

لإبقاء التطور البحري الهندي دون العتبة التي تسمح بتهديد المصالح الأمريكية، سوف تسعى الولايات المتحدة إلى تحويل نفقات الدفاع الهندية إلى الجيش والقوة الجوية التكتيكية، بدلاً من الأسطول. وأرخص طريقة لتحقيق ذلك واستباق مشكلة محتملة طويلة المدى، هي أن تدعم الولايات المتحدة باكستان القوي، وبذلك تجعل مخططاتي أمن الهند يركزون على البر وليس البحر.

وبالمثل، ترغب الهند في تقويض العلاقة الأمريكية الباكستانية، أو على أقل تقدير إبقاء الولايات المتحدة في أفغانستان؛ كي تزعزع استقرار باكستان. وإذا فشلت الهند في ذلك، فقد تمد يدها للبلدان أخرى كما مدتتها إلى الاتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة. ولا تمثل باكستان تهديداً وجودياً للهند، حتى فيحدث غير المرجح الخاص بالاستيak النووي. ولكن باكستان لن تنهار، ولهذا ستظل المشكلة الدائمة التي تسمح لها سياسة الهند الاستراتيجية.

تحتل الهند موقعاً متأخراً عن الصين في التنمية الاقتصادية، ولهذا فهي لم تواجه بعد ما تواجه الصين من صعوبات. وسوف يشهد العقد المقبل للهند تقدم بسرعة

كبيرة من الناحية الاقتصادية، ولكن القوة الاقتصادية وحدها لا تترجم إلى أمن قومي. كما أنها لا تترجم إلى نوع من القوة، يمكنها السيطرة على المحيط الهندي. ولا يمكن خدمة المصالح الأمريكية بجعل الهند تشعر بالأمن على نحو زائد. ولذلك سوف تتدحر العلاقات الأمريكية الهندية، على مدى السنوات العشر المقبلة، حتى مع رحيل الولايات المتحدة عن أفغانستان، بل واستمرار التجارة الأمريكية الهندية.

اللعبة الآسيوية

في العقد المقبل، وبينما الولايات المتحدة مشغولة بقضايا أخرى، سوف تكون القوتان الآسيويتان الكبيرتان، الصين واليابان، خاضعتين للحد الأدنى من التفوه الخارجي. وسوف تتحرّكان بالطريقة التي تمليها عليهما تطوراتهما الداخلية. وبناء على هذه السرعة، لا ينبغي للولايات المتحدة الاستثمار بقوة في إدارة العلاقة الصينية اليابانية. وبقدر الإمكان، ينبغي على الولايات المتحدة المساعدة في الوصول إلى صين مستقرة، والعمل على الحفاظ على علاقتها مع اليابان.

ورغم ذلك، لن يصمد سلام غرب الباسيفيكي إلى مالا نهاية، وينبغي على الولايات المتحدة العمل لتمتين العلاقات القوية مع اللاعبين الرئيسيين الثلاثة، وهم: كوريا وأستراليا وسنغافورة.

سوف ثبت هذه البلدان الثلاثة أنها حلفاء ضروريون، في حالة وقوع حرب مع أي بلد غرب باسيفيكي، وخاصة اليابان، ولا يمكن أن تبدأ الاستعدادات بسرعة كبيرة. وبناء الأسطول الكوري، وخلق منشآت في أستراليا، وتحديث قوات سنغافورة لن يشير قلقاً كبيراً؛ فهذه خطوات إن اُتُخذت في هذا العقد، فإنها سوف تخلق إطاراً لإدارة أي صراع يمكن أن ينشأ.

الفصل الحادي عشر

نصف الكرة الآمن

بما أن الولايات المتحدة تشتراك في نصف الكرة وجزء من التاريخ مع أمريكا اللاتينية وكندا، فقد يفترض البعض أن هذه المنطقة لها أهمية مفردة بالنسبة للولايات المتحدة، بل إن كثيرين من الأميركيين اللاتينيين - بشكل خاص - ينظرون إلى الولايات المتحدة على أنها مهوسنة بالهيمنة عليهم، أو على الأقل الحصول على مواردهم. غير أنه مع بعض الاستثناءات - المكسيك وكوبا في المقام الأول - فإن ما يحدث في أمريكا اللاتينية ذو أهمية هامشية للولايات المتحدة، ونادرًا ما احتلت المنطقة مكاناً مهماً في التفكير الأميركي. ويتعلق جزء من هذا بالمسافة؛ فالمسافة بين واشنطن وريو دي جانيرو تزيد حوالي ألف ميل عن تلك التي بينها وبين باريس. وعلى عكس القوى الأوروبية والآسيوية، لم يكن للولايات المتحدة قط حرب موسعة مع العالم اللاتيني جنوب بقى. ولكن في النهاية، ومرة أخرى باستثناء المكسيك وكوبا، لا تعارض مصالح الولايات المتحدة الأساسية مع مصالح أمريكا اللاتينية.

كان للولايات المتحدة اهتمام محدود بالمنطقة، يعود إلى حد ما إلى التشظي هناك؛ الأمر الذي منع ظهور قوة متعددة للقاراء. وتبدو أمريكا الجنوبية كياناً جغرافياً واحداً، ولكن الواقع هو أن القارة تقسمها حواجز جغرافية كبيرة، أولاً: تمتد جبال الأنديز شماليًا وجنوبيًا، وهي سلسلة جبال أعلى بكثير من جبال الروكي والألب وبها القليل من الممرات التي يمكن اجتيازها. وبعد ذلك، تمثل الغابة الأمازونية الشاسعة في وسط القارة حاجزاً، لا يمكن اختراقه كذلك.



(خريطة) الحواجز التضاريسية في أمريكا الجنوبية

الواقع أن هناك ثلاث مناطق مميزة في أمريكا الجنوبية، كل منها مفصولة عن الآخرين إلى حد أن التجارة البرية صعبة والوحدة السياسية مستحيلة. والبرازيل قوس على امتداد ساحل الأطلسي، حيث الأمازون التي يصعب العيش فيها هي منطقتها الداخلية، وتقع منطقة منفصلة جنوب البرازيل على امتداد الأطلسي، وتتكون من الأرجنتين وأوراجواي وباراجواي، والأخريرة ليست على الساحل، وإنما جزء من كتلة الدول هذه. وفي الغرب هناك الدول الأنديزية، وهي: تشيلي وبوليفيا وبيرو والإكوادور وكولومبيا وفنزويلا. وقبالة البر الرئيسي الجزر الكاريبية، وهي ليست لاتينية بالكامل بالطبع، وأهميتها كمنصات، دون أن يكون لها هي نفسها وزن.

الصلة الوحيدة بين البرازيل والدول الجنوبية جسر أرضي ضيق إلى حد ما عبر أوراجواي. والدول الأنديزية موحدة فقط؛ بمعنى أنها جمیعاً تشتراك في جغرافيات لا يمكن اختراقها. وقد تصبح المنطقة الجنوبية على امتداد الأطلسي متكاملة، ولكن يوجد هناك بلد واحد مهم في واقع الأمر هو الأرجنتين، بالإضافة إلى ذلك، ليس هناك جسر أرضي يمكن عبوره بين جنوب أمريكا وشمالها؛ بسبب تضاريس أدغال أمريكا الوسطى. وحتى إذا كان هناك جسر، فإن كولومبيا فقط، وربما فنزويلا، هي التي يمكنها الاستفادة منه.

الأمر المهم بالنسبة للسياسة الأمريكية في أمريكا اللاتينية باستمرار، هو أنه لكي تصبح الولايات المتحدة مهتمة، لابد من اجتماع عنصرين؛ إذ يجب أن تكون مساحة مهمة استراتيجية (ولا يوجد منها كثير في المنطقة) في أيدي قوة قادرة على استخدامها لتمثل تهديداً. وقد أعلن «مبدأ مونرو» لتوضيح أن هذا الاحتمال كان التطور الجيوسياسي الوحيد غير المقبول، فيما كان يتعلق بالولايات المتحدة.

أثناء الحرب العالمية الثانية، أصبح وجود علماء الألمان والمعاطفين معهم في أمريكا الجنوبية قضية خطيرة بين الاستراتيجيات في واشنطن، التي تصورت وصول القوات الألمانية إلى البرازيل من دكار عبر الأطلسي. وبالمثل، أثناء الحرب الباردة، أصبحت الولايات المتحدة مشغولة بحق بشأن النفوذ السوفيتي في المنطقة،

وتدخلت من حين إلى آخر لمنعه. لكن لا الألمان ولا السوفيت بذلوا جهوداً استراتيجية جادة للسيطرة على أمريكا الجنوبية؛ لأنهم فهموا أن القارة في الغالب لا تتناسب مع المصالح الأمريكية. وبدلاً من ذلك، كان المقصود من جهودهم مجرد إزعاج واشنطن وتشتيت الموارد الأمريكية.



(خريطة) كوبا والكاريبي

في وقت مبكر من القرن التاسع عشر، قام الرخاء الأمريكي على منظومة الأنهر، التي مكنت المزارعين في منطقتي لوبيانا وأوهايو من شحن إنتاجهما الزراعي إلى الساحل الشرقي وأوروبا. وهذه السلع جميعها كانت تتدفق أولاً على مدينة نيو أورليانز، ثم تُنقل بعد ذلك من الصنادل إلى السفن العابرة للمحيط. وحاربت الولايات المتحدة للحفاظ على أمان أورليانز؛ في البداية معركة نيو أورليانز في عام 1814، وبعد ذلك حرب استقلال تكساس. وما زالت نيو أورليانز والموانئ القريبة هي الأكبر من حيث حمولة السفن في الولايات المتحدة؛ الأمر الذي يمكن من شحن حبوب الغرب الأوسط إلى الخارج، وشحن الصلب، وغيره من السلع الصناعية منها. لأن قوة بحرية في كوبا يمكن أن تحكم في الطرق البحرية داخل خليج المكسيك

وخارجه، ويمكنها وبالتالي السيطرة على نيو أورليانز، كانت الولايات المتحدة مشغولة باستمرار بالجزيرة. وفكرة أندرو جاكسون Andrew Jackson في غزوها، وفي عام 1898 تدخلت الولايات المتحدة لطرد الإسبان. وبعد نصف قرن، عندما ظهرت هناك حكومة موالية للسوفيت بزعامة فيدل كاسترو Fidel Castro، أصبحت كوبا محور الاستراتيجية الأمريكية، وكانت كوبا المعادية لأمريكا دون السوفيت أمراً تافهًا، بينما كانت كوبا المعادية لأمريكا مع الصاروخ السوفيتي تهدىء مميتاً.

عندما نظر تجاه العقد المقبل، فإنه ليست لكوبا قوة عظمى راعية، ولذلك يمكن للرئيس صياغة سياسة الكوبية بناءً على الرأي السياسي الأمريكي، ولكن عليه أن يتذكر أنه إذا كانت الولايات المتحدة ستواجه منافسًا عالياً، فسوف تكون كوبا هي النقطة الجغرافية التي يضع فيها المنافس أكبر ضغط على الولايات المتحدة، ويجعل هذا من كوبا الجاذرة التي يستهدفها.

على المدى البعيد، وضع كوبا من جديد تحت جناح التفозд الأمريكي سياسة استباقية معقولة، والقيام بذلك أمر مرغوب بشدة قبل ظهور منافس عالمي يزيد المخاطر والثمن. وسوف يموت فيدل وراؤول أو يتقاعدان أثناء العقد الذي نحن بصدده، والتخبئة السياسية والاستخباراتية التي تسيطر على الجزيرة أصغر سنًا وتحركهم المصالح الشخصية، أكثر من الجيل المؤسس لنظام كاسترو. وبدلًا من المقامرة بشأن ما إذا كانوا سيفون بعدم دعوت المؤسسين أم لا، فإنهم سوف يكونون على استعداد لقبول تسوية، ويسهل إقناعهم بالصفقات التي تسمح لهم بالاحتفاظ بمناصبهم، بينما يمنحون أمريكا تفوذاً متزايداً على سياستهم الخارجية، وسيكون التحول هو اللحظة التي تجرب فيها الولايات المتحدة التعامل. وقبل أن يترك كاسترو السلطة، ربما يكونون على استعداد لقبول صفقة تحفظ ميراثهم، بينما يخضعون للتفوز الأمريكي. وإذا فشل ذلك، فقد يكون عدم أمان الانتقال لحظة مقاربة ورثتهم؛ فمصلحة الولايات المتحدة بسيطة ولا علاقة لها بحقوق الإنسان أو تغيير النظام.

إنها وجود ضمادات بغض النظر عن التحديات المستقبلية، وأن كوبا لن تصبح قاعدة للقوى الأجنبية. وبتحقيق ذلك، ستكون الولايات المتحدة قد حققت الكثير.^(٤)

فنزويلا دولة أخرى من دول أمريكا اللاتينية، التي نجحت في جذب الاهتمام بظهورها كهديد كبير للولايات المتحدة. وهي ليست كذلك، فأولاً: يعتمد الاقتصاد الفنزويلي على تصدير النفط، ويجعل واقع الجغرافية واللوجستيات من المحمّن أن تصدر فنزويلا نفطها إلى الولايات المتحدة، ثانياً: عزلة فنزويلا الطبيعية - حيث نهر الأمازون إلى الجنوب والكاريبي (الذي يهيمن عليه الأسطول الأمريكي) في الشمال، وكولومبيا المعادية والمستقرة في الغرب، على الجانب الآخر من الجبال والأدغال - تجعل البلاد غير مناسبة لمقتضى الحال لولا ذلك، حتى وإن ظهر الإسلاميون - على سبيل المثال - وحاولوا استغلال الشقاق الحالي بينها وبين الولايات المتحدة. وحتى وإن سعى مُتحَدِّ عالمي جديد إلى التحالف مع فنزويلا، واستغلالها كمنصة لإطلاق الأذى، لا يسمح موقع البلد بوجود قاعدة جوية أو بحرية كبيرة. ومن الواضح أنه سيكون مرغوباً جعل فنزويلا تغير نظرتها الاستراتيجية بحلول ثلاثينيات القرن الحالي، ولكن هذا ليس مهّماً للمصالح الأمريكية.

فنزويلا حالة ينبغي فيها للسياسة الخارجية الأمريكية تنظيم نفسها لتجاهل الأيديولوجيا والإزعاج، والتركيز على الاستراتيجية. ومع كل احتمال، سوف يفقد

(٤) بعد اتصالات حثيثة، تمكّن الفاتيكان من تفريغ المسافة بين هافانا وواشنطن، وأجريت مكالمة قرابة الساعة ما بين الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، ونظيره الكوبي، راؤول كاسترو، بعد جفاه وانقطاع دبلوماسي دام طوال 50 عاماً، وسبقت الاتصال مقابلات ومناورات دبلوماسية في كندا، بتشجيع الفاتيكان وباركته. وستزودي هذه المحاولات إلى تطبيع العلاقات تدريجياً بين البلدين. وفي ديسمبر من عام 2014، أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما ونظيره الكوبي راؤول كاسترو عن بدء «فصل جديد» في العلاقات بين البلدين بعد تعليقها في 1961، وفي يناير من عام 2015 وصل وفد من الكونجرس الأمريكي إلى هافانا في زيارة هي الأولى من نوعها، منذ اتفاق الولايات المتحدة وكوبا على إعادة العلاقات الدبلوماسية، والتقي الوفد مع مسؤولين كوبيين لمناقشة الإجراءات العملية اللازمة لتطبيع العلاقات بين البلدين (المترجم).

هو جو تشايفيز Hugo Chávez السلطة داخل النظام الذي خلقه^(*). الواقع أنه إذا كان يتعين على الولايات المتحدة عقد صفقة مع كوبا في الوقت المناسب، فمن الممكن أن يكون جزء من الصفة سحب التأييد الكوبي لتشافيز. ولكن حتى إذا بقي في السلطة، فهو لا يمثل تهديداً لأحد سوى شعبه.

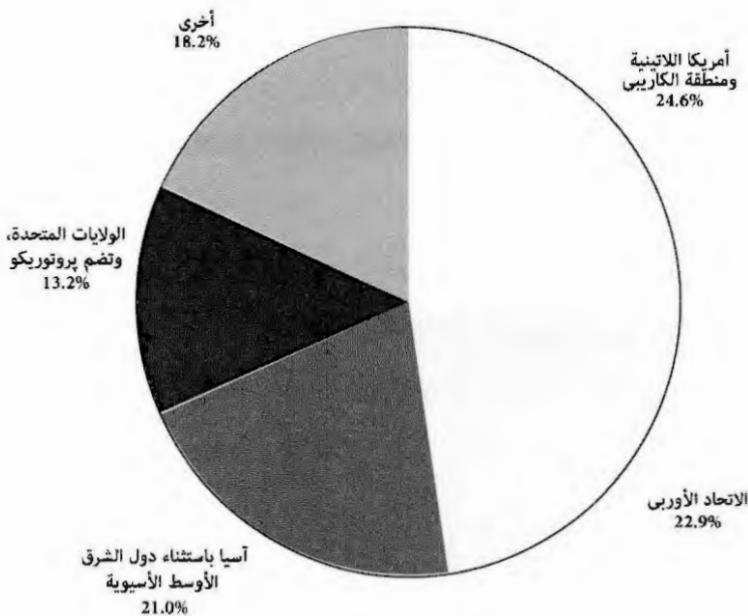
استراتيجية البرازيل والأرجنتين

هناك بلد أمريكي لاتيني واحد يتحمل ظهوره كمنافس للولايات المتحدة في حد ذاتها، وهو البرازيل. إنها أول قوة اقتصادية مستقلة، وربما عالمية، تظهر في تاريخ أمريكا اللاتينية، وقد حمت نفسها من الواقع في الاختيارات الخاطئة بشكل لطيف. البرازيل ثالث أكبر اقتصاد في العالم، وخامس أكبر بلد من حيث الحجم وعدد السكان. وك شأن معظم البلدان النامية، لديها توجه قوي نحو التصدير، ولكن صادراتها متوازنة بشكل جيد؛ فثلثاها من السلع الأولية (الزراعية والمعدنية)، والباقي متوجات صناعية. والتوزيع الجغرافي ل الصادراتها رائع كذلك، حيث تذهب كميات متساوية إلى أمريكا اللاتينية والاتحاد الأوروبي وأسيا. وتذهب كمية صغيرة نسبياً، ولكنها ليست ضئيلة، إلى الولايات المتحدة، ويعني الوضع التصديرى المتوازن هذا أن البرازيل أقل عرضة للهبوط الاقتصادي من الاقتصادات الأكثر تركيزاً.

ليست البرازيل في الوقت الراهن قوة تهدد الولايات المتحدة إلى حد كبير أو شديدة الأهمية بالنسبة لها، كما أن الولايات المتحدة لا تمثل تحدياً للبرازيل. وهناك القليل من الاحتكاك الاقتصادي، وتمتنع الجغرافيا البرازيل من تحدي الولايات المتحدة بسهولة، وسوف يكون الامتداد البرازيلي شملاً غير معقول. لأن التضاريس التي في الشمال باللغة الصعوبة في اجتيازها، وليس هناك شيء في الشمال تحتاجه البرازيل. فالنفط الفنزويلي، على سبيل المثال، لا يمكن شحنته إلى البرازيل بسبب

(*) توفي هو جو تشايفيز في 5 مارس من عام 2013 بمرض السرطان، وكان لا يزال في السلطة (المترجم).

التضاريس، ولدى البرازيل إمدادات وفيرة خاصة بها على أية حال.



(رسم بياني) علاقات البرازيل التجارية

التحدي الوحيد الذي يمكن أن تمثله البرازيل للولايات المتحدة، هو إذا استمر توسعها الاقتصادي بما يكفي لخلق قوة جوية وبحرية للسيطرة على الأطلسي، فيما بين ساحلها وغرب إفريقيا، وهي منطقة لا تقوم فيها الولايات المتحدة بدوريات مكثفة، على عكس المحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي. ولن يحدث هذا في العقد المقبل، ولكن بينما ترتفع معدلات الأجور البرازيلية، فإن العوامل الجغرافية من الكثرة بحيث يمكن أن تحمل الاستثمارات البرازيلية في إفريقيا تكاليف نقل أقل من الاستثمارات في أجزاء من أمريكا اللاتينية. وبذلك ستكون هناك ميزة لدى البرازيل في تطوير العلاقات مع البلدان الواقعة جنوب الصحراء، وبشكل خاص أنجولا الناطقة بالبرتغالية كالبرازيل، وقد يؤدي هذا إلى أطلسي جنوي لا تسيطر عليه البرازيل فحسب، بل بقوات بحرية برازيلية، متمركزة على السواحل البرازيلية والإفريقية.

على الرغم من أن البرازيل ليست بحال من الأحوال تهديداً للمصالح الأمريكية، فال استراتيجية الأمريكية الأساسية الخاصة بخلق توازنات القوى في كل المناطق والحفاظ عليها تتطلب أن تبدأ الولايات المتحدة العمل الآن لخلق قوة موازنة، وليس هناك ما يدعو للعجلة في استكمال الاستراتيجية، غير أن هناك مصلحة في بدئها.

في العقد المقبل، وبينما يتم الحفاظ على العلاقات الودية مع البرازيل، ينبغي على الولايات المتحدة كذلك أن تفعل كل شيء يمكنها لقوية الأرجنتين؛ ذلك البلد الذي يمكن أن يكون بمثابة نقل موازن. وينبغي تذكر أنه في وقت مبكر من القرن العشرين، كانت الأرجنتين قوة كبيرة في أمريكا اللاتينية. وضعفها الحالي ليس حتمياً. وينبغي على الولايات المتحدة العمل على تطوير علاقة خاصة مع الأرجنتين، في سياق خطة التطور الأمريكي اللاتيني العامة، التي تشمل كذلك الموارد المخصصة للأوراجواي والباراجواي.

هذه منطقة يمكن لأقل المبالغ المالية توافضاً تحقيق فوائد هائلة فيما بعد؛ فجغرافيا الأرجنتين مناسبة للتطوير؛ فهي بها العدد الكافي من السكان والمساحة الكافية لمزيد من البشر، كما أن بها قاعدة زراعية قوية وقوة عاملة قادرة على خلق قاعدة صناعية. وهي محمية من كل الغزوات العسكرية، عدا تلك الآتية من البرازيل. الأمر الذي يجعل لديها حافزاً للقيام بالدور، الذي تريدها الولايات المتحدة أن تقوم به.

التحدي في الأرجنتين سياسي. فمن الناحية التاريخية، ركزت حكومتها المركزية اهتمامها على معالجة المشكلات الاجتماعية بطرق، تدمر التنمية الاقتصادية في واقع الأمر. وبعبارة أخرى، يميل السياسة إلى كسب الشعبيه باتفاق الأموال التي لا يملكونها، وعاشت الأرجنتين كذلك فترات من الدكتاتورية العسكرية وغيرها مع فرض التقشف، وهي دورة لا تختلف فيها بشكل كبير عن غيرها من البلدان الأمريكية اللاتينية، ومنها البرازيل.

سوف يرى البرازilians أن هناك تهديداً طويلاً الأمد في الدعم الأمريكي للأرجنتين، ولكنهم سيكونون مشغولين بشكل مثالي بتنميتهما والضغوط الداخلية

التي تولّدها. ورغم ذلك، ينبغي أن تكون الولايات المتحدة مستعدة لأن يقدم البرازيليون حواجز اقتصادية للأرجنتين، تربط اقتصادها على نحو أوّلٍ باقتصادهم. ومع ذلك هناك عواملان في مصلحة الأميركيين؛ فالبرازيل -أولاً- ما زالت بحاجة للحفاظ على رأس المال الاستثماري من أجل الاستخدام المحلي. ثانياً: تخاف الأرجنتين منذ زمن طويل من الهيمنة البرازيلية، وعليه فإنه في ظل وجود اختيار بين البرازيل والولايات المتحدة سوف تختر الأخيرة.

ينبغي أن يكون الهدف الأميركي هو فقط تقوية قدرات الأرجنتين الاقتصادية والسياسية؛ لكي ينافس نمو الأرجنتين النمو البرازيلي على مدى العشرين أو الثلاثين عاماً المقبلة؛ إذ بدأت البرازيل تظهر كتهديد محتمل للولايات المتحدة. وسوف يتطلب ذلك تقديم الولايات المتحدة حواجز للشركات الأمريكية؛ كي تستثمر في الأرجنتين، خاصة في مجالات خارج المتطلبات الزراعية، حيث يوجد استثمار كاف بالفعل. وينبغي أن تكون الولايات المتحدة مستعدة كذلك لتقريب الجيش الأميركي أكثر إلى الجيش الأرجنتيني، ولكن من خلال الحكومة المدنية؛ كي لا يثير مخاوف من تأييد الولايات المتحدة الجيش الأرجنتيني، كقوة في سياسة البلاد الداخلية.

لابد أن يحرص الرئيس الأميركي على أن يبيّن نوایاه الحقيقة في هذا الأمر، وألا يندفع. ويمكن أن يولّد برنامج فريد للأرجنتين رد فعل برازيلي سابقاً لأوانه، ولذلك ينبغي ضم البرازيل في أي برنامج أمريكي، إن هي أرادت المشاركة. وإذا نزم الأمر، يمكن عرض مسعى النوايا الحسنة هذا كله على أنه محاولة لاحتواء هوجو تشافيس في فنزويلا، وسوف يكلف الأمر مالاً، ولكنه سيكون أرخص كثيراً، على أية حال، من مواجهة البرازيل في ثلاثينيات القرن الحالي أو أربعينياته بشأن السيطرة على الأطلسي الجنوبي.

المكسيك

كثأن كوبا، المكسيك حالة خاصة في العلاقات الأمريكية، والسبب الواضح هو أنها تشرك مع الولايات المتحدة في حدود طويلة، تمتد من تكساس إلى كاليفورنيا. ومع ذلك فالمكسيك مجتمع في مرحلة مختلفة جداً من التنمية عن كندا، الجارة التي في الشمال، وبالتالي يتفاعل مع الولايات المتحدة بطريقة مختلفة جداً. وليس هناك مكان آخر السياسة الداخلية والمصلحة الجيوسياسية فيه أكثر مباشرةً، وربما على نحو أكثر عمقاً مما عليه الحال على امتداد الحدود الصحراوية جنوب مقاطعة إل باسو وغريها.

هذان البلدان كانت لهما علاقة معقدة وعنيفة عبر تاريخهما؛ ففي عام 1800، إذا ما سُئل شخص عاقل: أي القوى ستكون هي المهيمنة في أمريكا الشمالية بعد مائتي عام؟ كانت الإجابة المنطقية أنها المكسيك. فقد كانت أكثر تطوراً وتقدماً (وأفضل تسلیحاً) بكثير من الولايات المتحدة في ذلك الحين. ولكن بعد أن وسعت الولايات المتحدة أراضيها بشكل كبير، من خلال شراء لوبيزيانا، دفعت المكسيك إلى حدودها الحالية، بالاستيلاء على تكساس أولاً، ثم بخوض الحرب المكسيكية الأمريكية، التي طردت المكسيك من حيازاتها، التي كانت تصل شمالاً حتى دنفر وسان فرانسيسكو الحاليتين.

كان سبب النجاح الأمريكي في الاستيلاء على تلك الأراضي الغربية جغرافياً تماماً؛ فمقارنة بالمنطقة المجاورة بمدينة المكسيك، فإن الجزء الشمالي من البلاد يقل فيه عدد السكان، بل كان أقل مما هو عليه الآن في القرن التاسع عشر. والسبب هو أن الأرض الممتدة من الحدود الشمالية إلى داخل الولايات المتحدة والجنوبية إلى داخل المكسيك شديدة الجفاف وقاحلة، وهي شديد القحط والجفاف على الجانب المكسيكي، وكان ذلك يعني أن المكسيكيين وجدوا صعوبة في الاستقرار ودعم السكان شمالي الصحراء، ووجدوا صعوبة أكبر في تحريك الجيوش شمالاً. وخلال اتفاقية مستوطني أنجلو في تكساس، حرث الرئيس المكسيكي والقائد العسكري

سانتا أنا Santa Anna جيئاً من الفلاحين، شمالياً عبر الصحراء إلى سان أنطونيو. وحينذاك شلت فترة من الطقس البارد حركة كثير من جنوده القادمين من أدغال الجنوب، وكانوا حفاة بلا أحذية. وكان جيش سانتا أنا مجاهداً عند وصوله، وبينما هزم مدافعي ألامو، فقد هُزِم هو نفسه في سان هاسينتو بالقرب من مدينة هيوستن الحالية، بواسطة قوة كانت تتمتع بمميزتين فحسب، وهو أنها لم تكن مجاهدة ولم تكن حافية.

خلق وضع حدود جديدة بين الولايات المتحدة والمكسيك واقتراً جديداً، وهو أن السكان على الجانبين يمكنهما التنقل بحرية ذهاباً وإياباً، حيث يهاجرون مع الفرص الاقتصادية، ويشاركون في تهريب ما هو غير مشروع على الجانب الآخر. وهذه المناطق الحدودية المضطربة موجودة في أنحاء العالم، بين أي بلدين لا تتوافق حدودهما السياسية وحدودهما الثقافية، في العادة لأن الحدود تحركت كما في هذه الحالة. وفي بعض الأحيان - كما حالة ألمانيا وفرنسا - تولد المناطق الحدودية الحرب. وفي أحيان أخرى، كما بين الولايات المتحدة وكندا، تغدو الحدود مسألة قليلة الأهمية، وسيكون وضع المكسيك والولايات المتحدة في العقد المقبل في مكان ما بين التقىبين.

المكسيك بلد عدد سكانه 100 مليون نسمة، يعيش معظمهم على بعد مئات الأميال من الولايات المتحدة، وترتيبها الآن الرابع عشر بين أكبر اقتصادات العالم - مع حساب التجارة المشروعة وحدها - حيث يزيد إجمالي الناتج المحلي على تريليون دولار، وتساوي صادراتها السنوية ما مقداره 130 مليار دولار تقريرياً من السلع إلى الولايات المتحدة، وقيمة وارداتها حوالي 180 مليار دولار، وهو ما يجعلها ثاني أكبر شريك تجاري مع الولايات المتحدة بعد كندا. ومن الواضح أن الولايات المتحدة لا يمكنها فك ارتباطها بالمكسيك، خلال أقل من جيل بالتأكيد. كما أنها لا ترغب في ذلك.

لكن الولايات المتحدة تواجه مشكلتين، هما: صادرات المكسيك غير المشروعة من العمال المهاجرين، وصادرات المكسيك غير المشروعة من المخدرات. وفي الحالتين، فإن القضية الأساسية هي شهية النظام الاقتصادي الأمريكي للسلع المعنية، فدون تلك الشهية ما كان ليصبح للصادرات أهمية. ويسبب الشهية - وبشكل خاص في حالة المخدرات، بسبب عدم مشروعيتها - فإن التصدير مفيد للمكسيكيين الأفراد وللمكسيك ككل.

من المهم فهم أن الهجرة المكسيكية مختلفة بشكل كبير عن الهجرة من البلدان البعيدة كالصين وبولندا، ففي هاتين الحالتين يقطع الأشخاص علاقتهم بالوطن الأصلي، الذي يبعد آلاف الأميال. وهناك درجة ما من الاستيعاب تكون حتمية؛ لأن البديل هي العزلة أو الحياة داخل مجتمع منفصل ثقافياً. ورغم أن المهاجرين يغذون الأميركيين، منذ وصول الأسكنلنديين والأيرلنديين لزعزعة استقرار التجار ومُلاك الأراضي في أمريكا القرن الثامن عشر، وهناك سبب أساسي من الناحية الجيوسياسية؛ لعدم مقارنة الهجرة المكسيكية بالهجرات السابقة عليها.

ليس الأمر هو أن المكسيك ملاصقة للولايات المتحدة فحسب، بل إنه في حالات كثيرة الأرض التي ينتقل إليها المهاجرون هي أرض، كانت تخص المكسيك في يوم من الأيام. وعندما ينتقل المكسيكيون شمالاً، فهم لا يقطعون صلاتهم بالوطن بالضرورة، بل يتواجدون في منطقة حدودية، تمتد مئات الأميال داخل البلدين، والانتقال شمالاً يتطلب الحد الأدنى من التكيف الثقافي. وعندما ينتقل المكسيكيون إلى المدن البعيدة، فإنهم يتصرفون كما فعل المهاجرون التقليديون، ويصبحون جزءاً من المجتمع. وفي داخل المنطقة الحدودية يكون لديهم خيار الاحفاظ بلغتهم وحيثهم القومية، المميزة عن الهوية القانونية التي يتبعونها، وهذا الرضع يمكن أن يخلق توتراً خطيراً بين الحدود القانونية والحدود الثقافية.

هذا هو أساس القلق الشديد داخل الولايات المتحدة الآن بشأن الهجرة المكسيكية غير المشروعة، ويقول المتقدون إن ما يشغل الأميركيين هو - في الإمبراطورية: الجمهورية في عالم متغير

واقع الأمر - بغض كل الهجرة المكسيكية، وهم ليسوا مخطئين بالكامل، ولكن هذا التحليل لا يقيّم أسس الخوف تقريباً كاملاً؛ فغير المكسيكيين داخل المناطق الحدودية، وحتى فيما بعدها، يخشون أن يطغى عليهم المهاجرون ويجدون أنفسهم يعيشون ثقافياً في المكسيك، كما أنهم يخشون أن تكون الحركة شاملاً إيداعاً بمطالبة المكسيكيين بالأراضي المكسيكية سابقاً. وربما تكون المخاوف مبالغ فيها، لكنها لا تفتقر إلى المعقولة؛ كما أنه لا يمكن تجنبها.

المفارقة بالطبع هي أن الاقتصاد الأميركي يتطلب وجود هؤلاء المهاجرين؛ باعتبارهم عمالة منخفضي الأجر، والسبب الوحيد في أن الأشخاص يخاطرون بالمجيء إلى الولايات المتحدة، بشكل غير قانوني، هو التأكد من أنهم سيتمكنون من الحصول على فرص عمل. ولو لم يكن المهاجرون مطلوبين لشغل فرص العمل تلك، لكان فرص العمل تلك قد شغلت بالفعل، وما كان المهاجرون ليأتوا.

الحججة المضادة هي أن المهاجرين يأخذون فرص العمل من آخرين، أو أن مطالبتهم بالخدمات الاجتماعية تفوق المزايا الاقتصادية التي يوفرونها - ليست سطحية تماماً، ولكن بها بعض نقاط الضعف - أو لا: 10 بالمائة من العاطلين في الولايات المتحدة ترجم إلى 15 مليون شخص خارج العمل. ويفقد مركز بوهسباني (تعني التسمية المواطنين الأميركيين ذوي الأصول الإسبانية - المحرر) Hispanic Center Pew أن هناك 12 مليون مهاجر غير شرعي في الولايات المتحدة. وإذا كانت نظرية الإحلال صحيحة، فإن التخلص من المهاجرين غير الشرعيين سوف يخلق 12 مليون فرصة عمل، ويتبقي 3 ملايين عاطل فحسب، ويصبح معدل البطالة 2 بالمائة فقط. وكون سيناريو الإحلال لهذا يبدو غير منطق بالحدس يدل على أن معظم العمالة غير الماهرة منخفضة التكلفة، التي يتم استيرادها لا تنافس القوة العاملة الحالية؛ فالاقتصاد الأميركي يتطلب عمالة إضافيين، ولكنه لا يريد زيادة تجمع المواطنين بشكل كبير. ولدى الاقتصاد المكسيكي فائض عمالة، لابد أن يصدره، والتبيّنة يمكن توقعها.

وهذه المشكلة سوف تستفحّل؛ لأن خصوصية النساء غير المهاجرات هبطت إلى ما دون معدل الإحلال، وهذا في وقت زاد فيه متوسط العمر المتوقع. ويعني هذا أنه سيكون لدينا سكان شائخون وقحة عاملة منكمشة، وهي الحالة التي ألمت بالعالم الصناعي بصورة عامة. ويعني هذا أن تلك البلدان سوف تستورد العمالة لرعاية المسنين ولتوسيع قوة العمل. وبدلًا من أن يقل الضغط على استيراد العمال، سوف يزداد، بل إنه مع تحسن اقتصاد المكسيك الداخلي، فسوف يظل لديها فائض عمالة قابل للتصدير.

ما يضاعف الاضطراب على امتداد الحدود، هو قانون العرض والطلب وتكلفة السلع المخصصة للشهية الأمريكية للمواد، فالهيرويين والكونكاين والماريوجوانا، وهي المخدرات المفضلة، أصلها منتجات زراعية رخيصة التكلفة؛ إذ إنها حشائش في المقام الأول تقاد لا تتطلب رعاية. ولأن المخدرات غير مشروعة في الولايات المتحدة، فلا حكم لقوى السوق المعتادة عليها. وتطرد مخاطرة بيع المخدرات القانونية المنافسين الأكفاء خارج السوق، حيث تتمكن المنظمات الإجرامية من خلق الاحتكارات الإقليمية، من خلال العنف الذي يمنع المزيد من المنافسة؛ مما يؤدي إلى تضخم تكلفة المخدرات.

تعني عدم المشروعية أن مجرد نقل متبوع ما البعض مثاث من الأموال من المكسيك إلى لوس أنجلوس، سوف يزيد السعر على المتعاطي أضعافًا كثيرة. وتتراوح التقديرات الرسمية للمبالغ المالية التي تتدفق على المكسيك من مبيعات المخدرات ما بين 25 مليار دولار و40 مليار دولار في العام، وتجعل التقديرات غير الرسمية المبلغ أعلى بكثير. لكن حتى مع افتراض صحة رقم 40 مليار، فإن الرقم الفعلي مرتفع على نحو مرعب، وعندما تنظر إلى العائدات من منتج ما، فإن المبلغ الذي تبيع به ليس هو المهم، وإنما المهم هو هامش الربح. بالنسبة للمجتمع المصنّع - كالكمّونات الإلكترونية التي تصدرها المكسيك للولايات المتحدة بشكل قانوني - فإن هامش الربح 10 بالمائة مرتفع بشكل كبير. ولنفترض أن هذا هو هامش ربح

كل الواردات القانونية من المكسيك إلى الولايات المتحدة، حيث تولد صادرات المكسيك التي تبلغ قيمتها 130 مليار دولار ربعاً قدره 13 مليار دولار.

هامش ربع مبيعات المخدرات أعلى بكثير جداً من 10 بالمائة؛ لأن التكلفة الأصلية للسلعة شديدة الانخفاض. فالماريجوانا لا تحتاج إلى تصنيع، وتكلفة تصنيع الهايرين والكوكايين لا تذكر، والتقدير المعقول بل والمتحفظ لهامش ربع المخدرات هو 90 بالمائة، وهو ما يعني أن 40 مليار دولار من التجارة غير المشروعة تولد ربعاً قدره حوالي 36 مليار دولار، وحيث تولد المخدرات التدفق النقدي الحر على مستوى، يزيد ثلاثة مرات - تقريباً - على كل صادرات المكسيك القانونية، التي تقدر بـ 13 مليار دولار.

حتى إذا كانت المكسيك تحقق فقط 25 مليار دولار سنوياً بهامش 80 بالمائة، فسوف يظل هذا يعني ربعاً قدره 20 مليار دولار في العام، وهو ما يظل أعلى بمقدار 7 مليارات دولار من الربح، الذي يتحقق من كل الصادرات القانونية، ولتلعب بالأرقام قدر ما تحب، بل ووضح أن المخدرات تولد نصف ربع الصادرات القانونية فحسب. ستظل الحقيقة هي أن أموال المخدرات تساعد سيولة النظام المالي المكسيكي بشكل هائل. فالمكسيك - على سبيل المثال - بلد من بلدان قليلة، ظلت تقدم قروضاً لبناء العقارات التجارية بعد أزمة 2008 المالية.

لهذا السبب ستكون الحكومة المكسيكية ببناء على ذلك حمقاء، إن هي حاولت وقف تجارة المخدرات. ومن المؤكد أن هناك عنةً ناتجاً عن حروب الاتحادات، ولكنها بصورة عامة مرکزة على الحدود، وليس في قلب المكسيك المأهول. وعندما نأخذ كل العوامل في الحسبان، فإن كل المبلغ الهائل من المال الذي يتتدفق إلى داخل البلاد. يجد طريقه إلى النظام المصرفي والاقتصاد العام بطريقة ما، ويفيد البلاد أكثر من العنف ويضره التحريم. ونتيجة لذلك، ينبغي أن تكون المقاربة المعقولة هي أن تتظاهر الحكومة المكسيكية بأنها تحاول وقف تجارة المخدرات، بينما تتأكد من

فشل كل الجهود المهمة. وسوف يقي هذا على غضب الولايات المتحدة، بينما يضمن استمرار تدفق المال.

استراتيجية أمريكا المكسيكية

الاقتصاد الأمريكي شديد الاندماج مع اقتصاد المكسيك دائمًا، على نحو لا يسمح بتعطيل التجارة القانونية، وما يعني أن أعدادًا كبيرة من الشاحنات سوف تتحرك بين الولايات المتحدة والمكسيك لأجل غير محدود. وحجم حركة المرور مرتفع على نحو كبير، يجعل من الصعب على العمالء الذين على الحدود تفتيش كل الحمولات؛ ولهذا السبب فإنه حتى إذا أقيم عازل بين الحدود، سوف يظل الأجانب غير الشرعيين والمخدرات يتسللون عبر المعابر الدولية وأماكن أخرى. وفي ظل التكلفة الرخيصة للمخدرات قبل وصولها إلى الولايات المتحدة، فإن اعتراض الشحنات له أثر قليل جدًا على التجارة؛ فالشحنات يتم استبدالها بسهولة مع حدوث أثر قليل على العائد الإجمالي.

ينبغي أن يكون منع المهاجرين غير الشرعيين أسهل من المخدرات؛ لأنه من السهل التعرف على المهاجرين بمجرد وجودهم في البلاد. وأبسط وسيلة لعمل ذلك، هي عمل بطاقة هوية وطنية بورق خاص ووضع أковاد فيها تجعل تزويرها صعباً إلى حد كبير، ولا يمكن توظيف أحد قبل تمرير صاحب العمل البطاقة في نظام يُستخدم حالياً لمعاملات بطاقات الائتمان، وأي أجنبى بلا بطاقة سوف يتم ترحيله، وأي صاحب عمل استأجره سوف يُقبض عليه وتوجه له تهمة ارتكاب جنائية.

لكن من غير المحتمل إلى حد كبير استخدام هذه الطريقة البسيطة، إلى حد ما؛ لأن الكثير من الأشخاص الأكثر معارضه للهجرة غير الشرعية لديهم عدم ثقة شديدة في الحكومة الفيدرالية. ويمكن استخدام بطاقة الهوية الوطنية لتتبع حركة المال والأشخاص؛ لكشف التلاعب الضريبي والآباء المتهرئين من إعالة أولادهم وكذلك مراقبة المنظمات السياسية، الأمر الذي قد يؤدي بسهولة إلى الإيذاء الحكومي. وسوف يمنع الخلاف داخل الائتلاف المعارض للمهاجرين تأييد هذا النظام.

لكن هناك سبيلاً أعمق لعدم اتخاذ هذه الخطوة السهلة نسبياً، وهو أن شريحة المجتمع التي تستفيد من الأعداد الكبيرة من العمال رخيصة التكلفة أكبر، من الشريحة المضارة منهم، وأكثر نفوذاً منها. ولهذا السبب وكما هو الحال مع الحكومة المكسيكية والمدمرات - فإن أفضل استراتيجية أمريكية هي أن تبدو، وهي تعمل كل شيء ممكناً لوقف حركة المهاجرين، بينما هي متأكدة من فشل هذه الجهدود. هذه هي الاستراتيجية الأمريكية بشأن المهاجرين غير الشرعيين لسنوات عديدة، حيث تخلت توتراً بين المصالح الاقتصادية قصيرة ومتوسطة المدى والمصالح الاقتصادية طويلة المدى. والمشكلة طويلة المدى هي التغير في الديموغرافيا - وفي الولايات المتحدة - في منطقة الحدود، ولابد أن يختار الرئيس بين الخيارين، ومساره المعقول الوحيد، هو ترك المستقبل بهم بذاته. وفي ظل القوى المهمة بالحفاظ على الوضع القائم، كان من المتوقع لأي رئيس يتخذ الخطوات اللازمة لوقف الهجرة غير المشروعة أن يفقد السلطة بسرعة. ولهذا السبب فإن أفضل استراتيجية للرئيس هي موصلة الاستراتيجية الحالية، أي النفاق.

وبالمثل، فإن قضية المدمرات لها حل بسيط نسبياً لن ينفذ، وهو شرعاً، فإذا جرت شرعة المدمرات واتخذت خطوات ي agaric البلاد بالمدمرات، فسوف تنخفض أسعار الشارع، وتنهار اقتصاديات التهريب، ويتضاءل العنف على امتداد الحدود الذي يحركه كل المال بسرعة. وإلى جانب ذلك، سيكون هناك انخفاض في عنف الشوارع بين مدمري المدمرات الساعين؛ لسرقة ما يكفي من المال للحصول على جرعة مخدر.

الجانب السلبي في هذه الاستراتيجية هو أنه ستكون هناك زيادة غير معروفة في كمية تعاطي المدمرات وفي عدد المتعاطين؛ فالمتعاطون الحاليون - الذين لم يعد السعر يقيدهم - سوف يزيدون تعاطيهم. ومن المؤكد تقريرياً أن بعض الأفراد الذين

لا يرغبون في تعاطي المخدرات، بطريقة غير مشروعة، سوف يبدأون في تعاطي المخدرات بمجرد رفع التجارب عنها.

سوف يتبع على الرئيس حساب فوائد وقف تدفق المال إلى المكسيك، والحد من العنف في المناطق الحدودية ضد تعاطي المخدرات المتزايد، وما هو أسوأ، كما سيتعين عليه الظهور مؤيداً لتلك الزيادة أو على الأقل غير مبال بها. وفي هذه الحال، يعود الأمر إلى الكونجرس كذلك؛ ولذلك فإنه ليس قراراً خاصاً بالسياسة الخارجية، وليس هناك تحالف سياسي مهم في الولايات المتحدة مستعد لتبني مبدأ سحق تجارة المخدرات غير المشروعة بالشروعه. ولذلك، فإنه كما هو الحال مع بطاقات الهوية الوطنية، لن يتم إقراره لأسباب أيديولوجية داخلية.

على فرض أنه لن يظهر حل سحري يطفئ الشهية القومية للمخدرات، فإنه يجب على الرئيس قبول ثلاثة أمور واقعة بالفعل، وهي أن المخدرات سوف تستمرة في التدفق على الولايات المتحدة، وأن مبالغ هائلة من المال سوف تستمرة في التدفق على المكسيك، وأن العنف في المكسيك سوف يستمر إلى أن تتحقق الاتحادات سلاماً مستقراً، كما حدث مع الجريمة المنظمة في بلدان أخرى، أو حتى تقضي جماعة على الجماعات الأخرى.

الاستراتيجية الوحيدة الأخرى التي قد تستخدمها الولايات المتحدة للتعامل مع الصراع هي التدخل. وسواء أكان غارة صغيرة بواسطة مكتب التحقيقات الفيدرالي أم احتلالاً عسكرياً كبيراً لشمال المكسيك، فتلك فكرة سيئة على نحو غير عادي، أولاً: من غير المرجح أن تنجح؛ فالولايات المتحدة عاجزة عن مراقبة المخدرات في الداخل، وبذلك فإن فكرة مراقبة المخدرات في بلد أجنبى بعيدة المنال. وبالنسبة للاحتلال العسكري الكبير، فقد تعلمت الولايات المتحدة أن قواتها المسلحة في موقع، يمكنها من تدمير الجيوش المعادية، ولكنها أقل براعة بكثير في سحق رجال حرب العصابات، الذين يقاومون الاحتلال على أرضهم.

سوف يؤذى التدخل الأمريكي إلى ربط اتحادات المخدرات بالزعنة القومية المكسيكية، وهي فكرة موجودة بالفعل في المكسيك، وبالتالي سوف تمثل تهديداً على جانبي الحدود، ولن تكون الهجمات المفاجئة على القوات الأمريكية - حتى داخل الولايات المتحدة - مجرد أعمال عصابات، بل أعمال وطنية. وفي ظل التعقيدات التي تواجهها الولايات المتحدة في بقية أنحاء العالم، فإن آخر ما تحتاجه، هو حرب كاملة على الحدود المكسيكية.

لابد أن يكون على رأس أولويات الرئيس التأكيد من أن العنف في شمال المكسيك وفساد مسؤولي تنفيذ القانون لا ينتقل إلى داخل الولايات المتحدة. ولهذا السبب، يتعين عليه تخصيص قوات كبيرة للمنطقة الحدودية الشمالية في مسعى لقمع العنف، وإن كانت هذه استراتيجية معيبة. فمن عيوبها خوض حرب، تسمح للعدو بأن يكون لديه ملاذ آمن على الجانب الآخر من الحدود، وهي فكرة شديدة السوء كما تعلمنا في فيتنام، كما أنها استراتيجية دفاعية تماماً، لا توفر للولايات المتحدة السيطرة على الأحداث في المكسيك. غير أنه في ظل كون كسب السيطرة على الأحداث في المكسيك أمراً غير مرجح - إلى حد بعيد - ربما يكون الوضع الدفاعي هو أفضل المتاح.

ستظل الاستراتيجية الأمريكية غير أمينة بطبعها، فهي لا تعتمد وقف الهجرة، ولا تتوقع وقف المخدرات، ولا يجب عليها التظاهر بأنها ملتزمة بكليهما. وتبدو هذه لأمريكيين كثيرين قضايا مهمة، تؤثر على حياتهم الشخصية، ولا يجب أن يُقال لهم إن الخطوة الأعظم للأمور، أو إحساسهم بما هو مهم لا يهم، أو إن الولايات المتحدة عاجزة عن تحقيق الأهداف التي تراها مهمة.

من الأفضل كثيراً للرئيس أن يجد ملزماً تماماً بهذه الأهداف، وأن يرجع الأمر إلى فشل بعض مرؤوسيه في العمل بقوته عندما لا تتحقق. ومن حين لآخر، ينبغي فصل أفراد من العاملين معه، أو من مكتب التحقيقات الفيدرالي، أو إدارة مكافحة المخدرات أو وكالة الاستخبارات المركزية أو الجيش بفضيحة، وينبغي إجراء تحقيقات كبيرة لتحديد الفشل في النظام، الذي سمح للمخدرات والأجانب غير

الشرعين بمواصلة عبور الحدود. وعلى مدى السنوات العشر المقبلة، سوف يشارك الرئيس في تحقيقات مستمرة؛ لتوفير وهم النشاط في مشروع لا يمكن أن ينجح.

منع العنف من الانتشار شمال الحدود هو وحده مهم بما يكفي للإطاحة بأي رئيس، يفشل في القيام بذلك. ومن حسن الحظ أن عدم السماح للعنف بالانتشار في مصلحة الاتحادات كذلك؛ فهذا تفهم أن العنف الكبير في الولايات المتحدة سوف يتسبب في رد يخرب كذلك مصالحهم العملية، إن لم يكن فاعلاً. وبالاعتراف بأن الولايات المتحدة لن تتحرك جنوباً، أو بفاعلية للتدخل في تجارتهم بطريقة أخرى، سوف تكون اتحادات المخدرات غير عقلانية في نشر العنف شمالاً، وسيكون المهريون الذين يتعاملون في مبالغ هائلة من المال غير عقلانيين.

لابد من تضمين الكلمة الأخيرة بشأن كندا، التي تشتراك بطبيعة الحال في حدود طويلة مع الولايات المتحدة، كما أنها أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة. وكندا هي الفكرة التي خطرت ببال الولايات المتحدة، منذ تضليل الاهتمام البريطاني بأمريكا الشمالية القارية، وليس الأمر هو أن كندا ليست مهمة للولايات المتحدة، بل إن الأمر بساطة هو أن كندا تحبسها في مكانها الجغرافي والقوة الأمريكية.

عند النظر إلى الخريطة تبدو كندا بذلك شاسعاً، وإن كانت من ناحية المناطق المأهولة صغيرة جدًا، ذلك أن سكانها موزعون على شريط على الحدود الأمريكية، وأجزاء كثيرة من كندا ذات اتجاه شمالي جنوبى، وليس اتجاهها شرقياً غربياً. بعبارة أخرى، فإن حياتهم الاقتصادية والاجتماعية موجهة صوب الولايات المتحدة، على عكس كندا التي تعمل على أساس شرقي غربي.

القضية بالنسبة لكندا هي أن الولايات المتحدة صانع عملاق، وكذلك مصدر للسلع، وهناك كذلك ارتباط ثقافي عميق، وهذا يخلق مشكلات للكنديين الذين

يرون أنفسهم على أنهم ثقافة مختلفة، ويريدون أن يكونوا هكذا، ويرون كذلك على أنهم بلد مختلف. ولكن كما هو الحال مع سائر العالم، تخضع كندا للضغط الشديد من الثقافة الأمريكية، والمقاومة صعبة.

يرى الكنديون أن هناك خطوط تصدع متعددة في الكونفدرالية، أهمها الصدع الذي بين كيبيك الناطقة بالفرنسية وبقية كندا الذي يغلب عليه الناطقون بالإنجليزية. وكانت هناك حركة انفصالية خطيرة في السبعينيات والستينيات، فازت بامتيازات بشأن استخدام اللغة، ولكنها لم تتحقق الاستقلال فقط. واليوم باتت هذه الحركة معتدلة، والاستقلال ليس مطروحاً للمناقشة، رغم ما يمكن أن يكون عليه الحكم الذاتي من اتساع.

ترى الولايات المتحدة أن كندا لا تمثل لها أية تهديدات، وكان أكبر خطر سيائي من كندا، إذا تحالفت مع قوة عالمية كبيرة. وهناك ميغاريرو وحيد بالنسبة لذلك، وهو إذا كان فلابد من تشظي كندا. وبناء على درجة التكامل الاقتصادي والاجتماعي، سيكون من الصعب تخيل وضع، يكون فيه أحد الأقاليم كندا قادرًا على تغيير علاقاته دون كارثة، أو موقف تسمح فيه الولايات المتحدة بعلاقات تتطور بين أحد الأقاليم وقوة معادية، بينما تواصل العلاقات الاقتصادية. والحالة الوحيدة التي يمكن فيها تخيل ذلك، هو كيبيك المستقلة، التي يمكن أن تتخلى عن العلاقات الاقتصادية لأسباب ثقافية أو أيديولوجية.

في العقد المقبل، بطبيعة الحال، ليست هناك قوى عالمية يمكنها استغلال الفرصة، ومن غير المرجح أن تظهر الفرصة. ويعني هذا أن العلاقة بين البلدين ستظل مستقرة، بتعزيز كندا موقعها؛ حيث يصبح الغاز الطبيعي، المتركز في غرب كندا، أكثر أهمية. والعلاقة الأمريكية الكندية ذات أهمية شديدة لكلا البلدين، بكون كندا أكثر قابلية للخضوع للولايات المتحدة وليس العكس، فقط بسبب الحجم والخيارات. ولكن نظرًا لما هي عليه من أهمية، فهي لن تكون بلداً يتطلب اهتمامًا كبيرًا أو قرارات كبيرة من جانب الولايات المتحدة في العقد المقبل.

تنقسم العلاقة الأمريكية مع نصف الكرة الغربي إلى ثلاثة أقسام، هي: البرازيل وكندا والمكسيك. والبرازيل بعيدة ومعزولة، والولايات المتحدة يمكن أن تتصيف استراتيجياً احتواء بعيدة المدى، ولكنها ليست ملحة، وكندا تذهب إلى أي مكان.. إنها المكسيك، بمشكلتها التوأم الخاصلين بالهجرة والمخدرات، هي القضية الآية للولايات المتحدة. وخارج شرعة المخدرات، التي سوف تجبر الأسعار على الانخفاض، يبقى الحل الوحيد هو السماح لحروب المخدرات بأن تحرق نفسها بنفسها، وهو ما سيحدث حتماً، وسيكون التدخل مفجعاً. وبالنسبة للهجرة، إنها مشكلة الآن، ولكن مع تغير الديموغرافيا ستكون هي الحل.

للولايات المتحدة وضع آمن في نصف الكرة الغربي. وأمارة الإمبراطورية هي أنها داخل منطقتها، بينما تقع الصراعات بعيداً دون تهديد للوطن، وبصورة عامة، فقد حققت الولايات المتحدة ذلك.

في النهاية، أكبر تهديد في نصف الكرة الغربي، هو ما تبدأ به مبدأ مونرو Monroe، وهو أن قوة خارجية كبيرة ينبغي أن تستخدمن المنطقة كقاعدة، تهدد منها الولايات المتحدة، ويعني هذا أن الاستراتيجية الأمريكية الأساسية ينبغي تركيزها على أوراسيا، حيث تنشأ هذه القوى، وليس على أمريكا اللاتينية؛ الأهم فال مهم.

علاوة على ذلك، يجب لا تصور حكومات نصف الكرة الغربي أن الولايات المتحدة تتدخل في شئونها، وهو التصور الذي يثير شعوراً معاذياً لأمريكا؛ الأمر الذي يمكن أن يثير المتابعة. وبالطبع سوف تكون الولايات المتحدة مشاركة في التدخل في شئون أمريكا اللاتينية، وبشكل خاص الأرجنتين، ولكن هذا يجب أن يكون ضمن مناقشة لا تنتهي لحقوق الإنسان والتقدم الاجتماعي، وواقع الأمر أنه بشكل خاص في حالة الأرجنتين سوف يتم الترويج للأمررين. والدافع في مواجهة البرازيل هو الذي يجب أن يكون خفياً، ولكن حينذاك يجب على كل الرؤساء - في

كل الأمور - أن يخفوا دوافعهم الحقيقة، وأن ينكروا بشدة الحقيقة عندما يتعرف أحد على ما سيفعلونه.

من الناحية التاريخية، كانت الولايات المتحدة تهمل قضايا نصف الكرة الغربي، مالم تتوسط قوة عالمية، أو مالم تؤثر القضايا بشكل مباشر على المصالح الأمريكية، كما أثرت الظروف في المكسيك في القرن التاسع عشر. وخلاف ذلك، كانت أمريكا اللاتينية حلبة للعلاقات التجارية، وهذا السيناريو الأساسي لن يتغير في العقد المقبل، باستثناء أنه لابد من العمل مع البرازيل، ولا بد من وضع خطط طويلة المدى للاحتواء، إذا دعت الضرورة.

الفصل الثاني عشر

إفريقيا: مكان يجب تركه في حاله

تفترض استراتيجية الولايات المتحدة للحفاظ على توازن القوى بين الدول القومية في كل منطقة من العالم أمرتين، أوّلاً: أن هناك دولاً قومية في المنطقة، وثانياً: أن بعضها لديه من القوة ما يكفي لتأكيد نفسه. وكذلك ليس هناك نظام للاستقرار أو التماسک الداخلي، وهذا هو مصير إفريقيا، وهي منطقة يمكن تقسيمها بطرق عديدة، ولكنها ليست موحدة بأية طريقة.

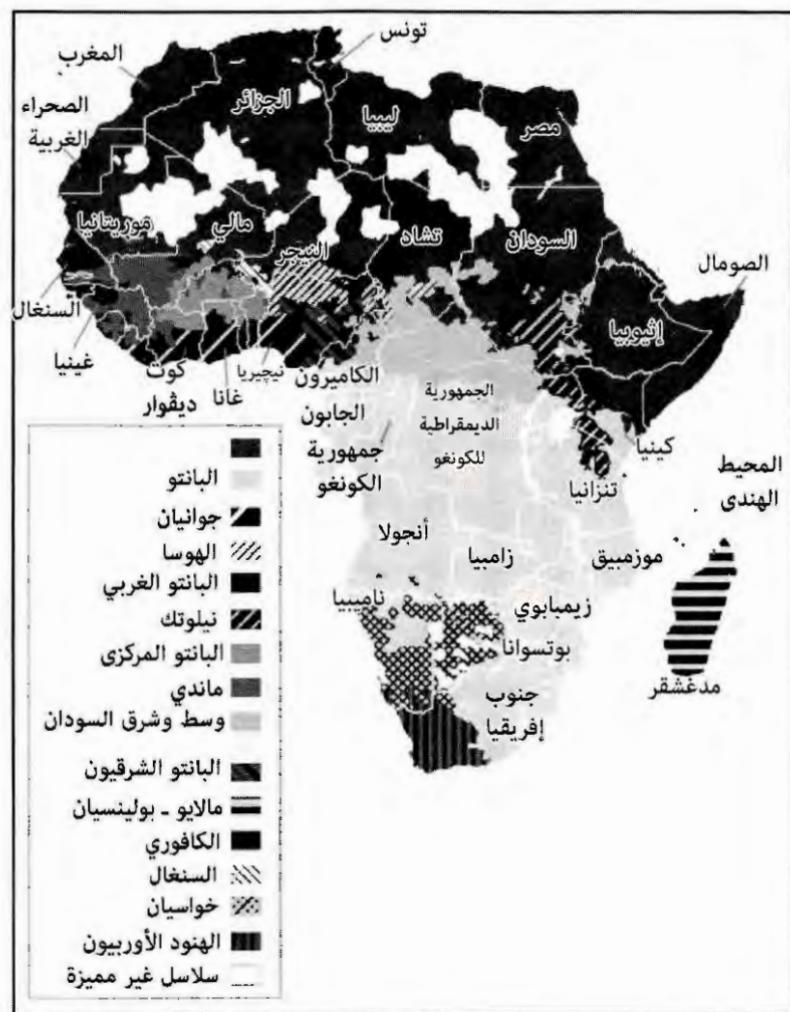
من الناحية الجغرافية، تنقسم إفريقيا بسهولة إلى أربع مناطق، أوّلاً: هناك شمال إفريقيا الذي يشكل الساحل الجنوبي لحوض البحر المتوسط، وثانياً: هناك الساحل الغربي للبحر الأحمر وخليج عدن، المعروف بالقرن الإفريقي. وتُعرف الصحراء الكبرى بغرب إفريقيا، وأخيراً: هناك المنطقة الجنوبية الكبيرة، التي تمتد من العاجيون إلى الكونغو إلى كينيا إلى رأس الرجاء الصالح.

باستخدام معيار الدين، يمكن تقسيم إفريقيا إلى جزأين فحسب، وهما: المسلم وغير المسلم. ويغلب الإسلام على شمال إفريقيا والمناطق الشمالية من غرب إفريقيا والساحل الغربي من حوض المحيط الهندي حتى تنزانيا. ولا يغلب الإسلام على الساحل الشمالي من الأطلسي وغرب إفريقيا، كما أنه ليس للإسلام غزوات كبيرة داخل المخروط الجنوبي بعد ساحل المحيط الهندي.



(خريطة) الإسلام في إفريقيا

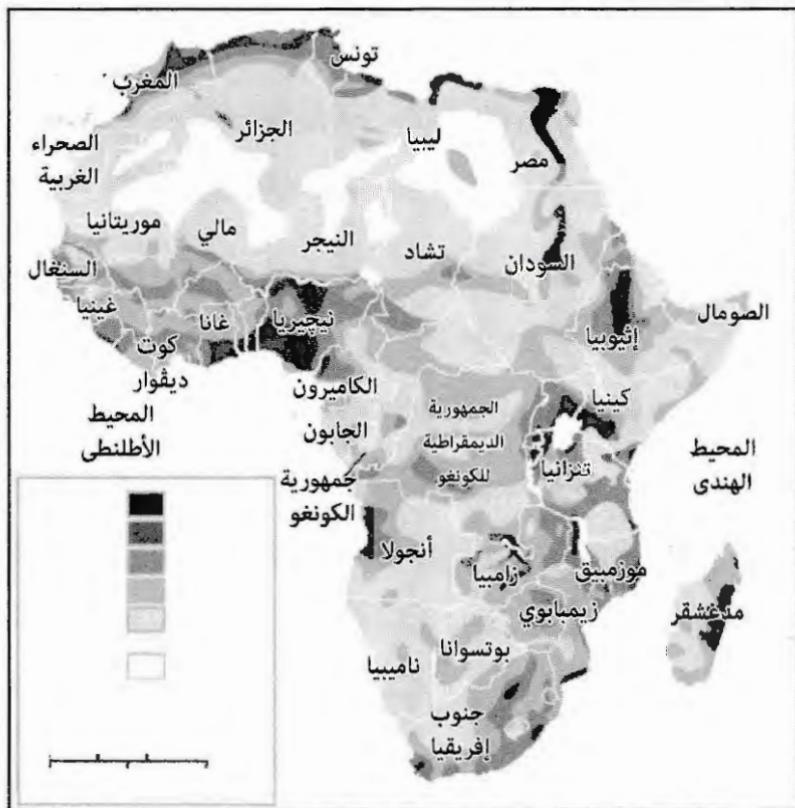
ربما تعطينا الخريطة اللغوية أفضل إحساس بمناطق إفريقيا الواسعة. ولكن اللغة باعتبارها طريقة للنظر إلى إفريقيا أكثر تعقيداً على نحو لا حد له؛ لأن مئات اللغات تُستعمل على نطاق واسع، وكثير منها تتحدث به جماعات صغيرة. وبناء على التنويع اللغوي، فمن المفارقة أن اللغة المشتركة داخل الدول كثيراً ما تكون هي لغة الإمبرياليين، وهي العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية أو الإسبانية أو البرتغالية. وحتى في شمال إفريقيا، حيث تغطي العربية على كل شيء، هناك مناطق مازالت فيها اللغات الأوروبية، الخاصة بالإمبراطوريات السابقة، بقايا باقية تنطوي على مفارقة تاريخية.



(خريطة) الجماعات الإثنolغوية في إفريقيا

تحيط مفارقة أخرى بما يمكن أن تكون الطريقة الأقل أهمية لمحاولة فهم إفريقيا، وهي تتعلق بالحدود المعاصرة. والكثير من هذه الحدود هي كذلك بقايا تمثل تقسيمات بين الإمبراطوريات الأوروبية، التي تراجعت مخلفة وراءها حدودها

الإدارية. وتبعد ديناميكية إفريقيا الحقيقة في الظهور، عندما نعتبر أن هذه الحدود لا تحدد فحسب الدول التي تحاول أن تسيطر على أمم متعددة ومعادية تم احتواوها داخله، بل غالباً ما تقسّم الأمم بين بلدان معاصرین، وبذلك فمع أنه يمكن أن تكون هناك دول إفريقية، فهناك القليل من الدول القومية، باستثناء شمال إفريقيا.



(خرائط) الكثافة السكانية في إفريقيا

أخيراً، يمكننا النظر إلى إفريقيا من ناحية أين يعيش الناس. المراكز السكانية الرئيسية الثلاثة في إفريقيا، هي: حوض نهر النيل، ونيجيريا، ومنطقة البحيرات الكبرى بوسط إفريقيا التي تضم رواندا وأوغندا وكينيا. وقد تعطي هذه إحساساً

بأن إفريقيا مكتظة بالسكان، وصحيح أنه في ظل مستوى الفقر، ربما يكون هناك كذلك أناس يحاولون استخراج لقمة العيش من اقتصاد إفريقيا الهزيل. ولكن جزءاً كبيراً من القارة، في الواقع الأمر، مأهول على نحو متناهى مقارنة ببقية العالم. وتجعل طبغرافية إفريقيا من الصحاري والغابات المطيرة هذا أمراً حتمياً.

حتى عندما ننظر إلى مراكز السكان هذه، نجد أن الحدود السياسية والحدود القومية ليس لها علاقة كبيرة ببعضها. وإذا، فبدلاً من أن تكون الكثافة السكانية أساساً للقوة، فهي تزيد عدم الاستقرار والضعف فحسب، ويحدث عدم الاستقرار عندما يشغل السكان المقسمون المساحات نفسها.

على سبيل المثال، ينبغي أن تكون نيجيريا قوة إقليمية كبيرة؛ حيث إنها كذلك مصدر كبير للنفط، وبالتالي لديها عائدات لبناء القوة. ولكن بالنسبة لنيجيريا، ولد وجود النفط نفسه صراغاً داخلياً مستمراً؛ ذلك أن الثروة لا تذهب إلى بنية تحتية مركزية للدولة والأعمال، وإنما تحرفها المنافسات الإقليمية عن مسارها وتشتها. وبدلًا من أن تكون الثروة النفطية بمثابة أساس للوحدة الوطنية، فهي تمول فحسب الفوضى القائمة على الاختلافات الثقافية والدينية والعرقية بين شعب نيجيريا، و يجعل هذا نيجيريا بلداً بلا أمة. ولكي أكون أكثر دقة، فهي دولة تسيطر على أمم متعددة معادية لبعضها، بعضها تقسمه حدود الدولة. وبالطريقة نفسها، فإن التجمعات السكانية داخل رواندا وأوغندا وكينيا تقسمها الهويات القومية، التي تُنسب إليها بدلاً من أن توحدها. وفي بعض الأحيان، خلقت الحروب دولًا غير مستقرة، كما في أنجولا، ولكن الاستقرار طويل المدى يصعب العثور عليه في كل الأتجاه.

في مصر وحدها تتوافق الأمة والدولة، وهذا هو السبب في أن مصر تصبح من حين لآخر قوة كبرى. ولكن ديناميكية شمال إفريقيا - التي هي على نحو غالباً جزءاً من حوض البحر المتوسط - مختلفة جدًا عن ديناميكية بقية القارة. وبذلك

فإنني عندما أستعمل كلمة إفريقيا من الآن فصاعداً، أستبعد شمال إفريقيا الذي تم التعامل معه في فصل سابق.

المفارقة الأخرى هي أنه بينما لدى الأفارقة إحساس مكثف بالجماعة، وهو ما يهون الغرب من شأنه باعتباره أنه يقوم فحسب على أساس قبلي أو عشائري، فإن إحساسهم بمصير مشترك لم يتمتد فقط إلى تجمعات أكبر من المواطنين؛ وهذا لأن الدولة لم تسم بطريقة عضوية من الأمة، بل إن الترتيبات التي وضعتها الإمبريالية العربية والأوروبية تركت القارة في فوضى.

الطريقة الوحيدة للخروج من الفوضى هي القوة، ولابد من وجود القوة الفاعلة في الدولة المنبثقه عن الأمة المتماسكة وتتولى مسؤوليتها، ولا يعني هذا أنه لا يمكن أن تكون هناك دول متعددة القوميات، مثل روسيا، أو حتى دول تمثل جزءاً من الأمة فحسب، كما في الكوريتين. ولكنه يعني أنه لابد للدولة من توقي مسؤولية شعب، لديه إحساس حقيقي بالهوية المشتركة والمصلحة المشتركة.

هناك ثلاث نتائج ممكنة تستحق أخذها في الاعتبار بالنسبة لإفريقيا، أولاهما: هي السبيل الحالي لأعمال الخير العالمية، ولكن نظام المساعدات الدولية الذي يهيمن الآن على جزء كبير من الحياة العامة الإفريقية ليس من المحتمل أن يكون له أي ثأر دائم؛ لأنه لا يعالج المشكلة الأساسية الخاصة بلا معاقولية الحدود الإفريقية، فهو في أفضل الحالات يحد من بعض المشكلات المحلية. وفي أسوأ الظروف، يمكن أن يصبح نظاماً يشجع الفساد بين كل من المتلقين والمانحين، وتلك هي الحالة الأكثر حدوثاً، والحقيقة المعروفة هي أن قليلاً من المانحين يصدقون بحق أن المساعدات التي يقدمونها تحل المشكلات.

السبيل الثاني هو ظهور الإمبريالية من جديد، وهو ما سوف يخلق أساساً ما للحياة المستقرة، ولكن هذا غير مرجح. والسبب في أن كلام من المراحل الإمبريالية

العربية والأوروبية انتهت بالسرعة واليسر، الذي تمت بهما، هو أنه رغم وجود أرباح يمكن جنئها في إفريقيا، فقد كان الثمن مرتفعاً. فإننا في إفريقيا الاقتصادي هو في المقام الأول من المواد الخام، وهناك طرق أبسط للحصول على تلك السلع من إرسال قوات عسكرية ومديرين استعماريين؛ إذ يمكن للشركات التي تعامل مع الحكومات القائمة أو أمراء الحرب جعل العمل يتم على نحو أرخص بكثير، دون تحمل أية مسؤولية خاصة بالحكم. واليوم تسمح إمبريالية الشركات للقوى الأجنبية بالدخول، وأخذ ما ت يريد بأقل تكلفة ممكنة، وتغادر عندما تنتهي من عملها.

السبيل الثالث والأرجح هو أجيال عديدة من الحروب، تخرج منها قارةً الأمم، وقد صهرت في دول ذات مشروعية. ورغم قسوة ذلك، فالآلام تولد في الصراع، ومن خلال تجربة الحرب يكتسب الناس الإحساس بالمصير المشترك. ولا يُضُدُّق هذا على تأسيس الدولة فحسب، بل يصدق كذلك على مسار تاريخ الأمة؛ فالولايات المتحدة أو ألمانيا أو المملكة العربية السعودية جميعها أمة، صُهرت في معارك أدت إلى ظهورها. وال الحرب ليست كافية، ولكن مأساة الظرف الإنساني هي أن الشيء الذي يجعلنا أكثر ما نكون إنسانية - المجتمع - ينبع من لا إنسانية الحرب.

لا يمكن منع حروب إفريقيا، فهي كانت ستحدث، حتى ولو لم تكن هناك إمبريالية أجنبية، الواقع أنها كانت تُخاض عندما توقفها الإمبريالية. ولا يتم بناء الدول في المجتمعات البنك الدولي، أو أثناء بناء المدارس بواسطة مهندسين عسكريين أجانب؛ لأن الدول الفعلية تُبنى في الدم. ولا بد من إعادة رسم خريطة إفريقيا، ولكن ليس بواسطة لجنة من أشخاص، يقدمون العون ويهتمون بمصلحة الآخرين، وهم جالسون في إحدى قاعات الاجتماعات.

ما سيحدث في الوقت المناسب، هو أن إفريقيا سوف تعيد ترتيب نفسها إلى عدد صغير من القوى الكبرى، وعدد كبير من القوى الصغرى. وسوف توفر هذه إطار التنمية الاقتصادية، وتخلق على مر الأجيال دولاً، يمكن أن تصبح قوى عالمية،

ولكن ليس بسرعة تؤثر على العقد المقبل. وقد يعجل ظهور دول قومية يمكن أن تدخل الإمبريالية المحلية إفريقيا هذه العملية، ولكن كل المرشحين للقوة الإمبريالية على قدر من التقسيم الداخلي يجعل من الصعب تخيل تطور سريع. ومن بينها جميكا، جنوب إفريقيا هي الأكثر لفتًا للانتباه؛ حيث تجمع بين الخبرة الأوروبية مع بنية سياسية إفريقية. وهي الأقدر من بين دول إفريقيا. ولكن هذه الحقيقة نفسها تركها مع التقسيمات، التي تجعل تخييل ظهورها كثرة إقليمية أصعب، مع كل عام يمر.

وفي النهاية، ليس للولايات المتحدة مصلحة طاغية في إفريقيا؛ فهي تهتم على نحو واضح بالنفط من إفريقيا أو أنجولا والتفوز الإسلامي المسيطر في الشمال، وكذلك في الصومال وإثيوبيا. وهي كذلك تهتم باستقرار نيجيريا وكينيا، وهمما القوتان اللتان يمكن أن تساعدا في هذه القضايا. لكن تدخل أمريكا المكثف في إفريقيا أثناء الحرب الباردة—الحرب الأهلية الكونغولية في أوائل الستينيات، وحرب أنجولا الأهلية في الثمانينيات، والصومال وإثيوبيا—كان مجرد محاولة لمنع الاختراق السوفيتي، وهذا المستوى من الكثافة لم يعد له وجود.

في السنوات الأخيرة، أصبح الصينيون يتذلّلون في إفريقيا، حيث يشترون المعادن وغيرها من الموارد الطبيعية. ولكن كما قلنا من قبل، لا تمثل الصين الدرجة نفسها من التهديد، التي كان يمثلها السوفيت؛ بسبب حدود استعراض القوة، وضعف الصيني الداخلي. ولا يمكن للصين استغلال وضع إفريقيا استراتيجيًّا، كما فعل السوفيت ذات يوم، ولا يمكن أن تعود إلى أراضيها بالمناجم. والأثر الأولي للاستثمار الصيني كشفَ أكثر كثافة لعدم استقرار إفريقيا؛ الأمر الذي يترك للولايات المتحدة حرية البقاء بعيدًا.

في الوقت نفسه، كانت الشركات الأمريكية على قدر من المهارة كغيرها في عقد صفقات، تسمح لها بالحصول على النفط وغيره من المعادن أو المنتجات الزراعية، دون التزام أمريكي كبير تجاه المنطقة. وفي ظل مصالح الولايات المتحدة

الأخرى كلها، فإن وجود منطقة يمكن أن تظل لا مبالية فيها أمر مفید من الناحية الاستراتيجية، حتى وإن كان ذلك يسمح للولايات المتحدة بحفظ الموارد.

ولكن هناك فرصة في إفريقيا رغم ذلك؛ فالشرط الاستراتيجي الخاص بتدخل الولايات المتحدة في التأثير على مجريات الأمور، في أنحاء كثيرة من العالم يجعلها مكرورة وغير موثوقة بها. وليس هناك طريقة لتجنب ذلك من خلال السياسة، ولكن من الممكن إرباك المسألة - أو نزع ف幫لها - وإفريقيا هي المكان الذي يمكن أن يحدث فيه لذلك.

الولايات المتحدة، شأنها شأن الدول كافة، شديدة الاهتمام بمصلحتها. ولكن هناك قيمة في عدم الظهور على هذا التحول، وبعض القيمة في أن تكون محبوبة وتحظى بالإعجاب، مادام كونها محبوبة ليس خطأ بالنسبة للهدف الأساسي. وكان تقديم كميات كبيرة من المساعدات لإفريقيا سيخدم غرض تحسين صورة أمريكا. وفي عقد، سوف تُضطر فيه الولايات المتحدة لإنفاق مئات المليارات من الدولارات كل عام على الدفاع؛ حيث سيكون إنفاق 10 مليارات دولار أو 20 مليون دولار على المساعدات لإفريقيا محاولة مناسبة ومعقولة لشراء الإعجاب.

مرة أخرى، المساعدات نفسها لن تحل مشكلات إفريقيا، غير أنها يمكن أن تخفف بعضها، لبعض الوقت على الأقل. ومن الممكن أنها لن تضر، حيث كان لكثير من برامج المساعدات نتائج غير مقصودة وسلبية، ولكن هذه اللفتة سوف تعود على أمريكا بالمصلحة، وبتكلفة منخفضة نسبياً.

إن حقيقة أنه يتبع على الرئيس ألا يرفع عينيه عن الحرب، لا تعني أنه لا يمكنه أن يتصرف في الوقت نفسه ببراعة فيما يتعلق بها. وإنحدر نقاط ميكافيللي أن الخير يأتي نتيجة للسعى الشديد وراء القوة، وليس من باب محاولة فعل الخير. ولكن إذا كان فعل بعض الخير يقنع أوروبا بإرسال المزيد من الجنود إلى التدخل الأمريكي التالي، فسيكون استثماراً جديراً بالاهتمام.

الفصل الثالث عشر

الاختلال التكنولوجي والديموغرافي

يدور هذا الكتاب حول اختلالات القوة الأمريكية في العقد المقبل، وأثر تلك الاختلالات على العالم. وقد ركزت على القضايا الاقتصادية والجيوبيوليتية وقدمت الحجة على أن الاختلالات هنا عابرة ويمكن تصحيحها، ولكن الكتاب كان سيصبح ناقصاً، دون بحث قضيتي مهمتين آخرين تؤثران على العقد المقبل، وهما: الديموغرافيا والتكنولوجيا.

يمكن تحريك الدورات الاقتصادية - الاعتماد والكساد - بالمضاربة والتلاعب المالي، كما كان الحال في العقد الذي انتهى لتوه. ولكن في المستوى الأعمق، يتحرك الاتساع والانكماس الاقتصاديان بفعل القوى الديموغرافية والابتكار التكنولوجي.

خلال القرن المقبل، سوف نرى صعود المد الديموغرافي، الذي ساعد على تحريك رخاء الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة. وسوف تكون المجموعة العمرية المعروفة بأبناء طفراة مواليد ما بعد الحرب - وهم الأطفال الذين ولدوا في عهد حكومتي ترورمان وأيزنهاور - في سنينياتهم، وسبيلهم إلى التقاعد، والبطاطر، والتقدم في العمر. ونتيجة لذلك، فإن الزيادة الديموغرافية نفسها التي ساعدت في خلق الوفرة، قبل نصف قرن، سوف تخلق عبئاً اقتصادياً في السنوات المقبلة.

في الخمسينيات، ساعد أبناء طفراة مواليد ما بعد الحرب في خلق طلب ملابس عربات الأطفال، والمنازل الصغيرة المتشابهة، وسيارات الستيشن واجون، والدراجات، والغسالات-المجففات. خلال السبعينيات، بدأوا البحث عن عمل في اقتصاد، لم يكن مستعداً لهم بعد، وعندما تقدموا للحصول على فرص عمل، تزوجوا وأنجبوا أطفالاً، واشتروا واقترضوا، وجعل سلوكهم الجماعي أسعار الفائدة والتضخم والبطالة ترتفع.

عندما استوعب الاقتصاد هؤلاء الأشخاص في الثمانينيات، وعندما نضجوا في التسعينيات من القرن الماضي، دفع أبناء طفراة مواليد ما بعد الحرب الاقتصاد إلى مستويات غير عادية من النمو. ولكن أثناء السنوات العشر المقبلة، سوف تبدأ اندفاعات الإبداع والإنتاجية الهائلة، التي جاء بها أبناء طفراة مواليد بعد الحرب إلى الحياة الأمريكية في الانخفاض، وسوف يبدأ الاقتصاد الشعور بالمؤشرات الدالة على حدوث الأزمة الديمografية. ويوضح رحيل أبناء طفراة مواليد ما بعد الحرب بجلاء أزمة مصاحبة في التجديد التكنولوجي، يمكن أن تكون أكثر وضوحاً في نهاية الأمر. فعندما يشيخ هؤلاء، لن يزيد استهلاكهم ويختفي إنتاجهم فحسب، بل سوف يتطلبون رعاية صحية ورعاية آخر العمر على مستوى، لم يره أحد من قبل.

سوف يكون العقد المُقبل فترة تختلف فيها التكنولوجيا عن الحاجات. وفي بعض الحالات، سوف تصل التكنولوجيا القائمة إلى حدود المدى، الذي يمكن توسيعها إليه، غير أن تكنولوجيات الإحلال لن تكون في سبيلها إلى التطوير، وهو ما لا يعني أنه لن يكون هناك تغيير تكنولوجي كبير؛ إذ سوف تكون السيارات الكهربائية والأجيال الجديدة من التليفونات الخلوية وفيرة. أما ما سيقل المعروض منه، فهو تكنولوجيات الإنجازات الكبيرة لتلبية الحاجات الناشئة، وتلك الحاجات الملحة بالفعل، وهي تلك الأنواع من المنجزات التي تحرك النمو الاقتصادي الحقيقي.

المشكلة الأولى مالية؛ لأن خلق تكنولوجيات جديدة بشكل جذري ينطوي بطبيعة على المخاطرة، من ناحية تفيد المفاهيم الجديدة، ومن ناحية توفيق المشج مع السوق. وقد فللت الأزمة المالية والكساد في 2008-2010 كمية رأس المال المتاح للتطور التكنولوجي، إلى جانب الرغبة في المخاطرة. وسوف تميز السنوات الأولى من العقد المقبل، ليس بنقص رأس المال، وإنما بالميل إلى نشر رأس المال المتاح في المشروعات منخفضة المخاطرة؛ حيث تتدفق الدولارات المتاحة إلى تكنولوجيات أكثر رسوحاً. وسوف يتضاءل هذا عالمياً في النصف الثاني من العقد، وعلى نحو أسرع في أماكن كالولايات المتحدة. ورغم ذلك، فإنه بناء على الزمن البياني في تطوير التكنولوجيا، لن يظهر الجيل التالي من المنجزات التكنولوجية الملحوظة حتى العشرينات.

تكمن المشكلة الثانية في معدل التجديد هذا - على نحو غريب - في الجيش؛ ففي القرن التاسع عشر، كان تطوير ماكينة الخياطة وتطوير الأسطول البريطاني (ومداه الإمبراطوري) يسيران جنبًا إلى جنب. وفي القرن العشرين، كانت الولايات المتحدة محرك التطور التكنولوجي العالمي، وكان جزء كبير من هذا التجديد تموله وتحركه المكتسبات العسكرية، وكان لمعظم ذلك تقريرياً بعض التطبيق المدني الجانبي. ودعم الجيش بشدة تطوير كل من الطائرات وأجهزة اللاسلكي، وأسفر ذلك عن المولد اللاحق لصناعة الطيران وصناعة البث الإذاعي. وكان تصور الطرق السريعة بين الولايات في البداية على أنها مشروع عسكري لتسهيل حركة القوات السريعة، في حالة وقوع هجوم سوفيي أو كارثة نووية. وباتّكررت الرقائق متناهية الصغر؛ من أجل الاستخدام في أجهزة الكمبيوتر الرقمية الصغيرة، التي كانت ترشد الصواريخ النووية والصواريخ اللازمة لوضع حمولات في الفضاء. وبالطبع بدأت الإنترنت - التي دخلت الوعي العام في التسعينيات من القرن الماضي - كمشروع اتصال عسكري في السبعينيات.

الحروب أوقات من التحول التكنولوجي المكثف، لأن المجتمعات تُستثمر - أحياناً باقتراض موسع - في الزمان والمكان اللذين تكون فيها أمور الحياة والموت في خطر؛ فقد دفعت الحرب بين أمريكا والجهاديين بعض التطور في طائرات المراقبة والهجوم بلا طيار، وكذلك تكنولوجيا قواعد المعلومات، ولكن التحولات الشديدة الخاصة بالحرب العالمية الثانية (الرادار والبنسلين والمحرك النفاث والأسلحة النووية) وال الحرب الباردة (أجهزة الكمبيوتر والإنترنت والألياف البصرية والمواد المتقدمة) غير موجودة؛ لأن الصراع في أفغانستان والعراق حروب مشاة خفيفة اقتضى - في النهاية - استكمال التكنولوجيات القائمة بالفعل مع بعض الابتكارات، التي كان لها أثر كبير.

مع نضوب تمويل تلك الحروب، سوف تتلقى ميزانية الأبحاث والتطوير الضريبات الأولى، وهذه دورة طبيعية في توريدات الدفاع، ولن يستأنف النمو حتى يتم تحديد تهديدات جديدة على مدى السنوات الثلاث أو الأربع المقبلة. ومع قلة البلاد الأخرى المؤثرة على التكنولوجيات العسكرية الباهرة، فلن يبدأ هذا الدافع التقليدي إلى الابتكار في حمل ثماره المدنية حتى العشرينات أو ما بعدها.

معنى الحياة والموت الذي ينبغي أن يحرك الابتكار التكنولوجي في العقد المقبل، هو الأزمة في الديمографيا والتکاليف المرتبطة بها؛ فانخفاض عدد السكان الذي كتبت عنه في كتابي «المائة عام المقبلة» The Next 100 Years سوف يبدأ ظهوره في بعض أماكن هذا العقد. ومع ذلك، فسوف يصبح ذيروه - السكان الشائخون - حقيقة حياة موجودة في كل مكان، وسوف تنكمش القوة العاملة، ليس فقط بسبب التقاعد، وإنما لأن المتطلبات التعليمية المتزايدة سوف تبقى الأشخاص خارج السوق حتى أوائل العشرينات أو أوسطها من أعمارهم.

ما سيزيد من الآثار الاقتصادية للسكان الشائخين، هو زيادة متوسط العمر المتوقع مقارنة بزيادة مصاحبة في حدوث الأمراض التنكسيّة. وبما أن المزيد من

الناس سيعيشون لفترات أطول، سوف يصبح مرض الزهايمر ومرض باركنسون ومرض القلب الموهن والسرطان والسكر عبئا ثقيلا على الاقتصاد؛ حيث سيتطلب المزيد والمزيد من الأشخاص الرعاية، بما في ذلك الرعاية التي تشمل التكنولوجيا شديدة التقدم.

من حسن الحظ أن مجال البحث الذي يمُول بوفرة هو البحث الطبي؛ فالتحالفات السياسية تجعل التمويل الفيدرالي قويا بما يكفي، للانتقال من البحث الأساسي إلى التطبيق التكنولوجي بواسطة الصناعات الدوائية والبيوتقنية. ومع ذلك، فإن احتمال الاختلال مازال قائما - إذ لم يوفر تخطيط الجينوم علاجا سريعا للأمراض الموهنة، ولم يوفرها أي شيء آخر، ولذلك سيكون التركيز، خلال السنوات العشر المقبلة، على الإجراءات المخففة للألام.

قد يستطيع توفير تلك الرعاية تكاليف عمالة سيكون لها عبء هائل على الاقتصاد، وأحدث الخيارات هو علم الروبوتات، ولكن تطور هذا العلم الفعال يعتمد على الإنجازات العلمية في مجالين رئيسين، لم يتطورا منذ وقت طويل، وهما: الموصلات باللغة الصغر، والبطاريات. وسوف تتطلب الروبوتات التي يمكنها تقديم الرعاية الأساسية لكتاب السن كميات هائلة من القوة الحساسية، وكذلك قدرة محسنة على الحركة، غير أن رقيقة السيليكون في سبيلها للوصول إلى حدود التصغير. وفي الوقت نفسه، فإن البرامج الأساسية اللازمة لتوجيه الروبوت، ومعالجة مدخلاته الحسية، وتتكلف بالمهام، التي لا يمكن دعمها على منصات الكمبيوتر الحالية. وهناك عدد من الحلول المحتملة، من المواد البيولوجية إلى الحوسبة الكمية، ولكن العمل في تلك المجالات لم يتجاوز البحث الأولي بكثير.

هناك خيطان تكنولوجيان متضادان آخران، سوف يقل معدل تسارعهما في العقد المقبل، أولهما: ثورة الاتصالات التي بدأت في القرن التاسع عشر، والتي نبعت من تعميق فهم الطيف الكهرومغناطيسي، وهو التطور العملي الذي حركه إلى

حدّ ما ظهور الإمبراطوريات والأسواق العالمية؛ فقد وفر التلغراف اتصالات شبه فورية عبر مسافات كبيرة؛ شريطة أن تكون البنية التحتية الازمة - خطوط التلغراف موجودة. وأعقب ذلك الاتصالات الصوتية المتانتظرة في صورة التليفون، وبعد ذلك تطورت الاتصالات التي بلا بنية تحتية في شكل اللاسلكي، وهذا الابتكار انقسم فيما بعد إلى صوت وصورة (التيليفزيون) وهو ما كان له أثر عميق على الطريقة التي عمل بها العالم. وخلقت تلك الوسائل علاقات سياسية واقتصادية جديدة؛ مما سمح بالاتصالات ذات الاتجاهين، واتصالات البث المركزي، وسيلة «الواحد إلى كثيرين»، والتي حملت طاقة كبيرة ضمتاً لمن سيطر على النظام. ولكن هيمنة البث المركزي من واحد إلى كثيرين انتهت، حيث تغلبت عليه إمكانات العصر الرقمي الموسعة، ويمثل العقد المسبق نهاية فترة السبعين عاماً من النمو والابتكار، حتى في التكنولوجيا الرقمية هذه الأكثر تقدماً وتعطيلاً.

بدأ العصر الرقمي بشورة في معالجة البيانات، اقتضتها تحديات إدارة الأفراد الهائلة أثناء الحرب العالمية الثانية؛ إذ كانت المعلومات، الخاصة بالجنود الأفراد تُدخل باعتبارها شفرة ثنائية غير إلكترونية في بطاقات الكمبيوتر المثبتة؛ من أجل الفرز وتحديد الهوية. وبعد الحرب، دفعت وزارة الدفاع إلى تحويل شكل الحوسبة البدائي هذا إلى أنظمة إلكترونية؛ مما خلق طلباً على أجهزة الكمبيوتر الرئيسية التي تُبني حول أنابيب مفرغة من الهواء. ودخلت تلك الأجهزة؛ الرئيسية السوق المدنية بشكل كبير، من خلال قوة مبيعات آي بي إم؛ لخدم لأعمال في كل شيء من الفواتير إلى كشوف المرتبات.

بعد تطور الترانزistor ورقاقة السليكون، وهو ما سمح بتقليل حجم أجهزة الكمبيوتر وتكلفتها، انتقل الابتكار إلى الساحل الغربي، وركز على الكمبيوتر الشخصي. وبينما كانت أجهزة الكمبيوتر الرئيسية معنية - في المقام الأول - بمعالجة البيانات وتحليلها، كان الكمبيوتر الشخصي يُستخدم - في المقام الأول

- لخلق متناظرات إلكترونية من الأشياء الموجودة بالفعل - الآلة الكاتبة، وبرامج الجدول، والألعاب، وهلم جرا - وتطور هذا بدوره إلى أجهزة الحوسبة المحمولة بيد ورقة الكمبيوتر المدمجة في مجموعة من الأجهزة.

في التسعينيات من القرن الماضي، اندمج الراديو والتكنولوجيا: الاتصالات والبيانات، في مجرى واحد، بالمعلومات في الشكل الثاني الإلكتروني، الذي يمكن نقله بواسطة دوائر التليفون الموجودة بالفعل. وسرعان ما تكيفت الإنترنت - التي ابتكرتها وزارة الدفاع لنقل البيانات بين أجهزة الكمبيوتر الرئيسية - مع الكمبيوتر الشخصي، ونقل البيانات عبر خطوط التليفون باستخدام المودم. وكان الابتكار التالي هو الألياف البصرية، لنقل كميات كبيرة من البيانات الثانية، وكذلك ملفات الجرافيك باللغة الكبيرة.

مع ظهور الجرافيك وعرض البيانات باستمرار على موقع الشبكة، اكتمل النقل، وتطور عالم البث من «واحد إلى كثيرين» الخاضع للسيطرة إلى نظام يتشر إلى نظام نشر ل النهائي للبث الفيسيق "من كثيرين إلى كثيرين" ، وأصبح الإحساس بالواقع المفروض رسميًا، الذي وفرته تكنولوجيا الأخبار والاتصالات في القرن العشرين نشاز الواقع.

لم يصبح الكمبيوتر الشخصي أداة لتنفيذ سلسلة من الوظائف التقليدية على نحو أكثر كفاءة فحسب، بل أصبح كذلك أداة اتصالات، وهكذا أصبح بديلاً لاتصالات البريد والتليفون التقليدية وكذلك أداة للبحث. وأصبحت الإنترنت نظاماً، جمع بين المعلومات والمبيعات والتسويق، من بيانات عن التجيم إلى أحدث ما يمكن اقتناوه على موقع التسوق إي باي eBay، وأصبحت الشبكة العنكبوتية الميدان العام والسوق؛ حيث ربطت المجتمع الجماهيري ببعضه، وأنحائه في الوقت نفسه.

أعطى الكمبيوتر النقال والهواتف الخلوي المتنتظر القدرة على الحركة لبعض التطبيقات. وعندما اندمجا معاً في المساعد الرقمي الشخصي، والقدرة على

الوصول إلى الإنترنط، وإرسال الرسائل الصوتية والنصية، بالإضافة إلى التزامن مع أجهزة الكمبيوتر الشخصي الأكبر، حققا القدرة الفورية العالمية؛ للوصول إلى البيانات. فعندما أهبط في سيدني أو إسطنبول، يقوم جهاز البلاكميري الخاص بي على الفور بتزيل بريدي الإلكتروني من كل أنحاء العالم، وبعد ذلك يمكنني من قراءة أحدث الأخبار، بينما تتجه الطائرة ببطء نحو بوابة الخروج. لقد بلغت ثورة الاتصالات نقطة قصوى.

نحن الآن في حالة استكمالية وترانيدية، يعتمد التركيز الأساسي فيها على توسيع القدرة والبحث عن تطبيقات جديدة للتكنولوجيا، التي تم التوصل إليها منذ سنوات. وهذا وضع مشابه لحالة الثبات النسبي التي بلغتها أجهزة الكمبيوتر الشخصي، في نهاية فقاعة الدوت كوم. وكانت البنية الأساسية موجودة، من المعدات وأدوات التوصيل البيانية. وكانت ميكروسوفت قد خلقت مجموعة شاملة من التطبيقات المكتبية، وظهر الربط اللاسلكي، كما ظهرت التجارة الإلكترونية، وتجري على موقع أمازون وأماكن أخرى، وطرح جوجل محرك بحثه. ولكن من الصعب جدًا التفكير في الإنجاز التكنولوجي التحولي بحق، الذي حدث في السنوات العشر الماضية، فبدلاً من عمل شيء «مبتكر»، كان التركيز على تطوير تطبيقات جديدة، مثل: الشبكة الاجتماعية، وعلى نقل التطبيقات السابقة إلى المنصات المتنقلة، وكما يبين الآباء، سوف يستمر هذا الجهد. لكن في النهاية هذا إعادة ترتيب للأثاث، وليس بناء بنية جديدة. فميكروسوفت - التي غيرت الاقتصاد في الثمانينيات - هي الآن شركة ساكنة إلى حد ما الآن، حيث تحمي منجزاتها، وتتخزع آبل أجهزة جديدة تجعل ما نقوم به بالفعل أكثر كفاءة. ويبحث جوجل وفيسبوك عن طرق جديدة لبيع الإعلان وتحقيق ربح من الإنترنط.

حل محل التجديد التكنولوجي الجزائري معركة من أجل حصة السوق - البحث عن طرق لكسب الأموال بتقديم التحسينات الصغيرة على أنها أحداث

مهمة - وفي الوقت نفسه، تتضاءل الزيادة الهائلة في القدرة الإنتاجية، التي كانت تحرّك التكنولوجيا في يوم من الأيام، وهو ما ساعد بدوره في تحريك الاقتصاد؛ الأمر الذي سيكون له أثر كبير على التحديات، التي نواجهها في العقد المُقبل. ومع انخفاض البحث الأساسي والتطوير، وتركيز جهود الشركات على تحقيق تحسينات مكملة في تكنولوجيا الجيل الأخير الأساسية، يقتصر حافز النمو العالمي الأساسي على وضع التكنولوجيات القائمة بالفعل في أيدي المزيد من الناس. وبما أن بيع التليفونات الخلوية بلغ نقطة التشبع بالفعل، والشركات متعددة في الاستثمار في التحديات غير الضرورية، فإن هذه وصفة إشكالية للنمو.

لا يعني هذا القول بأن عالم التكنولوجيا الرقمية يُختصر، ولكن الحوسبة مازالت سليمة بشكل كبير ومقصورة على التحكم في البيانات ونقلها. والمرحلة التالية والضرورية، هي أن يصبح فاعلاً باستخدام البيانات للتحكم في الواقع وتغييره، بواسطة علم الروبوتات كمثال أساسي. إن الانتقال إلى المرحلة الفعالة ضروري؛ من أجل تحقيق دفعة في القدرة الإنتاجية سوف تعوض عن التغيرات الاقتصادية المرتبطة بالتغيير الديمومغرافي، الذي يوشك أن يقع.

تعمل وزارة الدفاع الأمريكية على الروبوتات منذ فترة طويلة، وحقق اليابانيون والكوريون تقدماً في التطبيقات المدنية. ومع ذلك، مازال من اللازم القيام بالكثير من العمل العلمي والتكنولوجي، إذا كان لهذه التكنولوجيا أن تكون مستعدة، عندما تكون هناك حاجة ملحة إليها في العشرينيات.

حتى في هذه الحالة، فإن الاعتماد على الروبوتات في حل المشكلات يجعلنا نطرح سؤالاً مزعجاً آخر، وهو كيف سمند تلك الآلات بالطاقة؟ إن العمل البشري في حد ذاته منخفض نسبياً في استهلاك الطاقة، أما الآلات التي تحاكي العمل البشري، فسوف تستخدم كميات كبيرة من الطاقة، ومع انتشارها في الاقتصاد

(تماماً كما استخدمت أجهزة الكمبيوتر الشخصي والتليفونات الخلوية)، سوف يكون استهلاك الطاقة هائلاً.

ثير مسائل مد التجديد التكنولوجي بالطاقة - بدورها - جدأً كبيراً وساخناً بشأن ما إذا كان الاستخدام الزائد للمواد الهيدروكربونية يؤثر على البيئة، ويحدث تغييراً في البيئة أم لا، ومع أن هذا السؤال يدخل العواطف في الموضوع، فالواقع أنه ليس السؤال الأبرز. وثير مسألة التغير المناخي مسألتين آخرتين تقضيان قيادة رئاسية ماهرة، أوّلاً: هل من الممكن خفض استخدام الطاقة؟ وثانياً: هل من الممكن مواصلة زيادة الاستخدام المقتصد للمواد الهيدروكربونية؛ خاصةً النفط؟

هناك توقع مدمج في السياسة العامة، يقول إنه بالإمكان معالجة قضية استخدام الطاقة من خلال الحفاظ على البيئة. ولكن جزءاً كبيراً من زيادة استهلاك الطاقة تنت ج عن العالم النامي؛ الأمر الذي يجعل حل المشكلة بالتخفيض تفكيراً، يقوم على الأمانى في أحسن الأحوال.

لا تعتمد البلدان الصناعية الجديدة في آسيا وأمريكا اللاتينية خفض استهلاكها للطاقة؛ لحل قضياباً الطاقة أو منع غرق البلدان الجزر بمياه البحر الدافنة المرتفعة. ومن وجهة نظر هذه البلدان، فإن الحفاظ على البيئة سوف يحيطها بشكل دائم إلى وضع العالم الثالث، الذي كافحت طويلاً وبقوة للفرار منه. وهي ترى أنه ينبغي على العالم الصناعي المتقدم في الولايات المتحدة وغرب أوروبا واليابان أن يخفض استخدامه للطاقة؛ كي يعرض عما يزيد على القرن من الاستهلاك المسرف.

في عام 2010، كانت هناك قمة كوبنهاغن لمعالجة مسألة استخدام الطاقة، أو على نحو أدق انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وقد اقترح الحد من الانبعاثات. وفي الوقت الذي يزداد فيه استهلاك الطاقة، يمثل الحد من الانبعاثات بالمرة تحدياً كبيراً. وفيما عدا مصدر جديد ضخم للطاقة، فإن هذا النوع من الحد يمكن التوصل

إليه فقط بنقص هائل في استهلاك الوقود الأحفوري، فذهابك إلى العمل بالدراجة وإعادة التدوير الحريص لن يحقق ذلك.

انهارت مبادرة كوبنهاجن؛ لأنه لم يكن بالإمكان استدامتها من الناحية السياسية، فلن يمكن لأي زعيم من زعماء العالم الصناعي المتقدم إقناع الجمهور بقبول التخفيضات الكبيرة في مستويات المعيشة، التي سيطلبها الحد من استخدام الوقود الأحفوري. ويرى الناس أن رفض الانقياد ليس غير عقلاني؛ فهم يقيسون اليقين على الاحتمال. والمؤكد هو أن حياتهم سوف تكون مقيدة بشكل كبير بتلك التخفيضات في الاستهلاك؛ الأمر الذي سيؤدي إلى انزياح اقتصادي واسع. أما الاحتمال -الذي يشك فيه البعض- فهو أن التغير المناخي سوف يحدث، وستكون له تأثيرات على قدر مساوٍ من التدمير. والقول بأن التغير في المناخ سوف يكون ضاراً وليس مفيداً، هو قول صحيح إلى حد كبير، ولكن المسألة هي ما إذا كانت الآثار المحتملة أو الممكّنة على الأبناء والأحفاد تفوق يقين التأثير الآتية أم لا. وربما تكون هذه حقيقة غير سارة، ولكنها تفسر نتيجة اجتماعي كوبنهاجن وكيف توّشأن التغير المناخي، اللذين فشلا في أن يضعوا بنجاح استراتيجيات؛ للحد من ابعاثات الصوبة الزجاجية.

بالنسبة للعقد المقبل، لابد أن يكون الافتراض هو أن استخدام الطاقة سيواصل الارتفاع، وبالتالي ليست المسألة هي ما إذا كان يجب خفض استهلاك الوقود الأحفوري أم لا، وإنما ما إذا كان سيوجد ما يكفي من الوقود الأحفوري للتعامل مع الطلب المتزايد أم لا؛ إذ لا يمكن للوقود غير الأحفوري الدخول في الخدمة بسرعة، تكفي لأن يحل محل استخدام الطاقة على المدى القصير؛ ذلك أن طاقة الرياح والمياه يمكن أن تدير جزءاً صغيراً من الاستهلاك فحسب، ويُضُدُّ الشيء نفسه على الطاقة الشمسية. وبالنسبة للعقد المقبل، فإنه مهما كانت الحلول طويلة المدى الموجدة، ستكون المشكلة هي العثور على الوقود؛ من أجل استخدام الطاقة المتزايد في الوقت، الذي تقيّد فيه الزيادات في المخرج الكربوني بشكل مثالي.

ينقسم استخدام الطاقة إلى أربع فئات عريضة، هي: النقل والتوليد الكهربائي والاستخدامات الصناعية والاستخدامات المتزيلة غير الكهربائية (التدفئة وتكييف الهواء). وعلى مدى العقد المقبل، سوف تستمر الطاقة ذات الأساس النفطي من أجل النقل؛ فتكلفة تحويل الأسطول العالمي الحالي إلى مصدر طاقة آخر مانعة ولن تحدث خلال عشر سنوات. وسوف يتحول بعض النقل إلى كهربائي، ولكن هذا سينقل استهلاك الوقود الأحفوري من المركبة إلى محطة توليد الطاقة. وتوليد الكهرباء أكثر مرونة؛ حيث يقبل النفط والفحم والغاز الطبيعي؛ والأمر نفسه ممكن بالنسبة للاستخدامات الصناعية، ويمكن تحويل التدفئة وتكييف الهواء بتكلفة ما.

هناك حديث عن بلوغ إنتاج النفط إلى ارتفاعه التاريخي، وأنه ينحدر الآن. ومن المؤكد أن إنتاج النفط انتقل إلى مناطق أقل فأقل مواتاة للعيش، كال المياه العميقية قبالة الساحل والصخور الطينية، وهو ما يتطلب تكنولوجيا مكلفة نسبياً. ويدلنا هذا على أنه حتى إذا لم يصل إنتاج النفط إلى ذروته - وكل الأشياء الأخرى كذلك - فإن أسعار النفط ستواصل ارتفاعها؛ فالتنقيب عن النفط قبالة الساحل له تكلفة ومشكلاته الخاصة بالصيانة. وكما رأينا مع كارثة بي بي قبالة ساحل لويزيانا، فالحادث الذي يقع على عمق ميل تحت الماء يصعب إصلاحه. لكن حتى بالتفاضي عن الضرر البيئي، فالأبار مكلفة جداً، كما أن معدات الصخور الطينية مكلفة كذلك، وعندما يهبط سعر النفط عن نقطة معينة، يصبح الاستخراج غير اقتصادي، ويتباطئ الاستثمار أو يضيع. لكن إذا نحنينا جاتباً مسائل أسعار الذروة الأعرض، فإن استهلاك الطاقة الزائد الذي سوف نراه على مدى العقد المقبل، لا يمكن مده بالنفط، أو على الأقل ليس بالشكل الكامل.

يترك هذا خيارين للسنوات العشر المقبلة، أحدهما هو الفحم، والآخر هو الغاز الطبيعي. إن الحفاظ على البيئة واسع الانتشار لتقليل استهلاك الطاقة بشكل مطلق لن يحدث في الولايات المتحدة، ناهيك عن العالم ككل؛ فالقدرة على إنتاج

المزيد من النفط محدودة، والقابلية في أي اقتصاد نفطي للحظر من جانب بلدان كثيرة، يجعله اقتراحاً شديداً المخاطرة، وقدرة مصادر الطاقة البديلة على أن يكون لها أثر حاسم في هذا العقد قليلة جدًا في أحسن الحالات؛ فـأي محطة توليد طاقة نووية لن تدخل حيز العمل، قبل خمس أو ست سنوات. ولكن الاختيار بين المزيد من الفحم والمزيد من الغاز الطبيعي، لن يكون الاختيار الذي سيرغب الرئيس في القيام به؛ إذ سوف يزيد الحل البسيط والمحاري الخاص بالتوافر السريع وغياب الأثر البيئي والتكلفة المنخفضة. ومع ذلك، ففي هذا العقد، سوف تُجبر على موازنة ما هو لازم مع ما هو متاح. وفي النهاية سوف تختار كليهما، حيث سيكون للغاز الطبيعي التدفق الأكبر.

يفتح تطبيق التكسير الهيدروليكي على إنتاج الغاز الطبيعي إمكانية الزيادات الكبيرة في توافر الطاقة، وما تفعله هذه التكنولوجيا، هو استخراج الغاز من مسافات تزيد على ثلاثة أميال تحت سطح الأرض؛ حيث تحتويه صخور على قدر شديد من الضغط بحيث لا يطلق الغاز. ويسمح تكسير الصخور بتجمّع الغاز واستخراجه، ولكن هذه الطريقة - شأنها شأن كل إنتاج الطاقة على الأرض - تحمل مخاطر بيئية. وميزة الولايات المتحدة أن هناك واردات محلية كثيرة، وبالتالي، فإن الاعتماد على مصدر الطاقة هذا يقلل احتمال الحرب. ويحل الغاز بسهولة محل الكثير من استخدامات النفط، وفي حالات كثيرة بتكلفة منخفضة نسبياً؛ مما يقلل الحاجة إلى استيراد النفط، ويقلل بدوره احتمال قيام قوة أجنبية بحظر النفط، وبالتالي تثير الحرب.

ذلك يجعل تكنولوجيا التكسير بالإمكان الوصول إلى كميات كافية من الغاز الطبيعي في فترة من الزمن قصيرة، بما يكفي للتحكم في تكلفة الطاقة وتوفّرها خلال هذا العقد. ونتوقع أن تصبح تكنولوجيات أخرى متاحة بعد خمسين أو ستين عاماً من الآن، ولكن في السنوات العشر المقبلة تنحصر الخيارات في الفحم والغاز.

سوف يكون ذلك وقتاً لمعالجة المشكلات، التي لم تتحول بعد إلى أزمات، وللبحث عن حلول لم توجد بعد. ولنفكر في مشكلة توافر المياه. فالتصنيع المتزايد، إلى جانب الزيادة المستمرة لعدد السكان، الذين يتمتعون بمستويات معيشة أعلى، يخلق بالفعل نقصاً إقليمياً في المياه. وهذا النقص خلق - في بعض الأحيان - مواجهات سياسية بين الدول، يمكن أن تصل إلى حروب. أضف إلى هذا احتمال تغير أنماط المناخ، وأن هذه التغيرات يمكن أن تقلل سقوط المطر في المناطق المأهولة، وقد تصبح المشكلة أزمة.

ليس هناك بالطبع نقص في الماء. فالماء؛ مختلط فحسب بالملح، وتقع في أماكن غير ملائمة، لكنه موجود بكميات كبيرة على نحو مذهل. صحيح أن التكنولوجيا بحاجة إلى تحسين، ولكننا نعرف كيف نحلّي الماء، كما أننا نعرف كيف ننقل الماء في الأنابيب. المشكلة هي أن كلاً من التحلية ونقل الماء أمر مكلف جداً، ويتطلب كميات هائلة من الطاقة. وسوف يوجد هذا النوع من الطاقة في الحلول المتاحة. وكما قلت في كتاب «المائة عام المقبلة»، سوف تحتاج إلى توليد شمسي، يعتمد على الفضاء أو أية مقاربٍ أخرى شديدة الثورية؛ لزيادة الطاقة المتاحة من ناحية المحجم.

عندما ننظر إلى المشكلات الكبرى التي يتبعن علينا حلها، مثل: السكان الشائخين وقوة العمل المنكمشة ونقص الماء، نجد نمطاً دائماً، أو لا: المشكلة تظهر في هذا العقد، ولكنها لن تصبح عبئاً غير محتمل إلا في وقت لاحق، وثانياً: التكنولوجيات التي يتبعن أن تتعامل معها. من علاج الأمراض الموهنة إلى الروبوتات إلى تحلية الماء، إما موجودة أو يمكن تصوّرها، لكنها ليست موجودة بالكامل، وثالثاً: تفيذها كلها تقريباً (فيما عدا علاج الأمراض الموهنة) يتطلب حلاً قصيراً المدى للطاقة وحلاً طويلاً المدى.

الخطورة هي أن المشكلة والحل سوف يصبحان غير متوازنين؛ ذلك أن المشكلة سوف تصل إلى مرحلة الأزمة، قبل أن تدخل الحلول التقنية الخدمة. ومهما الرئيس في معالجة هذه القضايا في العقد المقبل ليست كبيرة، فسوف تكون تيسير الحلول القصيرة المدى، بينما يضع الأساس للحلول الطويلة المدى. وعلاوة على ذلك، يفعل الأمرين وليس أحدهما فحسب، وسوف يكون الإغراء متمثلاً في النظر إلى الحل طويلاً المدى، والتظاهر بأن المشكلة سوف تتضرر أو أن الحل سوف يصل أسرع مما يمكن. والحلول طويلة المدى أكثر جاذبية، وتسبب قدرًا من الجدل أقل مما تثيره الحلول القصيرة المدى؛ الأمر الذي سوف يؤثر على الأشخاص، الذين مازالوا أحياء ويصوتون. والمشكلة التي ستكون لدى الرؤساء في هذا العقد، هي أن الأزمة لن تحدث في عهدهم، وإنما في العقد التالي. وسوف يكون إغراء تأجيل القضية كبيراً، وهذا يتبع قطرة أخرى من الحكمة من ميكافيللي على قدر كبير من الأهمية؛ فالحكام الناجحون يريدون فعل ما هو أكثر من الحكم؛ ذلك أنهم يريدون أن يتذكرون أن باستمرار، فلم يكن لدى چون كينيدي الوقت لعمل الكثير، ولكننا جميعاً نتذكر قراره بالذهاب إلى القمر.

على المدى القصير، فإن أهم مشكلة هي وضع الأساس لمتطلبات الطاقة في العقد المقبل. ولكي يتم ذلك، لابد من حدوث أمرين؛ إذ يجب على الرئيس اختيار الموازنة بين وقودين أحفورين متاحين، الفحم والغاز، وبعد ذلك يتعين عليه أن يقول للناس إن هذين هما الاختياران الوحيدان. وإذا فشل في إقناع الجمهور بهذا، فلن تكون هناك طاقة للتكنولوجيات، التي سوف تظهر في العقد المقبل، كما يجب عليه بالطبع صياغة هذه الحجة، في سياق الاحتراز العالمي والتغير المناخي والرغبة في حماية الأنواع كافة. وتدعم الحركة البيئية أوباما، ولا بد لكل رئيس من الحفاظ على قاعدته السياسية. ولكن عند مناشدة ناخبيه الخضر، فلا بد من تقديم الحجة على استخدام الغاز الطبيعي والفحm المحسّن لتوليد الكهرباء. وربما يمكنه

- إلى حد كبير - صياغة مناشدته من ناحية السيارات الكهربائية، ولكن بغض النظر عن الطريقة التي يصوغها بها، فهذه هي مهمته، وبخلاف ذلك، سوف يُنظر إليه على أنه أهمل الأزمة التي كان يتوقعها.

في الوقت نفسه، لا بد له من الاستعداد للزيادة طويلة المدى في توليد الطاقة من الموارد غير الهيدروكربونية، وهي المصادر الأرخص والموجودة في أماكن، ولن تُضطر الولايات المتحدة للسيطرة عليها بإرسال الجيوش - وفي رأيي أن هذه الطاقة الشمسية قائمة على الفضاء - ولهذا السبب، فإن ما ينبغي أن يجري الآن، وما هو جار بالفعل، هو تطوير القطاع الخاص للصواريخ الرافعية الرخيصة. واستمرت ميسوبishi في الطاقة الشمسية القائمة على الفضاء حوالي 21 مليار دولار. كما تستثمر وكالة حماية البيئة في أوروبا، كما وقعت غاز وكهرباء الباسيفيكي بكاليفورنيا عقداً لشراء الطاقة الشمسية من الفضاء، بحلول عام 2016، وإن كنت أرى أن تنفيذ ذلك العقد بذلك الجدول الزمني غير مرجح.

ومع ذلك، فسواء أكان المصدر هو الطاقة الشمسية القائمة على الفضاء أم أية تكنولوجيا أخرى، فلا بد للرئيس من التأكد من أن احتمال بنائها واقعي. وهناك حاجة إلى كميات هائلة من الطاقة الزائدة، والمصدر المرجح للتكنولوجيا - بناء على التاريخ - هو وزارة الدفاع الأمريكية. وبذلك سوف تستوعب الحكومة تكلفة التطور المبكر، وسوف يجني الاستثمار الفوائد.

نحن في فترة الدولة فيها أقوى من السوق، ولدى الدولة فيها موارد أكثر. والأسواق بارعة في استغلال العلوم والتكنولوجيا المبكرة، بطريقة جيدة تقريرياً، كما في الأبحاث الأولية. فمن الطائرة إلى القوة النووية، إلى السفر إلى القمر والإلترنوت، والأقمار الصناعية، التي تحدد المواقع العالمية، نجد أن الدولة أفضل كثيراً في الاستثمار في الابتكار طويل المدى. وعدم كفاءة الدولة، وعدم قدرتها على الاستيعاب يعتبران ثمناً لعدم الكفاءة في مراحل البحث الأولى.

وعندما ننظر إلى المشروعات، التي لابد لنا من تنفيذها في العقد المقبل، نجد أن الهيئة الأرجح أن تنفذها بنجاح هي وزارة الدفاع.

ليس هناك شيء جديد - على وجه التحديد - في تضافر التكنولوجيا والجيوبوليتيكا والرخاء الاقتصادي هذا؛ فقد هيمن الفلسطينيون على الساحل الشرقي للبحر المتوسط؛ لأنهم كانوا عظماء في صنع الدروع. ولكي يربط الرومان إمبراطوريتهم ويسطروا عليها، شق الجيش الروماني الطرق وبنى الجسور - التي لا تزال مستخدمة - وأثناء حرب استهدفت الهيمنة العالمية، خلق الجيش الألماني أساس علم الصواريخ؛ ورداً على ذلك توصل البريطانيون إلى الرادار. ودائماً تجد القوى الرائدة، وتلك التي تتنافس على القوة نفسها باستمرار تحت ضغط عسكري واقتصادي، وهي تتجاوب مع ذلك باختراع تكنولوجيات جديدة غير عادية.

ومن الواضح أن الولايات المتحدة تعد حالياً تحت ضغط اقتصادي ولكن الضغط العسكري يتناقض، وهذا الوقت ليس في العادة، عندما تقوم الولايات المتحدة بمعامرات كبيرة جديدة. وتمويل الحكومة بقوة مجالاً سبق أن ناقشناه، وهو البحث عن علاج للأمراض الموهنة. وتمويل وزارة الدفاع قدرًا كبيرًا من الأبحاث في مجال علم الروبوت، ولكن المشكلة الأساسية - وهي الطاقة - لم تزل حقها. وبالنسبة لهذا العقد، تفتقر الاختيارات إلى الخيال. والخطر هو أن الرئيس سوف يجدد سلطته في مشروعات، مثل: الحفاظ على البيئة، وطاقة الرياح، والطاقة الشمسية الأرضية، التي لا يمكن أن تمر حجم التائج المطلوبية. والمشكلة مع الغاز الطبيعي - بشكل خاص - هي أنه يفتقر إلى الخيال. ولكن كشأن الكثير جداً مما سيحدث في هذا العقد، فإن قبول ما هو عادي واضح يطالبه به أولاً، وتعقبه الأحلام التي يتم التعبير عنها في هدوء ثانياً.

الفصل الرابع عشر

الإمبراطورية والجمهورية والعقد

عند مناقشة السياسة الخارجية الأمريكية، فحصت كل قارة وعديداً من البلدان، غير أنني لم أحظ بكل شيء بحال من الأحوال؛ فسبب الطبيعة العالمية للإمبراطورية الأمريكية، كل بلد في العالم مهم بشكل ما للولايات المتحدة. فمن تهديد التيجر الإسلامي إلى الأثر الذي يمكن أن يكون لنبيال على التوازن الصيني الهندي إلى دور الإكوادور في حروب المخدرات، من الصعب تخيل بلد في موسوعة الولايات المتحدة، يتم إبداء لا مبالغة تامة تجاهه.

هناك الكثيرون الذين كانوا سيقولون إن الولايات المتحدة توسيع أكبر من اللازم، وأن تلك التورطات الدولية المعقدة ليست في مصلحة الولايات المتحدة، في آخر الأمر، وليس هذه مقوله غير مقنعة، سوى أنه ليس واضحًا كيف يمكن للولايات المتحدة تخلص نفسها من مصالحها العالمية. وخلال العقد المقبل، لابد للولايات المتحدة من إدارة فوضى العالم الإسلامي، وروسيا الناهضة، وأوروبا العبوس والمقسمة، والصين الضخمة وشديدة الاضطراب. وبالإضافة إلى ذلك، لابد لها من العثور على سبيل للخروج من المشكلات الاقتصادية؛ ليس من أجل نفسها فحسب، بل من أجل العالم.

ينبغي كذلك أن تذكر أنه بينما يمكن أن يكون الاقتصاد الأمريكي منهكاً في الوقت الراهن، فهو ما زال يمثل على وجه التقرير 25 بالمائة من اقتصاد العالم،

وتفرق الاستثمارات الأمريكية العالمية. إن كونها الولايات المتحدة فحسب يخلق العلاقات المعقدة واسعة الانتشار، التي يتبعها السعي لإدارتها. وربما تكون الولايات المتحدة مفرطة في توسيعها، ويمكن أن يكون من الأفضل، لو لم تبلغ الولايات المتحدة الوضع الإمبريالي قط، أو أن تراجع عنه الآن. ولكن الأمانى لاتضع السياسات؛ فالسياسات يضعها الواقع، وواقع ما جرى خلقه، عن قصد أو غير قصد، لا يمكن الإعراض عنه، دون عواقب مذهبة؛ فقد دخلت الولايات المتحدة الطريق إلى القوة العالمية مع الحرب الإسبانية الأمريكية في عام 1898، وهي ما زالت على هذا المسار منذ أكثر من قرن؛ إذ إن المسألة ببساطة هي أن تغيير المسار مع السرعة التي تسير بها الولايات المتحدة ليس خياراً. والدعوة إلى ذلك خيال.

الخيار الوحيد هو إدارة ما جرى خلقه، ويسألهذا بالتفصيل بين المبادئ الأخلاقية وممارسة القوة. والبلد بالمبادئ الأخلاقية هو البداية الأكثر عملية؛ فقدر كبير من الصراع الداخلي بشأن شن الحروب أساسه عدم الوضوح بشأن العلاقة بين الأخلاق والقوة، والمطلوب هو الفهم المشترك للواقع والأخلاق.

ممارسة القوة أمر غامض باستمرار من الناحية الأخلاقية، ومع ذلك فمبادئ الولايات المتحدة الأخلاقية لا تعني شيئاً إذا دُمِّر البلد. ويطلب السعي لتحقيق الحقوق العامة ما هو أكثر من الكلام؛ فهو يتطلب القوة، بما «لا يُضار أحد»، وهي قوة غير واقعية، وأفضل ما يمكن أن نفعله هو اتخاذ قرارات صعبة بشأن من يُضار ومتى. وقد أضطرّ لنكولن إلى دعم العبودية في كندا، ولم يكن ذلك صواباً، ولكن كان عليه إما أن يفعل ذلك أو يخسر الحرب، وإذا خسر الحرب، فقد قضي على مشروعه الأخلاقي كله.

في الوقت نفسه، فإن مجرد السعي لتحقيق القوة دون أي غرض أخلاقي لا يؤدي إلى شيء، فقد مارس نيكسون القوة بلا غرض، وكان افتقاره إلى منظور

أخلاقي هو ما قاده إلى ووترجيت Watergate والدمار؛ فتبرير الوسيلة تبعاً للغاية شيء، وأن تصبح الوسيلة هي الغاية شيء آخر.

خلال العقد المقبل، لابد للولايات المتحدة من التغلب على الرغبة في التبسيط، لأنه ليست هناك عبارة واحدة أو صيغة واحدة تحل المشكلة. ونكرر المشكلة الأخلاقية في قلب ممارسة القوة نفسها بأشكال - لا آخر لها وغير متوقعة - يتعين حلها في كل مرة تحدث فيها. ولا يمكن لقائد حلها بشكل صحيح كل مرة؛ فأقصى ما يمكن قوله عن أي قائد، هو أنه أحسن صنعاً في ظل الظروف.

للوصول إلى هذه النقطة، لا بد للشعب الأمريكي من النضوج، فنحن مجموعة مراهقة تتوقع حلولاً لمشاكل غير قابلة للحل، ونتوقع الكمال في قادتنا. ولم يكن بالإمكان انتخاب تشرشل Churchill رئيساً للولايات المتحدة؛ ذلك أنه كان بأي مقاييس معقول مدمن خمر، ومن المؤكد أنه كان نخبوياً بالمعنى المتكبر للكلمة. ومن الواضح أن روزفلت كانت له علاقة غرامية واحدة وهو رئيس، وأخرى قبل أن يصبح رئيساً. وبيدو لنكون لبعض كتاب السير أنه كان يعاني من اضطراب مزاجي ثانوي القطب، وهو مرض عقلي. وربما كان ريجان في مراحل مرض أليزهایمر الأولى في أواخر فترة رئاسته، وهو لاء جمیعاً كانوا على أقل تقدير رجالاً أحسنوا صنعاً في ظل الظروف. وما لم يبلغ الشعب الأمريكي النضج؛ كي يدرّب نفسه على توقع هذا وليس أكثر، فلن تبقى الجمهورية. فمطالب الإمبراطورية غير المتعمرة والتوقعات غير الناضجة من قادتنا سوف تعطي بالنظام، قبل أن تطيح به التزعنة العسكرية أو الاحتلال بزمن طويل.

من الواضح أن المجتمع الأمريكي يتميز في خطاب ناقم، وهذا ليس جديداً؛ فالأشياء التي قيلت عن أندرو چاكسون Andrew Jackson وفرانكلين روزفلت لم تكن سارة. وبعد أن تحملنا الصدمات بشأن الحقوق المدنية وفيتنام ووترجيت، لا يمكننا في الواقع الأمر أن نقول إننا بلغنا مستويات جديدة من الفظاظة. ولكن

العراق وأفغانستان والأزمة المالية الأخيرة أثارت الأسئلة المهمة بشأن المصالح العالمية للنخبة الأمريكية، وما إذا كانت قد دمرت مصالح الجمهور العام أم لا. ومن الصعب أحياناً التمييز بين الأوغاد والقديسين، ولذلك ليس هناك منهج بسيط لهذا النقاش؛ فتجريغ حفل الشاي لأياماً وتجريغ أياماً لحفل الشاي لا يسهمان كثيراً في خلق خريطة طريق سياسية متماضكة.

طرح العقد الماضي تحديات للولايات، لم تكن مستعدة لها، ولم تدركها بشكل جيد. وكان - كما يقولون - تجربة تعلم، وكانت قيمة؛ لأن الأخطاء لم تهدد بقاء الولايات المتحدة. ولكن التهديد الذي سينشأ في وقت لاحق من القرن، سوف يعلو على تلك التهديدات الخاصة بالعقد الماضي. ولتعذر بالنظر إلى منتصف القرن العشرين؛ لتخيل ما يمكن أن يواجه الولايات المتحدة، وهي تمضي قدماً.

الولايات المتحدة محظوظة لأن يكون لديها العقد المسبق، الذي تحقق فيه تحولاً من السياسة الخارجية الاستحواذية إلى ممارسة أكثر توازناً وتدرجًا. ولا أعني بذلك أن الهدف هو تعلم استخدام الدبلوماسية بدلاً من القوة؛ فالدبلوماسية لها مكانتها، ولكنني أقول إنه عندما لا تفلح الحلول السهلة للأمور، فلا بد أن تتعلم الولايات المتحدة اختيار أعدائها بعناية، وتأكد من أن هزيمتهم ممكنة، ثم تخوض بعد ذلك حرباً فعالة يجعلهم يستسلمون. ومن المهم عدم خوض الحروب، التي لا يمكن كسبها وخوض الحروب من أجل الفوز؛ فخوض الحرب نتيجة للغضب غير مسموح به لبلد، بهذا القدر الشاسع من القوة والمصالح.

أمضت الولايات المتحدة ست عشرة سنة من السنوات الخمسين الماضية، تخوض حروباً في آسيا. وبعد تجربته في كوريا، تَبَّأَّ دوجلام ماك آرثر Douglas MacArthur - وهو ليس من دعاة السلام - الأمريكيين إلى أن يتبنوا تلك المغامرات. والسبب بسيط؛ فما أن يضع الأمريكيون قدمهم في آسيا؛ حتى يتم التفوق عليهم عديداً. والمشكلات اللوجستية الخاصة بإمدادات القوات على

بعدآلاف الأميال من الوطن، ومحاربة عدو ليس له من مكان يذهب إليه، وعلى معرفة وثيقة بالأرض، تفاصم فحسب التحدي الكاسح بالفعل. ومع ذلك، فما زالت الولايات المتحدة تخوض الحروب متوقعة أن كل مرة ستكون مختلفة، ومن بين كل دروس العقد الماضي، هذا هو أهم درس للعقد المقبل.

الدرس الذي كان ينبغي لنا تعلمه من البريطانيين، هو أن هناك طرقاً أكثر فاعلية، وإن كانت أكثر تشاوئاً، لإدارة الحروب في آسيا وأوروبا. إحدى هذه الطرق تحويل موارد الأعداء المحتملين بعيداً عن الولايات المتحدة في اتجاه أحد الجيران، وينبغي أن يكون الحفاظ على توازن القوى مهمّاً للسياسة الخارجية الأمريكية، كأهمية وثيقة الحقوق للسياسة الداخلية. وينبغي أن تدخل الولايات المتحدة الحرب في النصف الشرقي من الأرض - فقط في أسوأ الظروف - عندما يهدد عدو مزعج بالاستيلاء على أراضٍ واسعة، ولم يتبق هناك من يقاومه.

إن أساس القوة الأمريكية هو المحيطات، وتمنع السيطرة على المحيطات الدول من مهاجمة الولايات المتحدة، وتسمح للولايات المتحدة بالتدخل، عندما يستدعي الأمر ذلك، كما تمنحها السيطرة على التجارة الدولية. والولايات المتحدة ليست مضطورة لاستخدام هذه القوة، ولكن لا بد أن تحرم منها أي شخص آخر؛ فالتجارة العالمية تعتمد على المحيطات. ومن يسيطر على المحيطات يسيطر في النهاية على التجارة العالمية. واستراتيجية توازن القوى شكل من أشكال الحرب البحرية؛ حيث تمنع المُتَحَدِّين من بناء القوات، التي يمكن أن تهدد السيطرة الأمريكية على البحار.

الجيش الأمريكي مشغول حالياً ببناء قوة، يمكنها القتال في العالم الإسلامي، ويقول البعض إننا بلغنا نقطة سوف تكون الحروب جميعها فيها غير متماثلة. ويصف البعض المستقبل من ناحية «الحرب الطويلة»، وهي الصراع الذي سيمتد

لأجيال، وإذا صح ذلك، فعجلاً تكون الولايات المتحدة قد خسرت بالفعل؛ لأنه ليست هناك طريقة، يمكنها بها تهدئة أكثر من مليار مسلم.

لكني كنت سأقول إن هذا التقييم مضلل، وإن هذا الهدف فشل للخيال. فالجزئيات - كما يقولون - يحاربون باستمرار الحرب الأخيرة، ومن السهل الوصول إلى الاستنتاج القائل بأنه بينما لا تزال الحرب مستعرة، فكل الحروب في المستقبل سوف تشبه الحرب التي تخوضها الآن. ولا يجب نسيان أن الحروب الشاملة - وهي الحروب التي تحارب فيها القوى الكبرى لإعادة تعريف النظام الدولي - تحدث في كل بلد تقريباً. وإذا حسبنا الحرب الباردة وحربها الفرعية، لكان هناك إذن ثلاثة حروب شاملة خاضت في القرن العشرين. ومن المؤكد افتراضياً أنه ستكون هناك حروب شاملة في القرن الحادى والعشرين، ويجب دائمًا تذكر أنه يمكنك كسب عشرة حروب صغيرة، ولكن إذا خسرت حرباً كبيرة واحدة، فإنك ستخسر كل شيء.

من الممكن استدعاء القوات الأمريكية للقتال في أي مكان. وكان من الصعب في عام 2000 تصديق أن الولايات المتحدة ستكتفي تسعاً من السنوات العشر التالية، وهي تخوض حرباً في أفغانستان، ولكنها فعلت ذلك. وكان تشكيل جيش يواصل القتال طوال هذه الفترة سيصبح خطأ هائلاً، كما كان سيصبح تقرير أن الولايات المتحدة لم تعد ترغب في خوض حروب وتخفيض ميزانية الدفاع على الدرجة نفسها من الخطأ.

لابد أن يكون التركيز الأول على البحر. والبحرية الأمريكية أساس استراتيجية الولايات المتحدة، تعقبها مباشرة القوات الأمريكية في الفضاء؛ ذلك أن أقمار الاستطلاع الاصطناعية هي التي سوف ترشد الصواريخ المضادة للسفن في العقد المقبل، وبعد وقت قصير، سوف تجد هذه الصواريخ نفسها طريقها إلى الفضاء. وفي عصر يمكن أن يستغرق فيه إدخال نظام أسلحة جديد في الخدمة عشرين عاماً،

فلا بد أن يكون العقد المقبل فترة استعداد مكفي لأيّ ما يمكن أن يأتي؛ فالعقد المقبل زمن للانتقال.

كانت لدى البريطانيين وزارة المستعمرات، وكان لدى الرومان كان لديهم حاكم الإقليم، وكان لدى الولايات المتحدة مجموعة تتسم بالغوضى من المؤسسات، التي تعامل مع السياسة الخارجية؛ فهناك ست عشرة دائرة استخبارات ذات مسئوليات متداخلة، ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع ومجلس الأمن القومي والمدير القومي للاستخبارات، جميعها ينتهي بها الحال، وقد تعاملوا مع القضايا نفسها لا ينسق بينهم، سوى مدى إدارة الرئيس لهم جميعاً. والقول بأن هناك طهاة كثيرين في المطبخ لا يقدم كل الحقيقة؛ فهناك طهاة كثيرون جداً يقدمون الوجبة نفسها. وربما كانت التزاعات الداخلية البيروقراطية في واشنطن مادة تغذي الممثلين الكوميديين، ولكنها يمكن أن تدمر حياة أشخاص في أنحاء العالم، ومن السهل ترك الأمور كما هي، ولكن ذلك أسهل بالنسبة لواشنطن فحسب. ولا بد ببساطة من ترشيد جهاز السياسة الخارجية الأميركي؛ فالرئيس يمضي جزءاً كبيراً من وقته، وهو يحاول فحسب السيطرة على فريقه، ولا بد أن يتغير ذلك في العقد المقبل، قبل أن يخرج الأمر عن السيطرة.

يحب الأميركيون أن يحملوا مسئولية مشكلات الولايات المتحدة للجميع عدا أنفسهم، فيقال إن المشكلة هي فوكس نيوز Fox News، أو المصالح الخاصة للإعلام الليبرالي. وفي الأساس، فإن المشكلة هي أنه ليس هناك إجماع في الولايات المتحدة بشأن ما إذا كانت لديها إمبراطورية أم لا، وبشأن ما يجب عمله في هذا الخصوص. يفضل الأميركيون التجريح المتبدل على مواجهة الحقائق؛ وهم يفضلون الجدل بشأن ما ينبغي أن يكون على الجدل بشأن ما هو كائن. وما حاولت بيانه هو الواقع كما أراه، من ناحية النظام والعقد المقبل. وبقولي إن الولايات المتحدة أصبحت إمبراطورية، دون أن تعمد ذلك، فقد قدمت كذلك

الحجّة على أن الإمبراطورية تمثل تهديداً قوياً للجمهورية؛ فقدان ذلك الأساس الأخلاقي سيجعل الإمبراطورية عديمة الجدوى.

قدمت كذلك حجّة على ما أسميه الرئيس الميكافيلي، وهو القائد الذي يفهم القوّة، ولديه جوهر أخلاقي؛ فالرئيس هو الحصن العملي الوحيد الذي يحمي الجمهورية، لأنّه وحده المنتخب من الشعب كله، وعمله هو القيادة كي يمكنه أن يدير. ولكن الرئيس - مهما كانت براعته - لا يمكن أن يقود بمفرده، فلابد أن تكون لديه المؤسسات الأخرى، التي أعطاها المؤسّسون للجمهورية، وتعمل على نحو ناضج. قبل هذا وذاك، لابد أن يكون لديه جمهور ناضج، يتولى مسؤولية الدولة والأمة.

ويتضمن العهد الجديد هذا النص:

«لَمَا كُنْتُ طِفْلًا، كَطَفَلْتُ كُنْتُ أَتَكَلُّمُ، وَكَطَفَلْتُ كُنْتُ أَنْقَطُنُ، وَكَطَفَلْتُ كُنْتُ أَفْكُرُ.
وَلِكِنْ لَمَا صِرَّتُ رَجُلًا أَبْطَلْتُ مَا لِلْطَّفْلِ».

لقد شبت الولايات المتحدة عن الطوق، ولا بد أن يشب جمهورها كذلك عن الطوق.

لنکولن وروزفلت وريغان، جميعهم، قادوا دولاً عنيدة، وكان كل منهم من المهارة بما يكفي؛ لتكون ائتلافات لها من القوّة ما يمكنها من اجتياز العاصفة. لكن ونحن نمضي قدماً، فإننا لستنا في حاجة فقط إلى قادة مهرة، بل كذلك إلى جمهور ماهر. سألت امرأة بنيامين فرانكلين، بعد المؤتمر الدستوري عن نوع الحكومة، التي أعطاها المتذويون للبلد، فقال لها: «جمهورية، إن استطعتم الحفاظ عليها».

أعتقد بحق أن الولايات المتحدة أشد قوة بكثير مما يظن الناس؛ فمشكلاتها حقيقة، ولكنها تافهة مقارنة ب مدى قوتها. وأنا خائف بحق - ليس بشأن بقاء أمريكا - ولكن بشأن قدرة الولايات المتحدة على الحفاظ على الجمهورية، التي

قدمها المؤسسون؛ فمطالب الإمبراطورية وإغراءاتها يمكنها بسهولة القضاء على المؤسسات، التي يحاصرها بالفعل جمهور فقد الكياسة والرؤبة، وساسة لا يمكنهم القيادة؛ لأنهم غير قادرين على ممارسة القوة أو السعي لتحقيق غايات أخلاقية.

هناك أربعة أشياء لابد منها، أولاً: دولة لديها فهم غير عاطفي للوضع، الذي هي فيه، وثانياً: قادة مستعدون لتحمل عبء التوفيق بين هذا الواقع والقيم الأمريكية، وثالثاً: رؤساء يفهمون القوّة والمبادئ، ويعرفون مكان كل منها. لكن قبل هذا كلّه، ورابعاً: فإن ما لابد منه، هو جمهور أمريكي ناضج، يعترف بما هو في خطر، ومقدار قلة الوقت لتطوير الثقافة والمؤسسات اللازمة لإدارة الجمهورية، التي انخرطت في دور إمبراطوري. ودون ذلك فلن يكون أي شيء آخر ممكناً. إن الوضع ليس مি�توساً منه بحال من الأحوال، ولكنه يتطلب العمل بعزّم وإصرار؛ كي يبلغ البلد أشدّه.

عرفان وتقدير

كل مؤلف لكل كتاب يكون مديناً لأشخاص كثيرين، اعتمدت كتابته على أفكارهم وكتاباتهم. ودينبي الأكثر مباشرةً لروجر بيكر Rodger Baker، وبيت زيهان Reva Bhalla، وكولين تشامپان Collin Chapman، وريشا بالا Peter Zeihan، وكمران بخاري Kamran Bokhari، ولورين جودريتش Lauren Goodrich، ويوجين تشوسوفسكي Eugene Chausovsky، ونيت هيوز Nate Hughes، وماركو پاپيك Marko Papic، ومات جيرتكين Matt Gertken، وكيفن ستيتش Bayless Parsley، وإيمر دوجرو Emre Dogru، وبائيلس پارسلی Kevin Stech، ومات باورز Matt Powers، وچاكوب شاپرو Jacob Shapiro، وإيرا چمشيدي Ira Jamshidi؛ فكل منهم ساعد في جعل هذا الكتاب أفضل مما لو لم يحدث ذلك، كما أود شكر بن سليدج Ben Sledge وت. ج. لننسنج T.J. Lensing لإنتاجهما الخرائط، وهي ليست عملاً سهلاً كما علمت، وشكري لمكتبة نادي الجيش والبحرية في واشنطن العاصمة، على ما قدمته لي من عون.

شكري الخاص لچيم هونفيشر Jim Honfischer، وكيلي الأدبي على دعمه وتشجيعه، ولمحرري في دابلداي Doubleday چيسون كاوفمان Jason Kaufman على ثقته، التي لا تلين في، وعلى نقده الذي أعانتي باستمرار، ولو رب بلوم Rob Bloom؛ حيث ساعد بيل پاتريك Bill Patrick في تحويل نثري الفضفاض إلى نثر أفضل بكثير، وأبقيتني سوزان كوبلاند Susan Copeland على المسار ومنظماً.

وأنا ممتن لكل شخص في سترافور، بمن فيهم قراونا، لدعمهم الحيوى
ونقدتهم.. فوق هذا وذاك، أشكر زوجتي ميريليت Meridith، التي هي - كما هو
الحال دائمًا - صخري وعقلى.

قائمة بعض المصطلحات والمفردات الواردة في الكتاب

الابتكار التكنولوجي Technological Innovation

أبناء طفراة مواليد ما بعد الحرب العالمية الثانية Baby Boom

الاتحاد الأوروبي European Union

اتصالات البث المركزي Centralized Broadcast Communications

الاتصالات الصوتية المتناظرة Analog Voice Communications

الاحترار العالمي Global Warming

احتكرات إقليمية Regional Monopolies

احتلال عسكري Military Occupation

إحياء الشعور الوطني Patriotic Resurgence

احتلال ديموغرافي Demographic Imbalance

احتلال عسكري Military Imbalance

استثمارات أجنبية Foreign Investments

استراتيجية استباق Strategy of Preemption

استراتيجية الاحتواء Strategy of Containment

استراتيجية توازن القوى Balance-of-Power Strategy

استيطان Settlement

أسلحة الدمار الشامل Weapons of Mass Destruction

أسلحة مضادة للطائرات Antiaircraft Weapons

إطلاق نار عشوائي Random Shooting

إعادة توزيع الثروة Redistribution of Wealth

الاعتماد المتبادل Interdependence

اقتصاد السوق Market Economy

الاقتصاد المحفز Stimulated Economy

أقمار اصطناعية Satellites

الألياف البصرية Fiber Optics

الامتناع عن السداد Default

أمراء الحرب War Lords

أمراض تنكسية Degenerative Diseases

الأمن القومي National Security

ابعاثات الصوبة الزجاجية Greenhouse Emissions

انتفاضة Uprising

انتفاضة شعبية Popular Uprising

الانفتاح Openness

إنقاذ متعدد الجنسيات Multinational Bailout

انقلاب	Coup
انكماش	Contraction
أيلول الأسود	Black September
برنامج نووي	Nuclear Program
البطالة	Unemployment
بلدان مارقة	Rogue Countries
بناء الدولة	Nation-Building
بنك الاحتياط الفيدرالي	The Federal Reserve Bank
البنية التحتية	Infrastructure
تبغية اقتصادية	Economic Dependence
التبغية الأمريكية	American Dependence
التجارة الإلكترونية	E-Commerce
تحالف مصلحة	Alliance of Convenience
تحالفات جيوسياسية	Geopolitical Alignments
التخطيط المركزي	Central Planning
تخفيض سعر العملة	Currency Devaluation
تدخل عسكري	Military Intervention
التدمير الخلاق	Creative Destruction
arsenal نووية	Nuclear Arsenal
التضخم	Inflation

التعافي الاقتصادي	Economic Recovery
التعددية الثقافية	Multiculturalism
تغير المناخي	Climate Change
تقرير المصير	Self Determination
تقشف	Austerity
تكامل عسكري	Military Integration
التكسير الهيدروليكي	Hydraulic Fracturing
تلاءب انتخابي	Electoral Fraud
تلاءب ضريبي	Tax Fraud
التلويح باستخدام القوة	Power Projection
تنظيم إرهابي	Terrorist Organization
التنمية الاقتصادية	Economic Development
النور	Enlightenment
توازن إقليمي	Regional Balance
توازن القوى	Balance of Power
توازنات القوى الإقليمية	Regional Balances of Power
توتر دبلوماسي	Diplomatic Tension
توسيع اقتصادي	Economic Expansion
التوظيف الكامل	Full Employment
ثقل موازن	Counterbalance

الجالية اليهودية Jewish Community

جماعات الضغط Lobbies

الجهاز الأمني Security Apparatus

الجيش الجمهوري الأيرلندي Irish Republican Army

حبس الرهن Foreclosure

الحراسة القضائية Receivership

حرب استنزاف War of Attrition

حربأهلية Civil War

الحرب على الإرهاب War on Terror

حرب غير متماثلة Asymmetrical Warfare

حركات انفصالية Secessionist Movements

الحركة البيئية Environmental Movement

حزمة حواجز Stimulus Package

حقوق الإنسان Human Rights

حل سحري Silver Bullet

حملة جوية Air Campaign

الحوسبة الكمية Quantum Computing

خريطة طريق Road Map

خطاب حالة الدولة (روسيا) State-of-Nation Address

خلايا نائمة Sleeper Cells

الدولة القومية Nation-State

الدولة المدينة City-State

دولة متعددة القوميات Multinational State

رأي العام Public Opinion

الرسامة المقدسة Divine Ordination

رکود Recession

الركوضخم (رکود وتضخم معاً) Stagflation

الروح المعنية Morale

الستار الحديدي Iron Curtain

السخط الطبقي Class Resentment

سكان شائعون Aging Population

السلام الأمريكي Pax Americana

السلام الروماني Pax Romana

سلام دائم Lasting Peace

سلع أولية Primary Commodities

السيادة القومية National Sovereignty

سياسة استباقية Preemptive Policy

سياسة الاحتواء Containment Policy

السياسة الخارجية Foreign Policy

سياسة فك الارتباط Policy of Disengagement

Monetary Policy سياسة نقدية

Binary Code الشفرة الثنائية

International Monetary Fund صندوق النقد الدولي

Booster Rockets صواريخ رافعة

Restraint ضبط النفس

Air Strike ضربة جوية

Unmanned Surveillance Aircraft طائرات مراقبة بلا طيار

Industrial World العالم الصناعي

Developing World العالم النامي

White Man's Burden عبء الرجل الأبيض

Roadside Bomb عبوة ناسفة

Social Contract العقد الاجتماعي

Deferential Relationship علاقة تفضيلية

Complementary Relationship علاقة تكميلية

Semiskilled Labor عماله شبه ماهرة

Surplus Labor عماله فائضة

Common Currency العملة الموحدة

Street Violence عنف الشوارع

Fascism الفاشية

Surplus of Labor فائض عماله

الفوضى Chaos

قانون العرض والطلب Supply and Demand Law

قدرة إنتاجية Productivity

قرض عقاري متغير السعر Variable-Rate Mortgage

قرصان العقاري Mortgages

قرصان عالية المخاطر Subprime Loans

قوة إقليمية Regional Power

القوة العسكرية Military Might

قوة محلية Indigenous Power

قوة موازنة Countervailing Power

الكساد العظيم The Great Depression

لاعبون إقليميون Regional Players

مبدأ مونرو Monroe Doctrine

مجلس التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة

United Nations Council on Trade and Development

المجمع العسكري الصناعي Military-Industrial Complex

مجموعة عمرية Age Cohort

المجهود الحربي War Effort

محطة توليد طاقة تعمل بالطاقة النووية Nuclear Power Plant

مزایا اقتصادية Economic Advantages

مساعدات خارجية Foreign Aids

مستوى المعيشة Standard of Living

م المشروعات المملوكة للدولة State-Owned Enterprises

مصادرة الأموال Expropriation

مصالح مشتركة Mutual Interests

مصالحة Reconciliation

المصداقية Credibility

مصلحة مكتسبة Vested Interest

المصير المشترك Shared Fate

المصير الواضح Manifest Destiny

المضاربة Speculation

معاداة الإمبريالية Anti-Imperialism

معالجة البيانات Data Processing

معاهدة سلام Peace Treaty

معاهدة عدم اعتداء Nonaggression Pact

معسكرات الاعتقال Concentration Camps

مفاوضات القنوات الخلفية Back-Channel Negotiations

ممر مائي Waterway

منطقة تجارة حرة Free Trade Zone

منطقة منزوعة السلاح Demilitarized Zone

منظمات إجرامية Criminal Organizations

منظمات غير حكومية NGOs

مهاجرون غير شرعيون Illegal Immigrants

مهلة الإنجاز Lead Time

موارد طبيعية Natural Resources

النخبة The Elite

النخبة الحاكمة Ruling Elite

نظام قابل للبقاء Viable Regime

نقطة تحول Turning Point

هجمات إجهاضية Spoiling Attacks

هجمات إرهابية Terrorist Attacks

هجوم استباقي Preemptive Attack

هوية مشتركة Shared Identity

الواقعية Realism

وثيقة الحقوق Bill of Rights

الوفاق Détente

الوفرة Abundance

وقود أحفورى Fossil Fuel

المؤلف في سطور

جورج فريدمان رئيس مجلس إدارة شركة ستراتفور الرائدة في مجال الاستخبارات العالمية، وهو حاصل على درجة البكالوريوس من ستيي كوليدج بجامعة ستيي بنويورك، وعلى الدكتوراه من جامعة كورنيل.

وهو يقود رؤية ستراتفور الاستراتيجية، ويشرف على تطوير وحدة الاستخبارات في الشركة وتدربيها. وكثيراً ما يُدعى إلى التحدث في المؤتمرات والمناسبات الخاصة بالصناعة في الشركات الكبرى، كما يلقي محاضرات في المؤسسات العسكرية، مثل: كلية الأركان الأسترالية، وكلية قيادة وأركان المارينز الأمريكية، وكلية أبحاث القوات الجوية، وغيرها من الهيئات العسكرية والحكومية. كما أنه كثيراً ما يُدعى للتحدث في محافل دولية، بما في ذلك تركيا وألمانيا وبولندا وأذربيجان وأستراليا ونيوزيلندا.

ومن كتبه:

Flashpoints: The Emerging Crisis in Europe.

The Next 100 Years: A Forecast for the 21st Century.

America's Secret War: Inside the Hidden Worldwide Struggle between America and Its Enemies.

The Future of War: Power, Technology and American World Dominance in the Twenty-First Century.

The Intelligence Edge: How to Profit in the Information Age.

The Political Philosophy of the Frankfort School.

المترجم في سطور

أحمد محمود عضو نقابة الصحفيين واتحاد الكتاب المصريين، ولجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة، وحاصل على الليسانس في الأدب الإنجليزي، ودبلوم الدراسات العليا في الترجمة من جامعة القاهرة. يعمل حالياً رئيساً لقسم الترجمة بجريدة الشروق القاهرية، وحاصل على جائزة محمد بدران في الترجمة عن كتاب «طريق الحرير». من ترجماته: «الناس في صعيد مصر»، و«عالم ماك»، و«تشريع حضارة»، و«التحالف الأسود»، و«أبناء الفراعنة المحدثون»، و«مصر: أصل الشجرة»، و«عصر الاضطراب»، و«حياة زوجية سعيدة»، و«الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية»، و«سجلات تاريخية من مصر القديمة»، و«عندما تصادم العالم»، و«التجارة في الزمن القديم الكلاسيكي»، و«التكالب على نفط إفريقيا» و«الاقتصاد العالمي المعاصر».

لماذا هناك كثيرون يرغبون في عقد أو اصر الصداقة مع الولايات المتحدة الأمريكية؟.. ولماذا هناك الأكثر منهم يناصبون الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها العداء؟

هل لأن أمريكا تؤثر البعض، أم لأنها لا ترغب في التعامل مع البعض دون الجميع؟!

يكمn بيت القصيد في هذه الازدواجية في الثنائية الفريدة، التي تعيشها أمريكا في العصر الراهن، جمهورية في ثياب إمبراطورية، وإمبراطورية تتذكر أحياناً أنها جمهورية. تؤمن أمريكا بأنه ليس هناك من يداوم على معاداتها أو صداقتها وارتباطه بها..

يعرض الكتاب تلك البنوراما الممتدة لأطراف من دروس سياسة ومناهج في التعامل الواقعي لدولة هي إمبراطورية بلا منازع، تحكم في توزيع موازين الثقل الدولية في كل أرجاء العالم.. تستميل أطرافاً بالجزرة لذيدة الطعم والمغرية المشهد.. وتلوّح لأطراف أخرى بعصا غليظة، ثقيلة الوطأة، وغير قابلة للاحتمال أو المواجهة.. كيف تنجح أمريكا في ذلك؟!